لباب للدراسات الاستراتيجية For Strategic Studies السنة الثامنة - العدد 30 Issue 30 - Eighth year

LUBAB "دورية محكمة تصدر عن مركز الجزيرة للدراسات" A Quarterly Peer- Reviewed Journal Published by Aljazeera Centre for Studies

# الحرب على إيران
## السياق والمسارات

مركز الجزيرة للدراسات ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES

ISSN 2617- 8753

مايو/أيار 2026 May 2026

## حروب الجيل الخامس وإعادة تشكيل الصراع في العصر الخوارزمي

لبنان بين مساري الحزب والدولة

الصبر الاستراتيجي مقاربة في الصراعات الدولية

أفول الهيمنة الغربية وإعادة تشكيل النظام الدولي

# لباب

LUBAB

للدراسات الاستراتيجية
دورية محكمة تصدر عن مركز الجزيرة للدراسات
السنة الثامنة - العدد 30 - مايو/أيار 2026

**رئيس التحرير**
د. محمد المختار الخليل

**نائب رئيس التحرير**
أ.د. لقاء مكي

**مدير التحرير**
محمد عبد العاطي

**هيئة التحرير**
د. عز الدين عبد المولى
د. العنود أحمد آل ثاني
د. فاطمة الصمادي
د. محمد الراجي
د. سيدي أحمد ولد الأمير
د. شفيق شقير
د. عـبدالله العـمـادي
الحواس تقية
د. الحاج محمد الناسك
يارا النجار

**المراجعة اللغوية**
إسلام عبد التواب

**الإخراج الفني**
أعل الشيخ أحمد معلوم

مركـز الجزيـرة للدراسـات
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES

بسم الله الرحمن الرحيم

**آراء الباحثين والكتّاب لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات تتبناها المجلة أو مركز الجزيرة للدراسات**

**ترتيب الدراسات يخضع لاعتبارات فنية فقط**

**جميع الحقوق محفوظة**

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES

الدوحة – قطر
هاتف: 40158384 (974+)
فاكس: 44831346 (974+) – البريد الإلكتروني: E-mail: lubab@aljazeera.net

ISSN 2617-8753

تصميم الغلاف: **قطاع الإبداع الفني بشبكة الجزيرة الإعلامية**

**الطباعة : مطابع قطر الوطنية - الدوحة - قطر - هاتف : 8452 4444 974+**

# المحتويات Contents

## دراسات وأبحاث

## Studies and Research


باسل رجوب
**ما بعد الإنسانية وحروب الجيل الخامس: إعادة تشكيل الصراع في عصر الفاعلية الخوارزمية** 11

**Basel Alrjoub**
**Posthumanism and Fifth-Generation Warfare: Reshaping Conflict in the Age of Algorithmic Agency** 11

محمد عباس-رنا صباح
**الذكاء الاصطناعي وتحولات الحرب المعاصرة.. غزة نموذجًا** 41

**Mohammad Abbas-Rana Sabah**
**Artificial Intelligence and the Transformation of Contemporary Warfare: The Case of Gaza** 41

علي باكير
**الحرب الأميركية-الإسرائيلية على إيران.. سياق التصعيد ومسارات الحرب** 73

**Ali Bakir**
**The US-Israeli War on Iran: Context of Escalation and Trajectories of the Conflict** 73

يوسف عنتار- زكرياء حلوي
**إرهاصات أفول الهيمنة الغربية وإعادة تشكيل النظام الدولي** 99

**Yousif Antar-Zakariae Haloui**
**Early Signs of the Decline of Western Hegemony and the Reshaping of the International System** 99

وائل شديد
**الصبر الإستراتيجي: إطار مفاهيمي ومقاربة في الصراعات الدولية** 143

**Wael Shadid**
**Strategic Patience: A Conceptual Framework and Approach to International Conflicts** 143

العنود أحمد آل ثاني
الدور التنموي للمرأة القطرية: المشاريع الصغيرة والمتوسطة نموذجًا 183

Al-Anoud Ahmed Al-Thani
The Developmental Role of Qatari Women: Small and Medium Enterprises as a Model 183

حسناء بيشرادن
التدبير الناعم للحركات الاحتجاجية في المغرب: نحو مقاربات بديلة للمقاربة الأمنية 207

Hasna Bichraden
Soft Governance of Protest Movements in Morocco: Towards Alternative Approaches to the Security Paradigm 207

## متابعات

## Follow-ups

شفيق شقير
في سياق الحرب على إيران: لبنان بين الحزب والدولة 245

Chafic Choucair
Lebanon Between Hezbollah and the State in the Context of the War on Iran 245

## قراءة في كتاب

## Book Review

كريم الماجري
الصين: انتقام الإمبراطورية.. هل دنت نهاية الغرب؟ 265

Karim Mejri
China: The Revenge of Empire.. Is the West Nearing Its End? by Alain Bauer 265

**افتتاحية العدد**

## الحرب على إيران والتحولات العنيفة في عالم متغير

يصدر العدد الثلاثون من (لباب) وسط احتدام الحرب بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جانب وإيران من جانب آخر. بدأت الحرب، في الثامن والعشرين من فبراير/ شباط 2026، بهجمات على إيران شملت قصف اجتماع كان يحضره المرشد الأعلى، آية الله علي خامنئي، والعشرات من قيادات الحرس والجيش ومسؤولين كبار آخرين. ردَّت إيران على الفور بقصف لدول الخليج العربية بذريعة استهداف القواعد العسكرية الأميركية، لكن هذه الضربات اتسعت لتشمل منشآت اقتصادية وخدمية ومدنية. تسببت الحرب بخسائر جسيمة للاقتصاد العالمي، وبتهديد غير مسبوق لدول المنطقة. وفيما تستمر الحرب بصيغ مختلفة اقتصادية وسياسية، ومفاوضات مشحونة بقدر كبير من عدم الثقة والدعاية الخشنة فإن نتائج هذه الحرب ومساراتها لم تتضح بعد.

لقد حاولنا في هذا العدد اللحاق بمتابعة وتحليل الحرب وهي تدور، من خلال دراسة **"الحرب الأميركية/ الإسرائيلية على إيران: سياق التصعيد ومسارات الحرب"**، التي تفكِّك منطق التصعيد وتوازنات الردع، وتُبرز احتمالات الانتقال من المواجهات المحدودة إلى صراعات أوسع.

ويمتد هذا التحليل إلى ساحة إقليمية وثيقة الصلة بتطورات الحرب، عبر دراسة **"في سياق الحرب على إيران: لبنان بين الحزب والدولة"**، التي تفكِّك بدورها ديناميات التفاعل بين مسارين متوازيين داخل لبنان، وتُبرز طبيعة التوازنات التي تحكم العلاقة بينهما، في ظل ارتباط الساحة اللبنانية بالمستويين الإقليمي والدولي، بما يكشف عن أنماط إدارة الصراع وتحوّلاته ضمن بيئة تفاوضية مركّبة.

وستتابع دراسة واقع هذه الحرب وتداعياتها في الأعداد اللاحقة، بدراسات متعددة ومتعمقة بعدما تتضح صورة الحرب ونهاياتها.

لقد وقعت الحرب في عالم يتسم بتسارع التحولات وتداخل الأزمات؛ حيث لم يعد تحليل الظواهر السياسية والإستراتيجية ممكنًا ضمن الأطر التقليدية التي تفصل بين

الأمني والاقتصادي والتكنولوجي والاجتماعي بل أضحت هذه المجالات متشابكة في بنية واحدة، تعكس انتقال النظام الدولي نحو مرحلة أكثر تعقيدًا ولا يقينًا؛ حيث تتغير طبيعة القوة، وتتبدل أدوات الصراع، وتُعاد صياغة علاقات الفاعلين على المستويين الإقليمي والدولي. في هذا السياق، يأتي العدد الثلاثون من مجلة **لباب للدراسات الإستراتيجية** ليواكب هذه التحولات، عبر مجموعة من الدراسات التي تقارب قضايا معاصرة من زوايا متعددة، تجمع بين التحليل النظري والتطبيق العملي.

يتضمن العدد دراسة بعنوان **"ما بعد الإنسانية وحروب الجيل الخامس: إعادة تشكيل الصراع في عصر الفاعلية الخوارزمية"**، التي ترصد التحولات العميقة في طبيعة الحروب المعاصرة؛ حيث تتداخل التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي مع القرار العسكري، بما يعيد تعريف مفاهيم الفاعلية والسيادة والمسؤولية. وفي السياق ذاته، تأتي دراسة **"الذكاء الاصطناعي وتحولات الحرب المعاصرة: غزة نموذجًا"** لتقدم تطبيقًا عمليًّا لهذه التحولات، من خلال تحليل دور الأنظمة الخوارزمية في إدارة العمليات العسكرية وتسريع اتخاذ القرار، وما يثيره ذلك من إشكالات قانونية وأخلاقية.

وفي سياق بحث التحولات الدولية الراهنة يتضمن العدد دراسة بعنوان **"إرهاصات أفول الهيمنة الغربية وإعادة تشكيل النظام الدولي"**، التي تضع هذه الصراعات ضمن سياق أوسع من التحولات البنيوية في النظام الدولي، مع صعود قوى جديدة وتراجع نسبي للهيمنة الغربية.

وفي مستوى التحليل المفاهيمي، تقدِّم دراسة **"الصبر الإستراتيجي: إطار مفاهيمي ومقاربة في الصراعات الدولية"** قراءة نظرية لآليات إدارة الصراع، مركزة على الزمن أداةً إستراتيجية في موازنة القوة وتحقيق الأهداف. بينما ينتقل العدد إلى البعد التنموي من خلال دراسة **"الدور التنموي للمرأة القطرية: المشاريع الصغيرة والمتوسطة نموذجًا"**، التي تبرز إسهام المرأة في دعم الاقتصاد غير النفطي وتعزيز التحول نحو اقتصاد متنوع قائم على المعرفة.

أما على مستوى إدارة التفاعلات الداخلية، فتتناول دراسة **"التدبير الناعم للحركات الاحتجاجية في المغرب: نحو مقاربات بديلة للمقاربة الأمنية"** تحولات أساليب الدولة في التعامل مع الاحتجاجات، عبر اعتماد آليات الحوار والوساطة والسياسات

العمومية، في محاولة لتحقيق التوازن بين الاستقرار ومتطلبات المشاركة. ويُختتم العدد بقراءة نقدية لكتاب **"الصين: انتقام الإمبراطورية.. هل دنت نهاية الغرب؟"**، التي تطرح أسئلة جوهرية حول صعود الصين وأزمة العولمة، وتحولات موازين القوة في النظام الدولي.

إن ما يجمع بين هذه الدراسات، على تنوع موضوعاتها، هو سعيها إلى فهم التحولات العميقة التي يشهدها العالم المعاصر، سواء في طبيعة الحروب، أو في أنماط التفاعل السياسي، أو في مسارات التنمية، أو في بنية النظام الدولي. فهي تعكس إدراكًا متزايدًا لأن القضايا الإستراتيجية لم تعد أحادية البعد، بل تتطلب مقاربات مركبة تستوعب تعقيد الواقع وتشابك مستوياته.

وفي هذا الإطار، يأمل هذا العدد أن يسهم في إثراء النقاش الأكاديمي حول هذه القضايا، وأن يفتح آفاقًا جديدة للتفكير في مستقبل النظام الدولي، وطبيعة الصراعات القادمة، وإمكانات بناء نماذج أكثر توازنًا واستدامة في إدارة التحولات. فبين تصاعد التوترات، وتسارع الابتكار التكنولوجي، وتبدل موازين القوة، يظل الرهان قائمًا على إنتاج معرفة نقدية رصينة قادرة على الإحاطة بهذه التحولات واستشراف مساراتها.

# دراسات وأبحاث

# ما بعد الإنسانية وحروب الجيل الخامس: إعادة تشكيل الصراع في عصر الفاعلية الخوارزمية

# Posthumanism and Fifth-Generation Warfare: Reshaping Conflict in the Age of Algorithmic Agency

* Basel Alrjoub – باسل رجوب

**ملخص**

يشهد النظام الدولي المعاصر تحولاً جذريًّا في طبيعة الصراع يتجاوز التطور التقني ليعيد تشكيل مفهوم الحرب والفاعلية نفسها. لم تعد الحرب فعلاً عسكريًّا تقليديًّا يتركز حول الدولة والإنسان، بل أصبحت عملية شبكية هجينة قائمة على البيانات الضخمة والخوارزميات والذكاء الاصطناعي، تستهدف البنى الإدراكية والسلوك الجماعي قبل التدمير المادي. تنطلق الدراسة من فرضية أن الفاعلية الخوارزمية أصبحت عاملاً بنيويًّا في صناعة القرار العسكري والسياسي؛ مما يطرح أزمات حول المسؤولية والسيادة والشرعية. وتستهدف الدراسة تقديم قراءة نقدية تحليلية تربط بين الأمن، والفلسفة السياسية، وأطروحات ما بعد الإنسانية، ساعية إلى فهم التحولات العميقة في معنى الحرب والفاعلية في العصر الرقمي.

**الكلمات المفتاحية:** حروب الجيل الخامس، الفاعلية الخوارزمية، ما بعد الإنسانية، الحروب الهجينة، السيادة الرقمية.

**Abstract**

The contemporary international system is witnessing a profound transformation in the nature of conflict, one that goes beyond mere technological advancement to reshape the very concept of war and agency. War is no longer a traditional military act centred on the state and human actors; it has become a hybrid networked process driven by big data, algorithms and artificial intelligence, targeting cognitive structures and collective behaviour before material destruction. This study posits that algorithmic agency has emerged as a structural factor in military and political decision-making, raising critical challenges related to responsibility, sovereignty and

* د. باسل رجوب، أستاذ القانون والعلاقات الدولية، كلية العلوم الإسلامية- فلسطين.
Dr. Basel Alrjoub, Professor of Law and International Relations at the College of Islamic Sciences, Palestine.

legitimacy. It offers a critical analytical perspective that bridges security studies, political philosophy and post humanist thought, aiming to explain the deep shifts in the meaning of war and agency in the digital age..

**Keyword:** fifth-generation warfare, algorithmic agency, posthumanism, hybrid warfare, digital sovereignty.

## مقدمة

يشـــهد النظام الدولي في العقدين الأخيرين تحـــولاً بنيويًّا عميقًا في طبيعة الصراع، تحولاً لم يعد يُختزل في انتقال تقني من أدوات قتالية تقليدية إلى أدوات أكثر تطورًا بل في انقلاب إبستمولوجي كامل على معنى الحرب، وفاعلها، وأدواتها، وفضائها، ومجال تأثيرها. فالحرب المعاصرة لم تعد حدثًا عســكريًّا محصورًا في ميدان قتال جغرافي، ولا فعلاً ســياديًّا محكومًا بقواعد الاشــتباك الكلاســيكية، بل صارت بنية ممتدة متعددة الطبقات تتقاطع فيها الفاعلية السياســية مع الفاعلية الرقمية، وتتداخل فيها الســلطة مع الخوارزمية، ويتراجع فيها الإنســان من موقع الفاعل المركزي إلى موقع الكيان المُدار حسابيًّا داخل منظومات قرار شبه آلية.

إن تطــور أجيــال الحروب الخمس يعكس مســارًا تحوليًّا عميقًا فــي بنية الصراع المســلح، انتقل من الضبط الشــكلي إلى التفكيك الإدراكي؛ إذ تُمثل حروب الجيل الأول (1GW) المرحلة التي أعقبت صلح وســتفاليا (1648)؛ حيث تكرس احتكار الدولة للعنف ضمن إطار بيروقراطي صارم قائم على "ثقافة النظام"، عبر تكتيكات خطيــة وتنظيمات هندســية تفصل بوضوح بين العســكريين والمدنيين. ومع الثورة الصناعية، برزت حروب الجيل الثاني (2GW) بوصفها انتقالاً إلى "ثقافة القوة النارية الكثيفة"؛ حيث أصبحت المدفعية والنيران غير المباشرة هي أداة الحسم ضمن منطق اســتنزافي صناعي يُدار مركزيًّا ويقيــس النصر بكمية الموارد والقدرة الإنتاجية، غير أن جمود هذا النموذج أفضى إلى نشوء حروب الجيل الثالث (3GW)، التي دشَّنت قطيعة مفاهيمية عبر تبني "ثقافة المناورة"، مركِّزةً على الســرعة والمباغتة والتغلغل العملياتي لتفكيك منظومة العدو من الداخل بدل تدميرها ماديًّا، مع تعزيز اللامركزية ومنح المبادرة للوحدات الميدانية. وفي منعطف أكثر راديكالية، جاءت حروب الجيل الرابــع (4GW) لتقوض احتكار الدولة للعنف، مُدخلةً فواعل غير دولتية في صراع غير متماثل (Asymmetric warfare)، تتلاشــى فيه الحدود بين الحرب والسياســة، ويُستهدف فيه الوعي الجمعي والإرادة السياسية عبر أدوات نفسية وإعلامية وشبكية، أمــا حــروب الجيل الخامس (5GW)، فتمثل ذروة هــذا التحول، إذ تنتقل الحرب مــن المجالين، المادي والمؤسســاتي، إلى المجال الإدراكــي الخالص، حيث تُدار الصراعــات عبر الفاعلية الخوارزمية والذكاء الاصطناعي في بيئات معلوماتية معقدة

تهدف إلى إعادة تشكيل وعي الخصم وتفكيك بنيته الداخلية دون مواجهة مباشرة، بما يفضي إلى نمط من "اللا يقين الإستراتيجي" الذي تتلاشى فيه الحدود بين السلم والحرب، ويغدو فيه الإنسان ذاته موضوعًا للصراع لا أداةً له(1).

في هذا السياق، تبرز "حروب الجيل الخامس" بوصفها التعبير الأكثر تطرفًا عن هذا التحول؛ إذ لا تقوم على التدمير المادي المباشر بقدر ما تقوم على تفكيك البنى الإدراكية، وإعادة هندسة الوعي، والتحكم في أنماط السلوك الجماعي، وتوجيه الإدراك السياسي عبر أدوات رقمية قائمة على البيانات الضخمة، والذكاء الاصطناعي، والخوارزميات التنبؤية. وهي بذلك لا تستهدف الجسد قبل أن تستهدف العقل، ولا تحتل الأرض قبل أن تحتل الفضاء السيبراني والرمزي.

ويتقاطع هذا النمط من الصراع مع أطروحات "ما بعد الإنسانية" التي تفكِّك مركزية الإنسان في الفلسفة الحديثة، وتعيد تعريف الفاعلية بوصفها نتاجًا شبكيًّا موزعًا بين البشر، والآلات، والخوارزميات، والبنى التقنية. فالحرب في عصر ما بعد الإنسانية لم تعد فعلاً إنسانيًّا صرفًا بل عملية هجينة تشترك فيها الكيانات البيولوجية والرقمية في إنتاج القرار، وتنفيذه، وتوجيه نتائجه. ومن ثم، فإن تحليل حروب الجيل الخامس دون مساءلة الأساس الفلسفي لما بعد الإنسانية يظل تحليلاً تقنيًّا قاصرًا، عاجزًا عن إدراك التحول العميق في بنية الفاعلية ذاتها.

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تتجاوز المقاربات الوصفية لحروب الجيل الخامس، والتي تكتفي بتعداد أدواتها وتقنياتها، إلى مقاربة تحليلية نقدية تفكك الأسس الفلسفية والمعرفية التي تجعل هذا النمط من الصراع ممكنًا. فالقيمة العلمية للدراسة لا تكمن في وصف الأدوات، بل في تفكيك المنطق الذي يحكم اشتغالها، وفي تحليل التحول من فاعلية إنسانية سيادية إلى فاعلية خوارزمية موزعة.

كما تكتسب الدراسة أهميتها من إسهامها في ربط حقل الدراسات الأمنية والعسكرية بحقول فلسفية معاصرة، وفي مقدمتها فلسفة ما بعد الإنسانية، وفلسفة التقنية، ونظريات الفاعلية غير البشرية. فهذا الربط لا يزال ضعيف الحضور في الأدبيات العربية بل وحتى في جزء معتبر من الأدبيات العالمية التي تتعامل مع حروب الجيل الخامس بوصفها ظاهرة تقنية أو إستراتيجية، دون مساءلة الأساس الأنطولوجي والمعرفي الذي أعاد تعريف الحرب ذاتها.

وتتجلى أهمية الدراسة كذلك في بعدها النقدي؛ إذ لا تتعامل مع الفاعلية الخوارزمية بوصفها تقدمًا محايدًا بل بوصفها تحولاً يطرح إشكاليات أخلاقية وسياسية وقانونية، تتصل بمسؤولية القرار وحدود المحاسبة وتآكل السيادة وتفكك مفهوم الفاعل السياسي التقليدي.

تنطلق الدراسة من إشكالية مركزية مفادها أن حروب الجيل الخامس لا تمثل مجرد مرحلة متقدمة في تطور أدوات الصراع، بل تعبِّر عن تحول جذري في بنية الفاعلية ذاتها، تحول يتقاطع مع أطروحات ما بعد الإنسانية التي تنزع المركزية عن الإنسان لصالح شبكات من الفاعلين الهجينين، البشر والتقنيات والخوارزميات.

وتتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية مجموعة من الأسئلة التحليلية العميقة، من أبرزها:

كيف أعادت الفاعلية الخوارزمية تشكيل مفهوم الحرب من فعل سيادي إنساني إلى عملية شبكية موزعة؟

إلى أي حدٍّ يمكن اعتبار حروب الجيل الخامس تجسيدًا عمليًّا لأطروحات ما بعد الإنسانية؟

ما طبيعة التحول في مفهوم المسؤولية السياسية والقانونية في ظل قرارات تُنتج داخل أنظمة شبه ذاتية؟

كيف يؤثر هذا التحول على مفاهيم السيادة، والشرعية، والردع، والمحاسبة؟

تنطلق الدراسة من مجموعة من التساؤلات المنهجية التي تسعى إلى البحث عن إجاباتها، وأهمها:

1. كيف تمثل حروب الجيل الخامس انتقالاً من الحرب بوصفها فعلاً إنسانيًّا واعيًا إلى الحرب بوصفها عملية خوارزمية موزعة تشترك في إنتاجها أنظمة رقمية ذات قدرة تنبؤية وتقريرية؟

2. هل توفر الفلسفة ما بعد الإنسانية الإطار النظري الأقدر على تفسير هذا التحول، من خلال تفكيك مركزية الإنسان في الفاعلية التاريخية والسياسية؟

3. ما مدى الأزمة التي تنتجها الفاعلية الخوارزمية في مفاهيم المسؤولية والمحاسبة، نتيجة تشتت القرار بين فاعلين بشريين وغير بشريين؟

4. كيف يعيد هذا التحول تعريف مفاهيم السيادة والشرعية في النظام الدولي المعاصر؟

تعتمد الدراسة على توليفة منهجية مركبة، تفرضها طبيعة الموضوع متعددة المستويات، وتتمثل في:

المنهج التحليلي التفكيكي: لتفكيك المفاهيم المركزية مثل الحرب، والفاعلية، والخوارزمية، وما بعد الإنسانية، وكشف تحولاتها الدلالية والتاريخية.

المنهج النقدي: لمساءلة الخطاب التقني والإستراتيجي الذي يقدم حروب الجيل الخامس بوصفها تقدمًا محايدًا، وكشف ما ينطوي عليه من افتراضات أيديولوجية ومعرفية.

المنهج المقارن: لمقارنة أنماط الحرب التقليدية بأنماط الحرب في الجيل الخامس، ومقارنة الفاعلية الإنسانية بالفاعلية الخوارزمية.

المنهج البين-تخصصي: الذي يدمج بين الفلسفة السياسية، ونظريات التقنية، والدراسات الأمنية، ونظريات العلاقات الدولية.

تستند الدراسة إلى مجموعة من المداخل النظرية التي تشكل إطارها التحليلي العام، وفي مقدمتها:

1. مدخل ما بعد الإنسانية: الذي ينزع المركزية عن الإنسان، ويعيد تعريف الفاعلية بوصفها نتاجًا شبكيًا موزعًا بين البشر والتقنيات.

2. مدخل فاعلية الفاعلين غير البشريين: الذي يمنح للأنظمة التقنية والخوارزميات موقعًا فاعلاً في إنتاج القرار والسلوك السياسي.

3. مدخل دراسات التقنية والسلطة: الذي يربط بين البنية التقنية وبنية الهيمنة والسيطرة.

4. مدخل التحول في طبيعة الحرب: الذي يفسر الانتقال من الحروب الصلبة إلى الحروب الإدراكية والرمزية والسيبرانية.

وبناءً على هذه المداخل، لا تتعامل الدراسة مع حروب الجيل الخامس بوصفها ظاهرة عسكرية فحسب بل بوصفها تعبيرًا عن تحول أنطولوجي في موقع الإنسان

داخل منظومة الفعل التاريخي، وتحول معرفي في معنى القرار، وتحول سياسي في بنية السلطة ذاتها.

## المبحث الأول

## التحول الفلسفي في بنية الفاعلية من الإنسان السيادي إلى الكيان الهجين

لا يمكن تفكيك بنية الصراع المعاصر، ولا إدراك منطق اشتغاله الخفي، إلا عبر مساءلة الأساس الفلسفي الذي حكم تصور الفاعلية في الفكر الحديث، والذي تشكَّل حول مركزية الإنسان بوصفه ذاتًا عاقلة، سيدة على فعلها، ومتحكمة في قرارها، وقادرة على توجيه التاريخ من خلال إرادة واعية ومقصودة. هذا التصور لم يكن مجرد افتراض فلسفي مجرد، بل تحول إلى بنية معرفية مهيمنة انعكست في النظرية السياسية، وفي الفلسفة الأخلاقية، وفي الفكر القانوني، وفي النظرية العسكرية، حيث تم بناء مفهوم السيادة، والدولة، والحرب، والقرار، على أساس أن الفاعل المركزي هو الإنسان، ممثلاً في الدولة أو القائد أو النخبة السياسية.

لقد بلور رينيه ديكارت هذا التصور حين أسس للذات بوصفها "جوهر التفكير" القادر على إنتاج اليقين من داخله، وجعل من العقل أساس كل فعل ومعرفة(2)، ثم جاء إيمانويل كانط ليجعل الذات العاقلة شرط إمكان التجربة والمعرفة، ويمنحها موقعًا تأسيسيًّا في بناء العالم الظاهراتي (3). وتَوَّجَ هيغل هذا المسار حين جعل التاريخ ذاته مسرحًا لتجلي العقل عبر أفعال البشر والدول، بحيث يغدو الصراع والحرب لحظات في مسار العقل الكوني نحو وعي ذاته (4)، وقد انعكس هذا التصور بوضوح في النظرية العسكرية الكلاسيكية، ولاسيما عند كارل فون كلاوزفيتز، الذي جعل الحرب امتدادًا مباشرًا للإرادة السياسية الواعية، أي فعلاً سياديًّا صادرًا عن عقل الدولة وإرادتها(5).

غير أن هذا البناء المفهومي بدأ يتصدع مع تحولات عميقة مسَّت الفكر الغربي منذ أواخر القرن التاسع عشر، حين بدأ الشك يتسرب إلى فكرة الذات السيدة على نفسها، فقد كشف نيتشه أن ما يسمى بالإرادة الحرة ليس سوى بناء أخلاقي يخفي صراعات قوى لا واعية، وأن الفعل الإنساني تحكمه إرادات قوة لا يعيها الفاعل نفسه (6)، ثم جاء فرويد ليؤكد أن قسمًا كبيرًا من السلوك الإنساني محكوم ببنى لا

شـــعورية لا تخضع لرقابة العقل (7)، ومع البنيوية وما بعدها، جرى تفكيك مفهوم الذات ذاته، بحيث لم تعد تُفهم بوصفها مركزًا للفعل، بل بوصفها نتاجًا لبنى لغوية، وثقافية، ومؤسساتية.

في هذا الســياق، أعلن ميشيل فوكو "موت الإنسان" بوصفه مركزًا معرفيًّا وأخلاقيًّا، معتبرًا أن الإنســان ليس إلا اختراعًا حديثًا ســرعان ما ستطمسه التحولات المعرفية القادمة (8)، كما بيَّن أن الفاعلية ليست خاصية ذاتية بل وظيفة تُنتج داخل شبكات من الخطابات والمؤسسات والسلطات. أما برونو لاتور، فقد ذهب إلى أبعد من ذلك حين رفض الفصل بين البشر والأشياء والأنظمة، معتبرًا أن الفعل التاريخي هو دائمًا نتاج شبكات هجينة تشترك فيها كيانات بشرية وغير بشرية (9).

مــن هنا، فإن هذا المبحث لا يتعامل مــع التحول نحو الخوارزميات بوصفه مجرد تطور تقني لاحق، بل بوصفه تتويجًا لمســار فلســفي طويل فكّك مركزية الإنســان، وأعاد تعريف الفاعلية بوصفها عملية موزعة داخل شبكات مركبة من البشر والتقنيات والخطابات، فقبل تحليل حروب الجيل الخامس بوصفها ظاهرة إستراتيجية، لابد من تفكيك الأســاس الفلســفي الذي أعاد تعريف معنى الفعل ذاته، لأن الحرب ليست سوى أحد تجليات الفاعلية في صورتها القصوى.

## أولًا: تفكك مركزية الإنسان في الفلسفة الحديثة

### 1. إعادة تعريف الفاعلية خارج الإطار الإنساني الخالص

ارتكــزت الفلســفة الحديثة منذ ديكارت على تصــور ميتافيزيقي يجعل الذات مركز العالــم، ومصدر المعنى، ومنبع الفعل. ففي "تأملات ميتافيزيقية" يؤســس ديكارت لليقين عبر الكوجيتو، أي عبر قدرة الذات على إدراك نفسها بوصفها جوهرًا مفكرًا مســتقلًا عن العالم (10). هذا التصور ســرعان ما تحول إلى قاعدة ضمنية للفكر السياسي؛ حيث غدت الدولة "ذاتًا كبرى" تملك عقلًا سياديًّا وإرادة واعية، وتتصرف بوصفها فاعلًا موحدًا.

عند كانط، تغدو الذات شرط إمكان المعرفة، وهي التي تفرض صورها القبلية على التجربة؛ ما يجعل العالم كما يظهر لنا نتاجًا لبنية العقل الإنساني(10). وعند هيغل، يتجلى العقل المطلق عبر التاريخ من خلال أفعال الشــعوب والدول، بحيث يصبح

الصراع والحرب لحظات في مسار الوعي الذاتي للعقل(11). هذا التصور بلغ ذروته في الفلسفة السياسية الحديثة التي ربطت السيادة بالإرادة العامة، وربطت الحرب بإرادة الدولة.

غير أن هذا النموذج بدأ يتآكل مع التحولات النقدية التي مسَّت مفهوم الذات، فقد كشف نيتشه أن "الفاعل" ليس سوى افتراض لغوي وأخلاقي يخفي ديناميات القوة، وأن الفعل يسبق الفاعل لا العكس (12)، ثم جاء فرويد ليبيِّن أن الذات ليست سيدة في بيتها، وأن اللاشعور يوجه جزءًا كبيرًا من السلوك دون وعي (13). ومع البنيوية، تحولت اللغة والبنى الرمزية والمؤسسات إلى فواعل خفية تنتج الذوات بدل أن تنتجها الذوات.

في هذا السياق، يرى فوكو أن الفاعلية ليست ملكية ذاتية بل وظيفة تنتج داخل أنساق السلطة والمعرفة. فالفاعل لا يوجد خارج الشبكة الخطابية والمؤسساتية التي تحدد ما يمكن قوله وفعله (14). ولذلك، فإن السؤال ليس: "من يفعل؟" بل: "داخل أي نظام من القواعد والخطابات يصبح هذا الفعل ممكنًا؟". هذا التحليل ينسف فكرة القرار السيادي الخالص ويفتح المجال لفهم الفعل بوصفه نتيجة تموضع داخل شبكة من القوى.

أما برونو لاتور، فقد رفض أن تُنسب الأفعال حصرًا إلى البشر معتبرًا أن كل فعل اجتماعي هو نتاج شبكة من "الفاعلين" تشمل البشر والأدوات والأنظمة والرموز (15). ففي تصوره، الفعل لا يمكن عزوه إلى كيان واحد، لأن كل فعل هو نتيجة سلسلة من الترجمات والتوسطات بين عناصر متعددة.

هذا التحول النظري يعني أن الانتقال إلى عصر الخوارزميات لا يمثل قطيعة، بل يمثل تتويجًا لمسار طويل من تفكيك مركزية الإنسان. فالخوارزمية ليست دخيلة على مفهوم الفاعلية بل هي التعبير الأقصى عن منطق توزيع الفعل بين كيانات متعددة. وحين يصبح القرار نتاج تفاعل بين بشر وأنظمة بيانات ونماذج تنبؤية فإن السؤال لم يعد: من اتخذ القرار؟ بل: كيف تَشَكَّل القرار داخل شبكة من الفاعلين؟

وعليه، فإن هذا التحول ينقلنا من منطق السيادة إلى منطق التوزع، ومن مفهوم المسؤولية الفردية إلى مفهوم المسؤولية الشبكية الملتبسة؛ حيث يتعذر تحديد موضع

القــرار بدقة، ويتحــول الفعل إلى نتيجة تركيبية لا يمكن ردها إلى فاعل واحد دون تعسف معرفي.

## 2. التقنية بوصفها شريكًا أنطولوجيًّا في إنتاج الفعل

لم تعد التقنية في الفكر المعاصر تُفهم بوصفها مجرد أداة في يد الإنسان، بل بوصفها عنصرًا مكونًا لبنية الوجود الإنســاني ذاتــه. فقد بيَّن مارتن هايدغر أن جوهر التقنية ليس تقنيًّا بل هو نمط في كشــف الوجود؛ حيث تجعل التقنية العالم يظهر بوصفه "مخزونًا" قابلاً للتوظيف والسيطرة (16).

ويرى جاك إيلول أن التقنية تتحول من وسيلة إلى غاية وأنها تفرض منطقها الخاص علــى المجتمع والسياســة والأخلاق، بحيث يعاد تنظيم الفعل الإنســاني كله وفق مقتضيات الكفاءة التقنية لا وفق القيم الإنسانية التقليدية (17).

أما في فلســفات ما بعد الإنســانية، كما عند دونا هاراواي، فإن الحدود بين الإنسان والآلة والطبيعة تصبح حدودًا وهمية. فالإنســان المعاصر كيانٌ هجين يتكون وجوده عبر تداخل بيولوجي وتقني وثقافي (18).

وفي الســياق ذاته، يذهب برنارد ســتيغلر إلى أن التقنية تعيد تشكيل الذاكرة والزمان والقرار لأنها تتدخل في آليات التذكر والتوقع والتخطيط، وبذلك تشــارك في إنتاج شروط الفعل ذاته (19).

في المجال السياسي والعسكري، يعني ذلك أن أنظمة تحليل البيانات والخوارزميات التنبؤية وأنظمة دعم القرار لا تكتفي بتقديم معلومات بل تشــارك في تشــكيل الأفق الذي يُتخذ فيه القرار. فهي تحدد ما يظهر بوصفه "مشكلة"، وما يظهر بوصفه "حلاًّ"، وما يستحق الاهتمام وما يمكن تجاهله.

وبالتالي، يمكن القول: إن أخطر ما في هذا التحول هو أنه يُنتج وهمًا جديدًا بالحياد؛ إذ تُقــدَّم الخوارزميــات بوصفها أدوات موضوعية في حين أنها مشــبعة بافتراضات مصمِّميها، وبمصالح الجهات التي تتحكم في بياناتها، وبمنطق السيطرة الذي يحكم اســتخدامها. ومن ثم، فإن الفاعلية الخوارزمية ليســت خروجًا من الأيديولوجيا بل إعادة إنتاج لها في صورة تقنية أقل قابلية للمساءلة وأكثر قدرة على التخفي.

إن تفكك مركزية الإنسان وصعود التقنية شريكًا أنطولوجيًّا في إنتاج الفعل يضع الأساس الفلسفي لفهم حروب الجيل الخامس بوصفها حروبًا ما بعد إنسانية؛ حيث لا يكون الإنسان فيها الفاعل الوحيد ولا حتى الفاعل المركزي بل أحد عُقَد شبكة معقدة تُنتج الصراع وتديره وتعيد تشكيل نتائجه.

## ثانيًا: ما بعد الإنسانية بوصفها إطارًا تفسيريًّا لتحولات الصراع

### 1. الحرب حدثًا ما بعد إنساني: من الفاعل السيادي إلى الشبكة الهجينة

إذا كانت الفلسفة الحديثة قد ربطت الحرب بإرادة إنسانية واعية تتجسد في سيادة الدولة، فإن تحولات العقود الأخيرة أفرزت نموذجًا مغايرًا لا يمكن فهمه إلا في ضوء أطروحات ما بعد الإنسانية، التي تنزع المركزية عن الإنسان، وتعيد تعريف الفاعلية بوصفها نتاجًا شبكيًّا موزعًا بين البشر والآلات والبنى الرقمية والأنظمة الخوارزمية. ففي هذا الأفق، لا تعود الحرب فعلاً إنسانيًّا خالصًا بل حدثًا هجينًا تشترك في إنتاجه كيانات متعددة المستويات، بشرية وغير بشرية، مادية ورقمية، واعية ولا واعية.

ترى دونا هاراواي أن الكائن الإنساني المعاصر هو "سايبورغ" (Cyborg)* بالمعنى الأنطولوجي، أي كيان يتكون وجوده عبر تداخل بيولوجي وتقني وثقافي، وأن هذا التداخل ينسف أي تصور جوهري للإنسان بوصفه ذاتًا مستقلة عن بنيته التقنية (20). وإذا كان هذا صحيحًا على مستوى الوجود الفردي فإنه يصبح أكثر جذرية على مستوى الفعل السياسي والعسكري؛ حيث تتشابك الإرادات البشرية مع أنظمة الاستشعار وتحليل البيانات والمحاكاة الرقمية والخوارزميات التنبؤية في إنتاج القرار وفي تنفيذ نتائجه.

في هذا السياق، يؤكد نِك بوستروم أن صعود الأنظمة الذكية لا يغيِّر فقط أدوات الفعل بل يعيد تشكيل طبيعة الفاعل ذاته، لأن الإنسان لم يعد الفاعل الوحيد بل أحد مكونات منظومة فاعلية أوسع تشترك فيها أنظمة غير بشرية ذات قدرة على التعلم والتكيف (21). هذا التحليل يعني أن الحرب لم تعد نتاج إرادة سياسية بشرية فحسب بل نتيجة تفاعل معقد بين إرادات بشرية ونماذج خوارزمية وأنظمة معلوماتية تعيد ترتيب الأولويات وتحدد أنماط الاستجابة الممكنة.

ويرى ريتشارد غريغوري أن الحروب المعاصرة تشهد انتقالاً من منطق "القرار البشري المركزي" إلى منطق "الدعم الخوارزمي للقرار"؛ حيث تقوم الأنظمة الرقمية بتحديد مساحات الرؤية المتاحة لصانع القرار، وترشيح الخيارات التي تظهر بوصفها عقلانية أو فعَّالة (22). وبذلك، فإن الإنسان لا يقرِّر في فراغ بل داخل أفق تقني يحدد مسبقًا ما يمكن التفكير فيه وما يمكن استبعاده.

من منظور ما بعد إنساني، لا تعود الحرب فعلاً أخلاقيًّا يمكن نسبته إلى ذات بشرية محددة بل حدثًا شبكيًّا تتوزع فيه الفاعلية بين عناصر متعددة. ويؤكد روزنبرغ أن هذا التحـــول يجعل الحرب أقل ارتباطًا بالفعل الواعي وأكثر ارتباطًا بالعمليات الموزعة التي تعمل بسرعة تفوق قدرة الوعي البشري على الاستيعاب (23).

لذا، فإن توصيف الحرب بوصفها "حدثًا ما بعد إنساني" لا يعني إلغاء الإنسان من الصراع بل يعني زحزحته من موقع الفاعل الســيادي إلى موقع العقدة داخل شــبكة؛ حيث يتقاطع فعله مع أفعال كيانات أخرى لا يملك الســيطرة الكاملة عليها. وهذا التحول يغيِّر جذريًّا معنى الحرب؛ فهي لم تعد صراع إرادات بشرية مباشرة بل صراع شبكات وخوارزميات وبنى معلوماتية تستخدم البشر بقدر ما يستخدمونها.

## 2. إعادة بناء مفاهيم القرار والمسؤولية في ظل الفاعلية الموزعة

إن أحد أخطر نتائج التحول ما بعد الإنساني في بنية الصراع هو إعادة تعريف مفهومي القرار والمسؤولية. ففي النموذج الكلاسيكي، يُفهم القرار بوصفه فعلاً واعيًا صادرًا عن ذات أو مؤسسة سيادية يمكن مساءلتها أخلاقيًّا وقانونيًّا. أما في النموذج الشبكي؛ حيث يتوزع الفعل بين بشر وأنظمة تقنية وخوارزميات، فإن القرار لا يصدر عن نقطة واحدة بل يتكون عبر سلسلة من العمليات الحسابية والترشيحات الآلية والتدخلات البشرية الجزئية.

يــرى لوتــز فريدريش أن "القرار الخوارزمي" لا يمكن فهمه بوصفه بديلاً عن القرار البشــري بل بوصفه طبقة وسيطة تعيد تشكيل شروط القرار ذاته (24)؛ فالخوارزمية لا تتخــذ القــرار بالمعنى الأخلاقي لكنها تحدد الإطار الذي يظهر فيه القرار بوصفه ممكنًا أو معقولاً.

وتشير كاثي أونيل إلى أن الخوارزميات ليست محايدة بل مشبعة بتحيزات مصمميها وبالبيئات الاجتماعية والسياسية التي أنتجتها، وأنها تمارس شكلاً جديدًا من السلطة غير المرئية لأنها تعمل تحت ستار الموضوعية الرياضية (25)، وعندما تُستخدم هذه الخوارزميات في المجال العسكري، فإنها لا تكتفي بتقديم معلومات بل تشارك في تحديد من هو العدو، وما هو الهدف، وما هو الخطر.

أما من حيث المسؤولية، فإن الفاعلية الموزعة تخلق ما يسميه لوكاس إنغلهارت "أزمة الإسناد"، أي صعوبة تحديد من يتحمل المسؤولية الأخلاقية والقانونية عن نتائج أفعال تشاركت في إنتاجها أنظمة بشرية وغير بشرية (26). فإذا ارتكبت خوارزمية خطأ في التمييز بين هدف مدني وعسكري؛ فمن المسؤول؟ المبرمج؟ القائد؟ المؤسسة؟ النظام ذاته؟ هذا السؤال لا يجد جوابًا واضحًا داخل الإطار القانوني والأخلاقي الكلاسيكي.

ويرى بيتر آسكرسون أن هذه الأزمة ليست تقنية فحسب بل أنطولوجية؛ لأنها تمس مفهوم الفاعل ذاته، الذي لم يعد وحدة متماسكة يمكن تحميلها المسؤولية، بل شبكة من الفاعلين الجزئيين الذين يتوزع بينهم الفعل دون مركز واضح (27).

وعليه، فإن أخطر ما في هذا التحول هو أنه يفتح المجال لتبديد المسؤولية تحت ذريعة التعقيد التقني. فكل فاعل بشري يمكنه أن يدَّعي أنه لم يكن سوى حلقة صغيرة في سلسلة طويلة، وأن القرار النهائي لم يكن بيده وحده. وهكذا تتحول الفاعلية الموزعة من أداة تحليلية إلى أداة تبرير تُستخدم لتخفيف العبء الأخلاقي عن الفاعلين البشريين.

وهذا يعني أن حروب الجيل الخامس، بوصفها حروبًا ما بعد إنسانية، لا تعيد فقط تشكيل أدوات الصراع بل تعيد تشكيل الأساس الأخلاقي والقانوني الذي يقوم عليه مفهوم الحرب ذاته. فهي تنقلنا من منطق المسؤولية المحددة إلى منطق المسؤولية الملتبسة، ومن منطق القرار الواعي إلى منطق القرار الشبكي؛ حيث يصبح الفعل نتيجة تركيبية لا يمكن ردُّها إلى فاعل واحد دون تبسيط مخل.

إن هذا التحول يفرض على الفكر السياسي والقانوني والأخلاقي أن يعيد بناء مفاهيمه الأساسية، لأن الإصرار على تطبيق مفاهيم السيادة والقرار والمسؤولية، كما صيغت

في عصر الفاعلية الإنسانية المركزية، على واقع تحكمه الفاعلية الخوارزمية الموزعة لا يؤدي إلا إلى عجز تحليلي، وإلى فراغ معياري يتيح للتقنية أن تمارس سلطتها دون مساءلة حقيقية.

## المبحث الثاني

## حروب الجيل الخامس والفاعلية الخوارزمية في إعادة هندسة الصراع

إذا كان المبحث الأول قد اشتغل على تفكيك الأساس الفلسفي لتحول الفاعلية من مركزيتها الإنسانية إلى صيغتها الموزعة والهجينة، فإن هذا المبحث ينتقل من المستوى الأنطولوجي-الإبستمولوجي إلى المستوى الإستراتيجي-السياسي، بغية تحليل الكيفية التي تتجسد بها هذه الفاعلية الخوارزمية داخل أنماط الصراع المعاصر، وبصورة مخصوصة داخل ما اصطلح على تسميته بـ"حروب الجيل الخامس"، فهذه الحروب لا تمثل مجرد مرحلة تقنية لاحقة في تطور وسائل القتال، بل تعبِّر عن انقلاب في منطق الحرب ذاته، من الحرب بوصفها مواجهة مادية مباشرة بين قوى عسكرية متقابلة إلى الحرب بوصفها عملية معقدة لإعادة تشكيل الإدراك وضبط السلوك وهندسة الفضاء الرمزي والسيبراني عبر أدوات خوارزمية قادرة على التدخل في البنية العميقة للوعي الفردي والجماعي.

إن انتقال الصراع من ميدان الجغرافيا إلى فضاء الإدراك لا يعني اختفاء العنف المادي بل يعني إعادة ترتيبه داخل بنية أوسع يكون فيها العنف الفيزيائي مجرد لحظة من لحظات صراع إدراكي-خوارزمي أسبق وأعمق. فالقصف العسكري لا تكون غايته التدمير فقط بل إنتاج معنى سياسي وإعلامي ونفسي؛ والعمليات السيبرانية لا تستهدف البنية التحتية التقنية فحسب بل الثقة العامة والاستقرار الإدراكي وقابلية المجتمع لإعادة تأويل ذاته.

وتبعًا لذلك، فإن تحليل حروب الجيل الخامس يقتضي تجاوز الأدبيات التي تحصرها في قائمة من الأدوات (الإعلام الرقمي، وسائل التواصل، الحرب السيبرانية، الذكاء الاصطناعي)، إلى مساءلة المنطق الذي يحكم اشتغال هذه الأدوات بوصفها تعبيرًا عن فاعلية خوارزمية تتدخل في تشكيل الواقع الاجتماعي والسياسي ذاته. ومن هنا، يشتغل هذا المبحث على تفكيك التحول من الحرب المادية إلى الحرب الإدراكية

والخوارزمية ثم على تحليل الآثار السياسية والقانونية لهذا التحول تمهيدًا لفهم أعمق لأزمة السيادة والمسؤولية في عصر الحرب الشبكية.

## أولًا: من الحرب المادية إلى الحرب الإدراكية والخوارزمية

### 1. الخوارزمية أداةً للسيطرة الإدراكية

يشكِّل الانتقال من الحرب المادية إلى الحرب الإدراكية أحد أهم التحولات البنيوية في طبيعة الصراع المعاصر، فالحرب الكلاسيكية، كما صاغها كارل فون كلاوزفيتز، كانت تُفهم بوصفها صراع إرادات سياسية يُحسم عبر القوة المسلحة، حيث تكون المعركة الفيزيائية هي الفضاء الحاسم للصراع (28). أما في الحروب المعاصرة، وبصورة خاصة في حروب الجيل الخامس، فإن المعركة الأساسية لم تعد تُخاض في الميدان العسكري فقط بل في ميدان الإدراك، أي في كيفية رؤية الفاعلين لأنفسهم وللآخرين وللواقع وللمستقبل الممكن.

يرى مارتن ليبكي أن الحروب الحديثة تشهد انتقالاً من "تحطيم قدرات العدو" إلى "تفكيك إرادته عبر السيطرة الإدراكية"، أي عبر التأثير في تصوراته وتوقعاته وقدرته على تأويل ما يحدث حوله (29)، وهذا يعني أن الصراع لم يعد يستهدف الجسد فقط بل يستهدف البنية المعرفية التي من خلالها يفسر الجسد ما يتعرض له.

في هذا السياق، تلعب الخوارزميات دورًا مركزيًّا بوصفها أدوات لإدارة التدفق المعرفي وتوجيهه؛ فخوارزميات محركات البحث ومنصات التواصل الاجتماعي وأنظمة التوصية لا تعمل فقط على تنظيم المعلومات بل على إعادة ترتيب الأهمية، وتحديد ما يُرى وما يُخفى، وما يتكرر وما يُنسى. وقد بيَّن إلِي بارايزر أن هذه الخوارزميات تخلق ما يسميه "فقاعة الترشيح"؛ حيث يُحاصَر الأفراد داخل دوائر معرفية مغلقة تعيد إنتاج قناعاتهم المسبقة وتمنعهم من رؤية بدائلها (30).

وعندما تُستخدم هذه الخوارزميات في سياق الصراع السياسي أو العسكري، فإنها تتحول إلى أدوات للسيطرة الإدراكية، لأنها لا تفرض خطابًا واحدًا بالقوة بل تعيد هندسة المجال الذي تتشكل فيه القناعات ذاتها. وهنا تكمن خطورتها: فهي لا تعمل بمنطق الدعاية الكلاسيكية التي تخاطب الوعي مباشرة بل بمنطق إعادة تشكيل شروط إمكان الوعي.

يشـير مانويل كاسـتلز إلى أن السلطة في العصر الشبكي لم تعد تُمارَس أساسًا عبر السـيطرة المباشرة على الأجساد بل عبر السيطرة على تدفقات المعلومات والمعاني داخل الشـبكات (31)؛ فالذي يتحكم في الشـبكة يتحكم في ما يظهر بوصفه واقعًا وما يختفي بوصفه غير ذي صلة. ومن هنا، فإن الخوارزمية ليست أداة تقنية محايدة بل بنية سلطوية غير مرئية تعيد إنتاج الهيمنة في صورة تدفق معرفي.

ويرى توماس ريد أن الحرب المعلوماتية لم تعد تقتصر على نشـر الأخبار الكاذبة بل تشمل "التلاعب بالبيئة المعرفية" التي تتكون فيها الأحكام، أي التلاعب بسرعة التداول وتكرار الرسـائل وربط القضايا ببعضها بطريقة تفرض مسارات تفسير معينة (32).

من منظور نقدي، يمكن القول: إن الخوارزمية تمارس شـكلاً جديدًا من السـلطة يسميه بعض الباحثين "السلطة ما قبل الإدراكية"، أي سلطة تتدخل قبل تشكل الحكم الواعي، عبر تنظيم ما يدخل إلى مجال الرؤية أصلاً. وهذا يجعل السيطرة الخوارزمية أكثر عمقًا من السـيطرة الأيديولوجية الكلاسيكية، لأنها لا تفرض مضمونًا بعينه بل تفرض منطق الانتقاء ذاته.

لذا، فإن هذا التحول ينقل الحرب من مسـتوى الصراع على الأرض إلى مسـتوى الصراع على شروط إدراك الأرض. فحين ينجح الفاعل في جعل خصمه يرى الهزيمة نصرًا، أو يرى القمع استقرارًا، أو يرى الاحتلال حماية فإنه يكون قد حقَّق انتصارًا إدراكيًّا يسـبق أي حسم عسكري. وهنا تتحول الخوارزمية إلى سلاح إستراتيجي لا يقل خطورة عن الصواريخ والطائرات بل يفوقها أثرًا، لأنه يسـتهدف البنية العميقة التي من خلالها يُفهم كل عنف لاحق.

## 2. البيانات والذكاء الاصطناعي في توجيه السلوك الجماعي

إذا كانت الخوارزمية تمثل الأداة الإجرائية للسيطرة الإدراكية، فإن البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي يمثلان مادتها الخام وعقلها التحليلي؛ فحروب الجيل الخامس تقوم على افتراض أن السلوك الجماعي يمكن رصده ونمذجته والتنبؤ به ثم التدخل فـي توجيهه عبـر أدوات رقمية دقيقة. وهذا ما يجعل الحـرب تتحول من مواجهة عسكرية إلى عملية إدارة اجتماعية-نفسية واسعة النطاق.

يرى فيكتور مايـر-شـونبرغر وكينيث كوكير أن البيانات الضخمة لا تغيِّر فقط حجم المعلومـات المتاحة بل تغير منطق المعرفة ذاته، عبر الانتقال من البحث عن العلل إلى الاكتفاء بالارتباطات الإحصائية القادرة على التنبؤ بالسـلوك (33)، وهذا يعني أن الفعل السياسـي والعسكري لم يعد ينتظر الفهم العميق للدوافع بل يكتفي بقدرة الخوارزمية على التنبؤ بما سيحدث إذا تم إدخال محفز معين.

في المجال العسكري، تُستخدم هذه المقاربة في ما يسمى "الحرب التنبؤية"؛ حيث تُحلل البيانات السلوكية والإعلامية والاقتصادية والاجتماعية لاستخراج أنماط يمكن بواسـطتها توقع مناطق التوتر أو احتمالات الاحتجاج أو قابلية فئة معينة للتعبئة أو الإحباط. وقد أشار شون غورو إلى أن الجيوش المعاصرة بدأت تعتمد على نماذج تنبؤية قائمة على الذكاء الاصطناعي لتوجيه عملياتها النفسية والإعلامية (34).

وتشـير شوشانا زوبوف إلى أن منطق "رأسمالية المراقبة" يقوم على تحويل التجربة الإنسـانية إلى مادة خام للتحليل والتنبؤ والتحكم، وأن هذا المنطق لا يقتصر على السـوق بـل يمتد إلى السياسـة والأمـن (35). وعندما يُدمج هـذا المنطق داخل إسـتراتيجيات الحرب، فإن المجتمع كله يتحـول إلى مجال رصد وتجريب؛ حيث يُقاس أثر كل رسـالة وكل صورة وكل حدث على السـلوك الجماعي ثم يُعاد ضبط التدخلات بناءً على النتائج.

ويرى ألكسـندر غالواي أن السـيطرة في العصر الرقمي لم تعد تعمل بمنطق المنع المباشـر، بل بمنطـق "التحكم البروتوكولي"، أي ضبط المسـارات الممكنة داخل النظام بحيث يسـلك الأفراد طرقًا معينة دون أن يشعروا بأنهم مُجبرون (36)، وهذا ينطبق تمامًا على توجيه السلوك في حروب الجيل الخامس؛ حيث لا يُفرض موقف سياسي بالقوة بل تُصمم البيئة الرقمية بحيث يصبح موقف معين هو الأسهل والأكثر تداولاً والأكثر قبولاً.

من زاوية نقدية، يطرح هذا التحول إشكاليات عميقة؛ فحين يصبح السلوك الجماعي موضوعًا للهندسـة الخوارزمية، فإن السياسـة تتحول من مجـال للنقاش والصراع المفتـوح إلى مجال للإدارة التقنيـة. ويصبح المواطن هدفًا لعمليات ضبط خفية لا يملك أدوات معرفية كافية لإدراكها أو مقاومتها.

وعليــه، إن أخطر ما في توظيف البيانات والذكاء الاصطناعي في الحرب ليس فقط قدرتها على التنبؤ بالسلوك، بل قدرتها على تحويل هذا التنبؤ إلى أداة تدخل استباقي، بحيث يُعاد تشكيل الواقع بما ينسجم مع النموذج الحسابي، لا العكس. وهنا تتحول الخوارزمية من أداة لفهم الواقع إلى أداة لفرض واقع مطابق لتوقعاتها.

وهذا يعني أن حروب الجيل الخامس لا تستهدف فقط كسب معركة معينة بل تستهدف إعادة برمجة المجال الاجتماعي نفسه، بحيث يصبح أكثر قابلية للتوجيه وأقل قدرة على إنتاج مقاومة غير متوقعة. إنها حرب على العفوية وعلى إمكان المفاجأة وعلى قدرة الجماعات على إنتاج مسارات تاريخية لا تخضع للنمذجة المسبقة.

وبذلــك، فإن الانتقال من الحرب المادية إلــى الحرب الإدراكية والخوارزمية يمثل لحظــة مفصلية في تاريخ الصراع: لحظة يصبح فيها التحكم في المعنى وفي التوقع وفي السلوك أكثر حسمًا من التحكم في الأرض ذاتها. وهي لحظة لا يمكن فهمها إلا في ضوء التحول الفلسفي الذي نزع المركزية عن الإنسان، وجعل الفاعلية نتاجًا شبكيًّا تتقاطع فيه الإرادات البشرية مع قدرات حسابية قادرة على التدخل في صميم الوعي الاجتماعي.

## ثانيًا: التحولات السياسية والقانونية للفاعلية الخوارزمية

إذا كان الانتقــال مــن الحــرب المادية إلى الحرب الإدراكيــة والخوارزمية قد أعاد تشــكيل أدوات الصــراع وفضاءاته فإن الأثر الأعمق لهــذا التحول يتجلى في إعادة بناء الأسس السياسية والقانونية التي يقوم عليها النظام الدولي ذاته؛ فحروب الجيل الخامس لا تغيِّر فقط كيفية إدارة الصراع بل تغير معنى الســيادة وحدود الشــرعية وطبيعة القرار ومنطق المسؤولية. إننا أمام تحول لا يمس سطح الممارسة السياسية بل بنيتها العميقة؛ حيث لم تعد الدولة الفاعل السيادي الوحيد، ولم يعد القرار فعلاً يمكن إسناده إلى مركز واحد ولم تعد المسؤولية مفهومًا قابلاً للتحديد داخل إطار قانوني كلاسيكي.

فالفاعليــة الخوارزميــة، بوصفها فاعلية موزعة بين بشــر وأنظمة تقنية وخوارزميات وبيانــات، تُحدث اختلالاً بنيويًّا في التصورات التي قامت عليها الحداثة السياســية: تصور السيادة بوصفها احتكارًا للقرار، وتصور المسؤولية بوصفها قابلة للإسناد إلى

فاعل محدد، وتصور الشرعية بوصفها نتاجًا لإرادة سياسية يمكن تتبع مسار تشكلها. ومع دخول الخوارزميات في قلب إنتاج القرار لم يعد الفعل السياسي والعسكري نتيجة إرادة واعية يمكن مساءلتها بسهولة بل نتيجة عملية مركبة تتشابك فيها حسابات آلية وترشيحات خوارزمية وتدخلات بشرية جزئية في سلسلة لا يمكن تفكيكها دون خسارة معناها.

ومن هنا، يشتغل هذا القسم على تحليل التحولات السياسية والقانونية التي تُنتجها الفاعلية الخوارزمية، من خلال محورين أساسيين: أولهما: أزمة المسؤولية والمحاسبة في ظل القرار الآلي والموزع؛ وثانيهما: إعادة تعريف السيادة والشرعية في سياق الحرب الشبكية؛ حيث تتآكل الحدود التقليدية بين الداخل والخارج، وبين السلم والحرب، وبين الفعل السيادي والفعل التقني العابر للدول.

## 1. أزمة المسؤولية والمحاسبة في عصر القرار الآلي

شكَّل مفهوم المسؤولية حجر الزاوية في الفلسفة الأخلاقية والقانونية الحديثة؛ حيث يفترض وجود فاعل واعٍ، حُرٍّ، قادر على الاختيار، يمكن إسناد الفعل إليه، ومساءلته عنه أخلاقيًّا وقانونيًّا. وقَدَّ تأسس هذا المفهوم على تصور الذات بوصفها مركز القرار، كما عند كانط الذي ربط المسؤولية بالقدرة على الفعل وفق قانون أخلاقي يعقله الفاعل ويختاره (37). وفي الفكر القانوني الحديث، يقوم مبدأ المسؤولية الجنائية والسياسية على إمكان إسناد الفعل إلى فاعل محدد يملك السيطرة على شروط فعله.

غير أن الفاعلية الخوارزمية تقوِّض هذا الأساس من جذوره، فالقرار في حروب الجيل الخامس لا يصدر عن ذات واحدة، بل يتكون عبر سلسلة من العمليات الحسابية والترشيحات الخوارزمية والتدخلات البشرية المتقطعة؛ ما يرفع احتمالية للوقوع في أخطاء النظام الناتجة عن عدم القدرة على التنبؤ والموثوقية بمآلات المعالجة الخوارزمية للبيانات وتحديثها بشكل مستمر.

ومن منظور واقعي، تكشف إحدى الحالات المعاصرة المرتبطة بتوظيف الذكاء الاصطناعي في أنظمة الاستهداف عن اختلال بنيوي في العلاقة بين "المعرفة الخوارزمية" والواقع الديناميكي لساحات الصراع؛ حيث تشير التقديرات إلى أن حادثة قصف مدرسة "الشجرة الطيبة" في خضم القصف الأميركي-الإسرائيلي على

إيران، 2026، والتي نُفِّذت استنادًا إلى قاعدة بيانات استخباراتية غير مُحدَّثة استمرت في تصنيف الموقع هدفًا عسكريًّا رغم تحوله الوظيفي منذ سنوات (38).

تمثل هذه الواقعة نموذجًا تحليليًّا لما يمكن توصيفه بـ"القصور الزمني للخوارزميات" (Temporal Data Lag)؛ حيث تعجز النماذج الحسابية عن استيعاب التحولات السياقية المتسارعة، نتيجة اعتمادها على بيانات متأخرة زمنيًّا أو غير محدَّثة، غير أن الخطورة الحقيقية لا تكمن في القرار الآلي بحد ذاته بل في البنية الإبستمولوجية التي تُغذِّيه؛ إذ إن الخوارزمية لا "تفكر" بقدر ما تُعيد إنتاج افتراضات كامنة في بياناتها؛ ما يجعل الخطأ الكامن فيها خطًا بنيويًّا لا عرضيًّا.

كما تشير الدراسة الاستقصائية التي أعدَّها يوفال أبراهام (Yuval Abraham) والمنشورة في (+972Magazine )، إلى أن نظام (Lavender)، القائم على الذكاء الاصطناعي استُخدم في قطاع غزة أداةً مركزيةً في إنتاج قوائم أهداف بشرية اعتمادًا على تحليل كميات ضخمة من البيانات الاستخباراتية؛ حيث عمل النظام على تصنيف عشرات الآلاف من الأفراد مشتبهًا بانتمائهم إلى تنظيمات مسلحة ضمن زمن قياسي وبمستوى محدود من التدقيق البشري(39). وتكشف هذه الحالة عن تحول نوعي في طبيعة اتخاذ القرار العسكري؛ إذ لم يعد قائمًا على التقييم البشري المتدرج، بل على مخرجات خوارزمية عالية السرعة؛ الأمر الذي يرفع من احتمالية "تضخيم الخطأ" نتيجة الاعتماد على بيانات قد تكون غير مكتملة أو غير دقيقة.

وقد أطلق ماتياس مصطلح "فجوة المسؤولية" لوصف هذا الوضع؛ حيث توجد أفعال لها آثار خطيرة، لكن لا يوجد فاعل يمكن تحميله المسؤولية الكاملة عنها .(40)

في المجال العسكري، تتجسد هذه الفجوة بوضوح في استخدام أنظمة الدعم الخوارزمي للقرار، والطائرات المسيرة شبه الذاتية، وأنظمة التتبع والاستهداف الآلي. فإذا قامت خوارزمية بتصنيف هدف ما على أنه تهديد واعتمد القائد على هذا التصنيف ثم تبين لاحقًا أن الهدف كان مدنيًّا، فمن المسؤول: هل هو المبرمج الذي صمَّم الخوارزمية أم القائد الذي اعتمد على مخرجاتها أم المؤسسة التي قررت استخدامها أم النظام التقني ذاته؟

يــرى لــوكاس إنغلهارت أن هذا الوضع يُنتج "تفكك الإســناد"؛ حيث يتوزع الفعل بين فاعلين جزئيين بحيث لا يمكن تحميل أي منهم المسؤولية الكاملة دون تعسف تحليلــي (41)، فالمبرمــج قد يدَّعي أنه لم يتوقع هذا الســياق، والقائد قد يدعي أنه اعتمد على أداة "موضوعية"، والمؤسسة قد تحيل الخطأ إلى "خلل تقني".

وتشــير هيلين نيســنباوم إلى أن الخوارزميات تُقدَّم غالبًا بوصفها محايدة، في حين أنها مشــبعة بافتراضات معيارية حول ما يُعد خطرًا، وما يُعد طبيعيًّا، وما يُعد شــاذًّا (43). وعندما تُستخدم هذه الخوارزميات في المجال العسكري فإن تحيزاتها لا تكون مجرد أخطاء تقنية بل قرارات سياسية مقنعة بلغة رياضية.

ويرى بيتر آسكرســون أن الأزمة ليســت تقنية فقط بل أنطولوجية لأنها تمس مفهوم الفاعل ذاته، الذي لم يعد وحدة متماســكة يمكن إســناد الفعل إليها، بل شــبكة من الفاعليــن الجزئيين الذين يتوزع بينهم الفعل دون مركز واضح (44)، وهذا يعني أن القانون والأخلاق، كما صيغتا في عصر الفاعلية الإنسانية المركزية، لم تعودا قادرتين على استيعاب هذا النمط من الفعل.

من منظور نقدي، يمكن القول: إن أخطر ما في هذه الأزمة هو إمكان توظيفها سياسيًّا لتبديد المسؤولية، فالتعقيد التقني يصبح ذريعة جاهزة لتخفيف العبء الأخلاقي عن الفاعلين البشــريين، الذيــن يمكنهم دائمًا الادعاء بأنهم كانوا مجرد "مســتخدمين" لنظام معقد لم يملكوا الســيطرة الكاملة عليــه، وهكذا تتحول الفاعلية الموزعة من أداة تحليلية إلى أداة تبريرية.

وعلــى ما تقدم، فــإن تجاوز هذه الأزمة يقتضي إعادة بناء مفهوم المســؤولية على أســاس شبكي، لا فردي صرف، بحيث تُحمَّل المســؤولية لمجموع المنظومة التي أنتجت الفعل، من تصميم الخوارزمية إلى جمع البيانات إلى اتخاذ قرار استخدامها إلى تفعيلها في سياق معين. غير أن هذا الحل، على أهميته النظرية، يصطدم بعقبات قانونية هائلة، لأن الأنظمة القانونية القائمة لا تعترف بسهولة بمسؤولية "شبكية" بلا فاعل محدد.

وهــذا يعنــي أن حروب الجيــل الخامس تضعنا أمام مفارقة خطيــرة: كلما ازدادت قدرة الأنظمة التقنية على إنتاج أفعال معقدة تراجعت قدرتنا على تحديد من يتحمل

المسؤولية عنها؛ وهي مفارقة تهدد بإفراغ القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي العام من مضمونهما المعياري، إذا لم يُعاد بناؤهما على أسس جديدة تستوعب الفاعلية الخوارزمية.

## 2. إعادة تعريف السيادة والشرعية في ظل الحرب الشبكية

إذا كانت المسؤولية تمس البعد الأخلاقي والقانوني للفعل فإن السيادة والشرعية تمسان بعده السياسي العميق. فقد تأسس النظام الدولي الحديث، منذ صلح وستفاليا، على تصور السيادة بوصفها سلطة عليا داخل إقليم محدد، تحتكر القرار وتملك حق استخدام العنف المشروع داخليًّا وخارجيًّا. وقد صاغ جان بودان هذا التصور حين عرَّف السيادة بأنها "السلطة المطلقة والدائمة في الدولة" (45).

غير أن حروب الجيل الخامس، بوصفها حروبًا شبكية، تقوِّض هذا التصور من أساسه؛ فهي لا تُخاض في إقليم محدد، ولا تُمارَس عبر جيوش نظامية فقط بل عبر شبكات رقمية ومنصات إعلامية وهجمات سيبرانية وتدخلات إدراكية عابرة للحدود. ويشير مانويل كاستلز إلى أن السلطة في العصر الشبكي لم تعد متمركزة في الدولة فقط بل موزعة بين فاعلين متعددين يتحكمون في تدفقات المعلومات والرموز (46).

في هذا السياق، تصبح السيادة مهددة من جهتين: من جهة الفاعلين غير الدولتيين الذين يملكون أدوات رقمية قادرة على التأثير في مجتمعات بأكملها؛ ومن جهة الشركات التقنية العملاقة التي تتحكم في البنية التحتية للفضاء الرقمي، وتملك قدرة هائلة على توجيه الرأي العام، وعلى التحكم في البيانات التي أصبحت موردًا إستراتيجيًّا.

ويرى ستيفن كراسنر أن السيادة كانت دائمًا مفهومًا إشكاليًّا مليئًا بالاستثناءات لكن العصر الرقمي يجعل هذا الإشكال بنيويًّا لا عرضيًّا (47)؛ فالدولة قد تكون "سيدة" على أراضيها، لكنها ليست سيدة على تدفقات البيانات التي تعبُرُها ولا على المنصات التي تشكِّل وعي مواطنيها.

أما الشرعية، التي كانت تُفهم بوصفها قبولاً سياسيًّا لسلطة معينة فإنها هي الأخرى تتأثر جذريًّا بالحرب الشبكية. ففي السياق الكلاسيكي، تُبنى الشرعية عبر مؤسسات

وانتخابات وخطاب سياسي يمكن تتبع مساره. أما في سياق الحرب الإدراكية، فإن الشـرعية يمكن هندسـتها رقميًّا عبر حملات منظمة وخوارزميات ترشيح وتلاعب بتدفقـات المعلومـات، بحيث يصبح من الصعب التمييز بين القبول "الحر" والقبول المُنتج خوارزميًّا.

تشير شوشانا زوبوف إلى أن السيطرة على السلوك لم تعد تحتاج إلى قمع مباشر بل إلى تصميم بيئات رقمية تجعل أنماطًا معينة من التفكير والتصرف هي الأكثر احتمالاً (48). وعندما تُسـتخدم هذه القدرة في الصراع السياسـي والعسكري، فإن الشرعية تتحول من تعبير عن إرادة جماعية إلى نتيجة عملية هندسة إدراكية.

لـذا، يمكن القول: إن هذا التحـول يضع الديمقراطية ذاتها أمام تحدٍّ وجودي، لأن جوهرهـا يقوم علـى افتراض أن المواطنين يتخذون مواقفهـم بناءً على نقاش عام مفتوح لا بناءً على توجيه خوارزمي خفي. فإذا أصبح الرأي العام نتاجًا لسلسلة من التدخلات الرقمية غير المرئية، فإن الحديث عن "إرادة شـعبية" يصبح إشـكاليًّا من الناحية المعرفية والأخلاقية.

أما على مستوى النظام الدولي، فإن الحرب الشبكية تخلق وضعًا تتآكل فيه الحدود بين الحرب والسلم. فالهجمات السيبرانية، وحملات التضليل، والتدخلات الإدراكية، يمكن أن تُمارَس في زمن يُفترض أنه زمن سلم، دون أن تُعد حربًا بالمعنى القانوني التقليدي؛ وهذا ما يسميه بعض الباحثين "المنطقة الرمادية" التي تتحرك فيها الدول والفاعلون دون تجاوز واضح لخط الحرب المعلن (49).

وبالتالـي، فإن هذا الوضع يفرغ مفاهيم مثـل "إعلان الحرب"، و"حالة الطوارئ"، و"الدفاع الشـرعي" من محتواها العملي، لأن الصراع يصبح دائمًا، لكنه غير مُعلن، وموزعًا عبر فضاءات لا يعترف بها القانون الدولي الكلاسيكي بسهولة.

وهكذا، فإن الفاعلية الخوارزمية لا تعيد فقط تشكيل أدوات الحرب، بل تعيد كتابة القواعد السياسـية والقانونية التي حكمت النظام الدولي منذ قرون. فهي تُدخلنا في عصر سيادة هشَّة، وشرعية مُهندَسَة، ومسؤولية ملتبسة؛ حيث لم يعد ممكنًا الاعتماد على المفاهيم الكلاسيكية دون إعادة نظر جذرية في أسسها الفلسفية والمعرفية.

## خاتمة

تُظهر هذه الدراسة في ضوء تحليلها النظري والمنهجي لتحولات الصراع المعاصر في سياق ما بعد الإنسانية، أن الحرب لم تعد حدثًا إنسانيًا صرفًا يمكن ردُّه إلى إرادة سيادية أو قرار سياسي مركزي بل غدت ظاهرة شبكية هجينة تتداخل فيها الخوارزميات والأنظمة الذكية والبنى التكنولوجية مع الفاعلين البشريين ضمن منظومة معقدة تتجاوز ثنائية الفاعل/الأداة. إن هذا التحول البنيوي لا يمثل مجرد تطور تقني في أدوات القتال بل يعكس انقلابًا عميقًا في منطق الفعل الحربي ذاته، وفي الأسس الفلسفية والقانونية التي بُني عليها تصور الحرب في الحداثة السياسية.

لقد بيَّنت الدراسة أن مقاربات الحداثة القائمة على مركزية الإنسان والعقل والسيادة باتت عاجزة عن تفسير أنماط الصراع الجديدة التي تتسم باللامركزية والتسييل والتشابك الشبكي بين البشر والآلات والأنظمة الذكية. فالحرب في إطار ما بعد الإنسانية لم تعد تُدار حصريًا من خلال قرار سيادي واعٍ، بل تُنتَج داخل منظومات تقنية-سياسية تشتغل بمنطق الاحتمال والخوارزمية والتَّفاعل الذاتي بما يفضي إلى تآكل مفهوم المسؤولية الكلاسيكية، وإلى ضبابية متزايدة في تحديد الفاعل والنية وسلسلة القرار.

كما كشفت الدراسة أن هذا التحول يفرض إعادة نظر جذرية في البنى المعيارية للقانون الدولي الإنساني، الذي تأسس تاريخيًا على فرضية الفاعل الإنساني القادر على التمييز والتقدير وتحمل المسؤولية الأخلاقية والقانونية. ففي ظل الأنظمة ذاتية التشغيل والطائرات غير المأهولة والخوارزميات القتالية، يصبح مبدأ المسؤولية الفردية ومبدأ التناسب ومبدأ التمييز مهددًا بالتفريغ من مضمونه العملي؛ إذ تنتقل القرارات الحاسمة من وعي الإنسان إلى منطق البرمجة والاحتمال الحسابي.

وعليه، فإن ما بعد الإنسانية لا يمكن التعامل معها بوصفها مجرد إطار وصفي لتطور تقني، بل بوصفها تحولاً أنطولوجيًا ومعرفيًا يمس طبيعة الفاعل وطبيعة القرار وطبيعة العنف ذاته. وهذا ما يجعل من الضروري الانتقال من مقاربات قانونية وفلسفية تقليدية إلى نماذج تحليلية جديدة تستوعب هذا التشابك بين الإنساني وغير الإنساني داخل بنية الصراع المعاصر.

## أولًا: النتائج

1. تبيَّن أن الحرب في السياق المعاصر لم تعد تُفهم من خلال نموذج السيادة الكلاسيكي بل من خلال نموذج شبكي هجين تتداخل فيه الفواعل البشرية مع الأنظمة الذكية والبنى التكنولوجية بما يغيِّر من طبيعة القرار الحربي ومسؤوليته.

2. أثبتت الدراسة أن مفهوم الفاعل الحربي يشهد تفتتًا بنيويًّا؛ إذ لم يعد محصورًا في الدولة أو القائد العسكري بل توزع بين مبرمج ومهندس وخوارزمية ونظام ذاتي التشغيل؛ ما يخلق فراغًا مفاهيميًّا في تحديد المسؤولية القانونية والأخلاقية.

3. أظهرت الدراسة أن أدوات الحرب الذكية لا تمثل مجرد وسائل محايدة بل تشارك في إنتاج الفعل الحربي ذاته بما يجعلها فاعلاً مشاركًا في تشكيل نتائج الصراع لا مجرد أداة في يد الإنسان.

4. تبين أن القانون الدولي الإنساني بصيغته الحالية يعاني من قصور بنيوي في استيعاب منطق الحرب الخوارزمية لكونه يفترض وجود فاعل إنساني قادر على الإدراك والتمييز وتحمل المسؤولية المباشرة.

5. كشفت الدراسة أن مبدأي التناسب والتمييز، وهما من أعمدة القانون الدولي الإنساني، يتعرضان لإعادة تعريف ضمنية في ظل الأنظمة الذاتية التشغيل؛ حيث يُعاد ترجمتهما إلى معادلات احتمالية لا إلى تقدير أخلاقي واعٍ.

6. أظهرت الدراسة أن ما بعد الإنسانية ليست اتجاهًا فكريًّا هامشيًّا بل تمثل إطارًا تفسيريًّا ضروريًّا لفهم تحولات الصراع، لأنها تعيد تعريف العلاقة بين الإنسان والتقنية والعنف والقرار السياسي.

## ثانيًا: التوصيات

1. ضرورة تطوير نظرية قانونية جديدة للمسؤولية في سياق الحرب الذكية، تقوم على مفهوم "المسؤولية الشبكية"، بحيث لا تُحصر المسؤولية في فرد أو جهة واحدة بل تُوزَّع على سلسلة الفاعلين البشريين وغير البشريين المشاركين في إنتاج القرار الحربي.

2. الدعوة إلى إعادة صياغة مبادئ القانون الدولي الإنساني بما يسمح بدمج البُعد الخوارزمي والتقني ضمن بنيته المعيارية بدل الاكتفاء بإسقاط مفاهيم تقليدية على واقع لم يعد يتناسب معها.

3. التأكيد على ضرورة إخضاع الأنظمة الذاتية التشغيل لرقابة قانونية دولية مسبقة، تقوم على مبدأ "المسؤولية قبل الاستخدام" وليس فقط المحاسبة بعد وقوع الضرر.

4. إدماج مقاربات ما بعد الإنسانية في الدراسات القانونية والسياسية، وعدم الاكتفاء بالنماذج الإنسانية الكلاسيكية التي أثبتت محدوديتها في تفسير العنف المعاصر.

5. تطوير آليات دولية لتتبع سلسلة القرار الخوارزمي في العمليات العسكرية بما يسمح بإعادة بناء مسار المسؤولية من مرحلة التصميم إلى مرحلة التنفيذ.

6. الدعوة إلى مقاربة أخلاقية جديدة للحرب لا تكتفي بسؤال "من المسؤول؟" بل تطرح سؤال "كيف يُنتَج القرار الحربي داخل منظومات تقنية غير إنسانية؟".

## المراجع

(1) William Lind., et al., The Changing Face of War: Into the Fourth Generation (Quantico, Virginia: Marine Corps Gazette, 1989), p. 23.

(2) رينيه ديكارت، تأملات ميتافيزيقية، ترجمة عثمان أمين، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1958)، ص 34.

(3) إيمانويل كانط، نقد العقل الخالص، ترجمة موسى وهبة، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2008)، ص 112.

(4) غيورغ هيغل، محاضرات في فلسفة التاريخ، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1995)، ص 57.

(5) كارل فون كلاوزفيتز، عن الحرب، ترجمة فؤاد أيوب، (بيروت: دار التنوير، 1982)، ص 29.

(6) فريدريك نيتشه، هكذا تكلم زرادشت، ترجمة علي مصباح، ط2، (بيروت: دار الجمل، 2010)، ص 45.

(7) سـيغموند فرويد، محاضرات تمهيدية في التحليل النفسي، ترجمة جورج طرابيشي، (بيروت: دار الطليعة، 1983)، ص 112.

(8) ميشيل فوكو، الكلمات والأشياء: أركيولوجيا العلوم الإنسانية، ترجمة سالم يفوت، ط2، (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1994)، ص 313.

(9) Bruno Latour, Reassembling the Social: An Introduction to Actor-Network-Theory (Oxford: Oxford University Press, 2005), p. 72.

(10) ديكارت، ص 34.

(11) كانط، ص 112.

(12) هيغل، ص 57.

(13) نيتشه، ص 45.

(14) فرويد، ص 112.

(15) فوكو، الكلمات والأشياء، ص 307–313.

(16) Latour, Reassembling the Social, op. cit., p. 72.

(17) Martin Heidegger, "The Question Concerning Technology", in: Basic Writings (New York: HarperCollins, 1993), p. 311.

(18) Jacques Ellul, The Technological Society (New York: Vintage Books, 1964), p. 132.

(19) Donna Haraway, "A Cyborg Manifesto", in: Simians, Cyborgs and Women (New York: Routledge, 1991), p. 150.

(20) Bernard Stiegler, Technics and Time, Vol. 1 (Stanford: Stanford University Press, 1998), p. 87.

* * سايبورغ (Cyborg)، هو اصطلاح ابتكره، عام 1960، كل من مانفريد كلاينز وناثان كلاين، ويشير إلى دمج خصائص تقنية وميكانيكية بكائن بشري لتعزيز أو تعويض قدراته الحسية والجسدية، ويشـمل ذلك مثلاً زرع الصفائح المعدنية تحت الجلد أو اسـتخدام أجهزة تنظيم ضربات القلب مما يجعل جهاز عدَّاد ضربات القلب فعَّالاً أو زراعة القوقعة الصناعية التي تقوم تحويل الأجهزة

الصوتية إلى إشـــارات كهربائية وحاســـة السمع وتتصل مباشـــرة بالجهاز العصبي. ويشمل كذلك الأطراف الصناعية الذكية (Bionics) أو الشـــرائح الدماغية التي تُزرع لدى مرضى الشلل للتحكم في أجهزة الكمبيوتر والأطراف الصناعية عبر التفكير.

(21) Haraway, "A Cyborg Manifesto", op. cit., p. 150.

(22) Nick Bostrom, Superintelligence: Paths, Dangers, Strategies (Oxford: Oxford University Press, 2014), p. 45.

(23) Richard Gregory, "Human-Machine Decision Making", Journal of Strategic Studies, Vol. 41, No. 3 (2018), p. 322.

(24) David Rosenberg, "The Algorithmic Battlefield", Military Review, Vol. 99, No. 2 (2019), p. 18.

(25) Lutz Friedrich, "Algorithmic Governance and War", Security Dialogue, Vol. 50, No. 4 (2019), p. 299.

(26) Cathy O'Neil, Weapons of Math Destruction (New York: Crown Publishing, 2016), p. 21.

(27) Lucas Engelhardt, "Responsibility Gaps in Automated Warfare", Ethics and International Affairs, Vol. 33, No. 2 (2019), p. 165.

(28) Peter Ascherson, "Distributed Agency and Moral Responsibility", Journal of Moral Philosophy, Vol. 15, No. 1 (2018), p. 44.

(29) كلاوزفيتز، ص 29.

(30) Martin Libicki, Conquest in Cyberspace: National Security and Information Warfare (Cambridge: Cambridge University Press, 2007), p. 15..

(31) Eli Pariser, The Filter Bubble (New York: Penguin Press, 2011), p. 9.

(32) Manuel Castells, Communication Power (Oxford: Oxford University Press, 2009), p. 4.

(33) Thomas Rid, Cyber War Will Not Take Place (Oxford: Oxford University Press, 2013), p. 76.

(34) Viktor Mayer-Schönberger & Kenneth Cukier, Big Data (Boston: Houghton Mifflin Harcourt, 2013), p. 52.

(35). Sean Gourley, "Big Data and the Future of Warfare", Survival, Vol. 56, No. 3 (2014), p. 87

(36) Shoshana Zuboff, The Age of Surveillance Capitalism (New York: PublicAffairs, 2019), p. 8.

(37) Alexander Galloway, Protocol: How Control Exists after Decentralization (Cambridge, MA: MIT Press, 2004), p. 74.

(38) إيمانويـــل كانـــط، تأســـيس ميتافيزيقا الأخلاق، ترجمة عبد الغفار مـــكاوي، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1997)، ص 67.

(39) The Guardian, "AI Got the Blame for the Iran School Bombing. The Truth Is Far More Worrying," March 26, 2026, (accessed April 1, 2026,): https://www.theguardian.com/news/2026/mar/26/ai-got-the-blame-for-the-iran-school-bombing-the-truth-is-far-more-worrying

(40) Yuval Abraham, "'Lavender': The AI Machine Directing Israel's Bombing in Gaza," +972 Magazine, April 3, 2024, (accessed April 1, 2026): https://www.972mag.com/lavender-ai-israeli-army-gaza/ .

(41) Andreas Matthias, "The Responsibility Gap", Ethics and Information Technology, Vol. 6, No. 3 (2004), p. 175.

(42) Engelhardt, "Responsibility Gaps in Automated Warfare", op. cit., p. 165

(43) Helen Nissenbaum, Privacy in Context (Stanford: Stanford University Press, 2010), p. 154.

(44) Ascherson, "Distributed Agency and Moral Responsibility", op. cit., p. 44.

(45) Jean Bodin, Les Six Livres de la République (Paris: Fayard, 1986 [1576]), p. 122.

(46) Manuel Castells, The Rise of the Network Society (Oxford: Blackwell, 2010), p. 18.

(47) Stephen Krasner, Sovereignty: Organized Hypocrisy (Princeton: Princeton University Press, 1999), p. 9.

(48) Zuboff, The Age of Surveillance Capitalism, op. cit., p. 8.

(49) Michael Mazarr, Mastering the Gray Zone (Carlisle: U.S. Army War College Press, 2015), p. 3.

# الذكاء الاصطناعي وتحولات الحرب المعاصرة.. غزة نموذجًا

# Artificial Intelligence and the Transformations of Contemporary Warfare: The Case of Gaza

* Mohammad Abbas – محمد عباس

** Rana Sabah – رنا صباح

**ملخص**

تتناول هذه الدراسة استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي في العمليات العسكرية، مع التركيز على ما يُعرف بـ"الخوارزميات القاتلة" ودورها في إعادة تشكيل طبيعة الحروب المعاصرة. وتنطلق الدراسة من تحليل تجربة الحرب على غزة بوصفها حالة تطبيقية بارزة لاستخدام الأنظمة الخوارزمية في تحديد الأهداف وإدارة عمليات الاستهداف والمراقبة. وتسعى الدراسة إلى الإجابة عن سؤال رئيس يتمثل في: كيف غيَّر استخدام الخوارزميات القاتلة طبيعة الحرب في غزة؟ وما التداعيات القانونية والأخلاقية المترتبة على ذلك؟ وتعتمد الدراسة على المنهج التحليلي ومنهج دراسة الحالة، من خلال تحليل أنظمة الذكاء الاصطناعي المستخدمة في العمليات العسكرية الإسرائيلية، ومناقشة انعكاساتها في ضوء مبادئ القانون الدولي الإنساني، ولاسيما مبادئ التمييز والتناسب والحيطة. وتخلص الدراسة إلى أن إدماج الذكاء الاصطناعي في العمليات العسكرية لا يؤدي فقط إلى تسريع عملية الاستهداف بل يثير أيضًا إشكالات قانونية وأخلاقية تتعلق بتراجع الدور البشري في اتخاذ القرارات القتالية وظهور ما يُعرف بـ"فجوة المسؤولية". كما تشير النتائج إلى أن تجربة غزة قد تمثل مؤشرًا مبكرًا على تحولات أوسع في طبيعة النزاعات المسلحة في عصر الذكاء الاصطناعي؛ الأمر الذي يستدعي تطوير أطر قانونية دولية أكثر وضوحًا لتنظيم استخدام هذه التقنيات وضمان حماية المدنيين في النزاعات المسلحة.

**الكلمات المفتاحية:** الذكاء الاصطناعي العسكري، الخوارزميات القاتلة، حرب غزة، القانون الدولي الإنساني، الأسلحة ذاتية التشغيل.

---

* د. محمد عباس، باحث في القانون الدولي وحقوق الإنسان.

Dr. Mohammad Abbas, researcher in international law and human rights.

** رنا صباح، باحثة في القانون الجنائي والدولي.

Rana Sabah Mohsin, researcher in criminal and international law.

**Abstract**

This study examines the growing role of artificial intelligence in military operations, focusing on what are commonly referred to as "lethal algorithms" and their role in the transformation of contemporary warfare. The research analyses the war in Gaza as a prominent case study of the use of algorithmic systems in target identification and strike and surveillance management. The study addresses a central question: how have lethal algorithms altered the nature of warfare in Gaza, and what legal and ethical implications arise from their use? The research employs an analytical approach combined with a case study methodology to examine the artificial intelligence systems reportedly used in Israeli military operations and assess their implications in light of the core principles of international humanitarian law, particularly distinction, proportionality and precaution. The findings suggest that the integration of artificial intelligence into military decision-making processes not only accelerates targeting operations but also raises significant legal and ethical concerns, including the decline of the human role in combat decision-making the emergence of what is known as a "responsibility gap". The study also finds that the Gaza case may represent an early indicator of broader transformations in the nature of armed conflicts in the age of artificial intelligence, highlighting the urgent need for clearer international legal frameworks to regulate the military use of such

technologies and ensure the protection of civilians in armed conflicts.

**Keywords:** military artificial intelligence, lethal algorithms, Gaza war, international humanitarian law, autonomous weapons.

## مقدمة

شـــهدت طبيعة النزاعات المســـلحة خلال العقدين الأخيرين تحولاً ملحوظًا نتيجة التطور المتســـارع في تقنيات الذكاء الاصطناعي. ولم يعد اســـتخدام هذه التقنيات مقتصـــرًا علـــى المجـــالات المدنيـــة، مثل التجـــارة الرقمية أو الرعايـــة الصحية أو المســـاعدات الافتراضية، بل امتد بصورة متزايدة إلى المجال العســـكري، بما أسهم في إعادة تشـــكيل أنماط الحروب المعاصرة وطرح تســـاؤلات قانونية وأخلاقية غير مســـبوقة. ومن أبرز تجليات هذا التحول ما يُعـــرف بـ"الخوارزميات القاتلة"، وهي أنظمة مدعومة بالذكاء الاصطناعي تُســـتخدم في عمليات الاستهداف والقتل، وتتخذ قرارات قد تفضي إلى إنهاء حياة إنسان خلال ثوانٍ معدودة، مع حدٍّ أدنى من التدخل البشري.

ويُعد الصراع الأخير في غزة مثالاً ميدانيًّا بارزًا على تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري؛ حيث استخدمت إسرائيل عددًا من الأنظمة الذكية، مثل: "لافندر"، و"الإنجيل"، و"مصنع النار"، و"أين أبي"، لتحديد الأهداف البشـــرية والبنى التحتية، وتنظيم عمليات القصف، وإدارة أنظمة المراقبة الجماعية للسكان. ولا تقتصر وظيفة هذه الأنظمة على توفير البيانات الاستخباراتية أو دعم عمليات التحليل العسكري بل تتجاوز ذلك إلى المســـاهمة المباشـــرة في تحديد من يُصنَّف "هدفًا مشروعًا"؛ الأمر الذي يجعلها عنصرًا مركزيًّا في منظومة الاستهداف والقتل.

ويتميَّز هذا التحول عن المراحل الســـابقة فـــي تطور الحروب الحديثة بالانتقال من دور الذكاء الاصطناعي بوصفه أداة مســـاعدة للقادة والمحللين العسكريين، إلى دور أكثر استقلالية في عملية اتخاذ القرار، بحيث قد يقتصر دور الإنسان على المصادقة الشـــكلية على ما تقترحه الخوارزميات. وبهذا المعنى، تبرز ظاهرة جديدة تتمثل في تدخل الأنظمة التقنية في تقرير مصير البشـــر بصورة مباشـــرة، وبسرعة وكثافة تفوق قدرة الإنسان على التدقيق أو الاعتراض.

وتتضاعف أهمية دراســـة هذه الظاهرة في الســـياق الفلســـطيني لاعتبارين رئيسيين: أولهمـــا أن قطـــاع غزة أصبح ســـاحة عملية لاختبار هذه الأنظمـــة الجديدة وقياس فاعليتها القتالية، وثانيهما أن نتائج اســـتخدامها تنعكس مباشـــرة على حياة المدنيين؛ الأمر الذي يجعلها قضية ذات أبعاد أخلاقية وقانونية وإنسانية ملحَّة.

## إشكالية البحث

تنطلق هذه الدراسة من سؤال رئيس يتمثل في: كيف غيَّرت الخوارزميات القاتلة طبيعة الحرب في غزة؟ وما التداعيات الأخلاقية والقانونية لهذا التحول؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس عدد من التساؤلات الفرعية، من أبرزها:

ما طبيعة أنظمة الذكاء الاصطناعي التي استُخدمت في العمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة؟

كيف أسهمت هذه الأنظمة في إعادة تشكيل إستراتيجيات الاستهداف والمراقبة؟

ما مدى توافق أو تعارض ممارسات الاستهداف القائمة على الخوارزميات مع مبادئ القانون الدولي الإنساني، ولاسيما مبدأ التمييز والتناسب والحيطة؟

كيف تُطرح مسألة المسؤولية القانونية في حال ارتكبت هذه الأنظمة أخطاء قاتلة أدَّت إلى سقوط ضحايا مدنيين؟

ما الأبعاد الأخلاقية المترتبة على منح الخوارزميات سلطة اتخاذ قرارات تتعلق بالحياة والموت؟

إلى أي مدى يمكن اعتبار تجربة غزة نموذجًا أوليًّا لما قد يشهده العالم مستقبلاً من "حروب خوارزمية"؟

وتكشف هذه الإشكالية عن تقاطع معقَّد بين التكنولوجيا والقانون والأخلاق والسياسة؛ إذ لا يتعلق الأمر بمجرد تطور تقني في أدوات الحرب بل بقضية تمس جوهر حماية الإنسان والمدنيين في النزاعات المسلحة، كما تثير تساؤلات عميقة بشأن مستقبل الحروب في عصر الذكاء الاصطناعي.

## أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسة، من أبرزها:

**التوصيف والتحليل**: تقديم صورة تحليلية شاملة لطبيعة أنظمة الذكاء الاصطناعي العسكري المستخدمة في حرب غزة، وبيان خصائصها وآليات عملها، وكيفية إسهامها في تحديد الأهداف وتنفيذ الضربات العسكرية.

**التأطير المفاهيمي**: وضع الظاهرة ضمن إطارها النظري من خلال توضيح مفهوم الخوارزميات القاتلة والذكاء الاصطناعي العسكري، وبيان الفروق بين أنظمة الدعم التحليلي وأنظمة اتخاذ القرار شبه المستقلة.

**التحليل القانوني**: مناقشة مدى توافق هذه الممارسات مع مبادئ القانون الدولي الإنساني، ولاسيما ما يتعلق بالتمييز بين المقاتلين والمدنيين، والتناسب في استخدام القوة، والالتزام باتخاذ الاحتياطات اللازمة للحدِّ من الخسائر البشرية.

**التحليل الأخلاقي**: بحث الإشكالات الأخلاقية المرتبطة بتراجع الدور البشري في اتخاذ القرارات المصيرية، ومخاطر التحيز في البيانات، والنتائج المترتبة على انتقال الحرب نحو مستويات متقدمة من الأتمتة.

**الكشف عن فجوة المسؤولية**: إبراز التحدي المتعلق بتحديد المسؤولية القانونية والجنائية عند وقوع أخطاء ناجمة عن قرارات اتخذتها خوارزميات، وما إذا كان ذلك يخلق فراغًا قانونيًّا قد يسمح بالإفلات من المحاسبة.

**إبراز البعد السياسي والإنساني**: توضيح كيفية استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في تعزيز أنماط السيطرة والمراقبة في السياق الفلسطيني، من خلال توظيف المراقبة الرقمية وتحويل المدن إلى فضاءات مراقبة مستمرة، وما يترتب على ذلك من آثار على حياة المدنيين وحقوقهم الأساسية.

**استشراف النتائج المستقبلية**: محاولة استشراف الدلالات التي تحملها تجربة غزة بالنسبة لمستقبل النزاعات المسلحة، وما إذا كان العالم يتجه نحو مرحلة جديدة من الحروب التي تؤدي فيها الخوارزميات دورًا متزايدًا في إدارة العمليات القتالية.

## أولًا: الإطار المفاهيمي والنظري

### 1. الخوارزميات: من الرياضيات إلى ساحات القتال

في الرياضيات وعلوم الحاسوب، تُعرَّف الخوارزمية بأنها سلسلة محدودة من التعليمات الرياضية الدقيقة تُستخدم لحل مجموعة من المسائل المحددة أو لتنفيذ عملية حسابية معينة، كما تُعد أداة أساسية لمعالجة البيانات وإجراء العمليات الحسابية داخل الأنظمة الحاسوبية(1).

أمـا الخوارزميات الأكثر تقدمًا، فتعمل على تحويل مسـار تنفيذ الشـفرة البرمجية عبر مسـارات متعددة وفق شـروط محددة، فيما يُعرف بعمليـة اتخاذ القرار الآلي (Automated Decision-Making)، كمـا قد تقود إلى اسـتنتاجات منطقية اعتمادًا على ما يُعرف بـالاستدلال الآلي (Automated Reasoning)(2).

وفي المقابل، تُعرَّف الخوارزمية الاسـتدلالية (Heuristic) بأنها منهج لحل المسائل لا يهدف بالضرورة إلى الوصول إلى نتيجة صحيحة أو مثالية بشكل قطعي بل إلى تقديم حلول عملية وسـريعة. فعلى سـبيل المثال، يُشار غالبًا إلى أنظمة التوصية في منصات التواصل الاجتماعي بوصفها "خوارزميات"، غير أنها تعتمد في الواقع على استدلالات إرشادية، نظرًا لعدم وجود توصية "صحيحة" بصورة مطلقة(3).

ومن الناحية التقنية، يمكن التعبير عن الخوارزمية بوصفها عملية حسابية تُنفَّذ ضمن حدود زمنية ومكانية محددة، وبلغة برمجية واضحة، لحساب دالَّة معينة انطلاقًا من حالـة ابتدائية ومدخلات محددة قد تكون أحيانًا فارغة(4). وعند تنفيذ هذه العملية تمر الخوارزمية عبر سلسـلة مـن الحالات المتتابعة المحددة بدقـة، لتنتهي بإنتاج مخرجات (Output) تصل إلى حالة نهائية(5).

ومع ذلك، لا يكون الانتقال بين هذه الحالات حتميًّا في جميع الحالات؛ إذ توجد خوارزميات تُعرف بـالخوارزميات العشوائية (Randomized Algorithms) تعتمد على مدخلات عشـوائية ضمن عملية المعالجـة(6). وبناءً على ذلك يمكن تعريف الخوارزميـة بصـورة عامة بأنها "مجموعة من القواعد التي تحدد بدقة سلسـلة من العمليات"، وهي القواعد التي تقوم عليها جميع برامج الحاسوب، سواء تعلَّق الأمر بالحسابات الرقمية أو بعمليات معالجة المعلومات الأخرى(7).

وعلى الرغم من أن الخوارزمية نشأت أساسًا مفهومًا رياضيًّا تجريديًّا فإنها أصبحت اليوم إحدى الركائز الأساسـية للعصر الرقمي؛ حيث تُستخدم في محركات البحث، وأنظمة التوصية، وشبكات التواصل الاجتماعي، والتجارة الإلكترونية، بل وحتى في إدارة حركة المرور في المدن الحديثة(8).

غير أن انتقال الخوارزميات من السياقات المدنية إلى المجال العسكري أضفى عليها بُعدًا جديدًا؛ إذ لم تعد مجرد أدوات لمعالجة المعلومات بل تحولت إلى أنظمة قادرة على تحديد الأهداف البشرية، واقتراح خطط القصف، وتقدير الخسائر المحتملة، بل

وحتى التنبؤ بسلوك الخصوم. وبهذا المعنى لم تعد الخوارزمية مجرد أداة رياضية، بل أصبحت فاعلاً شبه مستقل يشارك في عملية صنع القرار العسكري(9).

وفي هذا السياق، يمكن التمييز بين نوعين رئيسين من الخوارزميات:

أ- **الخوارزميات الحتمية**: وهي التي تنتج نتائج ثابتة بناءً على مدخلات محددة مسبقًا.

ب- **الخوارزميات العشوائية أو التعلمية**: وهي التي تعتمد على تقنيات التعلم الآلي لاستخلاص الأنماط والتنبؤات من البيانات؛ ما يجعل نتائجها أكثر مرونة لكنها أقل يقينًا(10).

ويطرح هذا الطابع الاحتمالي للتعلم الآلي إشكالية أساسية، تتمثل في مدى إمكانية الاعتماد على خوارزميات لا تضمن دقة مطلقة عندما تكون حياة البشر على المحك.

## 2. الذكاء الاصطناعي: التعريف والخصائص

يُعرَّف الذكاء الاصطناعي بأنه قدرة الأنظمة الحاسوبية على أداء مهام تتطلب عادةً قدرًا من الذكاء البشري، مثل التعلم، وحل المشكلات، والتخطيط، واتخاذ القرارات. وقد تأسس هذا الحقل الأكاديمي منذ خمسينات القرن العشرين، غير أنه شهد تطورًا متسارعًا خلال العقد الأخير بفضل التقدم الكبير في تقنيات الشبكات العصبية والتعلم العميق، إلى جانب الزيادة الكبيرة في القدرات الحاسوبية المتقدمة(11).

وفي السياق العسكري، يكتسب الذكاء الاصطناعي أهمية متزايدة نتيجة عدد من الخصائص التقنية التي تمنحه قدرة عالية على دعم العمليات العسكرية. ومن أبرز هذه الخصائص القدرة على تحليل كميات ضخمة من البيانات في فترات زمنية قصيرة، بما يتيح للقادة العسكريين الوصول إلى معلومات وتحليلات سريعة في بيئات قتالية معقدة. كما يتمتع بقدرات تنبؤية تساعد على تقدير سلوك الخصم أو توقع التغيرات المحتملة في ساحة المعركة، فضلاً عن إسهامه في أتمتة العديد من العمليات التحليلية والعملياتية؛ الأمر الذي يقلِّص الحاجة إلى التدخل البشري المباشر. ويضاف إلى ذلك قدرته على التكيف المستمر من خلال تحديث القرارات استنادًا إلى البيانات الجديدة والخبرات المتراكمة في أثناء العمليات(12).

ومع ذلك، فإن هذه الخصائص، على الرغم من أهميتها العملياتية، قد تنطوي على مخاطر كبيرة عند استخدامها في السياق العسكري. فالسرعة العالية في معالجة

البيانات قد تؤدي أحيانًا إلى اتخاذ قرارات متسرعة إذا لم تقترن برقابة بشرية كافية، كما أن القدرة التنبؤية قد تعتمد على بيانات غير مكتملة أو متحيزة، وهو ما قد يؤدي إلى نتائج خاطئة. كذلك فإن الأتمتة المتزايدة قد تسهم في تقليص الدور البشري في عملية اتخاذ القرار؛ الأمر الذي يثير إشكالات أخلاقية وقانونية متزايدة في الحروب المعاصرة(13).

### 3. الذكاء الاصطناعي العسكري بين الدعم والأتمتة القاتلة

تتعدد تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري؛ إذ أصبح يُستخدم في عدد متزايد من الأنشطة العملياتية والاستخباراتية. ففي مجال الاستخبارات وجمع المعلومات، تتيح تقنيات الذكاء الاصطناعي تحليل صور الأقمار الصناعية والبيانات الرقمية الضخمة، بما في ذلك بيانات الاتصالات وشبكات التواصل الاجتماعي. كما يُستخدم في مهام الاستطلاع والمراقبة عبر الطائرات المسيَّرة وأنظمة التعرف على الوجه؛ الأمر الذي يعزز قدرة الجيوش على تتبع التحركات الميدانية بدقة أكبر. ويمتد استخدامه أيضًا إلى إدارة العمليات العسكرية، من خلال دعم عمليات تنسيق القوات وتحديد الأهداف وتقدير استخدام الذخائر. وإلى جانب ذلك، شهدت السنوات الأخيرة تطورًا ملحوظًا في مجال الأسلحة ذاتية التشغيل، مثل الطائرات المسيَّرة الانتحارية والأنظمة القتالية المستقلة(14).

ويمكن فهم تطور استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري بوصفه مسارًا تدريجيًّا انتقل من مرحلة الدعم التحليلي إلى مستويات متقدمة من الأتمتة. ففي المرحلة الأولى اقتصر دور الذكاء الاصطناعي على تقديم أدوات تحليلية تساعد القادة العسكريين في معالجة المعلومات واتخاذ القرارات(15). أما في المرحلة الثانية، فقد أصبح يسهم بصورة أكبر في اقتراح الأهداف والخطط العملياتية اعتمادًا على تحليل البيانات والأنماط السلوكية(16). وفي المرحلة الثالثة، التي لا تزال في طور التبلور، يُتوقع أن تتمكن الأنظمة الذكية من اتخاذ قرارات قتالية مصيرية بدرجة عالية من الاستقلالية، مع تدخل بشري محدود أو شبه معدوم(17).

وفي الوقت الراهن، يبدو أن العالم يقف عند المرحلة الثانية من هذا التطور، غير أن المؤشرات التقنية والعسكرية تشير إلى تسارع الانتقال نحو المرحلة الثالثة، وهو ما

ينذر بظهور جيل جديد من الأسلحة ذاتية التشغيل، أو ما بات يُعرف بـالخوارزميات القاتلة.

### 4. خصوصية "الخوارزميات القاتلة"

لا يُقصد بمصطلح الخوارزميات القاتلة الروبوتات المسـلحة بحدِّ ذاتها بل الأنظمة البرمجية المعتمدة على الذكاء الاصطناعي التي تُستخدم في تحديد الأهداف البشرية والعسـكرية، ومن ثم الإسهام في اتخاذ قرارات الاستهداف والقتل. وتكمن خطورة هذه الأنظمة في عدد من الخصائص التي تجعلها مختلفة عن أدوات الحرب التقليدية.

أولـى هـذه الخصائص هي اللامرئية؛ إذ تعمل هذه الخوارزميات في خلفية الأنظمة العسكرية الرقمية، بعيدًا عن أعين الرأي العام؛ الأمر الذي يجعل عمليات الاستهداف التي تنتج عنها أقل شـفافية وأكثر صعوبة في التتبع والمسـاءلة. أما الخاصية الثانية فتتمثـل في الطابع الاحتمالي لهذه الأنظمة؛ إذ تعتمد خوارزميات التعلم الآلي على تحليل البيانات واستخلاص الأنماط منها؛ ما يعني أن قراراتها لا تكون يقينية بصورة مطلقة. وحتى في حال بلوغ نسبة دقة مرتفعة، فإن نسبة خطأ محدودة قد تُترجم عمليًّا إلى سقوط أعداد كبيرة من الضحايا في النزاعات واسعة النطاق.

وتتصل بذلك مشكلة ثالثة تتعلق بـالتحيزات المدمجة في البيانات التي تُغذِّي هذه الأنظمة؛ إذ قد تعكس البيانات المستخدمة في تدريب الخوارزميات تحيزات سياسية أو عرقية أو سياقية، وهو ما قد يؤدي إلى تصنيف أفراد أو جماعات معينة على نحو خاطـئ ضمن قوائم الأهداف. كما أن الاعتماد المتزايد على هذه الأنظمة قد يؤدي إلى إضعاف الرقابة البشرية؛ حيث يميل القادة والمشغِّلون العسكريون إلى إبداء قدر كبير من الثقة في مخرجات الخوارزميات؛ الأمر الذي قد يقلِّل من مستوى التدقيق النقدي في القرارات التي تنتج عنها.

وفي السنوات الأخيرة ظهرت مؤشرات متزايدة على تسارع إدماج الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري على المستوى العالمي. ففي عام 2024، أعلن مختبر صيني في كلية العمليات المشتركة بجامعة الدفاع الوطني في شيجياتشوانغ تطوير نموذج لقائد عسكري يعمل بالذكاء الاصطناعي لاستخدامه في عمليات محاكاة الحروب واسعة النطاق(18). وفي العام نفسـه، طوَّر الجيش الأوكراني طائرات مسيَّرة انتحارية ذاتية التشغيل بهدف تقليل فاعلية التدخلات الروسية أثناء الطيران(19).

كما شهدت بعض النزاعات المعاصرة استخدامًا فعليًّا للذكاء الاصطناعي في عمليات الاستهداف. ففي حرب غزة استخدمت إسرائيل أنظمة ذكاء اصطناعي لتوليد قوائم الأهداف العسكرية، بينما درَّب الجيش الأميركي، في عام 2024، أنظمة ذكاء اصطناعي على تحديد أهداف الغارات الجوية خلال عملياته في العراق وسوريا(20).

وفي ضوء هذه التطورات، تتجه دول عديدة إلى تطوير ونشر تطبيقات عسكرية للذكاء الاصطناعي ضمن ما بات يُعرف بسباق تسلح الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence Arms Race). ويعكس هذا الاتجاه الارتفاع المتزايد في الإنفاق العسكري على الأنظمة الروبوتية والتقنيات الذكية؛ إذ ارتفع الإنفاق العسكري العالمي السنوي على الروبوتات من نحو 5.1 مليارات دولار أميركي، عام 2010، إلى ما يقارب 7.5 مليارات دولار، عام 2015(21).

وفي محاولة لتنظيم هذا المجال المتسارع، أعلنت الولايات المتحدة الأميركية عن مبادرة وقَّعت عليها 31 دولة تهدف إلى وضع ضوابط لاستخدام الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري، وتشمل هذه الضوابط إجراء مراجعات قانونية للتأكد من امتثال الأنظمة الذكية للقانون الدولي، إضافة إلى تعزيز مبادئ الحذر والشفافية في تطوير هذه التقنيات واستخدامها(22).

### 5. القانون الدولي الإنساني والتحدي الجديد

يقوم القانون الدولي الإنساني على مجموعة من المبادئ الأساسية التي تنظّم سلوك الأطراف المتحاربة أثناء النزاعات المسلحة، وفي مقدمتها مبدأ التمييز بين المدنيين والمقاتلين، ومبدأ التناسب في استخدام القوة، إضافة إلى مبدأ الاحتياط الذي يهدف إلى تقليل الخسائر في صفوف المدنيين إلى الحد الأدنى الممكن. وقد صيغت هذه المبادئ في سياق تاريخي كانت فيه قرارات الحرب تُتخذ أساسًا من قبل البشر، سواء على مستوى القيادة العسكرية أو في أثناء تنفيذ العمليات القتالية.

غير أن إدماج الخوارزميات والأنظمة المعتمدة على الذكاء الاصطناعي في العمليات العسكرية يطرح تحديات قانونية جديدة أمام هذه المنظومة؛ إذ يثير استخدام الأنظمة الآلية في تحديد الأهداف وتنفيذ الضربات تساؤلات معقدة تتعلق بطبيعة المسؤولية القانونية عن القرارات التي تصدر عنها. فحين يصدر قرار الاستهداف عن نظام خوارزمي لا يمتلك وعيًا أو نيَّة يصبح من الصعب تحديد الجهة التي ينبغي

تحميلها المسؤولية في حال وقوع أخطاء تؤدي إلى سقوط ضحايا مدنيين. ويطرح ذلك إشكالية جوهرية تتعلق بما إذا كانت المسؤولية تقع على عاتق المبرمج الذي صمَّم النظام، أو القائد العسكري الذي اعتمد عليه في اتخاذ القرار، أو الدولة التي نشرت هذه التكنولوجيا في ساحة القتال.

كما يثير هذا الواقع سؤالاً أعمق يتعلق بمدى إمكانية اعتبار القرارات الآلية المتعلقة بالاستهداف امتثالاً لقواعد القانون الدولي الإنساني أو انتهاكًا لها، خصوصًا في الحالات التي تعتمد فيها هذه القرارات على تحليل احتمالي للبيانات. ولم تعد هذه الإشكالات مجرد نقاشات نظرية في الأدبيات القانونية، بل أصبحت واقعًا عمليًّا مع تزايد استخدام الأنظمة الذكية في النزاعات المسلحة المعاصرة، كما يظهر في حالة الحرب على غزة.

### 6 . من الردع التقليدي إلى الردع الخوارزمي

ارتبط مفهوم الردع العسكري تقليديًّا بالقدرة على تهديد الخصم باستخدام القوة العسكرية التقليدية لمنعه من الإقدام على عمل عدائي. غير أن التطور السريع في تقنيات الذكاء الاصطناعي والتحليل التنبؤي أدى إلى ظهور نمط جديد يمكن وصفه بـ"**الردع الخوارزمي**"، وهو نمط يعتمد على تحليل البيانات الضخمة والتنبؤ بالتهديدات المحتملة قبل وقوعها، بما يسمح باستباقها عبر إجراءات وقائية أو ضربات استباقية.

ويؤدي هذا التحول إلى تغيير ملحوظ في طبيعة الردع العسكري، إذ لم يعد الردع قائمًا فقط على التهديد بالرد بعد وقوع الهجوم، بل أصبح يعتمد بدرجة متزايدة على منع التهديدات المحتملة قبل أن تتحول إلى أفعال. وفي هذا السياق قد يؤدي الاعتماد المتزايد على التحليل الخوارزمي إلى إضفاء شرعية متزايدة على عمليات الاغتيال أو الضربات الوقائية التي تُنفذ قبل ظهور تهديد مباشر، كما قد يسهم في تحويل الحرب من حدث استثنائي محدود الزمن إلى عملية مستمرة شبه مؤتمتة.

ويرتبط هذا التحول بطبيعة التكنولوجيا الرقمية ذاتها، التي تختلف عن أنظمة الأسلحة التقليدية مثل الطائرات المقاتلة أو الدبابات أو المتفجرات. فالتكنولوجيا الرقمية تُعد من التقنيات التمكينية التي يمكن استخدامها في مجالات متعددة، وهو ما يجعلها

أقــرب في طبيعتها إلى البنية التحتية الأساســية، مثل الكهربــاء أو الوقود، أكثر من كونها نظامًا منفردًا من أنظمة التسليح. وقد أشار عدد من الباحثين، من بينهم مايكل هورويتز، إلى أن هذا الطابع التمكيني للتكنولوجيا الرقمية يجعل تأثيرها في المجال العسكري أوسع نطاقًا وأكثر تعقيدًا من تأثير الأسلحة التقليدية.

كما أن جزءًا كبيرًا من هذه التقنيات يُطوَّر في الأصل داخل القطاع الخاص لأغراض تجارية قبل أن يُعاد توظيفه في السياقات العسكرية، وهو ما يجعلها متاحة على نطاق واســع نســبيًّا ويؤدي إلى ما يُعرف بظاهرة الابتكار المفتوح في المجال العسكري. ونتيجــة لذلك، تشــهد النزاعات المســلحة المعاصرة دورات ســريعة من الابتكار والتكيف وإعادة التكيف، حيث يسعى كل طرف إلى تطوير وسائل جديدة للاستفادة من التقنيات الرقمية أو لتحييد المزايا التي يحققها خصمه باستخدامها.

وقــد ظهــرت هذه الأنماط بوضوح في عدد من النزاعــات المعاصرة. ففي الحرب الروســية–الأوكرانية، على سبيل المثال، شنَّت روســيا في بداية الغزو الشامل، عام 2022، هجومًا إلكترونيًّا واســع النطاق استهدف شــركة الأقمار الصناعية الأميركية "فياسات" (Viasat)، التي كانت تُستخدم في دعم الاتصالات العسكرية الأوكرانية. وأدَّى هذا الهجوم إلى تعطيل جزء كبيرٍ من قدرات الاتصال لدى القوات الأوكرانية فــي بداية الحرب. غير أن أوكرانيا تمكَّنت خلال فترة قصيرة من إيجاد بدائل تقنية، من بينها اســتخدام شبكة الأقمار الصناعية "ستارلينك" (Starlink)، التي بدأ نشرها في الأراضي الأوكرانية بعد وقت قصير من الهجوم.

وقد أسهم استخدام هذه التقنيات، إلى جانب منصات برمجية طوَّرتها أوكرانيا، مثل "دِيبا" و"دلتا"، في تعزيز قدرات القيادة والسيطرة والتنسيق بين الوحدات العسكرية، وهو ما مكَّن القوات الأوكرانية من الحفاظ على مستوى عالٍ من التكامل العملياتي. ومع ذلك، لم يؤدِّ هذا التفوق النسبي في استخدام التقنيات الرقمية إلى تحقيق نصر حاسم؛ إذ تمكنت روسيا بدورها من الاستفادة من انتشار هذه التقنيات لتطوير قدراتها في مجالات الاتصالات والحرب الإلكترونية.

فعلى الرغم من المخاطر الأمنية المرتبطة باستخدام التطبيقات التجارية، تشير تقارير إلى انتشار استخدام الهواتف المحمولة بين بعض الوحدات العسكرية الروسية، إضافة إلى اســتخدام تطبيقات جاهزة، مثل AlpineQuest GPS، للحصول على معلومات

تكتيكية حول مواقع القوات والمعدات الأوكرانية. كما استُخدمت منصات التواصل الاجتماعي، مثل Telegram، لأغراض الدعاية والتنسيق اللوجستي، بينما استُخدم تطبيق Discord في بث مقاطع فيديو مباشرة من الطائرات المسيَّرة إلى مراكز القيادة.

وتُظهر هذه التطورات أن الانتشار الواسع للتكنولوجيا الرقمية وانخفاض تكاليفها سهَّل على أطراف النزاع المختلفة الوصول إلى أدوات تقنية متقدمة؛ ما أدى إلى تسريع وتيرة الابتكار العسكري لدى الجانبين. غير أن هذه البيئة التقنية المتغيرة بسرعة تجعل من الصعب الحفاظ على تفوق تقني مستدام؛ إذ إن كل ميزة تقنية سرعان ما تواجه استجابة مضادة أو تكيفًا من الطرف الآخر، وهو ما يؤدي في كثير من الحالات إلى حالة من الجمود الإستراتيجي على الرغم من الاستخدام المتزايد للتكنولوجيا الرقمية في ساحة المعركة.

### 7. البعد الإنساني

بعيدًا عن التحليلات التقنية والقانونية، يظل البعد الإنساني عنصرًا جوهريًّا في النقاش حول استخدام الخوارزميات في الحروب. فالخوارزميات القاتلة لا تتعامل مع البشر بوصفهم أفرادًا يمتلكون حياة وكرامة وحقوقًا بل بوصفهم بيانات أو "أهدافًا" ضمن منظومات تحليل رقمية. وتؤدي هذه المقاربة الرقمية إلى تجريد الإنسان من صفته الإنسانية، وتحويله إلى ملف معلوماتي داخل قاعدة بيانات يمكن حذفه أو استهدافه بقرار آلي. وبهذا المعنى، لا يقتصر تأثير هذه التقنيات على تغيير طبيعة العمليات العسكرية، بل يمتد ليطرح تساؤلات عميقة حول قيمة الحياة البشرية في عصر الحروب المؤتمتة.

## ثانيًا: غزة والخوارزميات القاتلة

### 1. غزة مختبرًا للتكنولوجيا العسكرية

شهدت السنوات الأخيرة تصاعدًا ملحوظًا في استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في العمليات العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة، في سياق تعاون وثيق مع شركات تكنولوجيا إسرائيلية وأميركية. غير أن هذا التطور لم يظهر فجأة، بل جاء نتيجة مسار طويل من أنظمة المراقبة والتحكم التي طُبقت على الفلسطينيين في الأراضي المحتلة.

وقد استحوذت التقارير الصحفية والتحقيقات البحثية المتعلقة بأنظمة معالجة البيانات المدعومة بالذكاء الاصطناعي، مثل "لافندر" و"غوسبل" و"أين أبي"، على اهتمام واسع في السنوات الأخيرة، خصوصًا بعد استخدامها في العمليات العسكرية في غزة. وقد دفع ذلك بعض الصحفيين والباحثين إلى وصف القطاع بأنه ساحة أول حرب أو إبادة جماعية مدعومة بالذكاء الاصطناعي.

وتشير التقارير إلى أن استخدام الذكاء الاصطناعي في العمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة بدأ بصورة ملحوظة خلال العدوان الذي استمر أحد عشر يومًا، عام 2021. إلا أن الحرب التي اندلعت في أكتوبر/ تشرين الأول 2023 مثّلت مرحلة جديدة من هذا الاستخدام؛ إذ استُخدمت هذه التقنيات على نطاق أوسع وفي عمليات استهداف أكثر كثافة وسرعة.

وتعتمد أنظمة مثل "لافندر" و"غوسبل" و"أين أبي" على تحليل كميات ضخمة من بيانات المراقبة التي جمعتها أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية على مدى سنوات حول السكان الفلسطينيين في غزة. فبينما يُستخدم نظام "الإنجيل" (Gospel) لتحديد المباني والمنشآت التي يُعتقد أنها مرتبطة بالأنشطة العسكرية يُستخدم نظام "لافندر" لتحديد الأفراد الذين يُشتبه في ارتباطهم بفصائل المقاومة، في حين يتولى نظام "أين أبي" تتبع تحركات هؤلاء الأفراد وتحديد اللحظة المناسبة لاستهدافهم.

وفي هذا السياق، فإن هذه الأنظمة تعمل ضمن بنية مراقبة رقمية واسعة تستند إلى جمع وتحليل بيانات السكان بصورة مستمرة. كما أن هذه التقنيات تُستخدم في إطار منظومة أوسع من السيطرة الرقمية على الاتصالات والبنية التحتية التكنولوجية في الأراضي الفلسطينية، وهو ما يدفع بعض الباحثين إلى وصف هذا الواقع بمفهوم "الاحتلال الرقمي"، نظرًا لسيطرة إسرائيل على شبكات الاتصالات وخطوط الهاتف والإنترنت في غزة ومراقبتها.

وعلى مدى عقود، استخدمت إسرائيل قطاع غزة بوصفه ساحة لاختبار عدد من أنظمتها العسكرية والتكنولوجية. غير أن الحرب التي بدأت في أكتوبر/ تشرين الأول 2023 مثّلت تحولاً نوعيًّا؛ إذ أصبح الذكاء الاصطناعي عنصرًا مركزيًّا في عمليات تحديد الأهداف وتخطيط الضربات الجوية وإدارة عمليات القصف. ولهذا السبب أطلق بعض الباحثين على هذه الحرب تسميات مثل "الحرب الخوارزمية" أو

"الحرب الثانية للذكاء الاصطناعي"، في إشـارة إلى الاعتماد المكثف على الأنظمة الذكية في إدارة العمليات العسكرية.

## 2. الأنظمة المستخدمة في حرب غزة

من بين الأنظمة التي استُخدمت في العمليات العسكرية في غزة يبرز نظام "لافندر" (Lavender) بوصفـه أحد أهم أدوات الاسـتهداف البشـري المعتمدة على الذكاء الاصطناعـي. يعتمـد هذا النظـام على تحليل كميات ضخمة من البيانات، تشـمل سـجلات الهواتف والأنماط السـلوكية والتحركات اليومية، بهدف تصنيف الأفراد ضمن قوائم الأهداف المحتملة. وتتمثل وظيفته الأساسـية في تحديد الأشـخاص الذيـن يُعتقد أنهم مرتبطون بحركة حماس أو بفصائل مسـلحة أخرى. وتمتاز هذه المنظومة بقدرتها على إنشـاء ملفات استهداف بسـرعة كبيرة والتعامل مع عشرات الآلاف من البيانات خلال فترة زمنية قصيرة. غير أن المشـكلة الأساسـية تكمن في أن دقتها ليسـت مطلقة؛ إذ تشـير بعض التقديرات إلى أن نسبة الخطأ قد تبلغ نحو عشرة في المئة، وهي نسبة قد تبدو محدودة من الناحية التقنية، لكنها قد تعني عمليًّا إدراج آلاف المدنيين ضمن قوائم الاستهداف.

إلـى جانب ذلك، يُسـتخدم نظام "الإنجيـل" (The Gospel) في تحديد الأهداف غير البشـرية، مثل المباني والمنشـآت. ويعتمد هذا النظام على تحليل صور الأقمار الصناعية والبيانات الاسـتخباراتية المختلفة لتحديد مواقع يُعتقد أنها مرتبطة بأنشطة الفصائل المسـلحة. وقد أدى اسـتخدام هذا النظام إلى توسيع نطاق استهداف البنية التحتية المدنية تحت مبرر ارتباطها المحتمل بالأنشطة العسكرية.

كما طُوِّر نظام آخر يُعرف باسم "مصنع النار" (Fire Factory)، وهو نظام يُستخدم في التخطيط العملياتي الآلي للضربات الجوية. ويقوم هذا النظام باقتراح نوع الذخيرة المناسـبة لكل هدف، وتحديد الكميات المطلوبة، وتنظيم جدول الضربات الجوية. وقد أسـهم هذا النظام في تسـريع وتيرة العمليات العسـكرية وتقليل الاعتماد على الخبرة البشـرية فـي التخطيط العملياتي، لكنه في الوقت نفسـه حوَّل عملية اتخاذ القرار إلى سلسـلة شـبه مؤتمتة؛ ما جعل الرقابة البشـرية في بعض الحالات أقرب إلى المصادقة الشكلية.

أما نظام "أين أبي؟" (Where's Daddy?) فيُستخدم لتعقب الأفراد المستهدفين. ويعمل هذا النظام على إرسال إشعار عندما يدخل الشخص المستهدف منزله أو موقعًا محددًا؛ الأمر الذي يسمح بتنفيذ الضربة في تلك اللحظة. غير أن هذه الآلية كثيرًا ما تؤدي إلى استهداف المنازل المكتظة بالعائلات، وهو ما يحول الحياة اليومية للسكان إلى ما يشبه الفخ القاتل.

### 3. نتائج استخدام هذه الأنظمة

تشير تقارير وتحليلات متعددة إلى أن استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي في عمليات الاستهداف خلال الحرب على غزة ارتبط بارتفاع كبير في أعداد الضحايا والخسائر المادية. وقد أدَّت كثافة الضربات الجوية المعتمدة على تحليل البيانات والخوارزميات إلى سقوط أعداد كبيرة من القتلى والجرحى في صفوف السكان المدنيين، إضافة إلى تدمير واسع للبنية التحتية والمباني السكنية في القطاع.

ولا تعكس هذه النتائج بالضرورة مستوى الدقة التقنية لهذه الأنظمة بقدر ما تبرز المخاطر المرتبطة بالاعتماد المتزايد على الخوارزميات في تحديد الأهداف العسكرية، خصوصًا في البيئات القتالية المكتظة بالسكان. وفي مثل هذه السياقات قد يؤدي توظيف الأنظمة المؤتمتة في عمليات الاستهداف إلى رفع احتمالات وقوع خسائر مدنية واسعة، وهو ما يثير تساؤلات متزايدة حول الأبعاد القانونية والأخلاقية لاستخدام هذه التقنيات في النزاعات المسلحة.

وفي سياق متصل، كشفت تقارير حديثة عن تطوير الجيش الإسرائيلي نموذجًا تقنيًّا يشبه أنظمة ChatGPT لمراقبة الفلسطينيين في قطاع غزة. ويُعتقد أن هذا النموذج اللغوي الكبير طُوِّر داخل الوحدة الاستخباراتية الإسرائيلية السرية 8200، وقد جرى تدريبه على تحليل المحادثات العربية للفلسطينيين التي جُمعت عبر أنظمة المراقبة المختلفة. ويتيح هذا النظام للمحللين العسكريين طرح أسئلة حول أفراد أو مجموعات معينة واستخلاص معلومات من قواعد البيانات الضخمة بصورة أسرع وأكثر كفاءة.

### 4. التحول في قواعد الاشتباك

قبل إدماج أنظمة الذكاء الاصطناعي في عمليات الاستهداف، كانت القرارات العسكرية المتعلقة بتحديد الأهداف تمر عادة عبر مراحل متعددة من المراجعة البشرية، تشمل تحليل المعلومات الاستخباراتية والتدقيق في مدى توافق الضربة مع قواعد الاشتباك والقانون الدولي الإنساني. غير أن استخدام الأنظمة الخوارزمية في الحرب الأخيرة أدى، وفق ما تشير إليه بعض التقارير، إلى تسريع هذه العملية بدرجة كبيرة، بحيث تقلّصت مدة المراجعة في بعض الحالات إلى وقت قصير للغاية قبل تنفيذ الضربة.

كما تشير بعض التقارير إلى أن الاعتماد المتزايد على قوائم الأهداف التي تولِّدها أنظمة الذكاء الاصطناعي قد يؤدي أحيانًا إلى تنفيذ ضربات اعتمادًا على مخرجات هذه الأنظمة دون تدقيق مستقل كافٍ. ويثير ذلك نقاشًا واسعًا حول تأثير الأتمتة المتزايدة في عملية اتخاذ القرار العسكري، ولاسيما فيما يتعلق بتقدير الخسائر المدنية المحتملة وما يُعرف بمفهوم "الضرر الجانبي المقبول".

ويُظهر هذا التحول أن إدماج الخوارزميات في عمليات الاستهداف قد يؤدي إلى تسريع وتيرة العمليات العسكرية، وهو ما يطرح تساؤلات قانونية وأخلاقية متزايدة حول مدى قدرة هذه الأنظمة على مراعاة مبادئ التمييز والتناسب المنصوص عليها في القانون الدولي الإنساني، خاصة في البيئات القتالية المكتظة بالسكان.

### 5. المراقبة الرقمية: من الاحتلال العسكري إلى السيطرة الرقمية

ارتبطت أنماط المراقبة في الأراضي الفلسطينية تاريخيًّا بسياق السيطرة الاستعمارية والإدارية. فمنذ فترة الانتداب البريطاني قبل عام 1948 اعتمدت السلطات الحاكمة على مجموعة من أدوات الضبط والمراقبة، مثل سجلات السكان، وبطاقات الهوية الإلزامية، ونقاط التفتيش، وإجراءات حظر التجول. وقد استمر استخدام هذه الأدوات وتوسع بعد قيام إسرائيل؛ حيث أصبحت جزءًا من منظومة أوسع للتحكم في حركة السكان وإدارة المجال الجغرافي الفلسطيني(23).

وتشير الأدبيات التي تناولت علاقة المراقبة بالسلطة الاستعمارية إلى أن أنظمة المراقبة لم تكن مجرد وسائل أمنية محايدة، بل شكَّلت في كثير من الحالات

أدوات لإدارة السكان وإعادة تنظيم المجال الاجتماعي والسياسي. ففي العديد من السياقات الاستعمارية ارتبطت تقنيات المراقبة بهدف إحكام السيطرة على السكان المحليين، سواء من خلال تسجيلهم وتصنيفهم أو من خلال ضبط حركتهم وإعادة تنظيم المجال الذي يعيشون فيه(24).

وفي الحالة الفلسطينية، طُوِّرت هذه الأنماط من المراقبة تدريجيًّا لتشمل منظومات أكثر تعقيدًا تعتمد على التقنيات الرقمية والبيانات الضخمة. وقد أشار عدد من الباحثين إلى أن هذه التقنيات تُستخدم في إطار بنية أوسع من إدارة السكان؛ حيث تسمح أدوات المراقبة الرقمية بتوسيع نطاق جمع البيانات حول الأفراد وتحليل أنماط تحركاتهم وسلوكهم الاجتماعي(25).

ومع التطور السريع في تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة أصبحت أنظمة المراقبة قادرة على معالجة كميات هائلة من المعلومات في فترات زمنية قصيرة؛ الأمر الذي يعزز قدرة المؤسسات الأمنية على تتبع الأفراد وتصنيفهم ضمن قواعد بيانات واسعة. وفي هذا السياق، تُعد أنظمة تحليل البيانات المدعومة بالذكاء الاصطناعي، مثل الأنظمة المستخدمة في تحديد الأهداف أو تتبع الأفراد، امتدادًا لمنطق أوسع يقوم على دمج تقنيات البيانات الضخمة في إدارة المجال السكاني(26).

وتشير بعض الدراسات إلى أن هذا التحول يعكس انتقال المراقبة من أنماطها التقليدية المرتبطة بالمراقبة الفيزيائية المباشرة إلى أنماط رقمية تعتمد على تحليل البيانات والخوارزميات. فبدلًا من الاعتماد على نقاط التفتيش أو أدوات المراقبة المادية فقط، أصبح من الممكن تتبع الأفراد وتصنيفهم اعتمادًا على البيانات الرقمية التي تُجمع عبر أنظمة الاتصالات والإنترنت والبنية التحتية التكنولوجية المختلفة(27).

وفي السنوات الأخيرة توسع استخدام تقنيات التعرف على الوجه وأنظمة تحليل البيانات البيومترية في بعض مناطق الأراضي الفلسطينية؛ حيث تُستخدم هذه التقنيات في نقاط التفتيش أو في الأماكن العامة لتحديد هوية الأفراد ومقارنتها بقواعد بيانات أمنية. وتشير بعض الدراسات إلى أن هذه الأنظمة تعتمد على بنية تقنية معقدة تشمل شركات تكنولوجيا خاصة ومنصات تحليل بيانات متقدمة(28).

كمـــا ظهرت أنظمة رقمية متخصصة لجمع البيانات البيومترية وربطها بقواعد بيانات مركزية، مثل الأنظمة المعروفة باســـم Blue Wolf وRed Wolf وWolf Pack، التي تعتمـــد على تقنيـــات التعرف على الوجه والبيانات البيومتريـــة لتحديد هوية الأفراد وربطهـــا بملفـــات معلوماتية واســـعة. وتســـمح هذه الأنظمة بتصنيـــف الأفراد وفق مســـتويات مختلفـــة من التقييـــم الأمني، وهو ما يؤثر في إمكانيـــة تنقلهم عبر نقاط التفتيش أو دخولهم إلى مناطق معينة(29).

وقد أدَّى الانتشار الواسع لهذه التقنيات إلى ظهور ما يصفه بعض الباحثين ببيئة مراقبة رقميـــة مكثفة؛ حيث تُجمَع البيانات المتعلقة بحركة الأفراد واتصالاتهم وأنشـــطتهم اليومية ضمن منظومات تحليلية واسعة. وفي مثل هذه البيئات يمكن أن تتحول المدن أو المناطق الخاضعة للمراقبة إلى فضاءات تُدار عبر شبكات من الكاميرات وأجهزة الاستشعار وقواعد البيانات، بحيث تصبح الحياة اليومية للسكان مرتبطة بشكل متزايد بأنظمة المراقبة الرقمية(30).

وفي هذا السياق، يُستخدم أحيانًا مفهوم "الحصار الرقمي" لوصف الوضع الذي يعيش فيه الســـكان تحت أنظمة مراقبة مستمرة تعتمد على تحليل البيانات والخوارزميات؛ حيث تُدمج المعلومات المتعلقة بالتحركات والعلاقات الاجتماعية والأنشطة اليومية ضمن قواعد بيانات يمكن استخدامها لأغراض أمنية أو عسكرية(31).

## 6. الأبعاد الأخلاقية والقانونية للتجربة الغزّية

تكشـــف تجربة اســـتخدام الخوارزميات في العمليات العســـكرية في غزة جملة من الإشكالات الأخلاقية والقانونية التي تتجاوز الجانب التقني لهذه الأنظمة. ومن أبرز هذه الإشـــكالات ما يرتبط بتجريد الإنسان من إنسانيته داخل منظومات الاستهداف الخوارزمية؛ إذ لا تتعامل هذه الأنظمة مع الأفراد بوصفهم أشـــخاصًا يمتلكون حياة وحقوقًا وكرامة بل بوصفهم بيانات أو إحداثيات داخل قواعد معلومات(32). ويؤدي هذا التحول إلى تقليص البعد الإنساني في عملية اتخاذ القرار العسكري؛ حيث تُتخذ القرارات على أســـاس تحليل البيانات والأنماط الرقمية، دون أن ترافقها بالضرورة عملية تقييم أخلاقي مماثلة لتلك التي يقوم بها البشر.

كمـــا أن الســـرعة العالية التي تعمل بها هذه الأنظمة تقلِّـــص المجال الزمني المتاح للتفكيـــر الأخلاقي أو القانوني في نتائج الضربات العســـكرية. فالخوارزمية مصممة لتنفيذ التعليمات وتحليل البيانات بسرعة كبيرة، وهو ما قد يؤدي إلى تنفيذ عمليات الاستهداف في إطار زمني ضيق لا يسمح بقدر كافٍ من التدقيق البشري في العواقب الإنسانية المحتملة(33).

وترتبط بذلك إشـــكالية أخـــرى تُعرف في الأدبيات القانونية بـ"فجوة المســـؤولية"، وهي الحالة التي يصبح فيها من الصعب تحديد الجهة المسؤولة عن القرارات التي تتخذها الأنظمة الخوارزمية. فعندما تُنفَّذ ضربة عسكرية استنادًا إلى توصية نظام ذكاء اصطناعي، يثور التساؤل حول الجهة التي ينبغي تحميلها المسؤولية القانونية في حال وقوع أخطاء تؤدي إلى سقوط ضحايا مدنيين: هل تقع المسؤولية على عاتق المبرمج الذي صمَّم النظام، أم الضابط الذي نفَّذ القرار، أم القيادة العســـكرية التي اعتمدت اســـتخدام هذه التقنية؟(34). ويؤدي هذا الغموض في تحديد المســـؤولية إلى تعقيد آليات المساءلة القانونية، وقد يفتح المجال أمام الإفلات من المحاسبة.

ومن ناحية أخرى، تشـــير بعض التحليلات إلى أن الاستخدام الواسع للخوارزميات في عمليات الاســـتهداف قد يعكس تحولاً أوســـع في طبيعة الردع العسكري. فبدلاً من الاعتماد على الردع التقليدي القائم على التهديد بالقوة أو الرد على الهجمات، قد تتيح أنظمة التحليل الخوارزمي إمكانات أكبر للعمليات الاســـتباقية التي تســـتند إلى التنبؤ بالتهديدات المحتملة. وفي مثل هذه الحالات قد يصبح الاستهداف قائمًا على تقديرات احتمالية أو ارتباطات غير مباشـــرة، وهو ما قد يوسِّـــع نطاق الأهداف المحتملة ويزيد مخاطر وقوع خسائر مدنية(35).

ولا تقتصـــر دلالات هـــذه التطورات على الحالة الغزِّية وحدها بل تمتد إلى النقاش الأوســـع حول مســـتقبل الحروب في عصر الذكاء الاصطناعي. إذ تشير هذه التجربة إلى احتمال انتقال بعض النزاعات المعاصرة نحو أنماط من الحروب تعتمد بدرجة متزايدة على الخوارزميات وتحليل البيانات في إدارة العمليات العســـكرية. كما تثير تساؤلات متزايدة حول مدى قدرة الأطر القانونية الحالية على التعامل مع التحديات التي تطرحها الأنظمة المؤتمتة، خاصة فيما يتعلق بتحديد المسؤولية الجنائية وحماية المدنيين في النزاعات المسلحة(36).

وفي ضوء ذلك، يمكن النظر إلى الحالة الغزِّية بوصفها مثالاً مبكرًا على التحولات التي قد يشـــهدها مجال الحرب مع اتساع استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي. فهي تبرز بوضوح أن إدماج الخوارزميات في العمليات العسكرية لا يؤدي بالضرورة إلى تقليل العنف، بل قد يســـهم في تســـريع وتيرة العمليات القتالية إذا لم ترافقه ضوابط قانونية وأخلاقية صارمة تنظم استخدام هذه التقنيات وتحافظ على المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني(37).

## ثالثًا: الأبعاد القانونية والأخلاقية

### 1. القانون الدولي الإنساني في مواجهة الذكاء الاصطناعي

يقوم القانون الدولي الإنساني على مجموعة من المبادئ الأساسية التي تنظِّم سلوك أطـــراف النزاع أثناء العمليات العســـكرية، وفي مقدمتها مبـــدأ التمييز بين المقاتلين والمدنيين، ومبدأ التناســـب في استخدام القوة، إضافة إلى مبدأ الحيطة الذي يفرض اتخاذ جميع التدابير الممكنة لتقليل الخســـائر بيـــن المدنيين والأعيان المدنية(38). ويقضي مبدأ التمييز بضرورة التفريق بين الأهداف العســـكرية المشـــروعة والأهداف المدنية، في حين يفرض مبدأ التناســـب الامتناع عن تنفيذ هجمات يُتوقع أن تُلحق أضرارًا مفرطة بالمدنيين مقارنة بالميزة العسكرية المتوقعة من الهجوم(39).

أما مبدأ الحيطة فيتطلب من أطراف النزاع اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لتقليل الخســـائر في صفـــوف المدنيين، بما في ذلك التحقق مـــن طبيعة الهدف قبل تنفيذ الهجوم، واختيار الوســـائل والأساليب القتالية التي تقلِّل الأضرار المحتملة، وإعطاء تحذير مســـبق فعَّال للمدنيين عندما تسمح الظروف بذلك(40). ويعكس هذا المبدأ التزامًا مســـتمرًّا بما يُعرف في الأدبيات القانونية بواجب العناية المستمرة (constant care)، الذي يفرض على الأطراف المتحاربة مراعاة حماية المدنيين والأعيان المدنية طوال سير الأعمال العدائية، واتخاذ التدابير اللازمة لتجنب الضرر أو تقليله إلى الحد الأدنى الممكن(41).

ومـــع إدماج أنظمـــة الذكاء الاصطناعي في عمليات الاســـتهداف العســـكري، تبرز تســـاؤلات قانونية متزايدة حول مدى قدرة هـــذه الأنظمة على الامتثال الفعلي لهذه المبـــادئ. فعملية اتخاذ القرار الســـريعة التي تميز الأنظمـــة الخوارزمية قد تحدُّ من

الوقــت المتاح للتحقق من طبيعــة الأهداف وتقدير الأضرار المحتملة، وهو ما يثير مخاوف بشأن مدى الالتزام بمبدأ التمييز بين المدنيين والمقاتلين(42).

ويحظر البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف لعام 1977 اســتخدام وســائل أو أســاليب قتال تجعل من الصعب التمييز بين المدنيين والمقاتلين؛ إذ تنص المادة (48) علــى ضرورة توجيــه العمليات العســكرية حصرًا ضد الأهداف العســكرية المشــروعة(43). وفــي ضوء ذلك، يرى بعض الباحثيــن أن الاعتماد المتزايد على أنظمة الاستهداف المؤتمتة قد يثير إشكالات قانونية تتعلق بمدى تحقق هذا الشرط، خصوصًا إذا تقلَّصت فترات المراجعة البشرية قبل تنفيذ الضربات.

كما تُثار تســاؤلات قانونية مماثلة في ما يتعلق بمبدأ التناســب المنصوص عليه في المــادة (51) من البروتوكول الإضافــي الأول، التي تحظر الهجمات التي قد يُتوقع أن تسبب خسائر مفرطة في صفوف المدنيين مقارنة بالميزة العسكرية المتوقعة(44). فحين تعتمد قرارات الاستهداف على تحليل خوارزمي للبيانات، يصبح من الصعب أحيانًا تقييم كيفية احتســاب هذه الأنظمة لمعادلة التناســب بين المكاسب العسكرية والأضرار المدنية المحتملة.

ولا يقتصر الجدل القانوني على ســلوك القوات المســلحة فحســب بل يمتد أيضًا إلى دور الشــركات التكنولوجية الخاصة التي تشارك في تطوير البنية التحتية الرقمية المســتخدمة في العمليات العســكرية. ففي هذا السياق أثار مشروع Nimbus، الذي تشــارك فيه شــركات تكنولوجيا كبرى مثل Amazon Web Services وGoogle و Microsoft، نقاشًا واسعًا حول مسؤولية الشركات في تطوير تقنيات قد تُستخدم في العمليات العسكرية، وذلك في ضوء المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان(45).

كما تمتد البنية التحتية الرقمية المرتبطة بأنظمة المراقبة المدعومة بالذكاء الاصطناعي إلى مناطق أخرى خارج قطاع غزة، بما في ذلك الضفة الغربية؛ حيث تُستخدم تقنيات تحليل البيانات البيومترية وأنظمة التعرف على الوجه في بعض المناطق، ولاسيما في مدينة الخليل(46). وتعتمد بعض هذه الأنظمة على تطبيقات مثل Blue Wolf وقواعد بيانــات مثل Wolf Pack التي تجمع البيانات الشــخصية والبيومترية للفلســطينيين وربطها بقواعد بيانات أمنية واسعة(47).

وقد أثارت هذه الممارسات تساؤلات قانونية تتعلق بالحق في الخصوصية؛ إذ تشير بعض التحليلات إلى أن جمع البيانات البيومترية للأفراد دون موافقة واضحة قد يتعارض مع المادة (17) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، التي تحظر التدخل التعسفي أو غير القانوني في خصوصية الأفراد(48). وتجدر الإشارة إلى أن إسرائيل طرف في هذا العهد منذ تصديقها عليه في الثالث من أكتوبر/ تشرين الأول 1991؛ ما يجعلها ملزمة قانونيًّا بأحكامه(49).

وفي ضوء هذه التطورات، يطرح إدماج الذكاء الاصطناعي في العمليات القتالية تحديات غير مسبوقة أمام منظومة القانون الدولي الإنساني. فالخوارزميات لا تمتلك قدرة ذاتية على التمييز الأخلاقي بل تعتمد على تحليل احتمالي للبيانات والأنماط السلوكية، وهي بيانات قد تكون ناقصة أو متحيزة. ومن ثم فإن الاعتماد المتزايد على هذه الأنظمة يفرض الحاجة إلى تطوير أطر قانونية أكثر وضوحًا لتنظيم استخدامها وضمان توافقها مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني(50).

## 2. التحديات القانونية والأخلاقية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في العمليات العسكرية

يثير استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي في العمليات العسكرية عددًا من الإشكالات القانونية والأخلاقية المعقدة، وفي مقدمتها ما يُعرف في الأدبيات القانونية بمفهوم "فجوة المسؤولية" (Responsibility Gap). فحين تعتمد القرارات العسكرية على توصيات أنظمة خوارزمية في تحديد الأهداف أو تحليل البيانات الاستخباراتية، يصبح من الصعب تحديد الجهة المسؤولة قانونيًّا عن نتائج هذه القرارات في حال وقوع أخطاء تؤدي إلى سقوط ضحايا مدنيين. فقد يرى المبرمِج أنه صمَّم أداة تقنية محايدة، بينما قد يعتبر الضابط العسكري أنه اعتمد على توصية تقنية متخصصة، في حين قد ترى القيادة العسكرية أن القرار استند إلى تحليلات يُفترض أنها موثوقة. ويؤدي هذا التداخل في المسؤوليات إلى خلق فراغ قانوني قد يعقِّد آليات المساءلة في حال وقوع انتهاكات للقانون الدولي الإنساني(51).

وترتبط هذه الإشكالية أيضًا بطبيعة البيانات التي تعتمد عليها الخوارزميات في عملها. فالأنظمة القائمة على التعلم الآلي تعتمد على تحليل بيانات بشرية، وهي بيانات قد لا تكون محايدة دائمًا؛ إذ يمكن أن تتضمن هذه البيانات أنماطًا من التحيزات العرقية

أو السياسية أو السياقية؛ الأمر الذي قد يؤدي إلى تصنيف مجموعات بشرية معينة ضمن فئات الخطر استنادًا إلى مؤشرات غير دقيقة، مثل اللغة أو أنماط السلوك أو الخصائص الديمغرافية. وفي سياقات النزاع المسلح قد يؤدي ذلك إلى تحويل فئات واسعة من السكان إلى موضوع اشتباه دائم، وهو ما يثير تساؤلات جدية حول مدى حياد الأنظمة الخوارزمية المستخدمة في عمليات الاستهداف(52).

كما أن الاعتماد المتزايد على الأتمتة في إدارة العمليات العسكرية يؤدي إلى تقليص الدور البشري في عملية اتخاذ القرار. ففي بعض الحالات يقتصر التدخل البشري على المصادقة السريعة على قرارات تولدها الأنظمة الخوارزمية؛ الأمر الذي قد يؤدي إلى تراجع مستوى التدقيق النقدي في نتائج هذه الأنظمة. وقد أثار هذا التحول نقاشًا متزايدًا في الأدبيات القانونية حول ضرورة الحفاظ على ما يُعرف بمبدأ "التحكم البشري الهادف" (Meaningful Human Control) في جميع مراحل اتخاذ القرار العسكري، بوصفه شرطًا أساسيًّا لضمان الامتثال للقانون الدولي الإنساني(53).

ومن القضايا المرتبطة بذلك أيضًا مسألة مبدأ التناسب في القانون الدولي الإنساني، الذي يفرض على أطراف النزاع تجنب الهجمات التي قد تسبب أضرارًا مفرطة بالمدنيين مقارنة بالميزة العسكرية المتوقعة. وفي ظل استخدام الأنظمة الخوارزمية في تحليل الأهداف وتقدير المخاطر، تبرز تساؤلات حول كيفية ترجمة هذا المبدأ القانوني إلى معايير حسابية داخل الخوارزميات، خصوصًا عندما تعتمد هذه الأنظمة على نماذج احتمالية في تقدير النتائج المحتملة للهجمات(54).

كما تثير أنظمة الذكاء الاصطناعي المستخدمة في المراقبة إشكالات قانونية إضافية تتعلق بحماية الخصوصية وحقوق الإنسان. فبعض الأنظمة الرقمية تعتمد على جمع بيانات بيومترية واسعة النطاق، مثل تقنيات التعرف على الوجه وقواعد البيانات المرتبطة بها، وهو ما قد يؤدي إلى إنشاء منظومات مراقبة شاملة قادرة على تتبع الأفراد وتصنيفهم ضمن قواعد بيانات أمنية. وقد اعتبر بعض الباحثين أن مثل هذه الممارسات قد تتعارض مع الحق في الخصوصية المنصوص عليه في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي يحظر التدخل التعسفي أو غير القانوني في الحياة الخاصة للأفراد(55).

وتتجاوز هذه الإشكالات البعد القانوني لتطرح أسئلة أخلاقية أعمق تتعلق بطبيعة

الحرب في عصر الذكاء الاصطناعي. فحين تُختزل حياة الإنسان في بيانات رقمية أو أنماط خوارزمية، قد تتحول قرارات الاستهداف إلى عمليات حسابية بحتة، منفصلة عن الاعتبارات الإنسانية المرتبطة بحماية الحياة المدنية. ويثير هذا الواقع نقاشًا متزايدًا حول حدود التفويض الذي يمكن منحه للأنظمة الآلية في اتخاذ قرارات تتعلق بالحياة والموت(56).

وقد انعكس هذا الجدل في النقاشات القانونية الدولية حول التمييز المنهجي والآثار المحتملة لأنظمة المراقبة والاستهداف المدعومة بالذكاء الاصطناعي. ففي رأي استشاري صدر في يوليو/ تموز 2024، أشارت محكمة العدل الدولية إلى أن السياسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين تنتهك أحكام المادة الثالثة من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، التي تحظر سياسات الفصل العنصري(57). ويشير بعض الباحثين إلى أن إدماج تقنيات المراقبة الرقمية وأنظمة الاستهداف المؤتمتة قد يسهم في تعزيز أنماط التمييز البنيوي في بعض السياقات السياسية.

ولا تقتصر أهمية هذه النقاشات على الحالة الغزِّية وحدها؛ إذ يرى عدد من الباحثين أن التجارب الحالية قد تمثل مؤشرات مبكرة على التحولات التي قد تشهدها الحروب في المستقبل. فمع تزايد انتشار تقنيات الذكاء الاصطناعي العسكرية قد تصبح الأنظمة الخوارزمية جزءًا أساسيًّا من إدارة العمليات القتالية في نزاعات أخرى، وهو ما يثير مخاوف من انتقال قرارات القتل أو الاستهداف إلى أنظمة يصعب تفسير آليات عملها أو مساءلتها قانونيًّا(58).

وفي ضوء هذه التحديات، يتزايد النقاش الدولي حول ضرورة تطوير إطار قانوني وأخلاقي أكثر وضوحًا لتنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري. وتشمل المقترحات المطروحة في هذا السياق تعزيز مبدأ التحكم البشري الهادف في قرارات الاستهداف، وفرض قدر أكبر من الشفافية في تصميم الأنظمة العسكرية الخوارزمية، إضافة إلى تطوير آليات قانونية واضحة لتحديد المسؤولية في حال وقوع انتهاكات للقانون الدولي الإنساني(59).

## خاتمة

تكشف دراسة تجربة استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي في الحرب على غزة تحولات عميقة في طبيعة النزاعات المسلحة المعاصرة، سواء على المستوى العملياتي أو القانوني أو الأخلاقي. فقد أظهرت هذه التجربة أن الذكاء الاصطناعي لم يعد يقتصر على دور الدعم التحليلي أو الاستخباراتي، بل أصبح عنصرًا فاعلاً في إدارة العمليات العسكرية وتحديد الأهداف؛ الأمر الذي يعكس انتقالاً تدريجيًّا نحو نمط جديد من الحروب يعتمد بدرجة متزايدة على الخوارزميات وتحليل البيانات في اتخاذ القرارات القتالية.

ويترتب على هذا التحول عدد من النتائج الجوهرية: أول هذه النتائج يتمثل في إعادة تشكيل طبيعة عملية الاستهداف العسكري؛ حيث تعتمد الأنظمة الخوارزمية على تحليل البيانات الضخمة وتصنيف الأفراد والمواقع ضمن قواعد معلومات واسعة، وهو ما يؤدي إلى تحويل البشر إلى وحدات معلوماتية داخل منظومات تحليل رقمية. ويثير هذا التحول إشكاليات أخلاقية عميقة؛ إذ قد يؤدي إلى تقليص الاعتبارات الإنسانية المرتبطة بحماية المدنيين، وتحويل حياة الأفراد إلى متغيرات ضمن معادلات احتمالية تعتمد عليها الأنظمة الذكية في تقدير الأهداف.

كما كشفت التجربة الغزِّية عن إشكالية قانونية بارزة تتعلق بما يُعرف في الأدبيات المعاصرة بـ"فجوة المسؤولية". فحين تعتمد القرارات العسكرية على توصيات أنظمة خوارزمية معقدة يصبح من الصعب تحديد الجهة المسؤولة عن نتائج هذه القرارات في حال وقوع أخطاء أو انتهاكات للقانون الدولي الإنساني. وقد يؤدي هذا الغموض في توزيع المسؤولية إلى إضعاف آليات المساءلة القانونية، خصوصًا في الحالات التي تتداخل فيها أدوار القادة العسكريين والمبرمجين والشركات التكنولوجية المشاركة في تطوير هذه الأنظمة.

ومن ناحية أخرى، أظهرت الدراسة أن استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي في العمليات العسكرية يثير تساؤلات جدية حول مدى توافق هذه الممارسات مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني، ولاسيما مبادئ التمييز والتناسب والحيطة. فطبيعة الأنظمة الخوارزمية القائمة على التحليل الاحتمالي للبيانات قد

تجعل من الصعب في بعض الحالات ضمان الامتثال الدقيق لهذه المبادئ، خصوصًا في البيئات القتالية المكتظة بالسكان.

كما أبرزت التجربة الغزِّية الدور المتنامي لتقنيات المراقبة الرقمية في إدارة النزاعات المعاصرة؛ إذ لم يقتصر استخدام الذكاء الاصطناعي على عمليات الاستهداف العسكري بل امتد أيضًا إلى بناء منظومات مراقبة رقمية واسعة تعتمد على تحليل البيانات البيومترية وأنظمة التعرف على الوجه وقواعد البيانات الضخمة. ويثير هذا التوسع في أنظمة المراقبة تساؤلات قانونية تتعلق بحماية الخصوصية والحقوق المدنية، خاصة في ظل ارتباط هذه التقنيات بالبنية التحتية الأمنية والعسكرية.

ولا تقتصر دلالات هذه التطورات على الحالة الغزِّية وحدها؛ إذ تشير إلى اتجاه أوسع قد يشكِّل ملامح الحروب المستقبلية في ظل التقدم السريع في تقنيات الذكاء الاصطناعي العسكرية. فمع تزايد الاستثمارات الدولية في تطوير هذه التقنيات قد تصبح الأنظمة الخوارزمية جزءًا متزايد الأهمية في إدارة العمليات القتالية في النزاعات المقبلة، وهو ما يطرح تحديات جديدة أمام الأطر القانونية والأخلاقية المنظمة للحروب.

وفي ضوء هذه النتائج، تبرز الحاجة إلى تطوير إطار قانوني وأخلاقي دولي أكثر وضوحًا لتنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري. ويشمل ذلك العمل على صياغة قواعد دولية تحدد حدود استخدام الأنظمة المؤتمتة في العمليات القتالية، مع التأكيد على ضرورة الحفاظ على التحكم البشري الهادف في القرارات العسكرية المصيرية. كما تبرز أهمية تطوير آليات واضحة للمساءلة القانونية تأخذ في الاعتبار الأدوار المتعددة للدول والقادة العسكريين والشركات التكنولوجية المشاركة في تطوير هذه الأنظمة.

إلى جانب ذلك، تظل حماية المدنيين في النزاعات المسلحة أحد التحديات الأساسية التي يجب أن توجه أي نقاش دولي حول استخدام الذكاء الاصطناعي في الحرب. فالتطور التكنولوجي، على الرغم من قدرته على تعزيز الكفاءة العملياتية، لا ينبغي أن يؤدي إلى إضعاف المبادئ الإنسانية التي يقوم عليها القانون الدولي الإنساني.

وفي هذا السياق، يمكن النظر إلى تجربة غزة بوصفها مثالاً مبكرًا على التحديات

التـــي قد تواجـــه المجتمع الدولي في عصر الحروب الخوارزمية. فهي تبرز بوضوح أن إدمـــاج تقنيات الذكاء الاصطناعي في العمليات العســـكرية يفرض ضرورة إعادة التفكيـــر في الأطر القانونية والأخلاقية القائمة، بما يضمن الحفاظ على التوازن بين التطور التكنولوجي ومتطلبات حماية الإنسان في زمن الحرب.

## المراجع

(1) David A. Grossman and Ophir Frieder, Information Retrieval: Algorithms and Heuristics, 2nd ed. (Dordrecht: Springer, 2004).

(2) Hartley Jr. Rogers, Theory of Recursive Functions and Effective Computability (Cambridge, MA: MIT Press, 1987).

(3) Donald E. Knuth, "Ancient Babylonian Algorithms," Communications of the ACM 15, no. 7 (1972): 671–677.

(4) Harold S. Stone, Introduction to Computer Organization and Data Structures (New York: McGraw-Hill, 1971).

(5) Stuart J. Russell and Peter Norvig, Artificial Intelligence: A Modern Approach, 4th ed. (Hoboken: Pearson, 2021).

(6) Andreas Kaplan and Michael Haenlein, "Siri, Siri, in My Hand: Who's the Fairest in the Land? On the Interpretations, Illustrations, and Implications of Artificial Intelligence," Business Horizons 62, no. 1 (2019): 15–25.

(7) David Poole, Alan Mackworth, and Randy Goebel, Computational Intelligence: A Logical Approach (New York: Oxford University Press, 1998).

(8) Nils J. Nilsson, Artificial Intelligence: A New Synthesis (San Francisco: Morgan Kaufmann, 1998).

(9) "Tech Companies Want to Build Artificial General Intelligence, but Who Decides When AGI Is Attained?" AP News, April 4, 2024.

(10) Vadym Slyusar, "Artificial Intelligence as the Basis of Future Control Networks," 2019. https://www.researchgate.net/publication/340338894

(11) G. J. Kuperman, R. M. Reichley, and T. C. Bailey, "Using Commercial Knowledge Bases for Clinical Decision Support: Opportunities, Hurdles, and Recommendations," Journal of the American Medical Informatics Association 13, no. 4 (2006): 369–371.

(12) Stephen Chen, "Chinese Scientists Create AI Military Commander to Run Virtual War Games," South China Morning Post, June 16, 2024.

(13) Werner J. Marti, "Drohnen haben den Krieg in der Ukraine revolutioniert," Neue Zürcher Zeitung (NZZ).

(14) Katyanna Quach, "US Military Pulls the Trigger, Uses AI to Target Air Strikes," The Register, February 27, 2024.

(15) Artificial Intelligence and National Security, Congressional Research Service Report R45178, November 10, 2020.

(16) "From Automation to Autonomy," Siemens, archived infographic. https://web.archive.org/web/20180818045750/https://www.siemens.com

(17) Will Knight, "The US and 30 Other Nations Agree to Set Guardrails for Military AI," Wired, November 8, 2023.

(18) Khaled Walid Mahmoud, "Killer Algorithms: When Code Becomes a Tool of Extermination," The Peninsula, July 9, 2025.

(19) Michael C. Horowitz, "Artificial Intelligence, International Competition, and the Balance of Power," Texas National Security Review 1, no. 3 (2018): 36–57.

(20) Audrey K. Cronin, "Technology and Strategic Surprise: Adapting to an Era of Open Innovation," Parameters 50, no. 3 (2020): 71–84.

(21) Nate Allen, "Digital Technology, Strategic Adaptation, and the Outcomes of Twenty-First Century Armed Conflict," Carnegie Endowment for International Peace, June 17, 2025.

(22) Matt Burgess, "A Mysterious Satellite Hack Has Victims Far Beyond Ukraine," Wired, March 23, 2022.

(23) "Elon Musk’s Starlink Arrives in Ukraine but What Next?" BBC News, March 1, 2022.

(24) "How Elon Musk's Satellites Have Saved Ukraine and Changed Warfare," The Economist, January 5, 2023.

(25) Alan Yuhas, Thomas Gibbons-Neff, and Yousur Al-Hlou, "For Russian Troops, Cellphone Use Is a Persistent, Lethal Danger," The New York Times, January 3, 2023.

(26) Kevin Freese, "Smart Phones Playing Prominent Role in Russia-Ukraine War," United States Army Training and Doctrine Command, August 10, 2023.

(27) "Telegram Has Become a Key Tool for the Russian Military," Meduza, August 28, 2024.

(28) Amber Rahman, "Explainer: The Role of AI in Israel's Genocidal Campaign Against Palestinians," Institute for Palestine Studies, October 16, 2024.

(29) Marwa Fatafta and Daniel Leufer, Artificial Genocidal Intelligence: How Israel Is Automating Human Rights Abuses and War Crimes, Access Now, May 9, 2024.

(30) Belén Fernández, "The Lebanon Pager Attack: Israel's Terror Playbook Strikes Again," Al Jazeera, September 18, 2024.

(31) Emelie Andersin, "The Use of the 'Lavender' in Gaza and the Law of Targeting: AI Decision-Support Systems and Facial Recognition Technology," Journal of International Humanitarian Legal Studies 16, no. 1 (2025): 1–35.

(32) Noah Sylvia, "The Israeli Military's Use of AI in Gaza: Operational Efficiency at the Cost of Humanity." https://www.iemed.org/publication/the-israeli-militarys-use-of-ai-in-gaza-operational-efficiency-at-the-cost-of-humanity/

(33) Sheera Frenkel, "Israel Deploys Expansive Facial Recognition Program in Gaza," The New York Times, March 27, 2024.

(34) Elia Zureik, "Strategies of Surveillance: The Israeli Gaze," Jerusalem Quarterly 66 (2016).

(35) Fayez Sayegh, "Zionist Colonialism in Palestine," Settler Colonial Studies 2, no. 1 (2012).

(36) Tamara Nassar, "Inside One Israeli Death and Torture Camp," Electronic Intifada, May 19, 2024.

(37) Kanav Kathuria, "How Israeli Prison Doctors Assist in the Torture of Palestinian Detainees," Mondoweiss, May 28, 2024.

(38) Noah Sylvia, "Israel's Targeting AI: How Capable Is It?" Royal United Services Institute (RUSI), February 8, 2024.

(39) Helga Tawil-Souri, "Digital Occupation: Gaza's High-Tech Enclosure," Journal of Palestine Studies 41, no. 2 (2012): 27–43.

(40) Sibel Düz, "Gaza as a Testing Ground: Israel's AI Warfare," SETA Foundation, July 3, 2025.

(41) Anthony Patt and Richard Zeckhauser, "Action Bias and Environmental Decisions," Journal of Risk and Uncertainty 21 (2000): 45–72.

(42) Protocol Additional to the Geneva Conventions of 12 August 1949 (Protocol I), Article 57(2)(c), 1977.

(43) Protocol Additional to the Geneva Conventions of 12 August 1949 (Protocol I), Article 57(1), 1977.

(44) Jonathan Horowitz, "Precautionary Measures in Urban Warfare: A Commander's Obligation to Obtain Information," ICRC Law and Policy Blog, January 10, 2019.

(45) Asaf Lubin, "Algorithms of Care: Military AI, Digital Rights, and the Duty of Constant Care," Lieber Institute Blog, February 13, 2024.

(46) International Committee of the Red Cross, Customary International Humanitarian Law, Rule 15: Precautions in Attack.

(47) Protocol Additional to the Geneva Conventions of 12 August 1949 (Protocol I), Article 58, 1977.

(48) International Covenant on Civil and Political Rights, Article 17, United Nations, 1966.

(49) Jessica Dorsey and Marta Bo, "AI-Enabled Decision-Support Systems in the Joint Targeting Cycle," International Law Studies 106 (2025).

(50) Yuval Abraham, "Israel Is Falsely Designating Gaza Areas as Empty in Order to Bomb Them," +972 Magazine, June 4, 2025.

(51) Callum Fraser, "AI's Baptism by Fire in Ukraine and Gaza Offers Wider Lessons," Military Balance Blog, April 22, 2024.

(52) Hans Van Eyghen, "AI Algorithms as (Un)Virtuous Knowers," Discover Artificial Intelligence 5 (2024).

(53) Tomáš Kliegr, Štěpán Bahník, and Johannes Fürnkranz, "A Review of Possible Effects of Cognitive Biases on Interpretation of Rule-Based Machine Learning Models," Artificial Intelligence 295 (2021).

(54) Alexander Blanchard and Laura Bruun, Bias in Military Artificial Intelligence (Stockholm: SIPRI, 2024).

(55) Elizabeth Dwoskin, "Israel Built an 'AI Factory' for War. It Unleashed It in Gaza," The Washington Post, December 29, 2024.

(56) Luigi Daniele, "A Lethal Misconception in Gaza and Beyond," EJIL: Talk! Blog, November 7, 2023.

(57) "Questions and Answers: Israeli Military's Use of Digital Tools in Gaza," Human Rights Watch, September 10, 2024.

(58) Nick Robins-Early, "How Israel Uses Facial-Recognition Systems in Gaza and Beyond," The Guardian, April 19, 2024.

(59) Michael J. McNerney, "Operational Effectiveness and Civilian Harm Mitigation by Design," Military Review, January 2025.

# الحرب الأميركية-الإسرائيلية على إيران.. سياق التصعيد ومسارات الحرب

# The US-Israeli War on Iran: Context of Escalation and Trajectories of the Conflict

علي باكير – Ali Bakir *

**ملخص**

في الفترة من 28 فبراير/شباط وحتى 8 أبريل/نيسان 2026، شنَّت الولايات المتحدة وإسرائيل حربًا جوية وصاروخية استمرت أربعين يومًا ضد إيران أسفرت عن مقتل المرشد الأعلى، علي خامنئي، وعدد كبير من القيادات الإيرانية في ساعاتها الأولى، واستدعت هجمات إيرانية انتقامية على جميع دول مجلس التعاون الخليجي التي لم تكن طرفًا في الحرب -وبذل بعضها جهودًا مضنية لتجنيب إيران والمنطقة ويلاتها قبل اندلاعها-، كما أعادت الحرب فتح الجبهة اللبنانية عبر حزب الله، وأغلقت مضيق هرمز. وتجادل الورقة بأن حرب 2026 لم تكن حدثًا طارئًا بقدر ما كانت ذروة متوقعة لتصعيد استمر ثلاث سنوات، بدأ بحرب غزة في أكتوبر/تشرين الأول 2023، ومَرَّ بحرب الأيام الاثني عشر في يونيو/حزيران 2025، وانفجر في لحظة حرجة جدًّا بالنسبة إلى إيران. واللافت للنظر في هذه الحرب أنها أول حرب أميركية/إسرائيلية مشتركة في المنطقة، كما أنها أول حرب إقليمية يتم فيها قصف دول مجلس التعاون الخليجي في توقيت متزامن، وهي أول حرب إسرائيلية-إيرانية واسعة بعد المواجهات التي تمت في 2024 و2025. أما تداعياتها، فتتجاوز البعد الإقليمي إلى المجال الدولي على المستويات المختلفة، السياسية والاقتصادية والدفاعية والأمنية. وبالرغم من أن الانتهاء من كتابة الورقة تزامن مع إعلان وقف إطلاق نار في 8 أبريل/نيسان لمدة أسبوعين، توسطت فيه باكستان بين الولايات المتحدة وإيران، إلا أنه ترك جميع الأسئلة الإستراتيجية التي شُنَّت الحرب من أجل تسويتها ظاهريًّا دون حل جوهري مع إمكانية تجديده لفترة أخرى أو عودة الحرب بشكل أكبر وأكثر كثافة.

تهدف هذه الورقة إلى تقديم إضاءة سريعة، توثيقية وتحليلية، للحرب الأميركية/الإسرائيلية على إيران عام 2026، من خلال التطرق إلى سياقها وأسبابها، ومحطاتها ومنعرجاتها، وأبعادها وتداعياتها.

* د. علي باكير، أستاذ الشؤون الدولية والأمن والدفاع في جامعة قطر.
Dr. Ali Bakir, Professor of International Affairs, Security and Defence at Qatar University.

**كلمـــات مفتاحيـــة:** الحـــرب الأميركية/الإســـرائيلية، إيـــران 2026، الأمـــن الخليجـــي، مضيـــق هرمـــز، التصعيـــد الإقليمـــي.

**Abstract:**

Between 28 February and April 8, 2026, the United States and Israel waged a 40-day air and missile campaign against Iran, resulting in the killing of Supreme Leader Ali Khamenei and a large number of senior Iranian officials in its opening hours. The war prompted retaliatory Iranian attacks against all Gulf Cooperation Council (GCC) states, despite their non-involvement in the conflict—some of which had made strenuous efforts to spare Iran and the region its consequences prior to its outbreak. It also reopened the Lebanese front through Hezbollah and led to the closure of the Strait of Hormuz.

This paper argues that the 2026 war was not an abrupt event, but rather the expected culmination of an escalation that had unfolded over three years, beginning with the war on Gaza in October 2023, passing through the "Twelve-Day War" in June 2025, and erupting at a particularly critical moment for Iran. Notably, this war represents the first joint US–Israeli war in the region, the first regional conflict in which GCC states were bombed simultaneously, and the first large-scale Israeli–Iranian war following the confrontations of 2024 and 2025. Its implications extend beyond the regional level to the international arena across political, economic, defence and security dimensions.

Although the completion of this paper coincided with the announcement of a two-week ceasefire on 8 April—mediated by Pakistan between the United States and Iran—the ceasefire left the core strategic questions that ostensibly triggered the war unresolved, with the possibility of renewal or an escalation into a broader and more intense conflict.

This paper aims to provide a concise documentary and analytical overview of the 2026 US–Israeli war on Iran by examining its context and causes, its key phases and turning points, as well as its dimensions and implications.

**Keywords:** US-Israeli war, Iran 2026, Gulf security, Strait of Hormuz, regional escalation.

## خلفية حرب 2026 وسياقها

في 6 فبراير/ شباط 2026، التقى المفاوضون الإيرانيون والأميركيون بشكل غير مباشر في العاصمة العمانية، مسقط، لعقد الجولة الثانية من المحادثات النووية بعد وقف إطلاق النار، في 25 يونيو/ حزيران 2025. وكان من المقرر عقد جولة أخرى في جنيف، لكن -وخلال خطابه أمام الكونغرس في 24 فبراير/ شباط، صرَّح الرئيس ترامب بأن إيران استأنفت برنامجها النووي وتعمل على تطوير صواريخ قادرة على ضرب الولايات المتحدة، وهي مزاعم تجاوزت ما هو مُعلن في السجلات العامة. من جهتها، أفادت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأن إيران خزَّنت يورانيوم عالي التخصيب في منشأة تحت الأرض لم تتضرر خلال الحرب السابقة، لكنها ذكرت أيضًا أنه لا يوجد لديها دليل على وجود برنامج عسكري إيراني أو جهد جار لصنع قنبلة، مشيرةً إلى أنها لا تستطيع التحقق من أن البرنامج النووي سلمي تمامًا لأن عمليات التفتيش مُعلقة منذ منتصف عام 2025(1).

في 13 فبراير/ شباط، تم نشر مجموعة حاملة الطائرات "جيرالد فورد" الضاربة في المنطقة؛ وبين 15 و20 فبراير/ شباط، ضاعفت إيران صادراتها النفطية ثلاث مرات وخفضت مخزونها المحلي(2)، في نمط فسره المحللون بأنه تحسب لشنِّ ضربات تم تأجيلها بسبب الجهود الإقليمية لإقناع الرئيس ترامب بعد شن الحرب. لكن الجانب الإيراني ربما لم يأخذ هذه التجهيزات على محمل الجد وكان يعتقد أنها مجرد مناورة للضغط خلال المفاوضات.

في 27 فبراير/ شباط، أعلن وزير الخارجية العُماني، بدر البوسعيدي، ما وصفه بالاختراق الدبلوماسي. ووفقًا لما ذكره، وافقت إيران على عدم تخزين اليورانيوم المُخصب مطلقًا، وعلى قبول التحقق الكامل من الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وعلى خفض مستوى تخصيب اليورانيوم عالي التخصيب لديها بشكل نهائي إلى أدنى مستوى ممكن تقنيًا. قال البوسعيدي: إن السلام بات وشيكًا، وإن الجولة التالية من المحادثات مقررة في الثاني من مارس/ آذار(3). لكن المبعوث الأميركي، ستيف ويتكوف، كان قد وصف في إحاطة صحفية له الموقف الإيراني بأنه إصرار على حق غير قابل للتصرف في التخصيب، وقال: إن المفاوضين الإيرانيين تباهوا بأن 460 كيلوغرامًا من اليورانيوم عالي التخصيب بنسبة 60٪ تكفي لصنع أحد عشر

سلاحًا نوويًّا(4). وخلال ساعات من تصريحات البوسعيدي، شنَّت الولايات المتحدة وإسرائيل الحرب على إيران، وأعرب البوسعيدي علنًا عن استيائه، قائلاً: إن المفاوضات الجادة والفعالة قد قُوِّضت(5).

قدمت إدارة ترامب سلسلة من المبررات خلال الأسبوع الأول من الحرب(6). فقد زعم المسؤولون، بالتتابع وأحيانًا بالتزامن، أن الضربات كانت ضرورية لاستباق هجوم إيراني وشيك على القوات الأميركية؛ ولدرء أي محاولة إيرانية لامتلاك سلاح نووي (مستشهدين بتقييمات لمخزون من اليورانيوم عالي التخصيب بنسبة 60٪ يكفي لصنع ما يصل إلى إحدى عشرة قنبلة)؛ ولتدمير قدرة إيران على إنتاج الصواريخ؛ وفي الصيغة التي عاد إليها ترامب نفسه في أغلب الأحيان، لإجراء تغيير في النظام من خلال تمكين المعارضة الإيرانية من الوصول إلى السلطة. وبدا كذلك أن إسرائيل بقيادة رئيس الوزراء، بنيامين نتنياهو، قد دفعت الولايات المتحدة إلى هذه الحرب.

في المقابل، فإن بذور هذه الحرب كانت قد وُضعت بُعَيد حرب يونيو/ حزيران 2025 ضد إيران. فعند انتهاء تلك الحرب كان هناك توقعات لدى الرئيس ترامب بأن تذهب إيران إلى طاولة المفاوضات. السيناريو المفترض آنذاك هو أن تفاوض طهران على اليورانيوم الذي بحوزتها على صفقة مع الجانب الأميركي تقتضي تخلِّي إيران عن مخزون اليورانيوم عالي التخصيب، وضمان عدم إنتاجها سلاحًا نوويًّا، والتخلي عن أذرعها المسلحة في الإقليم، ومناقشة برنامجها الصاروخي وسياساتها الإقليمية مقابل أن تقوم الولايات المتحدة برفع كامل للعقوبات وتتعهد بعدم فرض عقوبات جديدة ويتم فتح الاقتصاد الإيراني في المقابل للشركات الأميركية. كان من شأن مثل هذه الصفقة أن تعطي ترامب القدرة على تصويرها انتصارًا، وأن تُجنِّب إيران الحرب وتعزز عمقها الإقليمي من خلال شراكات حقيقية مع جيرانها، وأن تعزل إسرائيل(7)

لكن ما جرى لاحقًا هو العكس تمامًا؛ حيث تم حرمان ترامب من إمكانية التوصل إلى اتفاق مما جعله تحت رحمة الضغوط الإسرائيلية لإطلاق حرب جديدة. كما أن الجانب الإيراني كان يرى -على ما تشير الوقائع- أنه بالإمكان إعادة إحياء أذرع إيران في الإقليم وترميم إستراتيجية "الدفاع المتقدم" والتحضير لمواجهة جديدة؛ حيث رفض حزب الله تسليم سلاحه للدولة والانخراط فيها كحزب سياسي فقط(8)، كما بدأت الميليشيات العراقية تتحضر لانخراط العراق في الحرب إلى جانب إيران

هذه المرة، وتم الدفع بالميليشيات المحسوبة عليها إلى الانتخابات حيث حظيت بعدد كبير من المقاعد البرلمانية(9)، تبع ذلك ترشيح رئيس الوزراء الأسبق، نوري المالكي، لرئاسة الوزراء في العراق(10). كل هذه المؤشرات كانت توحي بأن الجانب الإيراني لم يفهم الرسالة من حرب الـ12 يومًا عام 2025، وأنه يحضِّر للتصعيد بناءً على نفس الحسابات التي ثبت خطؤها سابقًا. وفي مثل هذه الأجواء رفضت طهران مفاوضات جدية عرضتها تركيا(11) وكانت من المفترض أن تجمع الجانب الأميركي والجانب الإيراني للاتفاق على النقاط الخلافية الأساسية وفق رؤية إقليمية(12)، وقامت طهران باختيار سلطة عُمان(13) وهو ما أعطى الانطباع بأن المفاوضات ما هي إلا إعادة تدوير لنفس التكتيك الإيراني القديم في كسب الوقت.

إسرائيل كانت المستفيد الوحيد من هذه الفجوة المتسعة بين أميركا وإيران، وكانت ترى أنه يجب استغلال الفرصة التي أتاحتها حرب 2025 للانقضاض على إيران. وفي الوقت الذي كان فيه الرئيس الأميركي يواجه ضغوطًا متزايدة على الصعيد الداخلي في التحقيقات المتعلقة بملفات فساد الملياردير، جيفري إبستين، المدان بجرائم جنسية، انتقل السجال فجأة إلى الملف الإيراني ثم ما لبثت الولايات المتحدة وإسرائيل أن أطلقتا الحرب، في 28 فبراير/ شباط 2026، لتكون هذه الحرب هي الحرب الرسمية الأولى التي تتم بالشراكة بين أميركا وإسرائيل.

## مراحل الحرب الأساسية

مع انطلاق الحرب، شنَّت إسرائيل غارات دقيقة على مجمع القيادة الإيرانية حيث كان المرشد الأعلى، علي خامنئي، مع كبار المسؤولين في البلاد في اجتماع هناك. أدَّت الغارة إلى مقتل المرشد الأعلى وعدد كبير من أقاربه والمسؤولين الإيرانيين. خلال الأربع والعشرين ساعة الأولى، أكدت إيران مقتل وزير الدفاع، عزيز ناصر زاده، وقائد الحرس الثوري، محمد باكبور، وأمين مجلس الدفاع، علي شمخاني، وأربعة مسؤولين كبار في وزارة الاستخبارات، ومحمد شيرازي، رئيس المكتب العسكري للمرشد الأعلى(14). وأصاب أول الصواريخ الافتتاحية للحرب مدرسة للبنات؛ ما أسفر عن مقتل نحو 170 شخصًا، معظمهم من الأطفال. وفي وقت لاحق، أعلنت إسرائيل مقتل سبعة على الأقل من كبار قادة الأمن الإيرانيين. لم

يقتصر استهداف هذه القوات على القيادة فحسب؛ إذ تم تنفيذ ما يقرب من 900 غارة أميركية وإسرائيلية في الساعات الاثنتي عشرة الأولى، استهدفت منصات إطلاق الصواريخ الباليستية، والدفاعات الجوية، والبنية التحتية العسكرية، ومراكز القيادة والسيطرة، وامتدت آثارها إلى عمق المناطق المدنية في إيران.

وخلال وقت قصير، ردَّت إيران بإطلاق صواريخ ومسيرات ضد عدد كبير من البلدان، من بينها دول الخليج العربي والأردن بالإضافة إلى إسرائيل. ومن ثم توسعت في اليوم التالي لتشمل أيضًا إطلاق صواريخ ومسيرات باتجاه سلطنة عُمان وأذربيجان وتركيا(15). وقد برَّرت إيران هذا الهجوم الواسع على هذه الدول لاسيما دول المجلس الست -التي تعرضت لأول مرة في تاريخها لهجوم متزامن- بسردية مفادها التذرع بوجود قواعد عسكرية في هذه الدول، ثم ما لبثت هذه السردية أن تطورت من يوم إلى آخر لتدَّعي أن أراضي وأجواء الدول الخليجية قد تم استخدامها خلال العدوان على إيران، حيث تجاهلت هذه السرديات حقيقة أن الجانب الإيراني لم يقدم أي دليل موثوق على استخدام أراضي أو أجواء الدول الست ضد إيران عند انطلاق الحرب، في يوم 28 فبراير/ شباط 2026. كما أنه وبخلاف التصريحات الإيرانية فقد جرى استهداف منشآت مدنية واسعة ومنشآت طاقة ومنشآت تحلية مياه ومنشآت مواصلات ومطارات...إلخ، ثم أنشأ الجانب الإيراني معادلة مفادها أنه إن قامت أميركا أو إسرائيل بقصف منشآته فسترد إيران بقصف منشآت خليجية. ناهيك عن غياب التفسير المتعلق بالتناقض الكامن بين اعتذار الرئيس الإيراني عن ضرب الدول المجاورة وشكره السعودية على منع استخدام أراضيها وأجوائها من جهة، وبين استمرار الحرس الثوري باستهداف الدولي العربية(16). وقد مرَّت الحرب في عدة مراحل رئيسية، لعل أبرزها:

## المرحلة الأولى: استهداف القيادة الإيرانية

شهد الأسبوعان الأولان من الحرب سيطرة شبه مطلقة للمقاتلات الإسرائيلية والأميركية على الأجواء الإيرانية، ومع اغتيال المرشد الأعلى في اليوم الأول، تحرك الجانب الإيراني باتجاه اختيار قيادة بديلة. وفي هذه الأثناء، تسلَّم مجلس قيادي انتقالي مكون من ثلاثة أشخاص من بينهم الرئيس الإيراني، مسعود بزشكيان، المهام

الدستورية. وفي 3 مارس/آذار، عقد مجلس الخبراء اجتماعًا سريًّا عبر الإنترنت؛ بعد أن كانت المقاتلات الإسرائيلية قد قصفت قبلها بساعات مبنى مكتب مجلس الخبراء في قم؛ مما أسفر عن مقتل عدد من الموظفين الإداريين. وفي الجولة الأولى من التصويت في ذلك اليوم، حصل مجتبى خامنئي -نجل المرشد الأعلى الراحل، وهو رجل دين متوسط الرتبة وله صلات وثيقة بالحرس الثوري الإيراني- على أغلبية الثلثين اللازمة(17). تأجل الإعلان لأسباب أمنية بناءً على طلب من علي لاريجاني، رئيس المجلس الأعلى للأمن القومي، الذي اغتيل لاحقًا في غارة في 17 مارس/آذار(18).

وقدَّم الرئيس الإيراني، بزشكيان، في 7 مارس/آذار، خلال بيان متلفز، اعتذارًا علنيًّا لدول مجلس التعاون الخليجي عن استهدافها(19)، وشكر المملكة العربية السعودية على عدم السماح باستخدام أراضيها وأجوائها، وأعلن وقف الهجمات الإيرانية على دول الخليج العربي، وهو قرار يُقال: إن المجلس الانتقالي اتخذه وأثار استياء قادة الحرس الثوري الإيراني الذين يديرون الحرب(20). وبعد خطابه بدقائق، قام الحرس الثوري بقصف عدد من الدول الخليجية، من بينها السعودية، في تعبير عن رفض الحرس لتوجه الرئيس الإيراني. ولاحقًا، أُعلن رسميًّا عن تنصيب مجتبى خامنئي، في 8-9 مارس/آذار 2026، لملء الفراغ في هيكل السلطة في إيران. وقد أشارت تقارير إلى أنه كان قد أصيب خلال الغارة التي قتلت والده ما أدى إلى تشوه بليغ في جسده نتيجة الغارة؛ مما حال دون ظهوره على الجمهور صورةً أو صوتًا، واقتصار رسائله الموجهة إلى داخل وخارج إيران على البيانات المكتوبة(21).

عسكريًّا، أغرقت غواصة أميركية الفرقاطة الإيرانية (IRIS Dena) في المحيط الهندي قبالة سواحل جالي، سريلانكا، مما أسفر عن مقتل 87 من أفراد طاقمها، بعد أن شاركت الأخيرة في عرض بحري استضافته الهند. وتُعد هذه العملية الأولى التي تقوم فيها غواصة أميركية بإغراق سفينة بعد الحرب العالمية الثانية(22). وذكرت القيادة المركزية الأميركية أن قواتها دمَّرت، في أوائل شهر مارس/آذار، حوالي 19 سفينة إيرانية وغواصة واحدة ونحو 2000 هدف فردي.

## المرحلة الثانية: امتداد الصراع إقليميًّا

تميزت المرحلة الثانية بتوسع الصراع أفقيًّا؛ ففي 2 مارس/آذار، أطلق حزب الله بضعة صواريخ وطائرات مسيرة على إسرائيل ردًّا على اغتيال علي خامنئي(23). كان بعض اللبنانيين –من بينهم من هو مؤيد للحزب– يعتقدون أن هناك جهة تريد توريط حزب الله ولبنان في المعركة وجرَّ إسرائيل إلى الداخل اللبناني عبر هذه العملية قبل أن يتبنَّاها حزب الله. ردَّت إسرائيل بحملة جوية مكثفة استهدفت البنية التحتية لحزب الله، أعقبها توغل بري في جنوب لبنان. ما بدأ كعملية أميركية/إسرائيلية مشتركة ضد إيران، تحول كذلك إلى "حرب لبنان 2026" التي أسفرت، بحلول أوائل أبريل/نيسان، عن مقتل أكثر من 1400 لبناني وتشريد حوالي خُمس سكان لبنان(24).

في غضون ذلك، وعلى الرغم من إعلان بزشكيان، في 7 مارس/آذار، ازداد العدوان الإيراني ضد أهداف خليجية، وأُعلن لاحقًا عن إغلاق منشآت طاقة وإيقاف العمل بها نتيجة "القوة القاهرة" بعد استهدافها بشكل مباشر من قبل إيران ما أدى إلى خروجها عن الخدمة. وشمل ذلك منشآت في دول مثل قطر، والكويت، والإمارات، والبحرين. كما استهدفت إيران مجموعة واسعة من الأهداف المدنية والبنى التحتية الحيوية في الخليج.

كما استهدفت إيران مرافق شركة أمازون لخدمات الويب في الإمارات العربية المتحدة والبحرين؛ مما أدى إلى أضرار جسيمة في البنية التحتية السحابية. وفي 11 مارس/آذار، أصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قرارًا بعد أن قدمت البحرين مشروعه إلى مجلس الأمن. ويطالب القرار بوقف الهجمات الإيرانية على الدول العربية والمدنيين، ويؤكد مجددًا حق السفن في عبور مضيق هرمز بعد قيام الحرس بإغلاقه، في 2 مارس/آذار.

## المرحلة الثالثة: أزمة مضيق هرمز والصدمة الاقتصادية

تمحورت المرحلة الثالثة حول إغلاق إيران لمضيق هرمز وما نتج عنه من تداعيات على منظومة الطاقة العالمية. بررت إيران إغلاق المضيق بأنه ردٌّ على الهجمات التي استهدفت جزيرة خارك وحقولاً إيرانية. وقد غيَّرت شركات الشحن مسارها

واتجهت إلى رأس الرجاء الصالح حتى قبل أن تُهدد إيران رسميًّا بإطلاق النار على السفن العابرة. وارتفع سعر خام برنت بشكل حاد؛ ووافقت وكالة الطاقة الدولية، التي تضم 32 دولة، على طرح 400 مليون برميل من احتياطياتها الإستراتيجية في محاولة لتحقيق استقرار الأسعار(25)، من بينها 172 مليون برميل من احتياطي الولايات المتحدة لعامي 2026–2027.

وقدَّر صندوق النقط الدولي أن كل ارتفاع بنسبة 10٪ في أسعار الطاقة خلال عام 2026 سيضيف نحو نصف نقطة مئوية إلى التضخم العالمي. وحذَّرت منظمة التجارة العالمية من أن استمرار ارتفاع الأسعار قد يُقلِّص 0.3 نقطة مئوية من النمو المتوقع للناتج المحلي الإجمالي العالمي لعام 2026، وأكثر من نقطة مئوية كاملة من النمو الأوروبي. امتدت الصدمة النفطية إلى ما هو أبعد من الغرب حيث تأثرت الدول الآسيوية بشكل كبير أيضًا. وزعمت البحرية التابعة للحرس الثوري الإيراني تدميرها عشر سفن تجارية حاولت عبور المضيق خلال الأزمة(26). وفي 25 مارس/ آذار، قدَّم مسؤولون باكستانيون مقترحًا من 15 بندًا، صاغته الولايات المتحدة، إلى طهران –أول جهد وساطة جاد في الحرب–(27)، رفضته إيران ووصفته بأنه متشدد. وفي 31 مارس/ آذار، قدمت باكستان والصين معًا مبادرة من 5 بنود تدعو إلى وقف فوري للأعمال العدائية ووصول المساعدات الإنسانية؛ إلا أنها رُفضت أيضًا(28).

## المرحلة الرابعة: مسار باكستان ووقف إطلاق النار

تميزت المرحلة الرابعة والأخيرة بتضافر الضغوط الدبلوماسية والعسكرية. ففي 5 أبريل/ نيسان، طرحت باكستان إطارًا لوقف إطلاق النار على مرحلتين لمدة 45 يومًا، تم التفاوض عليه بين قائد الجيش الباكستاني، عاصم منير، ونائب الرئيس الأميركي، جيه دي فانس، والمبعوث، ستيف ويتكوف، ووزير الخارجية، عباس عراقجي(29). رفضت إيران مهلة الـ45 يومًا، لكنها ردَّت بخطة من 10 نقاط(30).

وفي 6 أبريل/ نيسان، وصف ترامب علنًا الرد الإيراني بأنه خطوة مهمة، لكنها غير كافية، وحذَّر من عواقب وخيمة إذا لم يُفتح المضيق. اشتدت الضربات، وفي مساء 7 أبريل/ نيسان، قصفت القوات الأميركية والإسرائيلية جزيرة خارك ومجمعات البتروكيماويات في ماهشهر وعسلوية. وفي الساعات الأخيرة قبل الموعد النهائي

الــذي حــدَّده ترامب عند منتصــف الليل، وبينما كان يحذر علنًــا من إمكانية "فناء حضارة بأكملها" بحلول الصباح، أقنع رئيس الوزراء الباكســتاني، شــهباز شــريف، الطرفين بقبول وقف إطلاق النار لمدة أسبوعين(31).

أصدر وزير الخارجية الإيراني، عراقجي، بيانًا رسميًّا نيابة عن المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني(32)، أعلن فيه الالتزام بوقف ما سماه العمليات الدفاعية شرط توقف الهجمات الأميركية، مشيرًا إلى أن إيران ستسمح بالمرور الآمن عبر مضيق هرمز لمدة أســبوعين، لكنه ربط ذلك بضرورة "التنسيق مع القوات المسلحة الإيرانية" ومراعاة "القيــود الفنية" القائمة. وجاء بيان عراقجــي ردًّا على مقترح أميركي مكون من 15 نقطــة ومقتــرح إيراني مضاد مكون من 10 نقــاط. وفي المقابل، أعلن ترامب وقف إطلاق النار على منصة TruthSocial قبل ساعة واحدة فقط من انتهاء المهلة، قائلاً: إن مقترح إيران المكون من عشــر نقاط يشــكل أساسًا عمليًّا للتفاوض، وإن طهران وافقت على إعادة فتح المضيق.

أكــد المجلس الأعلى للأمــن القومي الإيراني قبول اتفاق التفاوض المباشــر على التفاصيل مع الولايات المتحدة في باكستان، مشيرًا بوضوح إلى أن ذلك لا يعني إنهاء الحرب، وأن السلطة لا تزال على أهبة الاستعداد لإطلاق النار. وتشير تقارير لاحقة إلى أن القبول الإيراني النهائي ومباركة المرشــد الجديد، مجتبى خامنئي، للتفاوض جاء عقب تدخل صيني في اللحظات الأخيرة مع طهران؛ وقد أكد ترامب في مقابلة لاحقة مع وكالة فرانس برس اعتقاده بأن بيجين لعبت دورًا حاســمًا. وعلى الرغم من أن إيران كانت قد اشــترطت إيقاف الحــرب على جميع الجبهات في المنطقة، مهددة بعدم حضور المفاوضات إذا لم يتم إيقاف الحرب على حزب الله في لبنان، إلا أن إســرائيل لم تلتزم بذلك واســتمرت في العمليات العســكرية، كما أن إيران حضرت المفاوضات ولم تنســحب، وقد تذرعت فيما بعد بأنها كانت مســتعدة للرد على إسرائيل إلا أن الجانب الباكستاني أقنعها بخلاف ذلك(33).

## أبعاد الحرب المختلفة

### أولًا: البُعد العسكري

غلب طابع الهجوم الجوي والصاروخي على طبيعة الحرب حيث سيطرت الولايات المتحدة وإســرائيل سيطرة جوية شــبه كاملة منذ البداية على الأجواء الإيرانية الأمر

الذي أتاح لها حرية حركة غير مسبوقة وذلك نتيجة لتدمير معظم الدفاعات الجوية الإيرانية، لاسيما الرئيسية منها، في حرب الـ12 يومًا، في يونيو/ حزيران 2025. وخلال أقل من 40 يومًا، نفذت إسرائيل أكثر من 10800 غارة جوية على إيران، وألقت ما يزيد عن 18000 قنبلة(34)، بينما نفذت الولايات المتحدة ما يقرب من 13000 غارة استهدفت البنية التحتية العسكرية والمواقع النووية والقيادات العسكرية والقوات الجوية والبحرية وأنظمة الدفاع الجوي ومخازن السلام والقواعد المحصنة تحت الأرض بالإضافة إلى البنية التحتية الحيوية المتعلق بالطاقة والمواصلات على وجه الخصوص(35).

عوَّضت إيران ذلك بالاعتماد على ترسانتها من الصواريخ والطائرات المسيرة، فأطلقت مئات الصواريخ الباليستية وآلاف الطائرات المسيرة ضد مجموعة واسعة من البلدان الإقليمية. وتشير الإحصاءات إلى أن إيران أطلقت خلال 41 يومًا ما يزيد عن 7500 صاروخ ومسيرة(36)، حوالي 83٪ منها ضد الدول العربية (دول الخليج+الأردن)، مقابل 13٪ فقط ضد إسرائيل(37). أدَّت أنظمة ثاد الأميركية، وآرو الإسرائيلية، وإيجيس التابعة للبحرية الأميركية أداءً جيدًا، وكذلك فعلت الدفاعات الخليجية التي تصدرتها أنظمة ثاد وباتريوت. لكن إغراق هذه الدفاعات سواء بالنسبة إلى أعداد الصواريخ والمسيرات التي تُطلق ضد الدول العربية أو نوعية الصواريخ الانشطارية في الحالة ضد إسرائيل أتاح لها اختراق الدفاعات؛ الأمر الذي أدى إلى وقوع خسائر مادية وبشرية.

### ثانيًا: البعد الاقتصادي والطاقوي

البُعد الثاني للحرب هو الصدمة التي أحدثتها في الاقتصاد العالمي؛ إذ يمر ما يقارب 20٪ من النفط المنقول بحرًا في العالم عادةً عبر مضيق هرمز، وكان حتى الإغلاق الجزئي كافيًا لتغيير مسار الشحن العالمي ورفع الأسعار بشكل حاد. وقد أصدر كلٌّ من صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ووكالة الطاقة الدولية تحذيرات من آثار سلبية متوقعة على التضخم والنمو؛ كما أشار الخبراء في هذه المؤسسات إلى أن الأسواق الناشئة والدول النامية ستكون الأكثر تضررًا من ارتفاع أسعار الطاقة واضطرابات الإمدادات(38).

وتشير التقديرات إلى أن الحرب تكلف الولايات المتحدة ما بين مليار إلى 2 مليار دولار يوميًّا. وبالرغم من أن اغلاق المضيق يرفع من أسعار الطاقة داخل الولايات المتحـــدة، إلا أن واشـــنطن تُعد الأقل تضـــررًا بالإغلاق مقارنـــة بغيرها، ليس لأن الولايات المتحدة ما عادت تعتمد على نفط الخليج فقط بل لأن الولايات المتحدة تُعد كذلك أكبر منتج للنفط في العالم، ومن أكبر مصدِّري البترول أيضًا. أما إيران، فإن تكاليف الدمار الذي أصاب منشآتها ومرافقها وقواعدها ومؤسساتها مرتفعة جدًّا. وفقًا لتقديرات عام 2018، فإن البرنامج النووي الإيراني كلَّف لوحده آنذاك ما يزيد عن نصف تريليون دولار. ومن المتوقع أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي الإيراني بأكثر من 10٪ إذا عادت الأمور إلى طبيعتها(39).

وفيمـــا يتعلق بإســـرائيل، فهي تبدو الأقل تضررًا إذا ما أخذنـــا بعين الاعتبار الدعم الأميركي الذي تحظى به من جهة، وحجم ما أصيبت به من أضرار مقارنة بالجانب الإيرانـــي من جهة أخـــرى، وحجم الأضرار البالغة التي أصيبت بها الدول الخليجية مـــن جهـــة ثالثة. وتعد قطر والكويت من أكثر الدول الخليجية المتضررة في الحرب الحالية من الناحية الاقتصادية، فالدوحة على ســـبيل المثال معتمدة بشـــكل حصري على تصدير غازها عبر المضيق، والضربة الإيرانية التي تلقتها في منشآت الغاز فقط لوحدها تكلف بحســـب التصريحات الرسمية حوالي 20 مليار دولار. ودفعت إيران باتجاه فرض رسوم على السفن التي تمر في مضيق هرمز، وهو ما يعد مخالفًا لقواعد القانون الدولي وتسييسًا للممرات الدولية.

### ثالثًا: البُعد الإنساني

وتتوزع الخسائر البشرية بشكل متفاوت على الأطراف المشاركة وغير المشاركة في الحرب. تحملت إيران العبء الأكبر في هذه الحرب حيث تشـــير الأرقام المتوافرة حتى 10 أبريل/ نيســـان 2026 إلى مقتل 2076 شـــخصًا في مقابل 13 أميركيًّا و26 إسرائيليًّا(40). أما الدول العربية فقد تحملت الجزء الأكبر من الخسائر البشرية بعد إيران؛ إذ قُتل 1830 شخصًا في لبنان و28 في دول مجلس التعاون الخليجي و118 في العراق و4 في ســـوريا. لكن من المتوقع أن ترتفع الأرقام الإيرانية بشـــكل أكبر فور وقف الحرب وذلك نظرًا لغياب عملية التوثيق في صفوف العســـكريين خلال

الحرب وأيضًا بسبب عدم القدرة على رفع الأنقاض في كثير من الأماكن. فعلى سبيل المثال، أفادت "إيران إنترناشونال"، في 31 مارس/ آذار، بمقتل ما لا يقل عن 4700 من أفراد الأمن الإيرانيين. أما فيما يتعلق بالجرحى فهم بعشرات الآلاف لاسيما أن الحرب لا تزال مستمرة، لكن المسجل حتى بداية أبريل/ نيسان هو بحدود ما يزيد عن 26500 جريح في إيران، و4927 جريحًا في لبنان، و7451 في إسرائيل.

**رابعًا: البعد القانوني**

كان البُعد القانوني محل جدل حاد منذ بداية الحرب. زعمت الولايات المتحدة أن ضرباتها كانت دفاعًا استباقيًّا مشروعًا عن النفس بموجب المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة. لكن الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، دان الضربات الأميركية/ الإسرائيلية بوصفها مخالفة للميثاق. وترى الأغلبية الساحقة من الحقوقيين والخبراء أن هذه الحرب ضد إيران غير مشروعة وفق الحجج التي تم تقديمها عند البدء بها. لكن بموازاة العدوان الأميركي/ الإسرائيلي على إيران، قامت إيران باستهداف 12 دولة معتبرة أن ذلك تم في معرض الدفاع عن نفسها وهو ادعاء غير صحيح أيضًا. فالرد الإيراني أنشأ ما يمكن تسميته بالحرب الإيرانية على دول الخليج العربي، وهي حرب غير مشروعة وغير قانونية أيضًا بالرغم من محاولة إيران تسويق تبريرات وأعذار وسرديات مغايرة حول هذا الأمر. وفي هذا السياق، صدر، في 11 مارس/ آذار 2026، قرار عن مجلس الأمن الدولي كانت البحرين قد قدمت مشروعه بالنيابة عن الدول الخليجية والأردن. وقد دان القرار إيران وعَدَّ هجومها ضد الدول الخليجية والأردن بحجة الدفاع عن النفس غير شرعي. كما حظي القرار برقم قياسي من قبل الرعاة لمشروعه وبلغ عددهم 136(41).

وبموازاة ذلك، نشأ خلاف أيضًا حول الإجراءات التي تم اتخاذها بخصوص مضيق هرمز؛ إذ قامت إيران بإغلاقه ووضع ألغام بحرية فيه، كما أقرَّ برلمانها مشروع قانون يتيح جباية أموال من السفن التي يتم السماح لها بالمرور، وهي كلها أمور غير قانونية من منظور القانون الدولي على اعتبار أن مضيق هرمز ليس مضيقًا إيرانيًّا وإنما ممر ملاحة دولية لا يحق لإيران إغلاقه ولا جباية أموال منه. وفي المقابل، استخدمت واشنطن إستراتيجية إيران المتعلقة بإغلاق المضيق ضد طهران حيث

فرضت الولايات المتحدة حصارًا بحريًّا على مضيق هرمز وهو ما يعد كذلك غير قانوني. هدف الحصار إلى منع إيران من تصدير نفطها وأي صادرات أخرى وذلك لزيادة الضغوط الاقتصادية عليها، ولدفع مستهلكي النفط الإيراني من الدول الأخرى إلى الضغط على الحكومة الإيرانية للموافقة على شروط الولايات المتحدة لإنهاء الحرب حيث من المتوقع أن تخسر إيران نتيجة لهذا الحصار حوالي نصف مليار دولار يوميًّا. وقد غيَّرت واشنطن المسمى لاحقًا إلى حصار الموانئ الإيرانية في مضيق هرمز مع السماح للسفن الأخرى بالعبور، وهو أمر لا يشرعه القانون كذلك.

## نتائج الحرب المتوقعة وتداعياتها

نتائج الحرب مفتوحة على كل الاحتمالات، وهي تعتمد في نهاية المطاف على الشكل الذي ستؤول إليه هذه الحرب. حتى تاريخ كتابة هذه الورقة كان وقف إطلاق النار الهش لا يزال قائمًا بالرغم من الخروقات التي تعرض لها، وقد قرر ترامب فرض حصار على الحصار الإيراني لمضيق هرمز. ومع ذلك، فإن فرص التسوية تساوي فرص التصعيد علمًا بأن الجانب الإيراني لم يتبقَّ لديه الكثير ليخسره، وسيكون مضطرًّا لخوض مفاوضات؛ ذلك أن فرض واشنطن للحصار يتسبب بخسائر تُقدَّر، كما سبق القول، بحوالي نصف مليار دولار يوميًّا؛ ما يعني أن قدرة إيران الاقتصادية على الصمود في مثل هذا الوضع لن تكون طويلة. أما إذا قررت إيران التصعيد، فسيكون لدى ترامب فرصة تدمير جزيرة خارك أو السيطرة عليها وهو ما سيُفقد إيران قدرتها على تصدير النفط فضلاً عن إمكانية تنفيذ تهديده بتدمير الشبكة الكهربائية ومعامل الكهرباء في إيران؛ الأمر الذي إن حدث سيترك آثارًا مدمرة على إيران لسنوات طويلة وسيحرمها إلى حدٍّ كبير من قدراتها على التصنيع وإعادة الإعمار وقد يطلق ثورة داخلية. وهذا يعني أن خيارات إيران محدودة وأن الاتفاق مع واشنطن لا يزال يمثل البوابة المثلى بالنسبة لها.

وفيما يتعلق بالنتائج المتوقعة في هذا السياق، وبعيدًا عن السرديات التي يتم الترويج لها من قبل جميع الأطراف، وبالاستناد إلى الاتجاه العام المبني على ما تم حتى تاريخ كتابة هذه الورقة من تطورات ونتائج (لا يأخذ هذا التقييم بعين الاعتبار احتمال قيام عملية برية والنتائج المترتبة عليها أو احتمال وجود تغيير كبير في

المعادلة نتيجة خسائر فادحة في الأرواح لدى الجانب الأميركي أو الإسرائيلي)، فإن النتائج المحتملة للحرب ستكون على الأرجح تدهورًا إستراتيجيًّا في موقع ودور إيران بشكلها التقليدي، وتراجع الثقة في سياسات وقدرات الولايات المتحدة الأميركية إقليميًّا ودوليًّا مع ما يترتب على ذلك من تداعيات على دور الولايات المتحدة الدولي والعلاقة المستقبلية مع الحلفاء والمنافسين على حدٍّ سواء. وفي المقابل، ستخرج إسرائيل على ما يبدو بأكبر قدر من المكاسب من هذه الحرب في مقابل أقل قدر من الخسائر، بشريًّا، وماديًّا، وماليًّا، وسياسيًّا، وعسكريًّا كذلك.

**أولًا: إيران: تدهور إستراتيجي متعدد الأبعاد**

من المرجح أن تخرج إيران من الحرب في وضع أضعف بكثير مقارنة بما كانت عليه قبل اندلاعها، وقد يمثل ذلك أحد أشد مراحل الضعف التي تواجهها منذ عام 1979. وفي حال لم يكن هناك تفاهم شامل مرض للجميع في نهاية المطاف، فمن المُتوقع أن تواجه إيران عزلة إقليمية متزايدة، وذلكً نتيجةً للحرب التي شنَّتها ضد أطراف ثالثة (دول الخليج على وجه التحديد) بذريعة الدفاع عن نفسها، وهو الأمر الذي سيدفع هذه الدول التي سعت سابقًا إلى الحفاظ على علاقات متوازنة مع طهران إلى إعادة تقييم سياساتها وتقليص مستوى الانفتاح والتعاون معها.

عسكريًّا، تعرضت القدرات التقليدية الإيرانية إلى دمار واسع وهي التي كانت تعاني أصلاً من تحديات هيكلية قبل الحرب، ومن المتوقع أن تؤدي العمليات العسكرية إلى إضعافها بشكل ملحوظ، بما يشمل القوات الجوية والبحرية وأنظمة الدفاع الجوي والبنى القيادية والمواقع العسكرية. كما يُتوقع أن تتعرض القدرات الصاروخية وأنظمة الطائرات المسيرة -التي تشكل ركيزة أساسية في العقيدة العسكرية الإيرانية- لاستنزاف كبير مع نهاية الحرب. من المرجح كذلك أن تتراجع فاعلية أذرع إيران الإقليمية بشكل كبير، خاصة بعد الضربات المتوالية التي تعرضت لها في السنوات السابقة وتتعرض لها خلال الحرب، وهو ما سيؤدي إلى تراجع دورها العملياتي وانخفاض مستوى قبولها المحلي في البيئات التي تنشط فيها، وغياب شرعية عملها.

اقتصاديًّا، من المتوقع أن تواجه إيران ضغوطًا اقتصادية حادة، خصوصًا في حال لم يتم التوصل إلى اتفاق مع الولايات المتحدة واستمرت العقوبات؛ إذ ستكون

إيران بحاجة إلى سنوات من إعادة الاعمار والعودة باقتصاد البلاد إلى ما كان عليه قبلها. وستتزامن الحاجة إلى إعادة الإعمار مع تحديات اقتصادية مزمنة؛ ما قد يزيد من احتمالات التوتر والصراع الداخلي، خاصة إذا انعكس التدهور الاقتصادي على الأوضاع الاجتماعية للناس.

وفيما يتعلق بالقدرات النووية، فإن الجزء الأكبر من برنامج إيران النووي قد تم تدميره بالفعل على مراحل آخرها الحرب الحالية. وتحتفظ إيران بقدر من اليورانيوم المخصب والذي من المتوقع أن يتم المساومة عليه مع الجانب الأميركي لاحقًا. وتتراوح الخيارات في هذا الجانب بين تسليمه إلى الولايات المتحدة أو تخفيفه داخليًّا أو تسليمه إلى طرف ثالث. وبشكل عام، فإن الآثار القاهرة للحرب على إيران ستبدأ بالظهور بشكل جلي بعد الحرب مباشرة وليس خلالها.

**ثانيًا: الولايات المتحدة: كلفة إستراتيجية واستمرار التراجع النسبي**

من المرجح أن تسهم هذه الحرب في تعميق مسار تراجع الولايات المتحدة كقوة عالمية، وهو اتجاه بدأ منذ مطلع القرن الحادي والعشرين. صحيح أن الولايات المتحدة أثبتت مرة أخرى أنها قوة عسكرية لا يمكن مضاهاتها، لكن التراجع لا يرتبط بالضرورة بوجود هذه القوة بدليل أن الاتحاد السوفيتي تفكك عندما كان لا يزال يمتلك ثاني أقوى جيش -وأكبرها- في العالم، وإنما بتآكل مصداقية الولايات المتحدة بشكل كبير على الصعيد الدولي، وغياب الثقة بسياساتها وبضماناتها الأمنية لدى حلفائها (باستثناء إسرائيل)، وتراجعها الاقتصادي، وتقهقرها الداخلي. على المستوى البنيوي، ستؤدي هذه الحرب إلى إضعاف بنية النظام الدولي بشكل أكبر، وإلى تعقيد علاقات الولايات المتحدة مع حلفائها، حتى في حال تحقيق نتائج عسكرية إيجابية.

داخليًّا، قد تشهد الولايات المتحدة بعد انتهاء الحرب تصاعدًا في حدة الاستقطاب السياسي والانقسام المجتمعي، مع عودة قضايا داخلية مؤجلة إلى الواجهة. اقتصاديًّا، ستؤدي الحرب على الأرجح إلى زيادة الأعباء المالية، من خلال ارتفاع الإنفاق العسكري وتفاقم مستويات الدَّيْن العام. أما جيوسياسيًّا، من المتوقع أن تستفيد قوى منافسة -وفي مقدمتها الصين- من استخلاص دروس إستراتيجية من هذا الصراع،

لاسيما فيما يتعلق بمضيق ملقا ومستقبل تايوان، وهو ما قد يؤثر في موازين القوى الدولية مستقبلاً.

**ثالثًا: إسرائيل: مكاسب قصيرة الأمد ومخاطر طويلة الأمد**

ستخرج إسرائيل على ما يبدو بأكبر قدر من المكاسب من هذه الحرب في مقابل قدر قليل من الخسائر، بشريًّا، وماديًّا، وماليًّا، وسياسيًّا، وعسكريًّا. بنيويًّا، أسهم الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري الأميركي لتل أبيب في تقليص الأعباء المباشرة على إسرائيل؛ ما عزَّز من قدرتها على تحقيق أهدافها العسكرية بأقل كلفة ممكنة. عملياتيًّا، يُتوقع أن تستفيد إسرائيل من إضعاف قدرات إيران وأذرعها الإقليمية بشكل كبير على المستوى الإقليمي. علاوةً على ذلك، فإن تحقيق اختراقات استخباراتية عميقة داخل بنية النظام والمجتمع الإيراني وفي المناطق التي تقع تحت النفوذ الإيراني، كلبنان والعراق واليمن، سيعطيها الأفضلية مستقبلاً والقدرة على التأثير في مجرى الأحداث كذلك.

كل هذه المعطيات تعني أنه سيكون بإمكان إسرائيل تركيز قدراتها ومواردها مستقبلاً على فاعل إقليمي جديد غير إيران. ومن المحتمل أن تتجه إسرائيل إلى التركيز على سياسات ونشاطات كل من تركيا والمملكة العربية السعودية ومناطق نفوذهما بعد انتهاء الحرب على إيران. لكن تحقيق إسرائيل لمكاسب إستراتيجية ملموسة، لاسيما فيما يتعلق ببرنامج إيران النووي وقدرات إيران العسكرية ونفوذ إيران الأمني في المنطقة، قد يقترن بمخاطر مستقبلية. إستراتيجيًّا، قد تؤدي هذه النتائج إلى تنامي شعور الثقة المفرطة بالنفس لدى تل أبيب بما يدفعها نحو توسيع نطاق الترتيبات الإقليمية ومحاولة فرض وقائع جديدة في الشرق الأوسط. إلا أن هذا المسار ينطوي على مخاطر سوء تقدير إستراتيجي على المدى الطويل. كما أن التحولات المحتملة في الرأي العام داخل الولايات المتحدة -وخاصة تزايد الانتقادات لطبيعة العلاقة الثنائية- قد تفرض قيودًا مستقبلية على البيئة الإستراتيجية لإسرائيل. وأي تغير جوهري في هذا الاتجاه قد ينعكس سلبيًّا على استدامة وضع إسرائيل الحالي.

**رابعًا: دول مجلس التعاون الخليجي: خسائر مادية وبيئة أكثر تعقيدًا**

من المرجح أن تخرج دول مجلس التعاون الخليجي بمزيج من الخسائر المادية الكبيرة على المدى القصير والمكاسب المحتملة على المدى المتوسط والتحديات

البنيوية على المدى الطويل، وذلك نتيجة للحرب وما سينجم عنها من إعادة تشكيل في موازين القوى الإقليمية. اقتصاديًّا، وعلى الرغم من أن الخسائر الاقتصادية الناجمة عن هذه الحرب ستكون متفاوتة الوقع على دول مجلس التعاون الخليجي إلا أن الأكيد أن التكاليف ستكون عالية نتيجة الأضرار الجسيمة في البنى التحتية لاسيما تلك المتعلقة منها بالطاقة، بالإضافة إلى تكاليف عرقلة أو شل الحركة الاقتصادية عبر مضيق هرمز أو عبر القصف المستمر لدول الخليج، وتكاليف الإنفاق الدفاعي للتصدي للصواريخ والمسيرات الإيرانية. ومن المتوقع أن تكون دولة قطر هي الأكثر تضررًا في هذا المجال (ضربة منشآت الغاز تكلف لوحدها وفق التقديرات الرسمية حوالي 20 مليار دولار كما سبقت الإشارة إلى ذلك) نظرًا لاعتمادها الكامل على المضيق لتصدير الغاز المسال الذي يعتمد الناتج المحلي الإجمالي للدولة عليه بشكل شبه كامل. فضلاً عن قطر، تُعد الكويت والبحرين من الدول الأكثر تضررًا من الناحية الاقتصادية.

سياسيًّا، قد تستفيد دول المجلس من تراجع النفوذ الإقليمي الإيراني؛ ما يخفف من الضغوط الأمنية المباشرة ويعزز هامش الحركة الدبلوماسية. إلا أن هذا التراجع قد يخلق في المقابل فراغًا نسبيًّا في توازن القوى الإقليمي؛ ما يفرض على هذه الدول أدوارًا أكبر في إدارة الاستقرار الإقليمي. كما يُتوقع أن تعيد بعض الدول الخليجية تقييم علاقاتها مع طهران، مع الحفاظ على قنوات اتصال محدودة لأغراض احتواء المخاطر. كما من المتوقع أن يتم إعادة تقييم علاقات دول مجلس التعاون الخليجي مع الولايات المتحدة الأميركية. بعض الدول قد تتجه إلى تعميق هذه العلاقة بصورة مباشرة أو غير مباشرة. قد تتزايد الضغوط المرتبطة بإعادة تشكيل النظام الإقليمي على دول مجلس التعاون الخليجي، بما في ذلك التوسع المحتمل في ترتيبات التطبيع والتحالفات الجديدة.

أمنيًّا وعسكريًّا، رغم انخفاض مستوى التهديد التقليدي القادم من إيران نتيجة تدهور قدرات إيران والهدنة المستمرة حتى تاريخ كتابة هذه الورقة أو وقف إطلاق النار، فإن البيئة الأمنية ستبقى غير مستقرة على المدى القصير على الأقل. احتمالات التصعيد غير المتماثل -بما في ذلك الهجمات السيبرانية أو العمليات عبر وكلاء- ستظل قائمة، وإن بوتيرة أقل. في المقابل، قد تتجه دول المجلس إلى تسريع برامج

التحديث العسكري وتعزيز قدرات الدفاع الجوي والصاروخي، إضافة إلى توسيع مجالات التعاون الأمني البيني. إستراتيجيًّا، ستواجه دول المجلس بيئة دولية أكثر تعقيدًا في ظل تراجع نسبي للدور الأميركي وعدم موثوقية الضمانات الأميركية التي تم اختبارها خلال محطات عديدة في العقد الأخير، هذا الواقع قد يدفعها إلى تعزيز قدراتها الذاتية، وتعميق تنويع شراكاتها الدولية، والبحث عن نظام أمني إقليمي، مع الحفاظ على المظلة الأمنية الأميركية ولكن بصيغة أكثر حذرًا وتوازنًا.

**خامسًا: تركيا: توسع في الدور الإقليمي مقابل تحديات هيكلية متزايدة**

نجحت تركيا في تجنيب نفسها الانخراط في الحرب؛ إذ منعت استخدام أراضيها أو أجوائها في الحرب ضد إيران كما أنها حذّرت من أن استهداف أراضيها سيؤدي إلى ردٍّ فعل حتمي وهو أمر لا تريده إيران. وبالرغم من النأي بالنفس ومحاولة بذل الجهود لإيقاف الحرب، فإن تداعياتها تصيب أنقرة في جميع الأحوال. ليس أقله على المستوى الاقتصادي، ولاسيما الارتفاع الحاد في أسعار النفط حيث من المنتظر أن ينعكس ذلك بشكل سلبي على جهود التعافي الاقتصادي التي بذلتها الحكومة التركية خلال السنوات الماضية.

لكن في المقابل، من المرجح أن تخرج تركيا من تداعيات الحرب بموقع إقليمي أكثر بروزًا، لكن ضمن بيئة معقدة تفرض عليها موازنة دقيقة بين الفرص والمخاطر. سياسيًّا وجيوسياسيًّا، قد تستفيد تركيا من تراجع النفوذ الإيراني في الإقليم؛ ما يفتح المجال أمامها لتعزيز حضورها في عدد من الساحات التي كانت تشهد تنافسًا غير مباشر مع طهران. كما قد تسعى أنقرة إلى تقديم نفسها قوةَ توازنٍ إقليمية، قادرة على ملء جزء من الفراغ الناتج عن إضعاف إيران، مع الحفاظ على قنوات تواصل براغماتية مع مختلف الأطراف. إقليميًّا، من المرجح أن تواجه تركيا بيئة أكثر تنافسية، خصوصًا في حال سعي إسرائيل إلى توسيع نفوذها الإقليمي وترتيباتها السياسية والأمنية. هذا التداخل في مجالات النفوذ قد يرفع من احتمالات الاحتكاك غير المباشر، خاصة في مناطق مثل سوريا وشرق المتوسط وبعض الساحات العربية.

أمنيًّا، ورغم تراجع بعض مصادر التهديد المرتبطة بإيران، قد تستمر التحديات الأمنية لتركيا في أشكال أخرى، بما في ذلك عدم الاستقرار الإقليمي، وتداعيات الصراعات

الممتدة، واحتمالات تفعيل أوراق الأقليات في الإقليم سواء الكردية أو الشيعية؛ مما من شأنه أن يشكِّل مصدر قلق أمني مستمر. كما أن احتمالات التهجير والنزوح من البلدان غير المستقرة التي تحيط بتركيا نتيجة للحروب القائمة أو المحتملة تُبقي الوضع التركي تحت ضغط شديد. اقتصاديًّا، قد تستفيد تركيا من بعض الفرص المرتبطة بإعادة الإعمار الإقليمي، ومن إعادة توجيه مسارات التجارة والطاقة إلا أن هذه الفرص ستبقى مقيدة بالتحديات الاقتصادية الداخلية، مثل التضخم، وتقلبات العملة، والحاجة إلى استقرار مالي طويل الأمد. إستراتيجيًّا، ستجد تركيا نفسها أمام ضرورة إعادة ضبط توازناتها الدولية. فمن جهة، قد يدفع تراجع الثقة بالدور الأميركي إلى توسيع هامش استقلالية القرار التركي وتعميق الشراكة مع دول الخليج والجوار مما من شأنه أن يدفع إلى إعادة فتح النقاش حول نظام أمني إقليمي يرتكز على المثلث التركي-السعودي-الباكستاني. ومن جهة أخرى، ستسعى أنقرة للحفاظ على موقعها داخل المنظومة الغربية، مع الاستمرار في تنويع شراكاتها مع قوى دولية أخرى.

## خاتمة

شكَّلت الحرب لحظة كاشفة أطاحت بخمس من أبرز المسلَّمات الأمنية التي بُنيت عليها الإستراتيجيات الدفاعية في المنطقة لعقود طويلة(42). فقد انهار أولاً مفهوم "الدفاع المتقدم" الإيراني القائم على شبكة الأذرع الإقليمية؛ إذ إن الهدف الأساسي لهذه الأذرع كان منع انتقال أي حرب إلى العمق الإيراني والاشتباك مع التهديد خارج الحدود الإيرانية. لكن هذه الإستراتيجية سقطت، وعند سقوطها تبين أنه ليس هناك من خط دفاع ثانٍ يحمي إيران حيث فشلت الصواريخ والمسيرات في التأسيس لردع يمنع الحرب أو يوقفها أو يحمي إيران، وتعرضت الأراضي الإيرانية لقصف غير مسبوق في التاريخ الحديث.

وعلى صعيد موازٍ، تبددت سردية الاتفاقات الإبراهيمية بوصفها منظومة أمنية إقليمية لحماية بعض الدول من إيران؛ فبدلاً من أن يوفر التطبيع مع إسرائيل مظلة حماية لهذه الدول في هذه الحالة، حوَّلها إلى أهداف للضربات الايرانية وكلَّفها أعباء سياسية باهظة، لاسيما أن إسرائيل ذاتها عجزت عن حماية أراضيها من الضربات

الإيرانية. وفي السياق نفسه، تراجعت صورة القواعد العسكرية الأميركية بوصفها ضمانًا أمنيًّا للدول المضيفة؛ فقد أثبتت الأحداث المتتالية أن هذه القواعد لم تمنع الهجمات ولم تكفل تدخلاً أميركيًّا فوريًّا بل غدت هي نفسها بحاجة إلى من يدافع عنها في بعض الأوقات؛ مما يفتح باب المراجعة الجادة لنموذج الاستضافة الخليجي القائم منذ حرب الخليج.

كذلك سقطت مقولة: "الوساطة درع حمائي"، بعد أن تعرضت كلٌّ من قطر وعُمان لضربات رغم دورهما التاريخي قناتين دبلوماسيتين موثوقتين مع طهران وواشنطن، وهو ما يطرح تساؤلات جوهرية حول جدوى الحياد في لحظات التصعيد العنيف. وأخيرًا، تبين أن فكرة الدفاع الخليجي الموحد تظل أقرب إلى الشعار منها إلى الواقع، في ظل ضعف تكامل القيادة ومحدودية التنسيق العملياتي وانعدام تنسيق القدرات الهجومية الجماعية، وهو ما يدفع نحو مناقشة عميقة لهذا النموذج بحد الحرب وذلك أيضًا بموازاة تبلور نموذج أمني إقليمي أوسع يضم السعودية وتركيا وباكستان وربما مصر بوصفه راعيًا إقليميًّا للأمن الإقليمي.

وفي ضوء ما تقدم، يمكن القول: إن الحرب أعادت تعريف معادلة الأمن الإقليمي من جذورها؛ فالردع التقليدي، والتحالفات الرسمية، والوساطة، والاعتماد على الحماية الخارجية، لم تعد أدوات كافية بمفردها لصون الأمن والاستقرار. وبات جليًّا أن مرحلة ما بعد الحرب تستلزم إعادة صياغة جوهرية للعقائد الإستراتيجية في المنطقة، تنطلق من الاعتراف بأن افتراضات الماضي قد سقطت تحت وطأة الاختبار الفعلي، وأن هندسة أمنية جديدة تلوح في الأفق، يرسم ملامحها تشابك أوسع للتحالفات خارج الأطر التقليدية التي حكمت المنطقة طوال العقود الماضية.

## المراجع

(1) Loft, Philip. US/Israel-Iran Conflict 2026. Research Briefing. 2026. https://researchbriefings.files.parliament.uk/documents/CBP-10521/CBP-10521.pdf. (accessed Apr. 4, 2026).

(2) Soon, Weilun, and Julian Lee. "Iran Ramps Up Oil Tanker Loading as US Builds Military Force." Bloomberg, February 25, 2026. https://www.bloomberg.com/news/articles/2026-02-25/iran-ramps-up-oil-tanker-loadings-as-us-amasses-military-force. (accessed Mar. 6, 2026).

(3) Full Transcript: Omani Foreign Minister Badr Albusaidi Tells "Face the Nation" a U.S.-Iran Deal Is "within Our Reach." February 27, 2026. https://www.cbsnews.com/news/full-transcript-omani-foreign-minister-badr-albusaidi/. (accessed Mar. 4, 2026).

(4) Sundby, Alex, and Sarah Lynch Baldwin. Trump Envoy Steve Witkoff Says Iran Claimed It Had Enough Enriched Uranium to Make 11 Nuclear Bombs. March 3, 2026. https://www.cbsnews.com/news/trump-steve-witkoff-iran-enriched-uranium-11-nuclear-bombs/. (accessed Mar. 15, 2026).

(5) Foreign Ministry of Oman. "Minister Expresses Dismay over Undermining of Washington–Tehran Negotiations." February 28, 2026. https://www.fm.gov.om/en/38102/. (accessed Mar. 1, 2026).

(6) Sabbagh, Dan. "How Have Trump's Iran War Aims Changed and Has He Achieved Any of Them?" World News. The Guardian, April 2, 2026. https://www.theguardian.com/world/2026/apr/02/how-have-trump-iran-war-aims-changed. (accessed Apr. 4, 2026).

(7) Bakir, Ali. "How Tehran Turned Strategic Failure into Regional Risk." Türkiye Today, January 31, 2026. https://www.turkiyetoday.com/opinion/how-tehran-turned-strategic-failure-into-regional-risk-3213812. (accessed Mar. 5, 2026).

(8) "مصادر العربية: حزب الله يرفض تسليم السلاح وغضب داخل الدولة اللبنانية"، العربية، العرب والعالم، 23 يوليو/ تموز 2025 (تاريخ الدخول: 5 مارس/ آذار 2026)، https://www.alarabiya.net/arab-and-world/2025/07/23/مصادر-العربية-حزب-الله-يرفض-تسليم-السلاح-وغضب-داخل-الدولة-اللبنانية.

(9) المخزومي، خير الدين، "الميليشيات الموالية لإيران هي الفائزة الكبرى في الانتخابات العراقية"، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، 26 نوفمبر/ تشرين الثاني 2025 (تاريخ الدخول: 5 مارس/ آذار 2026)، https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/almylyshyat-almwalyt-layran-hy-alfayzt-alkbry-fy-alantkhabat-alraqyt.

(10) "رغم تحذيرات واشنطن.. المالكي يتمسك بالترشح لرئاسة وزراء العراق"، 11 فبراير/ شباط 2026، الجزيرة، (تاريخ الدخول: 5 مارس/ آذار 2026)، https://www.aljazeera.net/news/2026/2/11/رغم-تحذيرات-واشنطن-المالكي-يتمسك

(11) Abushamala, Rania, and Esra Tekin. "Türkiye Ready to Mediate between Iran, US, Rejects Military Action against Tehran: President Erdogan." Anadolu Agency, February 4, 2026. https://www.aa.com.tr/en/politics/turkiye-ready-to-mediate-between-iran-us-rejects-military-action-against-tehran-president-erdogan/3819980. (accessed Mar. 10, 2026).

(12) France 24 (Istanbul). "Turkey to Offer Mediation in US-Iran Showdown." January 29, 2026. https://www.france24.com/en/live-news/20260129-turkey-to-offer-mediation-in-us-iran-showdown. (accessed Mar. 10, 2026).

(13) Yeni Şafak. "Iran Rejects Turkish-Mediated Summit, Opts for US Talks in Oman." February 4, 2026. https://en.yenisafak.com/world/iran-rejects-turkish-mediated-summit-opts-for-us-talks-in-oman-3714151. (accessed Mar. 10, 2026).

(14) "مـــن هـــي أبرز الشـــخصيات الإيرانية التي قتلت في الحـــرب؟"، 28 مارس/ آذار 2026، ســـكاي نيوز عربية، (تاريخ الدخول: 5 أبريل/ نيســـان 2026)، https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1861089-أبرز-الشخصيات-الإيرانية-قتلت-الحرب

(15) Al Jazeera. "Mapping US and Israeli Attacks on Iran and Tehran's Retaliatory Strikes." February 28, 2026. https://www.aljazeera.com/news/2026/2/28/mapping-us-and-israeli-attacks-on-iran-and-tehrans-retaliatory-strikes. (accessed Mar. 9, 2026).

(16) Bakir, Ali. "No Bases, No Case? Debunking Iran's Gulf Attack Narrative." Türkiye Today, March 27, 2026. https://www.turkiyetoday.com/opinion/no-bases-no-case-debunking-irans-gulf-attack-narrative-3216962. (accessed Mar. 27, 2026).

(17) Al Jazeera. "Who Is Mojtaba Khamenei, Iran's New Supreme Leader amid War?" March 8, 2026. https://www.aljazeera.com/features/2026/3/8/who-is-mojtaba-khamenei-a-contender-for-irans-leadership-amid-war. (accessed Mar. 11, 2026).

(18) Regencia, Ted, Zaid Sabah, Stephen Quillen, et al. "Iran War Updates: Tehran Confirms Larijani, Soleimani Killed." Al Jazeera, March 17, 2026. https://www.aljazeera.com/news/liveblog/2026/3/17/iran-war-live-trump-scolds-allies-for-not-joining-strait-of-hormuz-mission. (accessed Apr. 1, 2026).

(19) Arab News (Dubai). "Strikes Continue despite Iranian President's Apology." March 7, 2026. https://arab.news/6y2pn. (accessed Mar. 8, 2026).

(20) Iran International. "Rift Deepens between Iran’s President and Guards Chief over War, Economy." March 28, 2026. https://www.iranintl.com/en/202603288722. (accessed Apr. 2, 2026).

(21) Hafezi, Parisa, and Angus McDowall. "Iran’s New Supreme Leader Has Severe and Disfiguring Wounds, Sources Say." Reuters (Dubai), April 11, 2026. https://www.reuters.com/world/middle-east/irans-new-supreme-leader-has-severe-disfiguring-wounds-sources-say-2026-04-11/. (accessed Apr. 12, 2026).

(22) Lendon, Brad. "In Torpedoing an Enemy Warship, the US Navy Just Did Something It Hasn’t Done in Eight Decades." CNN, March 6, 2026. https://www.cnn.com/2026/03/05/middleeast/us-iran-submarine-warship-analysis-intl-hnk-ml. (accessed Mar. 14, 2026).

(23) "أمين حزب الله: رشقتنا الصاروخية رد على اعتداءات إسرائيل واغتيال خامنئي"، الشرق، 4 مارس/ آذار 2026 (تاريخ الدخول: 10 مارس/ آذار 2026)، . / https: / /asharq.com / iran /174502/ حزب-الله-أطلقنا-صواريخ-على-إسرائيل-ردا-على-اغتيال-خامنئي

(24) أرسلان، محمد إقبال، وهشام صبانلي أوغلي، "مسؤول أمني: إسرائيل تشرد في شهر خمس سكان لبنان" (مقابلة)، وكالة الأناضول، 8 أبريل/ نيسان 2026 (تاريخ الدخول: 11 أبريل/ نيسان 2026)، https: / /www.aa.com.tr /ar/ دولي/ مسؤول-أمني-إسرائيل-تشرد-في-شهر-خمس-سكان-لبنان-مقابلة/ 3897234

(25) International Energy Agency. "IEA Member Countries to Carry out Largest Ever Oil Stock Release amid Market Disruptions from Middle East Conflict." March 11, 2026. https://www.iea.org/news/iea-member-countries-to-carry-out-largest-ever-oil-stock-release-amid-market-disruptions-from-middle-east-conflict. (accessed Mar. 14, 2026).

(26) Mehr News Agency. "Over 10 Oil Tankers Hit in Strait of Hormuz." March 4, 2026. https://en.mehrnews.com/news/242319/Over-10-oil-tankers-hit-in-Strait-of-Hormuz. (accessed Mar. 6, 2026).

(27) Arab News (London). "Pakistan Confirms Mediating US-Iran Talks as 15-Point Proposal under Review." March 26, 2026. https://www.arabnews.com/node/2637751/amp. (accessed Mar. 29, 2026).

(28) Ministry of Foreign Affairs People's Republic of China. "Five-Point Initiative of China and Pakistan for Restoring Peace and Stability in the Gulf and Middle East Region." Beijing, March 31, 2026. https://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/wjbzhd/202603/t20260331_11884511.html. (accessed Apr. 4, 2026).

(29) Al Jazeera. "Pakistan Offers 'Two-Phased' Truce Deal to End US-Israel War on Iran." April 6, 2026. https://www.aljazeera.com/news/2026/4/6/pakistan-offers-two-tier-truce-iran-wont-open-hormuz-under-temporary-one. (accessed Apr. 7, 2026).

(30) Bearak, Max, Farnaz Fassihi, Shirin Hakim, and Erika Solomon. "Iran's 10-Point Proposal Demands an End to Attacks and Sanctions." The New York Times, April 6, 2026. https://www.nytimes.com/2026/04/06/world/middleeast/iran-10-point-proposal.html. (accessed Apr. 7, 2026).

(31) Hussain, Abid. "How Pakistan Managed to Get the US and Iran to a Ceasefire." Al Jazeera (Islamabad), April 8, 2026. https://www.aljazeera.com/features/2026/4/8/how-pakistan-managed-to-get-the-us-and-iran-to-a-ceasefire. (accessed Apr. 8, 2026).

(32) Seyed Abbas Araghchi [@araghchi]. "Statement on behalf of the Supreme National Security Council of the Islamic Republic of Iran: https://t.co/cEtBNCLnWT." X, April 7, 2026. https://x.com/araghchi/status/2041655156215799821. (accessed Apr. 7, 2026).

(33) "نائب وزير الخارجية الإيراني: كنا على وشك الرد على خرق وقف إطلاق النار أمس لكن باكستان تدخلت والساعات القادمة حاسمة"، الجزيرة مباشر، 9 ، https: / /t.co /BLaek71n8X أبريل/ نيسان 2026 (تاريخ الدخول: 11 أبريل/ نيسان 2026)، https: / /x.com /ajmubasher / status /2042228005078995082.

(34) أرناؤوط، عبد الرؤوف، "إسرائيل تعلن قصف إيران بأكثر من 18 ألف قنبلة خلال 40 يومًا"، وكالة الأناضول، 10 أبريل/ نيسان 2026 (تاريخ الدخول: 11 أبريل/ نيسان 2026)، https: / / www.aa.com.tr /ar/ دولي/ إسرائيل-تعلن-قصف-إيران-بأكثر-من-18-ألف-قنبلة-خلال-40-يوما/ 3901137

(35) Warner, Gary. "US Has Used Scores of Weapons to Hit Thousands of Targets in 38 Days of War with Iran." Stars and Stripes, April 6, 2026. https://www.stripes.com/theaters/middle_east/2026-04-06/weapons-used-targets-struck-operation-epic-fury-21298231.html. (accessed Apr. 7, 2026).

(36) De Luce, Dan, Justin Goldman, and Jiachuan Wu. "Tracking Iran's Missile and Drone Attacks on Gulf States." NBC News, April 9, 2026. https://www.nbcnews.com/data-graphics/iran-war-drones-missile-strikes-military-attack-capabilities-rcna263382. (accessed Apr. 10, 2026).

(37) Asharq Al-Awsat (Riyadh). "Iran Launched 83 % of Missiles and Drones at the Gulf Compared to 17 % at Israel." March 26, 2026. https://english.aawsat.com/node/5255374. (accessed Mar. 29, 2026).

(38) Shalal, Andrea. "Economic Shock of Middle East War to Cast Shadow over IMF, World Bank Meetings." Reuters (Washington), April 12, 2026. https://www.reuters.com/world/asia-pacific/economic-shock-middle-east-war-cast-shadow-over-imf-world-bank-meetings-2026-04-12/. (accessed Apr. 13, 2026).

(39) Hafezi, Parisa, and Angus McDowall. "Iran's Shattered Economy Means Any Success in War May Be Fleeting." Reuters (Dubai), April 8, 2026. https://www.reuters.com/world/middle-east/irans-shattered-economy-means-any-success-war-may-be-fleeting-2026-04-08/. (accessed Apr. 8, 2026).

(40) Al Jazeera. "US-Israel Attacks on Iran: Death Toll and Injuries Live Tracker." March 1, 2026. https://www.aljazeera.com/news/2026/3/1/us-israel-attacks-on-iran-death-toll-and-injuries-live-tracker. (accessed Apr. 13, 2026).

(41) Massoud, Adla. "Iran Demands Compensation from Gulf States after Accusing Them of Role in US-Israeli Strikes." The National, April 14, 2026. https://www.thenationalnews.com/news/2026/04/14/iran-demands-reparations-from-gulf-states-after-accusing-them-of-role-in-us-israel-strikes/. (accessed Apr. 14, 2026).

(42) Bakir, Ali. "Five myths destroyed by Israel's wars on Iran." Amwaj, March 26, 2026. https://www.turkiyetoday.com/opinion/no-bases-no-case-debunking-irans-gulf-attack-narrative-3216962. (accessed Apr. 7, 2026).

# إرهاصات أفول الهيمنة الغربية وإعادة تشكيل النظام الدولي

# Early Signs of the Decline of Western Hegemony and the Reshaping of the International System

* Yousif Antar – يوسف عنتار

** Zakariae Haloui – زكرياء حلوي

## ملخص

يشهد الغرب منذ نهاية الحرب الباردة تراجعًا تدريجيًّا في هيمنته السياسية والاقتصادية والثقافية، نتيجة تراكم أزمات داخلية تتعلق بالانقسامات الاجتماعية وضعف المؤسسات وتآكل القيم المشتركة، وهو ما تناوله العديد من الدراسات الغربية التي صاغت سرديات تلمِّح إلى تحولات عميقة قد تنذر بأفول الغرب وتزايد هشاشته الداخلية. وتتداخل هذه التحولات مع صعود قوى دولية منافسة؛ ما يجعل التراجع الغربي عملية تراكمية ومعقدة لا مجرد مرحلة عابرة. كما تشير التحولات الديمغرافية والاقتصادية إلى تراجع قدرة الغرب على فرض سرديات عالمية مهيمنة كما في السابق، مع فقدان تدريجي لاحتكاره الرمزي والسياسي. وقد أبرزت الصدمات الجيوسياسية الأخيرة، مثل الحرب في أوكرانيا وغزة والتنافس الأميركي-الصيني، هشاشة أنماط الهيمنة التقليدية وأعادت طرح فكرة التعددية القطبية. وفي المقابل، يبرز صعود الجنوب العالمي والتحالفات الإقليمية عاملاً لإعادة توزيع القوة دوليًّا؛ ما يوحي بأن تراجع الغرب لا يعني انهيارًا كاملاً بقدر ما يعكس إعادة تموضع للهيمنة داخل نظام دولي أكثر تعقيدًا وتعددًا، ويفتح المجال لتحليل سرديات أفول الغرب وانعكاساتها على مستقبل النظام الدولي وصعود قوى جديدة.

كلمات مفتاحية: تراجع الغرب، التعددية القطبية، إعادة توزيع القوة، أزمة الهيمنة، النظام الدولي.

## Abstract

The West has experienced a gradual decline in its political, economic and cultural hegemony since the end of the Cold War as a result of accumulating

* د. يوسف عنتار، أستاذ التعليم العالي، جامعة محمد الأول بوجدة-المملكة المغربية.

Dr. Yousif Antar, Professor of Higher Education at Mohammed I University of Oujda, Morocco.

** د. زكرياء حلوي، دكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الأول بوجدة-المملكة المغربية.

Dr. Zakariae Haloui, PhD in Public Law, Mohammed I University of Oujda, Kingdom of Morocco.

internal crises related to social divisions, weakening institutions and the erosion of shared values. Numerous Western studies have examined these dynamics, constructing narratives that suggest profound transformations that may signal the West's decline and growing internal fragility. These developments intersect with the rise of competing international powers, making Western decline a cumulative and complex process rather than a temporary phase.

Demographic and economic shifts also indicate a diminishing capacity of the West to impose globally dominant narratives as it once did, alongside a gradual loss of its symbolic and political monopoly. Recent geopolitical shocks—such as the wars in Ukraine and Gaza and the intensifying US–China rivalry—have further exposed the fragility of traditional patterns of hegemony and revived debates on emerging multipolarity. At the same time, the rise of the Global South and regional alliances is becoming an important factor in the redistribution of power at the international level. This suggests that the decline of the West does not necessarily imply a complete collapse, but rather reflects a repositioning of hegemony within a more complex and plural international order, opening the way for the analysis of narratives of Western decline and their implications for the future of the international system and the rise of new powers.

**Keywords:** Western decline, multipolarity, redistribution of power, hegemonic crisis, international order.

## مقدمة

يشهد النظام الدولي منذ مطلع القرن الحادي والعشرين تحولات بنيوية عميقة تعكس إعادة تشكل تدريجية لموازين القوة على الصعيد العالمي، في ظل صعود قوى جديدة وتنامي أدوار الفاعلين الدوليين خارج المجال الغربي التقليدي. وقد وضعت هذه التحولات أنماط الهيمنة الغربية أمام اختبار متزايد يتعلق بقدرتها على التكيف مع بنية دولية أكثر تعقيدًا وتعددًا في مراكز التأثير؛ حيث لم يعد التفوق العسكري أو النفوذ الاقتصادي كافيين وحدهما لضمان استمرار القيادة العالمية. وتعكس التطورات الراهنة انتقال النظام الدولي من مرحلة الأحادية القطبية التي أعقبت نهاية الحرب الباردة إلى بنية أكثر ديناميكية تتوزع فيها مجالات النفوذ الاقتصادي والسياسي والعسكري بين قوى كبرى ضمن شبكة متداخلة من المصالح والتفاعلات.

وفي هذا السياق، برزت مجموعة البريكس والتحالفات الاقتصادية الإقليمية أطرًا مؤسسية تسهم في إعادة توزيع النفوذ على المستوى الدولي، بالتوازي مع تنامي دور دول الجنوب فاعلاً صاعدًا يسعى إلى توسيع استقلاله الإستراتيجي وتعزيز مشاركته في آليات صنع القرار ضمن بنية النظام العالمي. وتتجلى هذه الدينامية في تبني سياسات اقتصادية وتنموية بديلة، وفي محاولات متزايدة لإعادة تعريف بعض قواعد الحوكمة العالمية المرتبطة بالتنمية والسيادة الوطنية. وتعكس هذه التحولات مرحلة جديدة من التنافس الدولي تتداخل فيها أدوات القوة التقليدية مع أنماط متجددة من النفوذ المالي والتكنولوجي والرمزي(1). وفي ضوء ذلك، يتوقف مستقبل النظام الدولي على قدرة الفاعلين الرئيسيين على إدارة التوازن بين عناصر القوة المادية ومصادر النفوذ غير المباشر، في سياق يتجه نحو تعددية دولية أكثر رسوخًا تعكس تعقيد المصالح وتحول مراكز القوة بين الشرق والغرب والجنوب. ومن ثم، تكتسب دراسة هذه التحولات أهمية خاصة لفهم ديناميات السياسة الدولية واستشراف مآلات الاستقرار في النظام العالمي.

وتبرز أهمية الدراسة في قدرتها على تقديم تقييم علمي معمق للانتقال البنيوي في النظام الدولي، من خلال رصد مؤشرات تآكل القوة الغربية وحدود القدرة على الحسم الإستراتيجي، وفهم أدوات القوى الناشئة في تعزيز استقلاليتها الاقتصادية والسياسية. وعليه، تنطلق هذه الدراسة من الإشكالية المحورية التالية: كيف يعيد

تراجع الهيمنة الغربية تشكيل النظام الدولي؟ وما طبيعة القوى والصيغ الجديدة التي تحدد التوازن العالمي؟ وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة، منها: ما أبرز مؤشرات التآكل البنيوي للهيمنة الغربية؟ وكيف انعكست على قدرتها الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية؟ وكيف كشفت الصدمات الجيوسياسية الأخيرة حدود النفوذ الغربي؟ وما مدى فاعلية التحالفات الاقتصادية والسياسية البديلة في إعادة توزيع النفوذ الدولي بعيدًا عن السيطرة الغربية التقليدية؟ وكيف يسهم صعود دول الجنوب العالمي في إعادة تعريف المعايير والشرعية الدولية؟ وما انعكاس ذلك على مستقبل النظام الدولي متعدد الأطراف؟

وتقترح هذه الدراسة ثلاث فرضيات مركزية:

1. تتجه الهيمنة الغربية في المرحلة الراهنة نحو التحول من نموذج القوة الصلبة إلى نمط أكثر شبكية يقوم على إدارة التحالفات المرنة وبناء التوافقات داخل بنية النظام الدولي.

2. صعود البريكس والتحالفات الاقتصادية الإقليمية الأخرى يحد من القدرة الغربية على التحكم الأحادي بالنظام الدولي ويخلق مراكز نفوذ بديلة.

3. التعددية القطبية الجديدة تمنح الفاعلين الناشئين مساحة أوسع لممارسة السيادة الاقتصادية والسياسية، ما يعيد صياغة معايير القوة والشرعية الدولية.

ولتحليل هذه التحولات، سنوظف المنهج البنيوي-الوظيفي لدراسة توزيع القوة الاقتصادية والعسكرية والأطر المؤسسية الدولية والبديلة، والمنهج التحليلي-النقدي لفحص سرديات الهيمنة الغربية ومقارنتها بالممارسات الواقعية على الأرض، ثم المنهج المقارن لمقارنة التجارب السابقة للهيمنة الغربية مع التحولات الراهنة وربط الصدمات الجيوسياسية بمسارات إعادة تموضع القوى في النظام الدولي.

## أولًا: الأسس النظرية لسردية الهيمنة الغربية

بعد نهاية الحرب الباردة، سيطرت سرديات تفوُّق الغرب على حقل العلاقات الدولية، مثبتة القيادة الغربية عبر أطر فلسفية وحضارية واقتصادية وثقافية متكاملة. وعليه، يتيح تفكيك البنية الفكرية والشرعية لهذه السرديات فهم كيف تحولت الهيمنة من قوة مادية إلى سلطة معيارية ورمزية عالمية، كما تكشف دراسة إسهامات أبرز المنظرين،

من فوكوياما إلى جوزيف ناي، الأسس التي أضفت شرعية واستدامة التفوق الغربي في النظام الدولي.

### 1. الحتمية الليبرالية وإعلان اكتمال المسار التاريخي

شـكَّل انهيار المعسـكر الاشـتراكي في أعقاب الحرب الباردة لحظة إبستمولوجية حاسمة أعادت تعريف موقع الغرب في التاريخ المعاصر بوصفه المنتصر في صراع النماذج الكبرى؛ حيث فُسِّـر هذا الحدث بوصفه تحولاً يتجاوز مجرد إعادة ترتيب موازين القوة المادية، ليحمل دلالة فلسـفية تتعلق بترجيح النموذج الليبرالي بوصفه أفقًا نهائيًّا لتطور النظم السياسية الحديثة. وفي هذا السياق، قدَّم "فرانسيس فوكوياما" أطروحته في نهاية التاريخ والإنسـان الأخير، معتبـرًا أن الديمقراطية الليبرالية تمثل المرحلة الأكثر نضجًا في مسـار النظم السياسـية، لكونها توفق بين الحرية الفردية ومتطلبات الاعتراف الاجتماعي، وتوفر إطارًا مؤسسيًّا قادرًا على تحقيق قدر مرتفع من الاستقرار السياسي. وقد أسهم هذا التصور في إضفاء بعد فلسفي على التحولات التي أعقبت الحرب الباردة، من خلال تقديم النموذج الغربي بوصفه الأفق المرجعي للتطور السياسي العالمي(2).

وتتجلى الأبعاد الأيديولوجية لهذه الأطروحة في إعادة صياغة مفهوم الشرعية الدولية، بحيـث غـدا تقييم الدول مرتبطًا بدرجة اقترابها مـن القيم والمبادئ الليبرالية. وفي ضوء ذلك، اكتسبت الهيمنة الغربية بُعدًا يتجاوز التفوق المادي ليشمل سلطة معيارية ومعرفية تمنح الغرب موقعًا مهيمنًا في تفسـير مسـار التاريخ وتحديد اتجاهاته(3). وهكذا، أصبح التدخل السياسـي والاقتصادي في العالم مسوغًا أخلاقيًّا وشرعيًّا، لا مجرد ممارسـة قوة؛ الأمر الذي أسس لإطار فكري يدعم الأحادية القطبية ويشرعن استمرار القيادة الغربية في النظام الدولي.

### 2. العولمة الليبرالية وإعادة إنتاج التفوق الاقتصادي

تجسدت الهيمنة الغربية بعد الحرب الباردة في البنية الاقتصادية العالمية عبر تعميم نمـوذج العولمـة الليبرالية الذي فرض قواعد السـوق المفتوحـة والتجارة الحرة، وأعاد تنظيم سلاسـل الإنتاج والقيمة بما يخدم مصالح القوى الكبرى. وقد شـكَّل هذا التوجه مشـروعًا منهجيًّا لتعزيـز التفوق البنيوي للغرب؛ حيث أصبح الانخراط

فـي الاقتصاد الدولي مرتبطًا بتبني السياسـات المالية والمؤسسـية الغربية. ولعبت المؤسسـات الدولية، من البنك الدولي إلى صندوق النقد، دورًا محوريًّا في ترسيخ هـذا الترتيـب؛ ما حوَّل الهيمنة الاقتصادية إلى عمليـة نظامية طويلة المدى تتجاوز مجـرد التأثير المؤقت. وبهذا، لم يعد التفوق الغربي محصورًا في القوة العسـكرية أو التكنولوجيا، بل اتسع ليشمل إعادة صياغة آليات التنمية العالمية وفق رؤيته، مع تعزيـز اعتمـاد الدول النامية على المركز الغربي ضمن شـبكة العلاقات الاقتصادية الدولية(4).

وفي هذا الإطار، أعاد "توماس فريدمان" في كتابه "العالم مسـطَّح" تقديم العولمة بوصفهـا خطابًـا يمنح الشـرعية للهيمنـة الغربية من خلال تصوير العالم مسـتوى متكافئًـا يوفر فرصًا متسـاوية للدول جميعها. إلا أن التحليل النقدي يشـير إلى أن هذا التصوير يخفي اسـتمرار تركيز القوة المالية والتكنولوجية في الغرب؛ ما يحوِّل العولمة إلى أداة لإدامة التراتبية الدولية بشـكل غير مباشر. وتعمل الشركات متعددة الجنسـيات، والتقدم التكنولوجي، والتمويل الدولي آلياتٍ للحفاظ على تبعية الدول المتأخـرة للاعتماد على المعايير الغربية في إدارة اقتصادها الوطني. وبهذه الطريقة، يصبـح الاقتصـاد العالمي فضاء لتثبيت الهيمنة ضمن أطر غير مباشـرة، بينما تمنح الأطروحات الليبرالية الصبغة العلمية والفلسـفية التي تبررها؛ ما يبرز الترابط الوثيق بين المعرفة والسلطة في إنتاج خطاب التفوق الغربي(5).

### 3.الهيمنة الغربية بعد الحرب الباردة بين المركزية الثقافية والقوة الناعمة

امتـدت الهيمنة الغربية بعد الحرب الباردة لتشـمل المجال الرمزي والثقافي؛ حيث أصبح إنتاج القيم والمعايير الثقافية أداة رئيسية لتثبيت موقعٍ الغرب مرجعية عالمية؛ إذ لعبت الصناعات الثقافية والإعلامية والسينمائية دورًا فاعلاً في إعادة صياغة الواقع، مجسدة الغرب أفقًا للحداثة والتقدم. وانتشرت عبر وسائل الإعلام والمنصات الرقمية مفاهيم مثل الديمقراطية والفردانية وحقوق الإنسان، ليس كنموذج سياسي فقط، بل كقيم معيارية تُستخدم لتقييم التجارب السياسية والحضارية على مستوى عالمي؛ ما جعل التجربة الغربية إطارًا مرجعيًّا لقياس التقدم الحضاري والسياسي(6).

وقـد منح هـذا الامتداد الرمزي الغرب شـرعية مضمرة لإعادة إنتاج سـلطته دون

استخدام القوة الصلبة، فالثقافة واللغة وأسلوب الحياة أصبحت مؤشرات على التقدم والحداثة، والنماذج الغربية تحولت إلى معيار معرفي عالمي يقارن به الآخرون، لتصبح الهيمنة أكثر رسوخًا لأنها تتغلغل في الممارسات اليومية والوعي الجماعي، فتتحول القيم الغربية إلى أدوات ضبط توجيهية للسياسات الدولية والسلوكيات الاجتماعية والاقتصادية للدول الأخرى؛ ما يعكس قوة أعمق من النفوذ العسكري التقليدي ويبرهن كيف يتم إنتاج التفوق الغربي على مستويات متعددة من المعرفة والسلطة(7).

ويُظهر مفهوم القوة الناعمة الذي قدمه "جوزيف ناي" كيف أصبح التأثير على الآخرين عبر الجاذبية الثقافية والقيمية أداة إستراتيجية للهيمنة الغربية، مكملة القوة العسكرية والاقتصادية. وتعتمد القوة الناعمة على الثقافة، والسياسات التعليمية، والدبلوماسية العامة لتشكيل تفضيلات الفاعلين الدوليين؛ حيث تتحول المؤسسات الأكاديمية والوسائط الإعلامية والمنتجات الثقافية إلى منصات لإعادة إنتاج الشرعية الغربية عالميًّا. كما تكمل القوة الناعمة الأدوات الصلبة من خلال خلق قبول طوعي للنفوذ الغربي وتوجيه السياسات الدولية نحو مصالحه(8). ومن الناحية الجيوبوليتيكية، تتيح القوة الناعمة للغرب توسيع هيمنته بتكلفة منخفضة وأثر مستدام؛ إذ تُشكِّل قواعد السلوك والتفضيلات الدولية عبر الجاذبية بدل الإكراه المباشر؛ ما يبرز التداخل بين العوامل الرمزية والثقافية والاقتصادية والسياسية في إنتاج نفوذ متعدد المستويات. كما تعزز القوة الناعمة الأحادية القطبية وتشرعن استمرار القيادة الغربية ضمن النظام الدولي، وتكشف عن إستراتيجيات غير مباشرة لضبط المنافسين الإقليميين؛ حيث تُنتج تفضيلات تحافظ على المركزية الغربية وتخلق بيئة شبه توافقية للسياسات والقيم دون اللجوء إلى النزاع العسكري المباشر، مؤكدة التحول في طبيعة الهيمنة من الصرامة المادية إلى نفوذ إستراتيجي ذكي ومتعدد الأبعاد(9).

بناء على ما ذُكر، توضح مراجعة كل الركائز السابقة -الحتمية الليبرالية، والمركزية الحضارية، والعولمة الاقتصادية، والهيمنة الرمزية، والقوة الناعمة- أن الهيمنة الغربية بعد الحرب الباردة تشكل منظومة متكاملة ومتعددة المستويات، تتجاوز مجرد امتداد للقوة المادية. فكل بُعد من هذه الأبعاد يعزز الآخر؛ إذ تشرِّع الفلسفة التاريخية الهيمنة، وتبرز الحضارة المركزية الرمزية، ويعيد الاقتصاد إنتاج التبعية، وتؤثر الثقافة

فـي الوعي الجمعي، فيمـا تتيح القوة الناعمة ضبط تفضـيلات الفاعلين الدوليين. ويجعل هذا التكامل البنيوي الهيمنة الغربية أكثر استدامة ومرونة مقارنة بأي نموذج أحـادي البعـد؛ إذ تتعامل مع المقاومة المحتملة من خلال إعادة إنتاج قواعد اللعبة على المستويين، المعرفي والرمزي، وليس عبر القوة المباشرة فقط.

ومـع ذلك، يواجـه هذا الهيكل المتكامل تحديات هيكلية على المسـتوى الدولي، تتعلـق بصعود قوى غير غربيـة، وارتفاع النزعات السـيادية، وظهور نماذج تنموية بديلة، بالإضافة إلى توترات داخل منظومة العولمة نفسها(10). وتفتح هذه التحولات المجال لتحليل نقدي لسرديات أفول الغرب؛ إذ يثار التساؤل حول مدى صلابة هذه الهيمنة أمام التحولات الجديدة، وإمكانية اعتبارها مجرد إعادة تموضع إسـتراتيجي ضمن نظام دولي متعدد الأقطاب في طور التشـكل. ومن ثم، يصبح من الضروري الانتقال من دراسـة البنية الفكرية والشـرعية للهيمنة الغربية إلى استكشـاف أبعاد هشاشتها المحتملة والآليات التي قد تمهد لظهور سرديات بديلة لقيادة النظام الدولي.

## ثانيًا: قراء في سرديات أفول الغرب

تزايـدت الكتابـات والتحليلات التي تصور تراجع الهيمنة الغربية على المسـتويات السياسـية والاقتصادية والثقافية، لتشـكّل ما يُعرف بـ"سرديات أفول الغرب"، والتي تركز على الأزمات الداخلية، وضعف التماسـك الاجتماعي، وفقدان النفوذ الرمزي والقدرة على صياغة سـرديات عالمية مقنعة. ويشير العديد من المؤلفين والمحللين إلى أن الغرب فقد الاحتكار التقليدي للقيادة، وأن هذا التراجع يمثل عملية تراكمية ومعقدة تتداخل فيها الأبعاد البنيوية والحضارية والديمغرافية. كما تؤكد الدراسـات أن فهم هذا التراجع يسـتلزم ربط التحولات الداخلية بالأحداث الدولية واستكشاف تفاعل الهشاشة الداخلية مع صعود قوى منافسة. ويشير هذا المنظور إلى أن التراجع الغربي يمثل تحولاً متعدد الأبعاد في النظام الدولي، يتيح فهم التحديات المعاصرة التي تواجه الهيمنة الغربية.

وفـي هذا الإطار، تُظهر قراءة كتاب **بيـار تويي، الانفجار الأكبر: تقرير حول انهيار الغرب** 1999–2002 أن تراجع الهيمنة الغربية ليس مجرد حدث عابر أو نتيجة صعود قوى منافسة، بل هو انهيار داخلي بنيوي يبدأ من صميم المجتمع الغربي نفسه. ويركز

تويـي على الأزمـات الاقتصادية والاجتماعية والثقافيـة المتراكمة، بما فيها ضعف مؤسسـات الدولة، وتراجـع الثقة بين المواطن والدولة، وانحدار القيم المشـتركة، ليخلـص إلى أن الغرب أصبح عاجـزًا عن فرض نفوذه العالمي بنفس الطريقة التي عهدها العالم خلال القرن العشرين. ويؤكد أن القوة الغربية كانت تعتمد على تماسك داخلي وحيوية مؤسساتية أكثر من اعتمادها على تفوق عسكري أو اقتصادي فحسب، وأن فقدان هذه الأسس يقود بالضرورة إلى فقدان الهيمنة الخارجية، وهو ما يجعل قراءة تراجع الغرب مسـألة معقدة تجمع بين السياسة، والاقتصاد، والثقافة في وقت واحد(11).

من جهته، يضيف **حسـن أوريد، في كتابه أفول الغرب**، بُعدًا حضاريًّا وفكريًّا مهمًّا لفهم هذا التراجع؛ حيث يرى أوريد أن الهيمنة الغربية لم تعد مطلقة بسبب ضعف الإبـداع الفكري والانقسـامات الداخلية؛ مما جعل الغرب أقـل قدرة على صياغة سـردية عالمية مقنعـة وصياغة القيم التي كانت تربطه بالنظـام الدولي. ويعزز هذا التوجـه الفكرة التي طرحها تويي، مع التركيز على الأبعاد الرمزية والثقافية للهيمنة، مؤكدًا أن أي تحليل لتراجع الغرب يجب أن يشـمل القوة المادية وقدرة الحضارة الغربية على إنتاج أفكار وقيم تمثلها على المستوى العالمي(12). ويبرز الانتقال من تويي إلى أوريد كيف يعكس التراجع الغربي تراكمات حضارية وفكرية، تظهر هشاشة النظام الغربي داخليًّا وخارجيًّا، متجاوزًا الأبعاد الاقتصادية والسياسية وحدها.

ويأتي كتاب **باتريك بوكنان، موت الغرب** ليضيف منظورًا ديمغرافيًّا وحضاريًّا للتفسير؛ حيث يركز على الانحدار السـكاني وشـيخوخة المجتمعات الغربية كعامل يضعف الهيمنـة العالميـة. ويربط بوكنـان بين التغيرات الاجتماعيـة والتحولات الأخلاقية وبين فقدان القدرة على التأثير الدولي، مؤكدًا أن ضعف الهوية الثقافية والانسـجام المجتمعي يؤدي إلى أزمة طويلة المدى في نفوذ الغرب(13). ويتكامل هذا التحليل مع ما عرضه تويي وأوريد، مضيفًا أبعادًا ديمغرافية واقتصادية واجتماعية؛ ما يوضح أن التراجـع مرتبط بمؤشـرات داخلية متعددة تعمل جميعهـا على إضعاف الهيمنة الغربية تدريجيًّا، ولا يقتصر على البُعد السياسي أو الحضاري.

في حين، يسلِّط كتاب **إيمانويل تود، هزيمة الغرب** الضوء على العيوب الإستراتيجية والأيديولوجية للهيمنة الغربية، مشيرًا إلى فقدان القدرة على إدارة النظام الدولي الذي

أسسته القوى الغربية، وأن التناقض بين خطاب الليبرالية والممارسات الواقعية يقلِّل من مصداقيتها أمام شـركائها الدوليين. بالإضافة إلى ذلك، يشـير تود إلى أن تفكك التحالفات الدولية وتراجع التفوق الصناعي يجعل الغرب أقل قدرة على قيادة العالم بشكل أحادي، وهو ما يربط بين التراجع الداخلي والتحولات العالمية. ويُبرز الانتقال هنا العلاقة بين ضعف البنية الداخلية والهشاشة الإستراتيجية الخارجية، مؤكدًا على أن التراجع الغربي بنيوي وإستراتيجي في آن واحد، وليس مجرد مرحلة عابرة(14).

ويكمـل **بانكاج ميشـرا، في كتابـه أفول إمبراطورية الغرب** هـذا المنظور التاريخي والتحليلـي، مشـيرًا إلى أن الهيمنة الغربية أفرزت ردود فعـل عالمية متراكمة أدَّت تدريجيًّا إلى تراجع سلطة الغرب. ويربط ميشرا بين فقدان السيطرة الرمزية والمعرفية وصعود قوى جديدة في الجنوب والشرق، موضحًا أن الغرب لم يعد يحتكر الحكم علـى القيـم والمعايير الدولية(15). وتعزز هذه الفكرة ما سـبق من تحليلات حول هشاشـة الهيمنـة الغربية، وتظهر كيف أن ردود الفعـل التاريخية والثقافية على هذه الهيمنة شكَّلت قوة مضادة أدَّت إلى إعادة توزيع السلطة العالمية تدريجيًّا.

ويقدِّم **هشام جعفر** في دراسته الموسومة **عالم ما بعد الغرب والتفكير بالتمني** تحليلاً يوضح أن مفهوم "ما بعد الغرب" يمثل إعادة توزيع القوة داخل النظام الدولي، وليس سقوطًا حضاريًّا. ويشير جعفر إلى أن صعود روسيا والصين والهند يتطلب فهمًا نقديًّا للتعددية القطبية الجديدة، مع التأكيد على أن التراجع الغربي يرتبط بفقدان الاحتكار التقليدي للقيادة، دون أن يفقد تأثيره أو أهميته على المستوى الدولي(16). في حين، يؤكد **تشو شوتشون** في مقاله حول **أفول المركزية الغربية: نهاية حتمية أم بداية عالم متعـدد الأقطاب؟** أن المركزية الغربية لم تعد قادرة على احتكار القوة الاقتصادية أو المعرفية، وأن صعود القوى المنافسـة يعيد صياغة الشـرعية الدولية. ويربط المقال بين الأزمات الداخلية في الغرب وتسـارع التراجع، موضحًا أن هذا التحول يشـير إلـى بداية نظام متعدد الأقطاب، دون الإشـارة إلى نهايـة الحضارة الغربية(17)؛ ما يعـزز ما طرحـه جعفر ويؤكد تطور الفكر من قراءة التراجـع إلى تقييم تأثيره على النظام الدولي المستقبلي.

وبالموازاة مع ذلك، يقدم **فريد زكريا، في دراسته المعنونة بالاندثار الحضاري بأميركا** منظورًا مكملاً يركز على الأزمة المؤسسية والحضارية في الولايات المتحدة، مشيرًا

إلى أن التهديد الحقيقي للقيم الغربية يكمن في ضعف المؤسسات والسلطة المطلقة للدولة على حساب المجتمع المدني، وليس في أوروبا كما يعتقد البعض(18). ووفقًا **لجمـــال عبد الجواد** في مقاله **"الديمقراطيـــة الأميركية تحت الاختبار"**، وضع فوز "جو بايدن" وهزيمة "دونالد ترامب" الولايات المتحدة في أزمة ديمقراطية متزايدة، تمثلت في تآكل الثقة بالمؤسسات وتصاعد الاستقطاب السياسي والتشكيك في نتائج الانتخابات؛ ما أعاد النقاش حول هشاشة النظام الديمقراطي الأميركي(19). وبالتالي تُظهـــر هذه الأفكار أن تراجع الهيمنـــة الغربية يجب فهمه عبر مجموعة متكاملة من الأبعاد البنيوية، والحضارية، والديمغرافية، والمؤسســـية؛ مما يبرز الصورة الشـــاملة للتراجع الغربي وتعددية القوى الجديدة في النظام الدولي.

## ثالثًا: الصدمات الجيوسياسية الكاشفة لدواعي تراجع الهيمنة الغربية

تُظهر الصدمات الجيوسياســـية الأخيرة مدى محدودية قدرة الغرب على ضبط مسار النظام الدولي وتحقيق أهدافه الإســـتراتيجية بصورة أحادية؛ إذ تكشف هذه الأزمات عن هشاشة سرديته الموحدة في القيادة العسكرية والسياسية والاقتصادية، فضلاً عن التباينات العميقة بين حلفائه في معالجة التحديات العالمية. كما تؤكد هذه التحولات إعادة تشـــكيل ميزان القوة الدولي نحو تعددية الأطراف؛ مما يضعف الهيمنة الغربية التقليدية ويبرز الحاجة الملحَّة لإعادة تموضع إستراتيجي وسياسي شامل.

### 1. الحرب الأوكرانية فضاءً لكشف حدود الردع الأوروبي والغربي

مثَّلت الحرب الروسية-الأوكرانية، منذ اندلاعها سنة 2022، نقطة انعطاف بنيوية في اختبار فاعلية منظومة الردع الغربي، على صعيد القدرة العسكرية المباشرة وكذلك في ما يتعلق بقدرة الغرب على فرض معادلات الحسم الإستراتيجي عبر أدواته المركبة، مثـــل العقوبات والعزل المالي والحرب بالوكالـــة. وقد انخرطت الولايات المتحدة والدول الأوروبية في أوســـع عملية دعم عســـكري لكييف منذ نهاية الحرب الباردة؛ حيث تجاوزت قيمة تعهدات المساعدات العسكرية والمالية -وفق تقرير معهد كيل للاقتصـــاد العالمـــي لعام 2024- أكثر من 170 مليـــار دولار تعهدات إجمالية(20)، إلـــى جانب تزويـــد أوكرانيا بمنظومات متقدمة مثـــل HIMARS وPatriot ودبابات Leopard وAbrams(21). ومـــع ذلـــك، لم تُفضِ هذه التعبئة إلى انهيار عســـكري

روســي أو استعادة أوكرانيا لكامل أراضيها، بل تحولت الحرب إلى صراع استنزاف طويــل الأمــد، أعاد تعريف حدود الفاعلية العملياتيــة الغربية في مواجهة قوة نووية كبرى خارج المجال الأطلسي المباشر.

كما كشفت الحرب عن تحولات أعمق في بنية الردع الدولي، فالعقوبات الاقتصادية التي وُصفت، عام 2022، بأنها "الأشد في التاريخ الحديث" لم تحقق هدفها الإستراتيجي المعلن بإخضاع الاقتصاد الروسي(22)؛ إذ أظهرت بيانات صندوق النقد الدولي لسنة 2024 عودة الاقتصاد الروسي للنمو بنسبة تقارب 3٪، مدفوعًا بإعادة توجيه صادرات الطاقة نحو آســيا، خاصة الصين والهند في وقت الحرب(23). كما أبرزت الحرب محدوديــة القــدرة الأوروبية الذاتية على إدارة صراع ممتد عالي الكثافة، بعد أن أقرَّ حلف الناتو في تقاريره لســنة 2023 بانخفاض مخزونات الذخيرة الإستراتيجية لدى عدة دول أعضاء(24). وأعاد هذا الواقع طرح مسألة الاعتماد البنيوي الأوروبي على الولايات المتحدة، وكشف أن التفوق العسكري الغربي أصبح مقيدًا بتوازنات الردع النووي والتشــابكات الاقتصادية وصعود قوى قادرة على امتصاص الضغط، لتتحوَّل أوكرانيا إلى مختبر جيوسياسي يوضح حدود الهيمنة العسكرية الغربية.

### 2. غزة وانكشاف ازدواجية المعايير الغربية

أعادت الحرب على غزة منذ 7 أكتوبر/ تشــرين الأول 2023 إثارة إشــكالية الشرعية الأخلاقية للهيمنة الغربية في أكثر صورها حساســية؛ إذ كشــفت التباين البنيوي بين الخطاب القيمي الذي تبنَّاه الغرب منذ نهاية الحرب الباردة والممارســة الفعلية في إدارة الأزمــات الدولية. ففــي الوقت الذي فرض فيه الغرب عقوبات مالية وتجارية وعزلاً دبلوماســيًّا على روســيا بدعوى انتهاك القانون الدولي في أوكرانيا، اتســمت مواقفه من العمليات العسكرية في غزة بتساهل سياسي ودعم عسكري، رغم ارتفاع أعداد الضحايا المدنيين بشكل غير مسبوق. وتشير تقديرات الأمم المتحدة لعام 2024 إلى أن عدد القتلى تجاوز عشرات الآلاف، مع دمار واسع للبنية التحتية المدنية(25)؛ ما أعاد طرح تساؤلات حول الانتقائية في تطبيق المعايير الإنسانية.

وامتدت تداعيات الحرب إلى الرأسمال الرمزي الذي يعد أحد أعمدة الهيمنة الغربية؛ إذ أظهرت استطلاعات الرأي الدولية، مثل تقارير Pew Research وAfrobarometer

لعام 2024، تراجعًا ملحوظًا في مستويات الثقة بالقيادة الغربية داخل دول الجنوب العالمي مقابل تصاعد تصورات ترى أن النظام الدولي منحاز بنيويًّا(26). كما شهدت عواصم غربية كبرى احتجاجات جماهيرية وانتقادات أكاديمية وإعلامية للسياسات الحكومية؛ ما عكس تصدع الإجماع الداخلي حول سردية "التفوق القيمي". وهذا التآكل في الشرعية المعيارية لا يقل خطورة عن التراجع المادي، لأنه يُضعف قدرة الغرب على حشد التأييد الدولي لمبادراته السياسية والعسكرية مستقبلاً(27). وهكذا تحولت غزة إلى صدمة معيارية كاشفة، أسهمت في تسريع تراجع جاذبية النموذج الغربي، وأعادت فتح المجال أمام فاعلين دوليين لتقديم أنفسهم بدائل أخلاقية وسياسية.

### 3. التنافس الأميركي-الصيني وإضعاف الهيمنة الغربية

لا يمكن فهم عودة سرديات أفول الهيمنة الغربية دون تحليل البنية العميقة للتنافس الأميركي–الصيني، بوصفه انتقالاً تدريجيًّا من نظام أحادي القطبية إلى توازن قوى مركب متعدد المراكز. فمنذ إدراج الصين رسميًّا في الإستراتيجيتين الأمنيتين القوميتين الأميركيتين لعامي 2017 و2022 بوصفها "التحدي الإستراتيجي الأول"، تجاوز التنافس المجال التجاري ليشمل التكنولوجيا، وسلاسل الإمداد، والفضاء السيبراني، والتموضع العسكري في منطقة الهندو–باسيفيك(28). وقد أظهرت بيانات البنك الدولي لسنة 2024 أن الصين باتت تمثل نحو 18٪ من الناتج الإجمالي العالمي، مقابل تراجع نسبي للحصة الأميركية مقارنة بذروة ما بعد الحرب الباردة(29)، كما أصبحت الصين الشريك التجاري الأول لأكثر من 120 دولة وفق تقارير الأونكتاد لسنة 2023 خاصة في إفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية؛ ما يعكس تحول مركز الجاذبية الاقتصادية عالميًّا نحو آسيا(30).

وتكمن دلالة هذا التنافس في كونه يقوِّض احتكار الغرب لآليات تشكيل النظام الدولي، فالحرب التكنولوجية التي تجلَّت في قيود تصدير أشباه الموصلات الأميركية 2022–2024 لم تمنع بيجين من تسريع برامج الاكتفاء الذاتي؛ حيث ارتفع الإنفاق الصيني على البحث والتطوير إلى أكثر من 2.5٪ من الناتج المحلي وفق التقرير السنوي للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) لعام 2024، مع احتلالها

مراتب متقدمة في تسجيل براءات الاختراع عالميًّا(31). كما عززت الصين حضورها العسكري البحري، لتصبح صاحبة أكبر أسطول بحري عدديًّا وفق تقارير البنتاغون لسنة 2023(32). وتعكس هذه التحولات انتقال الهيمنة الأميركية من تفوق أحادي مريح إلى تنافس متماثل عالي الكلفة، وهو ما يغذّي سرديات التراجع ويضعف استدامة القيادة الغربية المنفردة.

### 4. الصعود الصيني والتنمية متعددة الأطراف بدائل للهيمنة الغربية

برزت الصين منذ بداية العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين لاعبًا أساسيًّا في إعادة تعريف مصادر الشرعية الدولية، عبر تقديم نموذج موازٍ يقوم على "السلام والتنمية مقابل التعاون"، إلى جانب تأثيرها الاقتصادي، بديلاً لسردية الهيمنة الغربية التقليدية(33)؛ حيث استثمرت بيجين بشكل إستراتيجي في مشاريع البنية التحتية الكبرى ضمن مبادرة الحزام والطريق؛ ما عزَّز حضورها في آسيا وإفريقيا وأوروبا، وخلق شبكة مصالح اقتصادية متشابكة تقلِّل من القدرة الغربية على الاحتكار النفوذي(34).

وفي سنتي 2025–2026، واصلت الصين توسيع حضورها الاستثماري خاصة في أوروبا، مسلطة الضوء على مشاريع المصانع الكهربائية وصناعة البطاريات (EV) في المجر وإسبانيا، إلى جانب استثمارات بارزة في قطاع الطاقة النظيفة والنقل(35). وقد أشارت مصادر الاتحاد الأوروبي إلى أن التدفقات الاستثمارية الصينية المباشرة بلغت نحو 10.8 مليارات دولار في سنة 2024، مع تأثير ملموس على القدرة الإنتاجية والابتكار في هذه القطاعات(36).

ويعكس التوجه الإستراتيجي لبيجين سعيها لبناء شبكة اقتصادية دولية متعددة الأبعاد وطويلة الأجل تهدف إلى إعادة تشكيل بعض ديناميات العلاقات الاقتصادية في القارة الأوروبية وتقليل هيمنة الغرب على النفوذ المالي والتجاري. وتعزز الصين من خلال هذه الاستثمارات موقعها فاعلاً اقتصاديًّا رئيسيًّا يسهم في توسيع نفوذها الإقليمي والدولي، مستفيدة من قوتها الاقتصادية لتعميق تفاعلها مع الأسواق الأوروبية دون الاعتماد الكامل على نماذج الهيمنة الغربية التقليدية.

وقد تجلَّى أثر هذه الإستراتيجية على أوروبا بشكل ملموس، خاصة في ظل تزايد

الخلافات مع الولايات المتحدة حول إدارة الحروب والنزاعات، ولاسيما في أوكرانيا؛ حيث أبدت بعض العواصم الأوروبية، على رأسها ألمانيا وفرنسا، رغبة واضحة في تعزيز العلاقات الاقتصادية مع الصين عبر اتفاقيات استثمارية وتمويلية ضخمة(37)، وهو توجه ظهر بقوة في زيارات قادة أوروبيين لبيجين في أوائل سنة 2026؛ ما يعكس سعي هذه الدول إلى تطوير شراكات اقتصادية متوازنة تدعم استقلالية قراراتها الاقتصادية ضمن إطار التفاعل مع كل من الصين والولايات المتحدة الأميركية.

وفي الوقت ذاته، عزَّزت الصين حضورها الدبلوماسي في الأمم المتحدة ومنتديات التعاون جنوب-جنوب(38)؛ ما منحها قدرة على موازنة النفوذ الغربي داخل المؤسسات الدولية. وعليه، تُظهر هذه التحولات أن الصعود الصيني يشمل القوة المادية والتكنولوجية إلى جانب بناء سردية سياسية واقتصادية وقيمية تتحدى الهيمنة الغربية، مسلطة الضوء على عملية إعادة تموضع تدريجي داخل النظام الدولي متعدد الأقطاب؛ حيث تصبح الصين بديلاً إستراتيجيًّا يعتمد عليه عدد متزايد من الدول الأوروبية والجنوبية على حدٍّ سواء.

### 5. أزمات الطاقة والممرات الحيوية وتأثيرها على النفوذ الغربي

كشفت صدمات الطاقة منذ عام 2022 هشاشة البنية التي قامت عليها مركزية الغرب في ضبط الاقتصاد العالمي؛ إذ أظهرت الحرب في أوكرانيا كيف يمكن لاختلال جيوسياسي إقليمي إعادة رسم خرائط التدفقات الطاقية العالمية. فقد أدت العقوبات الغربية على روسيا إلى اضطراب واسع في أسواق الغاز، نتيجة تقليل الواردات الروسية وتعطل أنابيب الإمداد، مع ارتفاع الأسعار الأوروبية إلى مستويات قياسية خلال سنة 2022؛ ما دفع دول الاتحاد الأوروبي إلى البحث السريع عن بدائل شملت الغاز الأميركي المسال واتفاقيات مع دول الشرق الأوسط وإفريقيا. وأظهر هذا التحول عمق الاعتماد البنيوي الأوروبي على الطاقة الروسية، الذي تجاوز 40٪ من واردات الغاز قبل الحرب وفق بيانات المفوضية الأوروبية لعام 2021؛ مما قلَّل القدرة التفاوضية الأوروبية وأبرز حدود الاستقلال الإستراتيجي الطاقي(39).

امتدت صدمة الطاقة إلى الممرات الحيوية والموارد النادرة؛ إذ أدى تصاعد التوتر في البحر الأحمر منذ عام 2023 إلى اضطراب أحد أهم الشرايين التجارية العالمية(40)،

بينما أثَّرت الحرب الأميركية-الإسرائيلية على إيران على الأمن الملاحي في مضيق هرمز؛ مما رفع تكاليف الشحن وأجبر السفن على التوقف أو إعادة توجيه مساراتها. كما برز التنافس على المعادن الإستراتيجية -الليثيوم، والكوبالت، والنيكل- بوصفها عصب الاقتصاد الأخضر؛ حيث تسيطر الصين على نسب مرتفعة من سلاسل تكريرها عالميًّا وفق وكالة الطاقة الدولية لسنة 2024(41). وتؤكد هذه المعطيات أن السيطرة الغربية لم تعد مطلقة على مفاصل الاقتصاد المادي للنظام الدولي، وأن أمن الطاقة والممرات أصبح موزعًا بين فاعلين متعددين؛ مما يقلِّل قدرة الغرب على توظيف الاقتصاد سلاحَ هيمنةٍ حاسمًا كما كان بعد الحرب الباردة.

### 6. تآكل الثقة بين الحلفاء الأوروبيين وأزمات حلف الناتو

تجلَّت أزمات الثقة بين الحلفاء الغربيين في السنوات الأخيرة على مستويات متعددة تتجاوز الخلافات داخل حلف الناتو؛ إذ شهدت أوروبا تباينات حادة بين العواصم الغربية حول سياسات الردع والعقوبات الاقتصادية بعد عام 2022. واختلفت ألمانيا وفرنسا وإيطاليا عن الولايات المتحدة بشأن تكاليف دعم أوكرانيا والمخاطر المرتبطة بالتصعيد مع روسيا، بينما أثارت قضايا التجارة والطاقة خلافات إضافية، بما في ذلك الجدل حول استيراد الغاز الروسي قبل اندلاع الحرب وتباين المواقف بشأن أمن الإمدادات؛ ما أبرز فجوة في الأولويات الإستراتيجية بين الحلفاء الأوروبيين.

وفي سياق موازٍ، أسهمت الصفقات الدفاعية الثنائية، مثل اتفاق فرنسا-أستراليا لعام 2021 حول الغواصات وما أعقبها من توترات سياسية وإستراتيجية، في تعزيز شعور بعدم الثقة بين الحلفاء التقليديين؛ إذ أبرزت أولوية المصالح الوطنية على الالتزامات الجماعية وأضعفت الانسجام والتحالفات المبنية على الثقة المتبادلة(42). كما كشفت هذه الخلافات المترابطة عن بداية تآكل الثقة الغربية على المستويين الاقتصادي والأمني، مكوِّنة خلفية بنيوية أفسحت المجال لأزمات لاحقة داخل التحالفات الغربية، وأظهرت محدودية قدرة هذه الدول على التوافق في مواجهة التحديات العالمية المشتركة.

وانعكست هذه الخلافات على البنية العملياتية والتحالفية للناتو بشكل واضح خلال السنوات 2022-2026، خاصة في سياق الحرب الروسية-الأوكرانية. فقد أظهرت

المعطيات أن الاستنزاف السريع للمخزون الأوروبي من الأسلحة والذخائر أدَّى إلى إعادة اعتماد شبه كامل على القدرة الأميركية في التموين والتسليح؛ ما كشف محدودية الاستقلالية الإستراتيجية الأوروبية(43). كما برزت توترات تركيا حول ملفات إقليمية مثل الملف السوري والشمال الإفريقي، بالإضافة إلى خلافاتها حول انضمام السويد وفنلندا عامي 2023 و2024؛ ما أضاف أبعادًا جيوسياسية معقدة تؤثر على آليات اتخاذ القرار الموحد داخل الحلف(44).

علاوة على ذلك، ظهرت فجوة كبيرة في الالتزام بالإنفاق الدفاعي؛ إذ التزم عدد محدود من الدول بالهدف المتفق عليه، 2٪ من الناتج المحلي الإجمالي؛ ما يعكس تفاوت الأولويات الوطنية الأوروبية وغياب رؤية موحدة للأمن الجماعي(45). وتؤكد هذه التجليات أن أزمات الناتو تعكس تآكلاً بنيويًّا في الثقة بين الحلفاء، مع تبعات مباشرة على قدرة الغرب على الحفاظ على سردية التفوق العسكري والسياسي وإعادة توزيع أعباء الأمن على الولايات المتحدة؛ ما يحد من نفوذ الغرب الموحد على الصعيد الدولي.

من جهة أخرى، تعكس التوترات المستمرة بين فرنسا وإيطاليا، بما في ذلك تأجيل قمتهما الثنائية إلى ما بعد قمة "مجموعة السبع"، أزمة هيكلية عميقة داخل الاتحاد الأوروبي تتجاوز الخلافات الشخصية بين الزعيمين(46). ويمثل النزاع الحالي مؤشرًا على تحديات جوهرية تواجه توحيد الرؤية الإستراتيجية الأوروبية، سواء على الصعيد الدفاعي أو الاقتصادي؛ إذ يوضح تعثر مشروع الطائرة القتالية المشتركة وتعطُّل برامج الدفاع الصاروخي الأوروبية المستقلة ضعف القدرة على تحقيق التكامل الصناعي العسكري الضروري لاستقلالية إستراتيجية حقيقية. كما تعكس الخلافات بين فرنسا وإيطاليا وألمانيا تصادم الأولويات الاقتصادية والسياسات المالية، بما في ذلك الاستدانة الجماعية والاستثمارات الدفاعية؛ ما يعيق اتخاذ قرارات موحدة ويحد من الديناميكية القيادية التقليدية لفرنسا وألمانيا داخل التكتل(47).

إلى جانب ذلك، تعكس التحركات الإيطالية، من خلال التقارب مع المستشار الألماني المحافظ "فريدريش ميرتس" واعتماد نهج مزدوج تجاه واشنطن، محاولة لإعادة رسم التحالفات الداخلية والتأثير على ميزان القوى الأوروبي؛ مما يهدد القيادة الفرنسية ويؤكد هشاشة التحالفات التقليدية(48). وبهذا، يتضح أن الأزمة

بين الحلفاء الأوروبيين تعكس صراعًا بنيويًّا على القيادة والرؤية الإستراتيجية داخل الاتحاد؛ ما يستدعي مراجعة شاملة لأطر التعاون السياسي والدفاعي والاقتصادي، وإعادة النظر في آليات ضمان الاستقرار الأوروبي في مواجهة تصاعد السياسات القومية وتباين المصالح الوطنية الكبرى.

### 7. الانتقال إلى المواجهة الأميركية-الأوروبية

وضعت سياسات "دونالد ترامب" خلال فترة رئاسته الثانية (2025–2029) أوروبا أمام احتمالات هيكلية جديدة في النظام الدولي؛ إذ مثَّلت عوامل ضغط إستراتيجية قادت إلى إعادة التفكير في مفهوم السيادة الاقتصادية والتكنولوجية الأوروبية، ولا يمكن تفسيرها كمجرد ردود أفعال مؤقتة على إجراءات أميركية غير تقليدية. فقد جسَّدت أزمة جزيرة غرينلاند تقاطع القوة والسيادة والمصالح الجيواقتصادية؛ حيث ربطت الإدارة الأميركية إمكانية التقدم بشأن الجزيرة بفرض رسوم جمركية على الواردات الأوروبية؛ ما أبرز استخدام أدوات السيادة الاقتصادية أذرعَ ضغط سياسية وفق رؤية "ترامب"(49). وقد وضع هذا الربط غير المسبوق أوروبا في موقع صراع داخلي بين الحفاظ على التكامل الاقتصادي والتحوط ضد التبعية الاقتصاديةالتكنولوجية لأكبر قوة اقتصادية في العالم.

ومن زاوية أعمق، دفعت التوترات الاقتصادية، بما فيها تهديدات الرسوم الجمركية الأميركية على أوروبا المرتبطة بملف غرينلاند، إلى إعادة صياغة أطر السيادة الرقمية الأوروبية، متجاوزة مجرد إعادة التفاوض على شروط التجارة. إذ أصبحت السيادة الرقمية محورًا جوهريًّا لمقاومة النفوذ الأجنبي، من خلال إنشاء بنى تحتية رقمية وسيبرانية مستقلة، وتطوير أنظمة بيانات وأمن رقمي لا تعتمد على المعايير أو المنصات الأميركية، متجاوزة نموذج التعاون التقليدي القائم على المصالح المشتركة(50). وهكذا، تتجلى قناعة إستراتيجية جديدة بأن السيادة في القرن الحادي والعشرين تقوم على القوة العسكرية والاقتصادية التقليدية إلى جانب القدرة على التحكم في مسارات البيانات والتكنولوجيا الأساسية؛ مما يشير إلى أن السياسات الأميركية خلال فترة "ترامب" أشعلت تحولاً طويل الأمد في الفهم الأوروبي للأبعاد السيادية للاقتصاد والتكنولوجيا.

وفي البعد المؤسسي، تمثل مبادرة "مجلس السلام" التي طرحها البيت الأبيض، في يناير/كانـــون الثاني 2026، إعادة تموضع في منطق العلاقات الدولية؛ إذ تهدف إلى إنشـــاء آلية لإدارة التعاون الدولي أكثر مرونة وأقل مركزية، تســـتند إلى شبكات نفوذ مختلفة عن بنى الهيمنة التقليدية. وقد واجهت المبادرة ترددًا واضحًا من بعض الدول الأوروبية في الانضمام إلى المجلس نتيجة مخاوف تتعلق بالسيادة واستقلال القرار الوطني، بالإضافة إلى القلق من استبدال علاقات أكثر شبكية ومرونة بآليات مؤسسية قائمة(51). وتعكس المبادرة تحولاً في بنية السلطة؛ إذ تكشف عن ديناميكية جديدة تعيد توزيع النفوذ بين القوى الدولية وتعيد تعريف الأطر المؤسسية للتعاون العالمي.

يتضح أن هذه المبادرات، رغم نشأتها خلال إدارة "دونالد ترامب" التي تمثل حالة "فوران سياسي مؤقتة"، تؤثر بشكل ملموس على مفهوم الهيمنة الأحادية أو الثنائية المركز، وتعزز الانتقال نحو منطق تعددي الشبكات في السياسة الدولية. كما تشكّل رئاســـة ترامب الثانية لحظة صدمة إستراتيجية؛ حيث أطلقت ديناميات هيكلية عميقة أعادت تشـــكيل السياســـات الأوروبية لبناء قدرات مستقلة في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية والرقمية، وأعادت رســـم أطر التعاون الدولي بعيدًا عن نماذج ما قبل سنة 2025. وتستمر تأثيرات هذه الصدمة كقوة تأسيسية تحدد مسار اللحظة المفصلية في تطور النظام الدولي الحديث، حتى بعد انتهاء عهد ترامب.

### 8. التحولات في الإدراك الإستراتيجي الغربي

شـــهد الغرب خلال الســـنوات الأخيرة تحـــولات إدراكية جوهريـــة في فهم الأمن والدور الدولي؛ إذ لم تعد مفاهيم التفوق العســـكري والســـيطرة المطلقة على النظام الدولي معيارًا وحيدًا لتقييم القوة. فقد ركزت الإستراتيجية الوطنية الأميركية 2022–2024 علـــى ضرورة تحمُّل أوروبا مســـؤولية أكبر عن أمنها الذاتي(52)، بينما تؤكد الإســـتراتيجية الجديدة لعام 2025 على ضرورة التزام الدول الأوروبية برفع مستوى الإنفاق الدفاعي وتطوير قدراتها المســـتقلة، مع مراعاة مبدأ "من يدفع أكثر ويحمل عبئًـــا أكبـــر يحظى بالتزام أقوى" مقابل الدعم الأميركـــي. وتضع الوثيقة أوروبا أمام اختبار عملي للقدرات الذاتية، بما في ذلك تطوير برامج صاروخية، وتعزيز التعاون الســـيبراني، والاستثمار في الصناعات الدفاعية المحلية لضمان استقلالية إستراتيجية

حقيقية. كما تشير الإستراتيجية إلى أن أي تباين في الالتزام الأوروبي قد يؤدي إلى إعادة ترتيب الأولويات الأميركية تجاه القارة؛ ما يستلزم من الدول الأوروبية التكيف مع هذه الرؤية لضمان استقرار التحالف الغربي(53).

من جانب آخر، تجلَّى هذا التحول الإدراكي في مداولات مؤتمر ميونخ للأمن لعام 2026، الذي انعقد وسط قلق واضح لدى القيادات الأوروبية بشأن اتساع فجوة القدرات الدفاعية مع الولايات المتحدة. ودعا المؤتمر إلى تعزيز الاستقلال الإستراتيجي الأوروبي عبر تطوير برامج مشتركة للدفاع الصاروخي، وتعزيز القدرات السيبرانية، وإنشاء وحدات تكتيكية أوروبية متكاملة تعمل بدرجة أقل من الاعتماد على التسليح والإسناد خارج القارة. وأكدت الوثيقة الختامية للمؤتمر على ضرورة أن تكون أوروبا قادرة على الدفاع عن نفسها في أوقات الأزمات دون انتظار التنسيق الكامل مع واشنطن؛ مما يبرز الحاجة إلى إعادة النظر في هيكلية التحالف التقليدية التي اعتمدت الولايات المتحدة مزودًا رئيسيًّا للقدرات الثقيلة(54).

كما انعكس هذا التوجه في سياسات الدول الأوروبية الفردية؛ إذ توقَّعت القيادة الفرنسية في تصريحاتها الرسمية من قادة الاتحاد الأوروبي أن "لا يكون الدعم الأميركي الضمان الوحيد للاستقرار"؛ ما دفع باريس إلى توقيع اتفاقيات دفاعية مستقلة مع دول من جنوب المتوسط وجنوب شرق آسيا تشمل التدريب العسكري المتقدم وتبادل المعلومات الاستخباراتية الحيوية والتعاون التكنولوجي(55). وفي المقابل، ركَّزت ألمانيا على تعزيز قدراتها السيبرانية وحماية البنى التحتية الحساسة، في خطوة تعبِّر عن سعيها لتحقيق استقلال أمني تقني يعزِّز التماسك الأوروبي دون التخلي عن الالتزام الأطلسي(56). وتعكس هذه الديناميات المتعددة الأبعاد تباين الرؤى الإستراتيجية بين أوروبا والولايات المتحدة، وتبرز التحولات الإدراكية لدى جمهور القوى الغربية نحو إعادة توزيع الأعباء الأمنية بصورة أكثر توازنًا؛ ما يضع سردية الهيمنة الغربية التقليدية أمام اختبار عملي في سياق تجاوزت فيه السياسة الدولية التوقعات السابقة.

من جهة أخرى، ترافق هذا التحول مع تصاعد الخطاب الحضاري داخل السياسة الأميركية؛ إذ أعادت الإدارة الأميركية التأكيد على "القيم الغربية-المسيحية" أساسًا لتحديد التحالفات؛ ما وضع الدول الأوروبية غير المسيحية أمام تحديات التكيف مع

هذه الرؤية الجديدة، وأثار نقاشات داخل الاتحاد الأوروبي حول مدى انسجام هذه القيم مع إستراتيجياتهم الوطنية(57). كما أثَّر هذا الخطاب على صياغة السياسات الدفاعية؛ إذ توسع التخطيط الأمني ليشمل أبعاد القوة الثقافية والأيديولوجية، مثل تعزيز التعاون في الأمن السيبراني وتطوير برامج لتعزيز الأمن القيمي، بما يعكس الصراعات المتعلقة بالهوية ضمن التحالفات الغربية(58).

## رابعًا: ما بعد الهيمنة الغربية

مع تراجع الهيمنة الغربية، بدأ النظام الدولي يشهد إعادة توزيع للقوة والشرعية بين فاعلين متعددين، مع صعود الجنوب العالمي، وتنامي التعددية القطبية، وظهور تحالفات اقتصادية وأمنية مرنة تعيد تشكيل قواعد التفاعل الدولي بعيدًا عن السيطرة الغربية التقليدية.

### 1. التعددية القطبية بعد الهيمنة الغربية

شهدت السنوات الأخيرة تحولاً تدريجيًّا في موازين القوة الاقتصادية العالمية؛ إذ اكتسب النمو الاقتصادي في آسيا وإفريقيا وأميركا اللاتينية أهمية متزايدة، إلى جانب دور الاقتصادات الغربية. وأشارت تقديرات صندوق النقد الدولي لعام 2025 إلى أن اقتصادات الأسواق الناشئة والنامية مرشحة لتحقيق معدلات نمو تتجاوز 4٪ خلال العام، مقارنة بحوالي 1.6٪ في الاقتصادات المتقدمة(59)، وهو فارق يعكس انتقالاً تدريجيًّا في ثقل الدينامية الاقتصادية العالمية. ويتعزز هذا الاتجاه بما أورده تقرير آفاق الاقتصاد لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الصادر عام 2025، الذي أكد استمرار الاقتصادات الناشئة، ولاسيما الآسيوية، في الإسهام بالنصيب الأكبر من النمو العالمي، في مقابل أداء أضعف نسبيًّا للاقتصادات المتقدمة(60).

كما تُبرز بيانات قاعدة "آفاق الاقتصاد العالمي" التابعة لصندوق النقد الدولي اتساع الفجوة في معدلات النمو بين المجموعتين؛ مما يشير إلى تحول هيكلي في توزيع مصادر النمو العالمي وتعدد مراكز النفوذ الاقتصادي(61). وتشير هذه الإحصاءات إلى أن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لم يعد بإمكانهما فرض السياسات المالية أو النقدية عالميًّا بمستوى الحصرية السابق. كما يغير صعود الأسواق الآسيوية،

وخاصة الصين والهند، خريطة التنافس على الاستثمار والابتكار، ويضع أوروبا أمام ضرورة إعادة تقييم تحالفاتها الاقتصادية والتكنولوجية.

وإلى جانب القوة الاقتصادية، تشير البيانات العسكرية الحديثة إلى تراجع القدرة الغربية على الهيمنة العسكرية المطلقة؛ حيث بلغ الإنفاق العسكري العالمي 2.44 تريليون دولار في سنة 2024 وفق معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، مع زيادات ملحوظة في الصين والهند ودول الخليج، وهو ما يعكس انتقال القوة العسكرية جزئيًّا نحو الشرق والجنوب العالميين(62). كما لم يعد التفوق الغربي العسكري وحده كافيًا للحسم الإستراتيجي في النزاعات، مثل ما أظهرت الحرب الروسية-الأوكرانية؛ إذ لم تؤدِّ قدرات الولايات المتحدة وحلفائها إلى حسم سريع. ويشير هذا الواقع إلى أن الهيمنة الغربية تحولت إلى قدرة محدودة تعتمد على التوافق مع الفاعلين الآخرين؛ ما يجعل التفوق الغربي أكثر هشاشة أمام صعود قوى متعددة المراكز.

من جهة أخرى، تعمل المؤسسات متعددة الأطراف اليوم كـ"مؤشرات ملموسة" على التعددية الجديدة، فقد أصبحت مجموعة العشرين المنصة الرئيسية لإدارة الاستقرار المالي والبنية التحتية العالمية(63)، بينما توسَّع دور بنوك التنمية غير الغربية مثل البنك الجديد للتنمية (NDB) في تمويل مشاريع البنية التحتية والطاقة في إفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية(64). ويشير هذا التوسع إلى توزيع النفوذ عبر مؤسسات بديلة؛ ما يحد من قدرة الغرب على التحكم الأحادي بالنظام الدولي. كما توفر هذه المؤسسات للقوى الصاعدة فرصة للمشاركة في صياغة القواعد الاقتصادية والسياسية؛ ما يعكس تحول النموذج الغربي الأحادي إلى مرحلة تعددية وظيفية؛ حيث تخضع القوة للتوازنات الاقتصادية والمصالح المشتركة بدلاً من السيطرة المطلقة.

### 2. صعود الجنوب العالمي فاعلًا مستقلًّا

شهدت دول الجنوب العالمي مؤخرًا تحولاً كبيرًا في وضعها الاقتصادي؛ حيث أصبحت قادرة على توجيه مسارات التنمية الخاصة بها إلى جانب دورها في استقبال الاستثمارات والموارد الأجنبية. وقد أشار تقرير "التجارة والتنمية 2025" الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى أن دول الجنوب العالمي تمثل نحو

44٪ من التجارة العالمية وتنتج حوالي 42٪ من الناتج العالمي. كما شهدت دول مثل الصين والهند والبرازيل وجنوب إفريقيا، ارتفاعًا ملحوظًا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؛ ما يعكس ترابطها الاقتصادي المتنامي وقدرتها المتصاعدة على توجيه التنمية بعيدًا عن الاعتماد التقليدي على الغرب(65).

ويدل هذا التحول على إعادة ترتيب تدريجي في سلاسل القيمة العالمية؛ حيث تعمل دول الجنوب على تعزيز مشاركتها في قطاعات ذات قيمة مضافة أعلى، مثل بعض الصناعات الخفيفة والخدمات الرقمية؛ ما يعزز موقعها في التجارة والاستثمار الدولي. كما يؤكد هذا التوجه جهود هذه الدول لتعزيز استقلاليتها المالية والتقنية عبر إستراتيجيات وطنية لجذب الاستثمار وتطوير القدرات المحلية، بما يسهم في تقليل الاعتماد التقليدي على الاقتصادات الغربية ويبرز ديناميات جديدة في توزيع النفوذ الاقتصادي العالمي(66).

وبالموازاة مع ذلك، برزت منذ سنة 2022 سياسات خارجية تعتمد على الاستقلالية الإستراتيجية، بعيدًا عن الانخراط الأعمى في المواقف الغربية. فجنوب إفريقيا وكينيا ومصر وغيرها من الدول الإفريقية أسست شراكات متوازنة مع الصين والهند وروسيا(67)، دون الالتزام الكامل بالمواقف الغربية في النزاعات الإقليمية، كما ظهر في الامتناع عن التصويت على قرارات مجلس الأمن التي فرضتها القوى الغربية لإدانة روسيا في حربها على أوكرانيا(68). وفي أميركا اللاتينية، اعتمدت المكسيك والبرازيل تشابكات اقتصادية وتجارية ثنائية قوية مع الصين، تشمل التكنولوجيا والنقل والطاقة المتجددة، مع تعزيز التصنيع المحلي للمنتجات الحيوية مثل بطاريات السيارات الكهربائية، وهو قطاع كان يُعد سابقًا محصورًا في الغرب(69).

وتعكس هذه التحركات قدرة دول الجنوب على موازنة القوى الكبرى، وتحديد أولوياتها وفق مصالحها الوطنية؛ ما يجعلها فاعلاً مؤثرًا في النظام الدولي متعدد الأقطاب، خاصة إن فكرت وعملت على إحياء العديد من التكتلات التي أصابها الهون أو أضحت جامدة.

من جهة أخرى، يعكس توسع مؤسسات التمويل الدولية غير الغربية تجربة الدول النامية في تعزيز مواقعها التمويلية خارج البنى الغربية التقليدية. وفي هذا السياق، يعد بنك التنمية الجديد (NDB)، الذي أنشأته دول (بريكس) لتمويل المشروعات

التنموية والبنية التحتية والتنمية المستدامة في الاقتصادات الناشئة والنامية، نموذجًا بارزًا للمؤسسات التي توفر مصادر تمويل بديلة تستهدف التنمية المستدامة والبنية التحتية في إفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية، مع مرونة في الشروط المالية والسياسية مقارنة بالمؤسسات الغربية التقليدية. كما يحرص البنك على توسيع عضويته وتعزيز مشروعاته، ويُنظر إليه كجزء من اتجاه أوسع لإعادة تشكيل التمويل الدولي في ظل تزايد مشاركة الدول النامية في صنع السياسات الاقتصادية العالمية(70).

وشهدت السنوات الأخيرة اهتمامًا متزايدًا من بعض بنوك التنمية الإقليمية بتعزيز التمويل بالعملات المحلية وسيلةً لتخفيف مخاطر العملة الأجنبية بالنسبة للدول النامية؛ حيث وافق البنك الإفريقي للتنمية على استثمار مالي لدعم صندوق صرف العملات (TCX)، بهدف تمكين الوصول إلى التمويل بالعملات المحلية في الأسواق الإفريقية، بما يسهم في تقليل المخاطر المرتبطة بالاعتماد على العملات الأجنبية في الإقراض(71). كما تعمل مؤسسات مثل البنك الآسيوي للتنمية على دعم تطوير أسواق السندات المحلية في آسيا والمحيط الهادئ، وهو جزء من جهود طويلة الأجل لتعزيز التمويل المحلي(72).

وفي الوقت نفسه، تشير بيانات صندوق النقد الدولي إلى حركة تدريجية نحو تنويع الاحتياطيات الدولية عبر زيادة الحصص النسبية لعملات أخرى غير الدولار في الاحتياطيات الرسمية للبنوك المركزية، وهو مؤشر على تحولات أوسع في النظام النقدي الدولي(73). وبالرغم من أن هذه الاتجاهات ليست تغيرًا جذريًّا فوريًّا، فإنها تدل على أن الدول النامية والمؤسسات المالية العالمية تسعى إلى تعزيز استقلاليتها المالية وتقليل الاعتماد الكلي على النظام الاحتياطي التقليدي بقيادة الدولار.

### 3. البريكس والتكتلات الاقتصادية البديلة

تجاوز تكتل البريكس دوره الرمزي كمجموعة للاقتصادات الناشئة، مع استمرار التوسع في عضويته بعد عام 2023 بانضمام دول جديدة، مثل مصر وإثيوبيا وإيران والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، ما يعمِّق تمثيل الدول النامية في المؤسسات الاقتصادية العالمية. وتشير البيانات التحليلية إلى أن حصة بريكس من الناتج العالمي (بحساب تعادل القوة الشرائية) تبلغ نحو 36.7٪؛ ما يبرز الثقل

الاقتصادي المتنامي لهذه المجموعة في النظام الاقتصادي الدولي. كما يسهم التوسع المستمر في العلاقات التجارية والاقتصادية بين أعضاء بريكس في تعزيز الروابط بين دول الجنــوب وتقليل الاعتماد علــى البنى التجارية الغربية، وهو ما يظهر ديناميات جديدة في توزيع الأدوار الاقتصادية عالميًّا(74).

ويرى العديد من الباحثين والمحللين أن تكتل بريكس قد بات محور نقاشات أوسع بشــأن كيفية إدماج الاقتصادات الناشــئة في عمليات صنع القرار داخل المؤسسات المالية الدولية؛ حيث دعت تقارير متعددة إلى إصلاحات في مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتعزيز تمثيل الاقتصادات الصاعدة وتخفيف تركز النفوذ في عدد محدود من الدول المتقدمة. ولا تعكس هذه الدعوات بالضرورة اســتبدالاً مباشــرًا للهيمنة الغربية، لكنها تشــير إلى نقاشات متنامية حول توسيع المشاركة في صنع السياســات الاقتصادية الدولية بما يتناســب مع التغيرات الهيكلية في الاقتصاد العالمي(75).

إلــى جانــب البريكس، برزت تكتلات إقليمية اقتصاديــة أخرى ذات وزن مؤثر في الهيكل التجاري العالمي، على رأسها الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة (RCEP)، وهي منطقة تجارة حرة تضم 15 دولة في آسيا والمحيط الهادئ دخلت حيز التنفيذ في 1 يناير/كانون الثاني 2022. وتمثل هذه الشــراكة نحو 30٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي وحوالي 30٪ من سكان العالم؛ مما يجعلها واحدة من أكبر مناطق التجارة الحرة من حيث الحجم الاقتصادي والديمغرافي(76).

وفي إفريقيا، دخل الاتحاد الإفريقي للســوق الحرة القارية (AfCFTA) حيز التنفيذ التجاري في يناير/كانون الثاني 2021؛ إذ يعد أكبر اتفاق تجارة حرة من حيث عدد الأعضاء؛ حيث يخلق سوقًا موحدة تشمل نحو1.3 مليار مستهلك ويجمع ناتجًا محليًّا إجماليًّا يقارب 3.4 تريليونات دولار(77). وتهدف هذه التكتلات إلى تعزيز التكامل الإقليمي والتجارة البينية، وتساعد في تعزيز التنافسية وتقليل الحواجز التجارية داخل مناطقها، وهو ما يمكن أن يسهم في توسيع شبكة التعاون الاقتصادي خارج الهياكل الغربية التقليدية.

وفــي المجمــل، توضح هذه الأمثلة الإقليميــة أن التحول في النظام الدولي يتجاوز الصعيد السياســي ليشمل أيضًا بناء مؤسسات اقتصادية متعددة؛ حيث تتجاوز الأطر

الاقتصادية التقليدية الغربية لتوفر شبكات تعاون بديلة قائمة على مصالح مشتركة بين دول الجنوب ونمو المنتجات الاقتصادية. وعليه، يشكِّل النظام الدولي في مرحلة ما بعد الهيمنة الغربية فضاء لتعدد إستراتيجيات النمو والتنمية، تتحدد فيه السلطة الاقتصادية بقدرة الفاعلين غير الغربيين على تكوين أسواق ومدن اقتصادية متكاملة تتقاطع فيها المصالح ويعاد تعريف قواعد اللعبة العالمية.

## خامسًا: التحديات التي تواجه القوى الصاعدة في مزاحمة الهيمنة الغربية

تشير المؤشرات إلى صعود بعض القوى ورغبتها في مزاحمة الهيمنة الغربية وإعادة تشكيل النظام الدولي، إلا أن هذه الدول تواجه تحديات داخلية وخارجية، فضلاً عن عقبات بنيوية وجيوسياسية وسياسية وإستراتيجية تجعل بروز قيادة مستقلة للنظام الدولي أمرًا شديد التعقيد.

### 1. التحديات الاقتصادية الداخلية

رغم النمو اللافت الذي حققته بعض القوى الصاعدة، يظل الصعود إلى قيادة النظام الدولي صعب المنال؛ إذ تواجه هذه الدول تحديات اقتصادية عميقة ترتبط بهياكلها الداخلية ونموها غير المتوازن. فالصين التي تعد ثاني أكبر اقتصاد عالمي، تواجه تباطؤًا تدريجيًّا في النمو إلى نحو 4.5٪، في سنة 2026، بعد سنوات من المعدلات المرتفعة، نتيجة ضغوط الديون وركود القطاع العقاري وشيخوخة السكان(78)؛ ما يعكس صعوبة قدرتها على تحويل التفوق الاقتصادي إلى قوة سياسية مستقلة على المستوى الدولي.

وبالنظر إلى الهند، فإنها تمثل نموذجًا للاقتصاد الصاعد السريع؛ حيث تتوقع التقديرات الرسمية لنمو الناتج المحلي الإجمالي أن يتراوح بين 6.5٪ و7.5٪ في سنة 2026(79)، ومع ذلك، فإن اعتمادها الكبير على واردات النفط بنسبة تصل إلى 90٪ وتفاوت التنمية بين الولايات يعوق قدرة الدولة على تحويل ديناميكيتها الاقتصادية إلى نفوذ متماسك على الساحة الدولية(80)؛ إذ تظهر هذه الهشاشة الهيكلية بشكل واضح في عدم قدرة الهند على حماية اقتصادها من تقلبات أسعار الطاقة أو دمج العمالة غير الرسمية ضمن منظومة إنتاجية موحدة.

وعلى نحو مشابه، يواجه الاقتصاد البرازيلي قيودًا هيكلية رغم استقراره النسبي؛ إذ سجل نموًّا اقتصاديًّا معتدلاً بلغ نحو 2.3٪، في عام 2025(81)، بينما تتراوح التوقعات المتوسطة حول 2.3٪ إلى 2.5٪ في السنوات الأخيرة نتيجة تباطؤ الاستثمار وارتفاع تكلفة الاقتراض(82). كما يبلغ حجم الدين العام نحو 76٪ من الناتج المحلي الإجمالي(83)؛ ما يعكس ضغوطًا مالية متزايدة تحد من قدرة الدولة على تمويل الاستثمارات طويلة الأمد والتعامل مع الصدمات الاقتصادية الخارجية.

في حين تمثل روسيا حالة خاصة بين القوى الصاعدة بسبب العقوبات الغربية المستمرة منذ سنة 2022 التي أثَّرت على نمو اقتصادها؛ حيث خفض صندوق النقد الدولي توقعاته لنمو الناتج المحلي الإجمالي الروسي إلى 0.6٪ في سنة 2025، مع توقع نمو بنسبة 0.8٪ في سنة 2026 .(84)ويتركز تأثير العقوبات بشكل رئيسي على قطاعي الطاقة والتمويل؛ مما يحد من قدرة روسيا على تحويل مواردها الاقتصادية إلى نفوذ سياسي عالمي مستقل.

وبالتالي، تكشف هذه الأمثلة أن الصعود الاقتصادي للقوى الصاعدة، وإن كان واضحًا، مرتبط بتحديات هيكلية داخلية تجعل أي محاولة لمزاحمة الهيمنة الغربية وإعادة تشكيل النظام الدولي عملية معقدة، وتبرز الحاجة لتجاوز هذه الضغوط لضمان قدرة هذه الدول على لعب دور فاعل ومستدام على المستوى الدولي.

### 2. الاعتماد على الغرب في التكنولوجيا والتمويل

تشير المعطيات إلى أن الدول الصاعدة أحرزت تقدمًا ملموسًا في عدة مجالات، إلا أن اعتمادها على الغرب من الناحيتين التقنية والتمويلية يقيِّد استقلاليتها ويحد من قدرتها على المنافسة في القطاعات الإستراتيجية، ويظهر هذا بوضوح في قطاع التكنولوجيا، وخصوصًا صناعة أشباه الموصلات (الرقائق الإلكترونية)، الذي يمثل نموذجًا بارزًا للعلاقات المعقدة بين هذه الدول والغرب، فإنتاج الشرائح المتقدمة يعتمد على معدات تصميم وتقنيات متطورة تسيطر عليها شركات غربية مثل Intel وQualcomm وTSMC، فيما تمارس الولايات المتحدة رقابة تصدير صارمة تمنع نقل هذه التكنولوجيا المتقدمة إلى الصين. وقد دفع هذا الواقع بيجين إلى ضخ استثمارات ضخمة لتعزيز إنتاجها المحلي والسعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي، مع محاولة تجاوز القيود الغربية بوسائل تقنية مبتكرة وغير مباشرة(85).

وفي إطار مشابه، تشير التقارير الحكومية والتحليلات الاقتصادية إلى أن روسيا تكافح لتقليل اعتمادها على التكنولوجيا الأجنبية رغم إستراتيجيات المدى الطويل للتقليل من الواردات منذ عقوبات سنة 2022؛ حيث تشير مصادر داخل وزارة الاقتصاد الروسية إلى أن البلاد لا تزال تعتمد بشكل كبير على التقنية المستوردة في مجالات تنتظم حول المعدات الثقيلة، ومنتجات التصنيع والطاقة، وحتى في أجزاء من القطاع العسكري، وقد اضطرت موسكو للاستفادة من السلع الواردة عبر وسطاء أو من الصين لتعويض الانقطاع عن إمدادات غربية(86).

من جهتها، ورغم النمو السريع للهند في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والفضاء، تظل معتمدة على الدعم التكنولوجي الغربي في شبكات 5G ومعدات الطاقة المتجددة وبعض الصناعات العسكرية(87). فيما تبقى البرازيل مرتبطة بالتكنولوجيا الغربية في مجالات الطاقة والزراعة والطيران المدني، ويحتاج قطاع الصناعات الدفاعية فيها إلى تراخيص ومكونات أجنبية(88). وتعتمد جنوب إفريقيا بشكل واضح على التمويل الغربي وشركات متعددة الجنسيات لتطوير الطاقة والتعدين والاتصالات، بينما تستثمر الدول العربية الصاعدة، مثل الإمارات والسعودية، في المدن الذكية والطاقة المتجددة، لكنها تعتمد على الشركات الغربية لتصميم البنية التحتية واستيراد الأجهزة والبرمجيات المتقدمة(89).

ويظهر مما سبق، أن دول الجنوب العالمي، إذا رغبت في تعزيز استقلالها التكنولوجي، مطالبة بالاستثمار طويل الأمد في البحث العلمي وتطوير القدرات الصناعية وبناء منظومات ابتكار وطنية، حيث يظل تحقيق الاكتفاء الذاتي في التكنولوجيا المتقدمة تحديًا بنيويًّا ممتدًّا نتيجة ارتباطها المستمر بسلاسل التوريد العالمية التي تهيمن عليها المراكز التكنولوجية الغربية؛ ما يبرز هشاشة نسبية في الاقتصادات الصاعدة ويقيد قدرتها على بناء منظومات إنتاج مستقلة قائمة على المعرفة والابتكار المحليين.

### 3. الإكراهات الجيوسياسية والمؤسسية

تشير التحولات المتسارعة في بنية الاقتصاد العالمي وصعود عدد من قوى الجنوب العالمي إلى أن قدرة هذه الدول على التحول إلى قطب دولي متماسك لا تزال مقيدة بإكراهات جيوسياسية صلبة، فالنظام الدولي المعاصر محكوم بشبكات تحالفات عسكرية وأمنية واسعة تقودها القوى الغربية، خصوصًا في الفضاءين الأوروبي

والهندي-الهادئ؛ ما يحد من هامش المناورة الإستراتيجية للقوى الصاعدة.

ففي شـرق آسـيا، تواجه الصين بيئة أمنية معقدة تتشـكل من تحالفات وشـراكات دفاعيـة تقودها الولايات المتحدة مع اليابان وكوريـا الجنوبية ودول أخرى، إضافة إلـى مبادرات أمنية مثـل تحالفات "كوادكواد" و"الأوكوس Aukus" بهدف الحفاظ علـى توازن القوى في الفضاء الهندي-الهادئ(90). وقد تعزز حضور هذا التحالف بعـد تصاعـد التوترات بين الصين والهند، خاصة عقب مواجهات وادي غالوان عام 2020(91)؛ مـا دفـع الهنـد إلى تعميق تعاونها الأمني مع شـركائها في "كواد" في مواجهة التمدد العسكري الصيني في المنطقة. من جهتها، ترى بيجين أن تعزيز الهند لعلاقاتها الدفاعية مع الولايات المتحدة واليابان وأستراليا ضمن "كواد" يقيِّد حركتها الإستراتيجية في المحيطين الهندي والهادئ.(92)

كما تعزز الولايات المتحدة وفرنسـا وبريطانيا حضورها في جنوب شـرق آسـيا عبر تدريبات بحرية مشـتركة مع الفلبين وإندونيسـيا وماليزيا، بينما تبني واشـنطن تحالفات غير رسـمية مع تايوان وفيتنام تحت شـعار "حرية الملاحة"؛ ما يخلق بيئة إستراتيجية معادية تحد من قدرة الصين وروسيا على بسط نفوذهما خارج حدودهما المباشرة(93).

من جانب آخر، تواجه القوى الصاعدة قيودًا بنيوية في جهودها لإعادة تشـكيل بنية الاقتصاد العالمي، نتيجة استمرار هيمنة المؤسسات المالية الدولية التقليدية. فالبنك الدولـي وصنـدوق النقد الدولي لا يزالان يعـملان وفق نظام الحصص والتصويت الذي يمنح الدول الغربية، وعلى رأسـها الولايات المتحدة وشـركاؤها الأوروبيون، نفوذًا حاسمًا في صنع القرار المالي الدولي. ورغم التحولات العميقة في الاقتصاد العالمي وصعود الاقتصادات الناشـئة التي تمثـل حصة متزايدة من الناتج العالمي، لم تشـهد بنية الحوكمة في هذه المؤسسات تغييرات كافية لتعكس هذه التحولات؛ ما يحد من قدرة القوى الصاعدة على التأثير الفعلي في صياغة قواعد النظام المالي العالمي.

وفي هذا السـياق، سـعت الدول المنضوية في تجمع بريكس إلى دفع إصلاح نظام الحصص داخل صندوق النقد الدولي بما يتيح تمثيلاً أكثر عدالة للاقتصادات الصاعدة ويعكـس وزنها المتزايد في الاقتصاد العالمـي، إلا أن هذه المطالب تواجه مقاومة قوية من القوى الغربية المستفيدة من بنية النظام القائمة. ويظل مسار الإصلاح بطيئًا

ومحدود النتائج؛ ما يجعل توازن السلطة المالية العالمي منحازًا لصالح الاقتصادات المتقدمة، ويستمر في توسيع الفجوة بين التحولات الفعلية في مراكز القوة الاقتصادية والهياكل المؤسسية التي تدير النظام المالي الدولي(94).

من جهة أخرى، يظل التنسيق الاقتصادي بين هذه الدول هشًّا ومحدود الفاعلية، رغم وجود أطر تعاون مثل "بريكس" و"منظمة شنغهاي للتعاون"؛ إذ تختلف أولوياتها التنموية بشكل جوهري. فبينما تركز الصين على البنية التحتية والمبادرات الصناعية العابرة للحدود، تسعى الهند إلى تعزيز قطاعات التكنولوجيا والخدمات، فيما تركز روسيا على تصدير الطاقة والموارد الطبيعية، وهو ما يُضعف التكامل الاقتصادي ويجعل الروابط البينية أضعف مقارنة بالصلات التي تربط هذه الدول بالأسواق الغربية (95).

إلى جانب القيود المؤسسية، تواجه القوى الصاعدة ضغوطًا سياسية واقتصادية متزايدة تحدُّ من قدرتها على توسيع هامش استقلالها الإستراتيجي؛ حيث شهدت السنوات الأخيرة، ولاسيما خلال عهد الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، تهديدات بفرض إجراءات تجارية حمائية، بما في ذلك رسوم جمركية إضافية على الدول التي تتبنى سياسات اقتصادية أو مالية تتعارض مع المصالح الأميركية؛ ما يعكس توظيف الأدوات التجارية والمالية في إطار التنافس الجيوسياسي. وتشير هذه التطورات إلى أن التحديات أمام القوى الصاعدة تتجاوز الاقتصاد لتشمل أبعادًا سياسية وإستراتيجية أوسع مرتبطة بإعادة تشكيل قواعد الحوكمة الاقتصادية العالمية.

### 4. ازدواجية إستراتيجيات دول الجنوب

تكشف سياسات القوى الصاعدة عن مفارقة بنيوية تتجلى في اعتماد العديد منها على ما يعرف بـ"تعدد الاصطفاف" أو "المواءمة المتعددة"، أي السعي للحفاظ على علاقات متوازنة مع قوى متنافسة في الوقت ذاته لتعظيم المكاسب الإستراتيجية. وتعكس الهند هذا النمط بوضوح، فهي تحافظ على شراكات أمنية وتقنية مع الولايات المتحدة والدول الغربية ضمن إطار كواد، وفي الوقت نفسه تشارك في أطر شرقية مثل بريكس ومنظمة شنغهاي للتعاون، ما يبرز ازدواجية في موقفها بين الانخراط في النظام الشرقي والحفاظ على دورها الوسيط عالميا(96).

من جهتها، تحافظ السعودية والإمارات على حضورهما الفعال في بريكس وتوسع التعاون مع الصين وروسيا، وفي الوقت نفسه تستمران في تعزيز علاقاتهما مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من خلال استثمارات ضخمة في الطاقة والتكنولوجيا وشراكات محتملة في الطاقة النووية المدنية؛ ما يعكس الحفاظ على روابط إستراتيجية مع الغرب دون التنازل عن مصالحها في الشرق(97). وعلى نحو مماثل، تحرص البرازيل وجنوب إفريقيا على التوازن بين الانخراط في بريكس وتعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية مع الغرب، بما يتيح لهما تنويع خياراتهما الإستراتيجية والاقتصادية دون الانحياز الأحادي أو تبني موقف عدائي شامل تجاه القوى الكبرى(98).

وتتسق هذه المرونة أيضًا على الصعيد العسكري؛ حيث تشارك الهند في تدريبات مشتركة مع الولايات المتحدة ضمن تحالف كواد مثل تمارين Malabar البحرية وتمارين Yudh Abhyas السنوية(99)، كما توسع التعاون الصناعي والتكنولوجي الدفاعي مع الغرب(100). وفي المقابل، تحافظ السعودية على علاقات دفاعية متقدمة مع واشنطن تشمل صفقات أسلحة متطورة وتصنيفها حليفًا مهمًّا من خارج الناتو(101).

وتشير هذه المعطيات إلى أن انخراط دول الجنوب في أطر تشمل القوى الصاعدة أو الشريكة شرقًا لا يؤدي بالضرورة إلى قطع العلاقات العسكرية مع الغرب أو تبني موقف عدائي أيديولوجي، وهو ما يعكس سعيًا متوازنًا لتحقيق مصالح أمنية وإستراتيجية وطنية ضمن نظام دولي متعدد الأقطاب. ومع ذلك، تُظهر هذه الإستراتيجية مرونة دبلوماسية محدودة بسبب غياب كتلة جيوسياسية موحدة؛ إذ تتحول التكتلات متعددة الأطراف أحيانًا إلى ساحات تنافس بين القوى الدولية، ويزيد استمرار التباين البنيوي في المصالح والرؤى بين دول الجنوب من صعوبة تشكيل تحالف موحد قادر على مواجهة الكتلة الغربية الموحدة.

## خاتمة

يمكن القول: إن التحولات الجارية في النظام الدولي لا تعكس أفولاً حتميًّا للهيمنة الغربية بقدر ما تشير إلى إعادة تشكُّل أنماطها ووظائفها داخل بنية دولية أكثر تعقيدًا وتعددًا. فقد أظهرت الدراسة أن انتقال الهيمنة من نموذجها التقليدي القائم على

التفوق الصلب إلى نمط أكثر مرونة وشبكية أصبح واقعًا ملموسًا؛ حيث تعتمد القوى الغربية بشـكل متزايد على إدارة التحالفات وبناء التوافقات بدل الاحتكار الأحادي للقوة، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.

كما بيَّنت المعطيات المرتبطة بصعود تكتلات مثل البريكس وتنامي دور التحالفات الاقتصادية الإقليمية أن القدرة الغربية على التحكم المنفرد في النظام الدولي لم تعد مطلقـة بل أصبحت موزعة بيـن مراكز متعددة للنفوذ، وهو ما يدعم الفرضية الثانية المتعلقة بتآكل الأحادية القطبية وبروز بدائل مؤسسية واقتصادية.

وفـي السـياق ذاته، كشـفت ديناميات صعـود دول الجنوب العالمـي واعتمادها إستراتيجيات أكثر استقلالية عن توسُّع هامش المناورة السياسية والاقتصادية للفاعلين الدوليين الجدد، بما يعيد تعريف مفاهيم السـيادة والشرعية الدولية في إطار تعددية قطبية ناشئة، وهو ما يتوافق مع الفرضية الثالثة.

وعليـه، فإن النظـام الدولي يتجه نحو صيغة مركبة لا تقوم على إزاحة الغرب بقدر ما تقوم على إعادة توزيع القوة داخله وخارجه؛ حيث تتداخل أشكال النفوذ المادي والرمزي ضمن شبكة متعددة المستويات من الفاعلين. وفي هذا الإطار، يظل مستقبل هذا النظام رهينًا بقدرة مختلف القوى، التقليدية والصاعدة، على التكيف مع متطلبات التعددية الجديدة وإدارة التنافس ضمن حدود تضمن قدرًا من الاستقرار الدولي.

## المراجع

1. Wso Aram A, and Rawa M. Mahmood, "The Role of بريكس in Reshaping the Global Order: Confronting Western Hegemony in a Multipolar World", European Scientific Journal 21, no. 17, Iraq, 2025, Pp2453.

2. فرانسـيس فوكوياما، نهاية التاريخ والإنسـان الجديد، ترجمة حسن الشيخ، دار العلوم العربية، بيروت، طبعة 1993، ص ص10-15.

3. Ikenberry G. John, Liberal Leviathan: The Origins, Crisis, and Transformation of the American World Order. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2011, Pp1-30.

4. Gill Stephen, and David Law, Global Hegemony and the Structural Power of Capital, Cambridge: Cambridge University Press, 1989, Pp4578.

5. Thomas L Friedman, The World Is Flat: A Brief History of the Twenty-First Century, New York: Farrar, Straus and Giroux, 2005, Pp 35120.

6. بســام أحمد شــريف وحمدي وردة، "القوة الناعمة والهيمنة الفكرية والثقافية للسينما الأميركية في العالم"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 2، 2022، ص ص 559577.

7. يوســف أوقســو، "القوة الناعمة: إرادة الهيمنة الثقافية الغربية في ظل غياب تكافؤ الفرص مع الدول الفقيرة"، المجلة المغربية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، عدد19، 2022، ص ص 2128.

8. جوزيف ناي، القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة محمد البيجرمي، مكتبة العبيكان، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 2007، ص ص9–20.

9. Joseph Nye, Soft Power: The Means to Success in World Politics, New York, PublicAffairs, 2004, Pp10–11.

10. إســراء أحمد إســماعيل، "مستقبل العولمة...الأفول أم حتمية الاســتمرار؟"، مجلة السياسة الدولية، المجلد 54، العدد 218، القاهرة، أكتوبر/ تشرين الأول 2019، ص ص 272–274.

11. بيار تويي، الانفجار الأكبر: تقرير حول انهيار الغرب، 19992002، ترجمة محمد بن الطيب وعادل النجلاوي، دار أدب للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2021.

12. حسن أوريد، أفول الغرب، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2018.

13. Patrick J. Buchanan, The Death of the West: How Dying Populations and Immigrant Invasions Imperil Our Country and Civilization, New York: St. Martin's Griffin, 2001.

14. إيمانويل تود، هزيمة الغرب، ترجمة محمود مروة، دار الساقي، الطبعة الأولى 2025.

15. Pankaj Mishra, From the Ruins of Empire: The Revolt Against the West and the Remaking of Asia, London: Allen Lane, 2012.

16. هشام جعفر، "عالم ما بعد الغرب والتفكير بالتمني"، الجزيرة نت، 30 سبتمبر/ أيلول 2023، (تاريخ الدخول: 22 يناير/ كانون الثاني 2026)، www.aljazeera.net.

17. تشو شوتشون، "أفول المركزية الغربية.. نهاية حتمية أم بداية عالم متعدد الأقطاب؟"، مركز الدراســات العربية الأوراسية، 28 أبريل/ نيســان 2025، (تاريخ الدخول: 22 يناير/ كانون الثاني 2026)، www.eurasiaar.org.

18. فريد زكريا، "الاندثار الحضاري الحقيقي يحدث بأميركا"، الجزيرة نت، 31 يناير/ كانون الثاني 2026، (تاريخ الدخول: 22 يناير/ كانون الثاني 2026)، www.aljazeera.net.

19. جمال عبد الجواد، "الديمقراطية الأميركية تحت الاختبار"، مجلة السياسة الدولية، المجلد 56، العدد 223، القاهرة، يناير/ كانون الثاني 2021، ص ص 122–125.

20. Kiel Institute for the World Economy, Ukraine Support Tracker: Europe, the US and Others Continue Financial Support for Ukraine, Kiel, 2024, Pp 5–7.

21. Congressional Research Service, U.S. Security Assistance to Ukraine, CRS Report IF12040, Washington, DC: Congressional Research Service, 2024, Pp 2–6.

22. For mor See: U.S. Department of the Treasury, "Fact Sheet: United States and Allies Impose Severe Costs on Russia," February 24, 2022.

23. International Monetary Fund, World Economic Outlook Update, January 2024, Pp 2–3.

24. International Institute for Strategic Studies, The Military Balance 2023, London: IISS, 2023, Pp 13–16.

25. United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, Hostilities in the Gaza Strip and Israel – Situation Report, 2024.

26. For mor See: Pew Research Center, International Views of the U.S. and Its Leadership, 2024.

27. وردة عبد الرازق، "ظاهرة مقلقة.. كيف غيرت حرب غزة طبيعة التظاهرات الجماهيرية في الغرب؟"، مركز رع للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، 7 فبراير/ شباط 2024، (تاريخ الدخول: 30 يناير/ كانون الثاني 2026)، www.rcssegypt.com.

28. See:

- The White House, National Security Strategy of the United States of America, Washington, DC, December 2017, Pp 2, 25.

- The White House, National Security Strategy of the United States of America, Washington, DC, October 2022, Pp 8–12.

29. World Bank, World Development Indicators Database, 2024.

30. United Nations Conference on Trade and Development, Trade and Development Report 2023, Pp15–18.

31. وفق تقرير World Intellectual Property Indicators 2025 الصادر عن WIPO، قدَّمت الصين نحو 1.8 مليون طلب براءة عام 2024، وهو أعلى مستوى عالمي، ويشكِّل حوالي نصف إجمالي الطلبات العالمية. انظر:

- World Intellectual Property Organization, World Intellectual Property Indicators 2025 Highlights, Geneva: WIPO, 2025, Patent section: China's filings, 2024.

32. تشير التحليلات العسكرية الأميركية، بما في ذلك تقرير وزارة الدفاع الأميركية 2023 وتحليلات Council on Foreign Relations، إلى أن أسطول بحرية جيش التحرير الشعبي الصيني (PLAN) الأكبر عدديًّا عالميًّا مع نحو 370 سفينة حربية وغواصات، مقارنة بالبحرية الأميركية، مع بقاء التفوق النوعي للولايات المتحدة في حاملات الطائرات والقدرات النووية.

- U.S. Department of Defense, Annual Report to Congress: Military and Security Developments Involving the People's Republic of China 2023, Washington, DC: DoD, 2023, Pp 45–48.

33. هدير طلعت سعيد، "السلام التنموي الصيني في مواجهة السلام الليبيرالي الغربي...الرؤى والمرتكزات"، مجلة السياسة الدولية، المجلد 58، العدد 232، القاهرة، أبريل/ نيسان 2023، ص ص 176–182.

34. علي صالح، "مشروع الحزام والطريق: كيف تربط الصين اقتصادها بالعالم الخارجي؟"، تقرير المستقبل، دورية اتجاهات الأحداث، عدد 26، أبوظبي 2018، ص3.

35. Mercator Institute for China Studies and Rhodium Group, "Chinese Investment Rebounds Despite Growing Frictions: Chinese FDI in Europe 2024 Update", MERICS Reports, May 21, 2025, www.merics.org

36. "الاتحاد الأوروبي يشدد قواعد الاستثمار لمواجهة الصين"، الجزيرة نت، 25 نوفمبر/ تشرين الثاني 2025، (تاريخ الدخول: 5 يناير/ كانون الثاني 2026)، www.aljazeera.net.

37. شدَّد الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، خلال مؤتمر دافوس الأخير على أن الصين مرحب بها اقتصاديًّا في أوروبا، ولكن ضمن إطار أكثر توازنًا. وأوضح أن القارة الأوروبية تحتاج إلى

المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصينية في القطاعات الإستراتيجية التي تسهم في تعزيز النمو ونقل التكنولوجيا، بدلاً من الاقتصار على تدفقات تصديرية كثيفة نحو السوق الأوروبية. انظر:

- World Economic Forum, "Davos 2026: Special Address by Emmanuel Macron, President of France", World Economic Forum Stories, January 20, 2026, www.weforum.org

38. من بينها منتدى التعاون الصيني-الإفريقي (FOCAC)، ومنتدى الصين–CELAC للأميركتين اللاتينيــة والكاريبــي، ومنتديات مبادرة الحزام والطريــق الدولية، وقمم بريكس للتعاون بين دول الجنوب.

39. European Commission, "In Focus: EU Energy Security and Gas Supplies", Directorate-General for Energy, 2024.

40. يعود ســبب التوتر في البحر الأحمر أساسًــا إلى هجمات جماعة أنصار الله (الحوثي) على سفن تجارية منذ أواخر سنة 2023 بذريعة الارتباط بالحرب في غزة؛ ما استدعى تدخلات بحرية غربيــة لحمايــة الملاحة. وتجلَّى تأثير ذلك في انخفاض حركة العبور عبر قناة الســويس، وإعادة توجيه السفن حول رأس الرجاء الصالح، وارتفاع تكاليف الشحن والتأمين عالميًّا.

41. تسيطر الصين على أكثر من ٪60 من تكرير الليثيوم، ونحو ٪70 من تكرير الكوبالت، وحصة كبيرة من النيكل والمواد الخام للبطاريات مثل الجرافيت، كما تتحكم في حوالي ٪50 من سوق مواد البطاريات النهائية عالميًّا، مع استحواذها على شبكات التعدين والتكرير في إفريقيا وأستراليا؛ ما يعزز هيمنتها على سلاسل القيمة الحيوية للاقتصاد الأخضر.

- Fortune India, "China Dominates 19 of 20 Critical Energy Minerals; Battery Prices May Jump 40–50 %: IEA", Fortune India, June 10, 2024, www.fortuneindia.com

42. وقَّعت فرنســا وأستراليا في ســنة 2016، صفقة لتزويد أستراليا بـ12 غواصة ديزل من شركة "نافال غروب" الفرنســية بقيمة 50 مليار دولار أســترالي، لكنها أُلغيت في ما بعد لصالح اتفاقية ثلاثية مع الولايات المتحدة وبريطانيا لشراء 8 غواصات نووية؛ ما عدَّته فرنسا خيانة من حلفائها، فأقدمت على استدعاء سفيريها لدى واشنطن وكانبيرا وإلغاء الاحتفال السنوي المشترك.

"-Sous-marins: l’Australie rompt le "contrat du siècle" avec la France, crise diplomatique entre Paris et Washington", www.lemonde.fr, Publié le 16 septembre 2021.

43. أعلن الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، والأمين العام لحلف شـمال الأطلسـي، مارك روته، في يوليو/ تموز 2025، عن إطلاق آلية ضمن إطار التعاون العسكري للحلف، بموجبها ستشتري الدول الأوروبية أسلحة أميركية الصنع، بما في ذلك أنظمة الدفاع الجوي، ثم ترسلها إلى أوكرانيا في إطار دعمها في حربها مع روسيا، وهو ما تم تفعيله من خلال مشروع Prioritised Ukraine Requirements List. انظـر: "أميـن عام حلف "الناتو": أوروبا سـتدفع 100٪ ثمن إمدادات الأسـلحة الأميركيـة لأوكرانيا"، موقـع RT، بتاريخ 14 يوليو/ تمـوز 2025، (تاريخ الدخول: 7 فبراير/ شباط 2026)، www.arabic.rt.com.

44. Anadolu Agency, "Turkish Parliament Approves Bill for Sweden's NATO Membership", Anadolu Agency, January 24, 2024. www.aa.com.tr.

45. NATO, "Defence Expenditures and NATO's 5% Commitment", NATO Topics. Accessed February 23, 2026. www.nato.int.

46. تشـهد العلاقات بين فرنسا وإيطاليا توترات سياسـية ودبلوماسية متجددة، تجلَّت مؤخرًا في تأجيل قمتهما الثنائية من أبريل/ نيسـان 2026 إلى ما بعد قمة "مجموعة السـبع"، نتيجة اختلاف الرؤى بين زعيمي البلدين حول الأولويات الداخلية والقضايا الحقوقية والقومية، مثل الجدل بشأن مقتل الناشط كانتان ديرانك، الذي عدَّه ماكرون تدخلاً في الشؤون الداخلية الفرنسية. انظر:

– "توتر فرنسي إيطالي يؤجل قمة ماكرون وميلوني"، الجزيرة نت، 21 فبراير/ شباط 2026، (تاريخ الدخول: 27 فبراير/ شباط 2026)، www.aljazeera.net.

47. ميشـال أبو نجم، "الخلافات الفرنسـية-الألمانية تُعطِّل "مُحـرِّك" الاتحاد الأوروبي"، صحيفة الشـرق الأوسـط، 21 فبراير/ شـباط 2026، (تاريخ الدخول: 26 فبراير/ شباط 2026)، www.aawsat.com

48. تقاربت إيطاليا بقيادة ميلوني مع المستشـار الألماني، فريدريش ميرتس، في قضايا اقتصادية وسياسـية مهمة، وتبنَّيا رؤى مشتركة بشأن تنشيط الاقتصاد الأوروبي وتنظيم السياسات الصناعية؛ ما شكَّل محورًا مغايرًا لمواقف باريس في بعض الملفات الإستراتيجية.

- Conesa Elsa, and Allan Kaval, "Germany Moves Closer to Italy as Disagreements Strain Ties with France", Le Monde, January 25, 2026. www.lemonde.fr

49. "لماذا امتنعت أوروبا عن رد تهديدات ترامب الاقتصادية إثر أزمة غرينلاند؟"، الجزيرة نت، 30 يناير/ كانون الثاني 2026، (تاريخ الدخول: 2 فبراير/ شباط 2026)، **www.aljazeera.net**.

50. Associated Press, "France dumps Zoom and Teams as Europe seeks digital autonomy from the US", AP News, January 2026. www.apnews.com.

51. تـــرددت عدة دول أوروبية -من بينها فرنســـا وألمانيا وبعـــض أعضاء الاتحاد الأوروبي- في الانضمام كأعضاء للمجلس، وأبدت تحفظات بسبب الصلاحيات الواسعة المقترحة للمجلس وما إذا كان سيُحدث تقويضًا لنظام الأمم المتحدة الدولي.

- Abid Hussain, "Trump's 'Board of Peace': Who has joined, who hasn't – and why", www.aljazeera.com, 23 Jan 2026.

52. National Security Strategy of the United States of America 2022, The White House, October 2022.

53. United States National Security Strategy 2025, The White House, December 5, 2025.

54. "مؤتمر ميونخ للأمن.. 4 خلاصات ترسم ملامح عالم جديد"، الجزيرة نت، 16 فبراير/ شباط 2026، (تاريخ الدخول: 22 فبراير/ شباط 2026)، **www.aljazeera.net**.

55. جـــدَّدت فرنســـا والهند، في فبراير/ شـــباط 2026، اتفاقية التعاون الدفاعـــي الثنائية لمدة 10 سنوات، وارتقت شراكتهما إلى شراكة إستراتيجية عالمية خاصة، تشمل التعاون في تصنيع الذخائر الموجهة "هامر" وطائرات الهليكوبتر H-125، وتبادل نشـــر الضباط، وتعزيز الابتكار والشركات الناشئة والبحث العلمي المشترك. للمزيد من التفاصيل، راجع:

- "الهند وفرنسا تعززان العلاقات الدفاعية باتفاق لإنتاج مشترك لعتاد حربي"، موقع الشرق، 17 فبراير/ شباط 2026، (تاريخ الدخول: 27 فبراير/ شباط 2026)، www.asharq.com.

56. Burwell Frances, Kenneth Propp, "Digital sovereignty: Europe's declaration of independence?", Atlantic Council, January 14, 2026, www.atlanticcouncil.org.

57. European Council on Foreign Relations and European Cultural Foundation, Report: "Trump Is Waging Culture War on Europe" by Promoting Rightwing Allies, www.theguardian.com, September 23, 2025.

58. Idrees Ali, Matt Spetalnick and James Mackenzie, "Trump Strategy Document Revives Monroe Doctrine, Slams Europe", www.reuters.com, December 5, 2025.

59. International Monetary Fund, World Economic Outlook, October 2025: Global Economy in Flux, Prospects Remain Dim, Washington, DC: International Monetary Fund, October 14, 2025.

60. Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), OECD Economic Outlook, Volume 2025 Issue 2, Paris: OECD Publishing, December 2, 2025.

61. International Monetary Fund, World Economic Outlook Database, October 2025. Washington, DC: International Monetary Fund, 2025, www.imf.org

62. Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), Trends in World Military Expenditure, 2024, Stockholm: SIPRI, 2025, www.sipri.org.

63. أصبحت مجموعة العشـــرين التي تشـــمل19 دولة + الاتحاد الأوروبي، وتضم حوالي 85٪ من الناتج الاقتصادي العالمي وثلثي سكان العالم، المنصة الرئيسية لإدارة الاستقرار المالي العالمي منذ أزمة 2008، وقد تم تأكيده رســـميًّا في إعلان قمة بيتســـبرغ 2009 الذي نَصَّ على أن G20 هي "المنتدى الرئيسي للتعاون الاقتصادي الدولي"، واستمر هذا الدور في بيانات القمم اللاحقة، خاصة بعد أزمات كوفيد19- واضطرابات سلاسل التوريد. للمزيد، راجع:

- G20 Leaders, Leaders' Statement: The Pittsburgh Summit, Pittsburgh, September 24–25, 2009. www.g20.org.

64. New Development Bank, Annual Report 2024, Shanghai: New Development Bank, 2025, www.ndb.int

65. United Nations Conference on Trade and Development, Trade and Development Report 2025: On the Brink — Trade, Finance and the Reshaping of the Global Economy, Geneva: UNCTAD, 2025. www.unctad.org/system/files/official-document/tdr2025ch4_en.pdf.

66. United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), Trade and Development Report 2025: On the Brink — Trade, Finance and the Reshaping of the Global Economy, Geneva: United Nations, 2025.

67. United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), Economic Development in Africa Report 2023: The Potential of Africa as a Global Supply Chain Partner, Geneva: United Nations, 2023.

68. General Assembly resolution demands end to Russian offensive in Ukraine, www.news.un.org, Posted on 2March 2022, accessed on 20-02-2026.

69. Economic Commission for Latin America and the Caribbean (ECLAC), Latin America and the Caribbean in the World Economy 2023: Trade and Investment Trends, Santiago: United Nations, 2023.

70. New Development Bank, NDB Funding Overview and Strategy, Accessed February 2026. www.ndb.int.

71. African Development Bank Group, African Development Bank Approves Equity Investment in The Currency Exchange Fund to Support Access to Local Currency Financing across Africa, Press Release, September 18, 2025.

72. Asian Development Bank, ADB and Local Currency Financing: A 20Year Journey, February 10, 2025.

73. صندوق النقد الدولي (IMF)، هيمنة الدولار في نظام الاحتياطيات الدولية، 13 يونيو/ حزيران 2024، (تاريخ الدخول: 20 يناير/ كانون الثاني 2026)، **www.imf.org**.

74. محمد النوري، "مجموعة "البريكس" ودورها في إعادة تشكيل الاقتصاد العالمي"، مركز الجزيرة للدراسات، 23 أغسطس/ آب 2023، (تاريخ الدخول: 20 يناير/ كانون الثاني 2026)، www.studies.aljazeera.net.

75. Woods Ngaire. "The Global Governance of Banking and Finance", Annual Review of Political Science 22, no. 1, 2019, Pp 3–22.

76. Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China, "Joint Leaders' Statement on the Regional Comprehensive Economic Partnership (RCEP)", 31 May 2024. www.mfa.gov.cn

77. سالي محمود فريد، "تقييم فرص إنشاء منطقة التجارة القارية في إفريقيا"، مجلة السياسة الدولية، العدد 215، القاهرة، يناير/ كانون الثاني 2019، ص154.

78. International Monetary Fund, "IMF Executive Board Concludes 2025 Article IV Consultation with China", Washington, DC: IMF, 18 February 2026, www.imf.org

79. International Monetary Fund, "Press Release No. 25/392: IMF Executive Board Concludes 2025 Article IV Consultation with India", Washington, DC: International Monetary Fund, 26 November 2025, www.imf.org.

80. Reuters, "How persistently high oil prices could impact India's vulnerable economy", 12 March 2026, www.reuters.com.

81. Reuters, "Brazil's economy grew 2.3 % in 2025, its weakest performance since the COVID19 pandemic, as high interest rates squeezed consumption and investment", 3 March 2026, www.reuters.com.

82. International Monetary Fund, "IMF Staff Completes 2025 Article IV Visit to Brazil", Washington, DC: International Monetary Fund, 3 June 2025, www.imf.org.

83. FocusEconomics, "Brazil Public Debt (% of GDP)", www.focus-economics.com, accessed 11 March 2026.

84. International Monetary Fund, "IMF Slashes Russia's 2026 Growth Forecast to 0.8 %", The Moscow Times, 19 January 2026, www.imf.org.

85. "أميركا تضيف قيودًا جديدة على صادرات أشباه الموصلات إلى الصين"، موقعCNN الاقتصادية، 15 يناير/ كانون الثاني 2025، (تاريخ الدخول: 20 يناير/ كانون الثاني 2026)، **www.cnnbusinessarabic.com**.

86. Stolyarov Gleb, and James Pomfret, "Exclusive: Despite Western Sanctions, Russian Bomb Factory Bought Siemens Tech via Middleman", Reuters, August 7, 2025. www.reuters.com

87. Nishant Rajeev, Yogesh Joshi, and Karthik Nachiappan, "India's Tryst with 5G Technology: Debates, Decisions and Developments over Huawei", Institute of South Asian Studies (15 August 2023), www.isas.nus.edu.sg.

88. Luciano de Almeida Freitas, "Brazil's Rising Strategic Value: New Opportunities for U.S. Businesses Under the 2025 National Security Strategy", Carlton Fields (December 15, 2025), www.carltonfields.com

89. For more See:

"-Dubai Future Foundation, Dubai Smart City Strategy 2022", Dubai, UAE, accessed March 14, 2026, www.dubaifuture.gov.ae.

"-Saudi Ministry of Energy, Renewable Energy Projects Overview", Riyadh, Saudi Arabia, accessed March 14, 2026, www.moenergy.gov.sa.

90. Rory Medcalf, Indo-Pacific Empire: China, America and the Contest for the World's Pivotal Region, Manchester University Press, Manchester, 2020, p 102.

91. Brahma Chellaney, Water, Peace, and War: Confronting the Global Water Crisis, Rowman & Littlefield, Lanham, 2013, p 218.

92. C. Raja Mohan, Modi's World: Expanding India's Sphere of Influence, HarperCollins, New Delhi, 2015, p 101.

93. François Heisbourg, Le temps des prédateurs: La Chine, les États-Unis et nous, Odile Jacob, Paris, 2023, p 119.

94. عبد القـــادر عبد المجيد، عيد رشـــاد، "إصلاح نظام الحصـــص والحوكمة في صندوق النقد الدولي: دراســـة تحليلية"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية 38، عدد 4، 2024، ص ص 889–932.

95. Sergey Karaganov, Russia and the Emerging World Order, Moscow State Institute of International Relations, Moscow, 2022, p 89.

96. Konwer Shubhrajeet, "An Expanded بريكس : Agenda and Stakes for India", South African Journal of International Affairs 32, no. 1–2, 2025, Pp155173

97. Janardhan Narayanappa, and Mohammed Baharoon. "UAE in بريكـس Expansion Amplifies Multialignment Trend", Arab Gulf States Institute in Washington, December 24, 2023, www.agsi.org

98. "2025 بريكـس: Brazil's Balancing Act", FEPS (Foundation for European Progressive Studies), June 26, 2025, www.eps-europe.eu.

99. "India and the United States Commence Joint Military Exercise 'Yudh Abhyas' in Alaska", The Economic Times, September 2, 2025,www.economictimes.indiatimes.com.

100. "وزير الحرب الأميركي: وقَّعنا اتفاق إطار دفاعيًّا مع الهند لمدة 10 سنوات"، الجزيرة نت، 31 أكتوبر/ تشرين الأول 2025، (تاريخ الدخول: 10 مارس/ آذار 2026)، www.aljazeera.net.

101. Reuters, "Trump Designates Saudi Arabia as 'Major, NonNATO Ally'." Reuters, November 19, 2025, www.reutersconnect.com.

# الصبر الإستراتيجي: إطار مفاهيمي ومقاربة في الصراعات الدولية

# Strategic Patience: A Conceptual Framework and An Approach to International Conflicts

وائل شديد – Wael Shadid *

**ملخص**

تجادل هذه الدراسة بأن الصبر الإستراتيجي يمثل إستراتيجية طويلة الأمد واعية ومدروسة، وليس مجرد استسلام سلبي أو امتناع عن الفعل. ويُمكِّن هذا النهج الدول الأضعف والجهات الفاعلة غير الحكومية من تجاوز الاختلالات قصيرة الأجل في ميزان القوى عبر ضبط النفس المنهجي، والتراكم التدريجي للقدرات، واتخاذ القرار الحاسم في اللحظة المواتية.

وتحدد الدراسة ثلاثة مرتكزات رئيسية يقوم عليها الصبر الإستراتيجي الفعَّال، هي: التعامل مع الزمن بوصفه أصلاً إستراتيجيًّا، والتراكم المستمر للقدرات، وبلوغ لحظة الذروة في مواجهة مدروسة ضمن ظروف مواتية. كما تبحث الدراسة في التفاعل الديناميكي بين إستراتيجيات الصبر التي تعتمدها الأطراف الأضعف وبين ضغوط الخصوم الأقوى الساعين إلى كسر هذا النهج أو استنزافه. وفي هذا السياق، تحدد الدراسة أربعة مسارات محتملة لمآلات الصبر الإستراتيجي، تتراوح بين الانفجار الداخلي، والانزلاق نحو الاستسلام التدريجي، والاندفاع إلى مواجهة غير مواتية، أو الاستمرار المرن القادر على امتصاص الضغوط ومواصلة بناء القوة.

وتخلص الدراسة إلى أن الصبر الإستراتيجي ليس مجرد انتظار سلبي بل عملية إستراتيجية معقدة تتطلب درجة عالية من الانضباط المؤسسي، ومعايير واضحة لتحديد حدود التصعيد، ويقظة دائمة لرصد التحولات في البيئة الجيوسياسية. ومن دون هذه العناصر، قد ينحرف الصبر الإستراتيجي إلى حالة من الشلل الإستراتيجي أو يؤدي إلى تفويت اللحظة المناسبة لاتخاذ القرار الحاسم.

كلمات مفتاحية: الصبر الإستراتيجي، الزمن الإستراتيجي، تراكم القدرات، الردع والاستنزاف، الصراعات الدولية.

---

* د. وائل شديد، باحث متخصص في تحليل البيئات الإستراتيجية وإدارة الأزمات، رئيس مركز القيادة والدبلوماسية، كندا.

Dr. Wael Shadid, researcher specialising in strategic environment analysis and crisis management, and President of the Center of Leadership and Diplomacy, Canada.

**Abstract**

This study argues that strategic patience constitutes a deliberate long-term strategy rather than a form of passive capitulation or inaction. It enables weaker states and non-state actors to overcome short-term asymmetries in the balance of power through systematic restraint, gradual capability accumulation, and the timely execution of decisive action when favourable conditions arise.

The study identifies three core pillars underpinning effective strategic patience: treating time as a strategic asset, the continuous accumulation of capabilities, and the attainment of a calculated culmination under favourable circumstances. It further examines the dynamic interaction between patience-based strategies adopted by weaker actors and the counter-pressures exerted by stronger adversaries seeking to undermine or prematurely terminate such strategies. In this context, the study outlines four possible trajectories for the outcomes of strategic patience, ranging from internal implosion and gradual capitulation to premature confrontation, or resilient endurance that enables the continued accumulation of power.

The study concludes that strategic patience is not merely passive waiting but rather a complex strategic process requiring a high degree of institutional discipline, clearly defined escalation thresholds, and continuous vigilance in monitoring geopolitical shifts. Absent these elements, strategic patience risks degenerating into strategic paralysis or leading to the loss of the critical moment for decisive action. This requires exceptional discipline, clear escalation thresholds, and constant vigilance to prevent deterioration into strategic paralysis or missed opportunities for decisive action.

**Keywords:** strategic patience, strategic time, capability accumulation, deterrence and attrition, international conflicts.

## مقدمة

يتحدى الصبر الإستراتيجي الحكمة التقليدية حول ديناميكيات الصراع القائمة على استعراض القوة أو الحسم الفوري؛ إذ يمنح الصبر الإستراتيجي الأولوية للتموضع طويل الأجل على حساب المكاسب قصيرة الأجل، ولضبط النفس بدل العدوان، وللإعداد المنهجي بدل ردود الفعل الانفعالية. كما يسمح للجهات الفاعلة الأضعف ماديًّا بتحدي الخصوم الأقوى أو ردعهم من خلال إدارة الزمن والتحمل الإستراتيجي.

وتتجاوز الأهمية النظرية للصبر الإستراتيجي تطبيقاته التكتيكية لتشمل أسئلة جوهرية تتعلق بالقوة والزمن والتفاعل الإستراتيجي في العلاقات الدولية. فغالبًا ما تركز المناهج الواقعية التقليدية في تحليل الصراعات على تفاوت القوة المباشر، وتفترض أن الجهات الفاعلة الأقوى ستنتصر بفضل قدراتها المادية المتفوقة. ومع ذلك، يشير مفهوم الصبر الإستراتيجي إلى أن الديناميكيات الزمنية قد تعيد تشكيل موازين القوة بصورة جذرية، بما يسمح للجهات الفاعلة الصبورة بتحويل العيوب الأولية إلى مزايا إستراتيجية في نهاية المطاف.

## منهجية وأسئلة البحث

تعتمد هذه الدراسة على تصميم بحث نوعي (Qualitative) يجمع بين المنهج الوصفي في تحليل الحالات التاريخية، والاستعانة بالمنهج التحليلي لتطوير توليف نظري للصبر الإستراتيجي بوصفه إطارًا مفاهيميًّا للممارسة في النزاعات الدولية. كما تدمج منهجية البحث مقاربة الاستقراء لمعالجة الأبعاد الزمنية والسياقية المعقدة للصبر الإستراتيجي، وصولاً إلى بناء إطار مفاهيمي يحدد تعريفه وركائزه ومبادئه.

وتسترشد هذه الدراسة بأربعة أسئلة بحثية رئيسية تتناول الأبعاد النظرية والتجريبية للصبر الإستراتيجي:

السؤال الأول: ما تعريف الصبر الإستراتيجي؟ وما ركائزه وعناصر نجاحه ومبادئه؟

السؤال الثاني: في أي ظروف ينجح الصبر الإستراتيجي بوصفه إستراتيجية صراع لدى الجهات الفاعلة الأضعف؟

السؤال الثالث: كيف يُكيِّف الخصوم الأقوى إستراتيجياتهم استجابةً للخصوم الصبورين؟ وما الديناميكيات التفاعلية التي تنشأ عن هذا التفاعل الإستراتيجي؟

السؤال الرابع: ما المعايير التي ينبغي أن توجه الانتقال من الصبر الإستراتيجي إلى العمل الحاسم؟

## أهمية الدراسة

يكتسب مفهوم الصبر الإستراتيجي أهمية متجددة في العلاقات الدولية، لا سيما بعد بروزه في إستراتيجية الأمن القومي الأميركي عام 2015. ورغم حضوره الجيوسياسي المتزايد في السنوات الأخيرة، لا يزال الصبر الإستراتيجي غير مطوَّر نظريًا بوصفه نهجًا للتعامل مع النزاعات والتنافسات الإستراتيجية المطولة وغير المتكافئة في النظام الدولي المعاصر.

ولما كانت الأدبيات الحالية تتناول الصبر الإستراتيجي غالبًا من زاوية جيوستراتيجية وتُسقطه على العلاقات والصراعات الدولية دون تقديم إطار مفاهيمي واضح، فإن هذه الدراسة تسعى إلى تأصيل مفهوم الصبر الإستراتيجي وتقديمه بوصفه إطارًا إستراتيجيًا مفاهيميًا متماسكًا من حيث التعريف والمرتكزات والمبادئ وظروف النجاح ومساراته الحرجة. كما تسعى إلى إظهار قابليته للتطبيق ليس فقط في المجال الجيوسياسي، بل أيضًا في مجالات المنافسة الدبلوماسية والاقتصادية والتكنولوجية.

## دراسات سابقة

تناولت الدراسات السابقة مفهوم الصبر الإستراتيجي من منظور جيوستراتيجي مع إسقاطه على الصراعات الدولية. ففي هذا السياق، يوضح شميدت-فيلزمان كيف اعتمد الاتحاد الأوروبي الصبر الإستراتيجي في علاقاته مع روسيا، من خلال مشاركة طويلة الأمد قائمة على التكامل الاقتصادي والسياسي، انطلاقًا من افتراض أن ذلك سيؤدي في نهاية المطاف إلى تفاهم متبادل وعلاقة تعاونية. كما بيَّن أن الاتحاد الأوروبي حافظ على إيمانه بأن "الصبر الإستراتيجي والإبداع السياسي" قد يساعدان على تحقيق التفاهم المتبادل والشراكة المنشودة مع روسيا على المدى الطويل. ومع ذلك، يجادل فيلزمان بأن اعتماد الاتحاد الأوروبي على الصبر الإستراتيجي، وعدم

استعداده لمواجهة الاختلافات الجوهرية في المصالح والنهج مع روسيا، أسهما في انهيار العلاقة في نهاية المطاف(1).

ويفسر ناكاياما مبدأ أوباما بوصفه شكلاً من أشكال الصبر الإستراتيجي المتجذر في التعددية والقيادة الحذرة، ومقاومة العمل العسكري المتسرع في عالم شديد الترابط. ويعكس هذا النهج ضبطًا للنفس وتحولاً متعمدًا من التدخل العدواني إلى المشاركة الحذرة طويلة الأمد، مع اعتماد الانخراط التدريجي وتجنب السياسات المتسرعة، والتركيز على بناء التحالفات بدلاً من العمل الأحادي. وهكذا يجسد الصبر الإستراتيجي استخدامًا مقيَّدًا للقوة الأميركية، ويمثل تركيز العقيدة على الدبلوماسية والتعددية والانخراط الانتقائي تحولاً ملحوظًا عن إستراتيجيات التدخل التقليدية، مؤيدًا شكلاً من أشكال التقشف الإستراتيجي الذي يسعى إلى قيادة مستدامة بدلاً من الهيمنة(2).

ويقارن لي بين صبر أوباما الإستراتيجي وسياسة ترامب القائمة على "الضغط الأقصى" تجاه كوريا الشمالية، مجادلاً بأن الصبر الإستراتيجي اعتمد على أدوات غير تصعيدية مثل العقوبات والحوار بدل المواجهة المباشرة، وعلى انتظار التغيير الداخلي في بيونغ يانغ لاتخاذ قرارها بنزع السلاح النووي، مع إبقاء باب المفاوضات مفتوحًا. ويعكس ذلك تفضيلاً للانخراط طويل الأمد وغير التصعيدي على المواجهة الفورية، بهدف الجمع بين الأدوات الناعمة والصلبة لتغيير التوجه النووي لكوريا الشمالية، وهي إستراتيجية لم تنجح في نهاية المطاف في كبح طموحاتها النووية(3).

ويُعد المفهوم أيضًا محوريًّا في تحليلات سلوك إيران؛ إذ يشير خيري إلى اعتماد إيران تاريخيًّا على الصبر الإستراتيجي لتحمل الأزمات والعقوبات، وينسب الفضل إلى هذا النهج في المساعدة على تأمين الاتفاق النووي لعام 2015(4). وبالمثل، يلاحظ منيمنة أن إيران ومحور المقاومة التابع لها مارسوا الصبر الإستراتيجي للبقاء على قيد الحياة في حملة "الضغط الأقصى" في عهد ترامب انتظارًا لسياسات أميركية أكثر ملاءمة(5). ومع ذلك، وبحلول عام 2024، يشير الباحثون إلى أن هذا الصبر قد بلغ حدوده، ويجادل جانكيز بأن ضبط النفس الذي مارسته طهران بعد عام 2020 أدى إلى "جمود إستراتيجي" مع تصاعد الصراعات الإقليمية؛ مما دفع إيران نحو إجراءات أكثر خطورة(6). وبالمثل، يرى مرسي أنه بعد حرب غزة عام 2023 لم يعد

بإمكان إيران الاعتماد على الصبر وحده؛ الأمر الذي دفع إلى إعادة تقييم سياستها الإستراتيجية(7).

## أولًا: مفهوم الاستضعاف والتمكين في السياق السياسي الدولي

يُعدُّ الاستضعاف مفهومًا محوريًّا لفهم اختلال القوة دوليًّا؛ إذ يشير إلى حالة ضعف وقهر تُفرض على دولة أو شعب بفعل قوة أقدر، وقد اقترن تاريخيًّا بالاستعمار والاحتلال واضطهاد الأقليات. ويعكس هذا المفهوم فقدان القدرة على حماية المصالح وتحقيق الإرادة السياسية بما يؤدي إلى تبعية مفروضة يُعامَل فيها الطرف الضعيف بوصفه عاجزًا أمام طرف متغلب أو مستعمر، فتُقوَّض السيادة ويُقيَّد القرار الوطني. وقد عرَّف بعض الباحثين هذه الحالة بأنها "المرحلة التي يكون فيها الأفراد أو الجماعات ضعفاء بحيث لا يقدرون على إظهار حقوقهم أو ممارسة إرادتهم كاملة بسبب عدوٍّ أو سلطان جائر" (8). وبهذا المعنى، يرتبط الاستضعاف اصطلاحًا بمفاهيم مثل الاضطهاد والقمع والتبعية. ويلاحظ أن الاستضعاف ليس مجرد ضعف ذاتي بل هو نتيجة علاقة غير متكافئة تُستغل فيها قابلية طرفٍ للضعف من طرف آخر أقوى لتحقيق مآربه.

وقد شهد مفهوم الاستضعاف تحولاً بارزًا خلال القرنين الماضيين مع صعود الاستعمار ثم حركات التحرر وزواله. ففي القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين استُخدم المصطلح لوصف الشعوب الخاضعة للهيمنة الأوروبية التي عانت قهرًا سياسيًّا واقتصاديًّا وثقافيًّا، وصُوِّرت بوصفها ضحية لقوى إمبريالية جبارة. وبعد الحرب العالمية الثانية، ومع تصاعد حركات التحرر، اكتسب المفهوم بُعدًا أيديولوجيًّا أوضح؛ إذ تبنَّاه المعسكر الاشتراكي نصرةً للمستضعفين ودعمًا لاستقلالهم وسيادتهم. كما ترسَّخ في أدبيات العالم الثالث وحركة عدم الانحياز؛ حيث قدَّم قادة آسيا وإفريقيا وأميركا اللاتينية أنفسهم بوصفهم ممثلين لشعوب مستضعفة تطالب بنظام دولي أكثر عدلاً للدول النامية.

وفي الفكر السياسي الإسلامي الحديث، اتخذ مفهوم المستضعفين بُعدًا عالميًّا ضمن أدبيات الحركات الإسلامية الثورية. فقد قسَّم آية الله الخميني المجتمع العالمي إلى فسطاطين متصارعين: المستضعفين في مقابل المستكبرين(9). كما أطَّر كثير

من الإسلاميين والقوميين العرب نضالهم بوصفه جزءًا من صراع عالمي بين شعوب مقهورة وقوى متكبرة تهيمن على النظام الدولي(10). وبذلك تحوَّل مفهوم المستضعفين إلى رمز أممي يرتبط بقيم العدالة ومقارعة الظلم.

وبوجه عام، أصبح مفهوم الاستضعاف في الخطاب السياسي الحديث مرادفًا لفكرة عدم التكافؤ في علاقات القوة على المستوى الدولي. ويرى بعض المنظرين المعاصرين في العلاقات الدولية، مثل الفرنسي برتران بادي (Bertrand Badie)، أن ظاهرة إذلال الدول الضعيفة من الدول القوية تمثل "باثولوجيا اجتماعية" في بنية النظام العالمي الراهن؛ إذ أصبحت العلاقات الدولية قائمة إلى حدٍّ كبير على ممارسة النفوذ والسيطرة، في نظام لا وزن فيه لإرادة الشعوب المستضعفة التي تناضل لتكون شريكًا فاعلاً في تقرير مصيرها(11).

أما التمكين، فهو نقيض الاستضعاف؛ إذ يشير إلى عملية اكتساب الأفراد والجماعات القدرة على اختيار مساراتهم وتنفيذها بفاعلية. ووفق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يعني التمكين تعزيز الاستقلالية وتقرير المصير عبر تحويل الخيارات إلى أفعال ونتائج ملموسة، بما يتيح تمثيل المصالح والدفاع عنها بصورة ذاتية ومسؤولة. وعلى المستوى الدولي، يرتبط التمكين بامتلاك أدوات القوة والسيادة؛ فالدول الخارجة من حالة الاستضعاف تستعيد مكانتها من خلال بناء قوة شاملة: اقتصاديًّا عبر تنمية الموارد وتحقيق قدر من الاكتفاء، وسياسيًّا عبر ترسيخ شرعية النظام واستقراره، وعسكريًّا عبر تطوير قدرات ردعية، ودبلوماسيًّا عبر بناء تحالفات تدعم موقفها. وبذلك تمارس الدولة سيادتها الفعلية داخليًّا وخارجيًّا، أي استقلال قرارها عن الإملاءات الخارجية وفق منطق الدولة القومية الحديثة؛ مما يجعل التمكين مسارًا تراكميًّا يُحوِّل ميزان القوة من التبعية إلى الفاعلية.

وفي الأدبيات الإسلامية، يُعبِّر فقه الاستضعاف عن المرحلة التي يكون فيها المسلمون -أو أي جماعة مستضعفة- عاجزين عن تطبيق كامل مبادئهم بسبب القهر؛ مما يستلزم أحكامًا خاصة مثل الصبر والمداراة والأخذ بالرخص الشرعية. أما فقه التمكين فيمثل المرحلة المنشودة التي تتوافر فيها للمجتمع المسلم أدوات القوة والمنعة التي تتيح له تطبيق مبادئه كاملة وبحرية.

ومن أجل الانتقال من مرحلة الاستضعاف إلى التمكين، تبرز جملة من الوسائل،

من أهمها: الأخذ بأسباب القوة المادية عبر بناء القدرات العسكرية والاقتصادية والتقنية، وتحقيق الوحدة والتضامن داخليًّا وبين المستضعفين وحلفائهم، والدخول في تحالفات ومعاهدات دولية تكسر عزلتهم، ومقاومة المحتل عند الضرورة لتحرير الأرض والقرار، وكذلك الهجرة أو إعادة التمركز إذا لزم الأمر للحفاظ على الكيان وبناء القوة في مواقع أخرى(8).

وبعبارة أخرى، يسير الطرف المستضعف في مسارين متوازيين لتجاوز حالة الاستضعاف المفروضة عليه: الأول يتمثل في الأخذ بالأحكام المرتبطة بفقه الاستضعاف، مثل الصبر والمداراة والأخذ بالرخص الشرعية، والثاني يتمثل في العمل المتوازي لبناء القدرات الاقتصادية والتقنية والعسكرية بما يحقق مستوى من القوة يسمح بمواجهة المُستضعِف في الظرف المواتي. وبذلك لا يكتفي الطرف المستضعَف بالرخص وحدها، وإلا انتهى الأمر به إلى حالة من الاستسلام الضمني، وصولاً إلى الاستسلام الكامل والرضا بالبقاء في حالة الاستضعاف.

ومن هذا المنطلق، تُعد مبادئ مثل حق تقرير المصير للشعوب والمساواة السيادية بين الدول تجسيدًا عمليًّا لمفهوم التمكين في القانون الدولي. ورغم التحديات الواقعية، يظل تحقيق قدر أكبر من التمكين السبيل لتجاوز ثنائية المستكبر والمستضعف التي أثقلت التاريخ البشري ولا تزال حاضرة حتى اليوم. ومع ذلك، فالصورة ليست قاتمة بالكامل؛ إذ إن المقابل المفهومي للاستضعاف، والمتمثل في التمكين وامتلاك أدوات القوة والسيادة، يقدِّم خارطة طريق لتصحيح هذا الاختلال.

## ثانيًا: الصبر الإستراتيجي: التعريف، والأسس، والمبادئ

يرجع مفهوم الصبر الإستراتيجي إلى التاريخ العسكري القديم، ويتجسد في "الإستراتيجية الفابية" المنسوبة إلى فابيوس ماكسيموس خلال الحرب البونيقية الثانية، حين تجنَّب مواجهة حنبعل مباشرة عام 218 ق.م. واعتمد بدلاً من ذلك سياسة الاستنزاف التدريجي، بما في ذلك سياسة الأرض المحروقة لحرمان العدو من الإمدادات، وحرب الكمائن على خطوطه، وتحصين روما لرفع كلفة الهجوم، إلى جانب معركة سياسية لعزل حنبعل عن حلفاء محتملين(12). وتقوم الإستراتيجية الفابية على كسب الزمن حليفًا وإرهاق الخصم حتى يختل ميزان القوى لصالح الطرف الأضعف.

وقــد تكرَّس هذا النهــج لاحقًا في محطات تاريخية بارزة؛ ففي حرب الاســتقلال الأميركية (1775–1783)، عدَّل جورج واشنطن تكتيكاته بعد خسائر عام 1776(13)، فتجنب المعارك الفاصلة وفضَّل شَــنَّ ضربات مباغتة على المســتوطنات وخطوط الإمــداد البريطانية؛ الأمر الذي قلَّص خســائره وأضعف معنويات خصمه. وبالمثل، واجه الروس غزو نابليون بالانســحاب في العمق وتطبيق سياســة الأرض المحروقة واســتدراجه إلى شــتاء قاسٍ أنهك جيشه وأفضى في النهاية إلى هزيمة حملته. وقد أسَّســت هذه الخبرات مجتمعةً مدرســة قتالية تَعُدُّ الزمن أداة إستراتيجية قادرة على تحويــل الضعف النســبي إلى تفــوق متدرج عبر تجنُّب المخاطــرة غير الضرورية، وإطالة أمد الصراع، واســتنزاف قدرات الخصم ماديًّا ومعنويًّا، تمهيدًا للحســم في ظرف مُواتٍ.

## تعريف الصبر الإستراتيجي

يُعــرَّف الصبر في أصــل اللغة العربية بأنه الحبس والمنع والكفُّ؛ فيقال: صَبَرَ فلانٌ نفسَــه، أي حبســها ومنعها، ويدل الصبر على التحمُّل والثبات(14). ويُعرَّف الصبر اصطلاحًا بأنه "حبس النفس عمَّا يقضي به الهوى، وحملها على ما يقضي به العقل والشرع"، كما عرَّفه الراغب الأصفهاني، وهو تعريف يقترب إلى حدٍّ كبير من موضوع البحث. فحمل النفس على ما يقضي به العقل والشرع، والبعد عن الهوى في اتخاذ القرار، والالتزام بمقتضيات العقل والشــرع، تمثل إلى حدٍّ بعيد جوهر مفهوم الصبر الإستراتيجي وضوابطه.

وفي العلاقات والصراعات الدولية المعاصرة، برز مصطلح الصبر الإستراتيجي حديثًا في الأدبيات السياسية الأميركية رسميًّا عام 2015 مع صدور إستراتيجية الأمن القومي التي أكدت أن التحديات المعقَّدة تستلزم صبرًا إستراتيجيًّا ومثابرة(15). غير أن هذا المفهوم يُعد امتدادًا لمبدأ تراكم القوة ببطء الذي مارسته قوى كبرى، مثل الصين في تعاملها مع قضية تايوان. ويشير الصبر الإستراتيجي إلى ممارسة دبلوماسية وسياسية وأمنيــة ممنهجــة تقوم على ضبط النفــس، وتجنُّب الأفعال الانفعالية، والاســتثمار طويل المدى في تغيير موازين القوى على الأرض، مع إبقاء خيار الردِّ مفتوحًا عند الضرورة(15).

ولا يقتصر الصبر الإستراتيجي على الأطراف الضعيفة؛ فالقوي قد يمارسه لتجنب أزمات غير ضرورية مع تحقيق تقدم مرحلي نحو أهدافه بأقل كلفة ممكنة، بينما يمارسه الطرف الأضعف حتى تتبدل الظروف أو تتطور قدراته بما يسمح له بتحقيق مكاسب نوعية دون خسائر تعيده إلى مربع الضعف. وفي صورته الفاعلة، ينقل الصبر الإستراتيجي صاحبه من مرحلة إلى أخرى بما يعزز تموضعه الإستراتيجي. غير أنه قد ينقلب إلى سلبية تُرسِّخ الواقع القائم إذا لم يقترن بمبادرات نشطة تعيد ضبط المشهد.

ومن خلال مراجعة الأدبيات والسياقات السابقة المتعلقة بمفهوم الاستضعاف -ولاسيما استغلال الزمن لامتلاك أسباب القوة، والمناورة والأخذ بالرخص إلى حين التمكين- يتضح أن هذين المسارين يعززان جوهر الصبر الإستراتيجي. وبالاستناد إلى هذه الأدبيات، يمكن تعريف الصبر الإستراتيجي بأنه:

"إطار منهجي لإدارة الصراعات والتحديات -السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية- يقوم على التحمل طويل النفس والاستثمار المدروس في تغيير موازين القوى على الأرض، مع بناء جاد وممنهج للقدرات لتحقيق أهداف بعيدة المدى وحسم الموقف عند توافر شروط مواتية، مرتكزًا على ضبط الانفعال وتجنب المواجهات أو الاستجابات المتعجلة، أو الإجراءات الانفعالية التي قد تعيد الفاعل إلى نقطة الصفر أو تستنزف الرصيد التراكمي للقوة الذي بناه خلال فترة الانتظار المدروس".

وبناءً على ذلك، يقوم الصبر الإستراتيجي على ثلاثة أسس رئيسية تُشكِّل فيما بينها مثلث نجاح هذا النهج الإستراتيجي.

## أسس الصبر الإستراتيجي

### الأساس الأول: الزمن (أصلًا إستراتيجيًّا)

يتمثل الأساس الأول في الزمن بوصفه أصلاً إستراتيجيًّا، أي طول النفس والانتظار المدروس. ويتطلب ذلك ضبط الانفعال وعدم الاستجابة لاستفزازات الطرف المقابل بما يدفع إلى الدخول في مواجهة غير مواتية. ويُعدُّ الزمن والانتظار من أكثر الأمور صعوبة من حيث التحمل النفسي، ولذلك يتطلب هذا النهج درجة عالية من الصبر،

انطلاقًا من اعتبار الزمن أصلاً إستراتيجيًّا وليس مجرد اضطرار مؤقت. فعندما يُنظر إلى الزمن بوصفه موردًا إستراتيجيًّا، تتغير فلسفة التعامل معه ويتبدل مفهومه لدى الطرف الصابر.

كما تنبغي توعية الجمهور والحاضنة الشعبية بهذا المفهوم؛ إذ إنهم سيتحملون جزءًا من أعباء هذه المرحلة، وقد يقع على عاتقهم عبء انتظار قد لا يكون قصيرًا. ويقتضي ذلك أيضًا ضمان الفهم الواعي لمعنى الزمن الإستراتيجي لدى مختلف مكونات وأفراد الطرف المعني بما يسهم في الحد من حالات التفلت أو الاندفاعات غير المدروسة.

كذلك يتطلب مفهوم الزمن الاستعداد للانتظار اليقظ إلى أن تتهيأ ظروف أكثر ملاءمة، أو تحدث تحولات في المشهد الجيوسياسي قبل اتخاذ إجراءات حاسمة. وتكمن الفكرة الجوهرية في أن الجهة المعنية قد تحقق نتائج أفضل عبر تجنب المخاطر غير الضرورية وتهيئة الشروط التي تفضي إلى الاستقرار والتقدم على المدى الطويل(16).

وبذلك يتضمن مفهوم الزمن بوصفه أصلاً إستراتيجيًّا مجموعة من المعاني والمضامين، من أبرزها طول الأمد، والانتظار المدروس، وضبط الانفعال، وعدم الاستجابة للاستفزازات، وتجنب الدخول في مواجهة غير مواتية أو المخاطر غير الضرورية، إلى جانب توعية الجمهور والحاضنة الشعبية، وضمان الفهم الواعي للزمن لدى مختلف مكونات الطرف المعني، والاستعداد للانتظار اليقظ إلى حين تهيؤ ظروف أكثر ملاءمة.

### الأساس الثاني: بناء القدرات

يمثل بناء القدرات الركيزة المحورية لنهج الصبر الإستراتيجي؛ إذ إن غيابه قد يؤدي إلى انزلاق هذا النهج نحو صبر سلبي يتدرج بالطرف الصابر نحو استسلام ضمني قد ينتهي بالتخلي الكامل عن الأهداف. ومن ثم يغدو بناء القدرات الحد الفاصل بين الصبر الإستراتيجي المنتج والصبر السلبي المعطل؛ إذ يفتقر الأخير إلى برامج تنمية واقعية للأدوات البشرية والمادية والتنظيمية اللازمة لـ"لحظة الحسم" المواتية، ويكتفي بالانتظار الخطابي من دون إعداد مؤسسي أو تجهيز منهجي.

ويتم بناء القدرات ضمن خطة منهجية متدرجة تستدعي مختلف الإمكانات البشرية والمادية المتاحة، سواء المحلية منها أو الصديقة. ويُعد هذا الركن من أكثر الجوانب تعقيدًا وصعوبة، لاسيما عندما يكون الطرف المقابل هو الأقوى؛ الأمر الذي يستدعي درجة عالية من الدقة والانضباط والكتمان لضمان إنجاز عملية بناء القدرات، وقد يتطلب في بعض الحالات قدرًا من الغموض الإستراتيجي لتجنب الإفصاح الكامل عن الأهداف أو التكتيكات.

ولعل كوريا الشمالية مثال على بناء القدرات النووية بصورة متدرجة رغم الرقابة المستمرة من قبل الولايات المتحدة. كما يظهر بناء قدرات المقاومة العسكرية في غزة، ولاسيما منظومة الأنفاق، مثالاً آخر على تطوير القدرات في ظل هيمنة قوة احتلال.

**الأساس الثالث: قرار الحسم**

يمثل قرار الحسم الركن الأكثر حساسية وجدلاً في إطار الصبر الإستراتيجي؛ إذ يتطلب توافر ظروف مواتية تدعم عملية الحسم وتحقيق الانتصار في المواجهة. وفي غياب هذه الظروف قد ينتهي الأمر بإنهاء حالة الصبر الإستراتيجي لصالح الخصم.

ويكتنف قرارَ الحسم قدر كبير من التعقيد والتردد؛ الأمر الذي يتطلب قدرًا عاليًا من الرشد والعقلانية في اتخاذ القرار. فالأخطاء في تقدير الموقف الجيوسياسي، أو في تقييم الإمكانات والقدرات المتوافرة، قد تقود إلى مواجهة في غير أوانها، بما يعني خسارة الطرف الصابر.

وعلى خلاف ما قد يظنه البعض، فإن الصبر الإستراتيجي لا يعني الجمود أو الامتناع الكامل عن الفعل، بل يعني القيام بكل ما يلزم من إجراءات وإعدادات باستثناء خوض معارك كبرى فاصلة قبل أوانها.

**مبادئ الصبر الإستراتيجي**

لا يتحوَّل الصبر الإستراتيجي إلى رصيد فاعل إلا حين تتكامل ركائزه الجوهرية: إدارة الزمن بوصفه موردًا استثماريًّا، ومراكمة القدرات بصورة متصاعدة، وحسن توقيت القرار الحاسم في ضوء قراءة دقيقة للسياقين المحلي والدولي. وعند اجتماع

هذه العناصر ينتقل الانتظار من حالة سلبية إلى إستراتيجية ديناميَّة تستولد القوة وتعيد تشكيل موازين الصراع. وتستخلص الدراسة أهم مبادئ الصبر الإستراتيجي استنادًا إلى التعريفات المطروحة له، وإلى الشواهد التاريخية والمعاصرة السياسية والدبلوماسية والاقتصادية. وتمثل هذه المبادئ خارطة طريق لضبط الانفعال، وتعظيم المكاسب التراكمية، وتحديد اللحظة المثلى للحسم دون الوقوع في فخ التردد أو الاندفاع.

فأول هذه المبادئ يتمثل في اعتبار الزمن أصلاً استثماريًّا مركزيًّا يُراهَن عليه ويُدار بوصفه رافعة لتحويل اختلال موازين القوى تدريجيًّا، بحيث يُحوِّل الضعف النسبي إلى قدرة فاعلة ويقلب موازين الصراع من دون ضجيج أو مواجهة مبكرة. فالزمن غالبًا ما يصب في مصلحة الطرف الأقل قوة إذا أحسن استغلاله؛ إذ قد يواجه العدو المهاجم ضغوطًا متزايدة بمرور الوقت، مثل استنزاف الموارد وتراجع الروح المعنوية وتغير المناخ السياسي، في حين يتمكن الطرف الصابر من تعزيز قدراته وترتيب أوضاعه الداخلية(12). وقد مثَّلت الثورة الجزائرية (1954–1962) مثالاً واضحًا على ذلك؛ إذ تخللتها فترات كرٍّ وفرٍّ وصمود طويل رغم الخسائر الكبيرة حتى حصل الجزائريون في النهاية على الاستقلال.

ويتمثل المبدأ الثاني في اليقظة الاستشرافية والانتظار اليقظ حتى تتهيأ ظروف أكثر ملاءمة، عبر مسح ورصد مستمرين للمتغيرات السياسية والاقتصادية والعسكرية، واستنباط الفرص الكامنة قبل الإقدام على أي خطوة حاسمة. ويهدف ذلك إلى استثمار الفرص المواتية لتراكم القوة لدى الطرف الصابر، وتجنب التهديدات والتحديات التي قد تقضم القوة المتراكمة لديه أو تدفعه إلى مواجهة مبكرة تقوده إلى الخسارة. ونظرًا لتعقيد واضطراب البيئات الجيوسياسية المعاصرة، يفرض ذلك مسحًا بيئيًّا نشطًا لرصد التغيرات. ورغم صعوبة الوصول إلى استنتاجات يقينية، فإن توافر المعلومات يعزز قدرة القادة على تفسير الوقائع المستجدة ورصد الفرص والتهديدات(17). وتنشأ الغموضية بوصفها سمة مركزية لهذا التعقيد، ويمكن التخفيف منها عبر تزويد القادة ببيانات راجحة ومعقولة. ويتفاقم الغموض إما لنقص المعلومات أو لتدني جودتها حتى مع كثرتها، في حين تسهم المعلومات عالية الجودة في تحسين وضوح التأويل وتقليل أثر الغموض(17). أما المسح

البيئي الضعيف، الذي يعجز عن التقاط الفرص والتهديدات والمؤشـرات المبكرة، فلا يقدم اسـتجابة فعَّالة ويفوِّت كثيرًا من إمكانات الفعل؛ إذ يخلق فجوة اسـتجابة بين "الإشـارات الرخوة" غير المباشرة وقدرة المؤسسة على التقاطها وتحويلها إلى إجراءات، بينما يمكِّن المسح الرشيد من التفاعل السريع مع التحولات الكبرى(17).

ويتمثل المبدأ الثالث في ضبط الانفعال وتحييد المخاطر غير الضرورية؛ حيث يُستبعَد السـلوك الاندفاعي والاسـتجابات العدائية العاجلة، وتُتجنَّب المواجهات المباشرة والمخاطر غير الضرورية التي قد تعيد الفاعل إلى نقطة الصفر أو تسـتنزف مخزونه التراكمي من القوة. فالامتناع عن خوض معارك حاسمة في ظروف غير مواتية يمثل السمة الأبرز للصبر الإستراتيجي، ويُستعاض عنه باللجوء إلى تكتيكات غير مباشرة. وقد مثَّل العهد المكي نموذجًا واضحًا لضبط الانفعال؛ إذ تجنب المسـلمون طيلة ثلاثة عشر عامًا الاستجابة لاستفزازات قريش وامتنعوا عن مواجهة مبكرة، واعتمدوا الهجرة إلى الحبشة ثم إلى المدينة حين نضجت الظروف الجيوسياسية، وهناك أُذن بالقتال بعد توافر الشـروط المواتية: "أُذِنَ للذين يقاتَلون بأنهم ظُلموا وإن الله على نصرهم لقدير، الذين أُخرجوا من ديارهم بغير حق إلا أن يقولوا ربنا الله" (سـورة الحج: آية 39).

ومن المبادئ كذلك التمسك بالمبادئ الجوهرية، بما يعني الحفاظ على الثبات في الأهداف الأساسـية وتجنب تقديم تنازلات جوهرية مقابل مكاسب ظرفية، بالتوازي مع تجنب المعارك الخاسـرة في غير أوانها. ويمكن ملاحظة ذلك في إسـتراتيجية "الانتظار" الصينية التي حافظت على مسار صعودها العالمي، في الوقت الذي تركت فيه الولايات المتحدة تتحمل أعباء عديدة بينما واصلت الصين تعزيز قوتها الاقتصادية والتكنولوجية. وفي المقابل، يمكن القول: إن الولايات المتحدة نفسها مارست نوعًا من الصبر الإستراتيجي في التعامل مع صعود الصين قبل أن تتجه مؤخرًا إلى موقف أكثر صرامة(20). فكلتا القوتين تجنَّبتا صدامًا مباشرًا، على أمل أن يتيح الزمن إعادة تشكيل موازين القوى أو ظهور فرص تفاوض أفضل.

ومن المبادئ الأساسية أيضًا بناء القدرة المتدرج والاستثمار المنهجي في تنمية الموارد الاقتصادية والسياسية والعلمية والعسكرية والبشرية، من خلال تطوير الكوادر طوال فتـرة الانتظـار، بحيث يزداد وزن الطرف الصابر كلما طال الزمن. فبين عامي 1967

و1973، انتهجت مصر نمطًا من الصبر الإستراتيجي؛ إذ راكمت قدراتها العسكرية وطوَّرتها خلال حرب الاستنزاف على قناة السويس تمهيدًا للحسم. وعندما حان الظرف المواتي اقتحمت قواتها خط بارليف في السادس من أكتوبر/ تشرين الأول 1973 في عملية نوعية أسقطت الدفاعات الإسرائيلية وعبرت إلى الضفة الشرقية، وهو ما أعاد الثقة بالجيش والدولة رغم الانتقادات السابقة، مؤكدًا أن إدارة الزمن وبناء القوة يمكن أن يحوِّلا الهزيمة إلى نصر.

ويرتبط بذلك مبدأ المرحلية والتنظيم في ثلاث حلقات متعاقبة: صياغة خطة كلية، ثم متابعة يقظة للأحداث، ثم تربص منظم للحظة الحسم وتحقيق النتائج، وهي المرحلة الأصعب. كما يشمل ذلك مراكمة النجاحات الجزئية وتجميع الإنجازات الصغيرة لتشكِّل أثرًا تراكميًّا يضعف الخصم ويعيد تشكيل ميزان القوى من دون الحاجة إلى نصر فوري حاسم. فبدلاً من البحث عن حسم سريع، يركز الصبر الإستراتيجي على تحقيق إنجازات جزئية متراكمة، مثل انتصارات عسكرية محدودة أو مكاسب سياسية تدريجية أو تحسين في القدرات الدفاعية والهجومية للطرف الصابر، بحيث تتراكم هذه المكاسب بمرور الوقت لتُضعف موقف الخصم وتغيِّر ميزان القوى تدريجيًّا(12).

ومن المبادئ كذلك الاستنزاف التدريجي للخصم عبر اعتماد تكتيكات غير مباشرة وسلسلة من المواجهات المحدودة التكاليف لإرهاق العدو سياسيًّا وعسكريًّا، وصرفه عن خوض معركة شاملة قبل الأوان. ويعني ذلك حرمان الخصم من موارد الدعم والإمداد وتكبيده خسائر متواصلة، وإن كانت محدودة في كل مرة، بحيث تتآكل قوته تدريجيًّا. وقد يتحقق ذلك عبر ضرب خطوط إمداده أو استهداف مصالحه الطرفية بدلاً من مركز قوته، وتنفيذ سلسلة من الاشتباكات الصغيرة المحسوبة التي ترهق الخصم تدريجيًّا من دون أن تمنحه ذريعة لتصعيد شامل، وبما يُبقي الطرف الصابر بعيدًا عن ضربة قاضية(12). فكلما طال أمد الصراع وتعمقت عداوة البيئة للعدو، ازداد إنهاكه وفقد قدرته على مواصلة القتال أو فرض شروطه(12).

ويبرز كذلك مبدأ تحصين الدفاعات والردع الانتقائي عبر بناء بنية ردعية صلبة تجعل أي ضربة عدائية شديدة الكلفة من دون الانخراط في معارك كبرى فاصلة قبل أوانها، مع الحفاظ على حق الرد الموضعي لصون الهيبة ومنع تفسير الصبر بوصفه ضعفًا.

ويؤدي ذلك إلى رفع كلفة الهجوم ومنح مساحة زمنية لتفعيل الإستراتيجية من دون انهيار مفاجئ. ويمكن ملاحظة ذلك في مثال مايو/ أيار 2025 حين أظهرت ترسانة إيران الصاروخية، المتراكمة عبر سنوات، قدرة ردع وضرب فعَّال أربك الجبهة الداخلية الإسرائيلية وسرَّع المساعي الدبلوماسية. كما يتجلى في شبكة أنفاق غزة التي وفَّرت حماية للقيادة والسيطرة والمناورة والتخزين وإعادة الانتشار، وأسهمت في إطالة أمد الصمود رغم اختلال ميزان القوى.

ومن المبادئ أيضًا خلق بيئة غير مواتية للخصم عبر صياغة سياسات إعلامية ودبلوماسية تعزل العدو وتجرِّده من الحلفاء والشرعية الدولية، بما يقوض حرية حركته ودعمه تدريجيًّا. وتمتد هذه المقاربة إلى المعركة السياسية والإعلامية؛ إذ من وسائل الصبر الإستراتيجي حرمان العدو من كسب الشرعية أو الحلفاء. وقد تسعى دولة أو حركة إلى فضح ممارسات الخصم دوليًّا وعزله دبلوماسيًّا أو مناهضة التطبيع معه، بحيث يجد نفسه في بيئة سياسية معادية تقيِّد حركته وتحرمه الدعم(12). ويُعد انهيار نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا مثالاً بارزًا على ذلك؛ حيث أسهم الضغط الدبلوماسي المتدرج، إلى جانب النضال الداخلي، في إنهاء حكم نظام الأبارتايد.

كما يبرز مبدأ الحرمان من مكافأة الاستفزاز، أي إحباط مساعي الخصم لاستدراج رد متعجل في ظروف غير مواتية، عبر تجاهل الاستفزازات أو الرد عليها بوسائل لا تمنحه نصرًا إعلاميًّا أو إستراتيجيًّا، وبما لا يتيح له معركة فاصلة يستغل فيها تفوقه العسكري أو ذريعة لتصعيد شامل قبل الأوان. ويُذكر في هذا السياق مثال صلاح الدين الأيوبي الذي، منذ توليه السلطنة عام 1174 بعد وفاة نور الدين زنكي، واصل مراكمة قدراته العسكرية حتى فتح بيت المقدس عام 1187، أي بعد ثلاث عشرة سنة من توليه الحكم. وقد استثمر الزمن أصلاً إستراتيجيًّا لبناء أركان دولته وإعداد عناصر القوة اللازمة للمواجهة من دون خوض معركة فاصلة متعجلة، إلى أن حانت الظروف المناسبة وجاء قرار الحسم في معركة حطين عام 1187.

ومن المبادئ كذلك اعتماد آليات التعلم المستمر لكسب الخبرة وتعزيز الثقة والتعاون، عبر دمج تقييم الخبرات واستخلاص الدروس خلال فترة الصبر الإستراتيجي لضبط المسار وتعظيم كفاءة استخدام الموارد. ويرتبط بذلك مبدأ وحدة الصف الداخلي

لتعزيز التماسك والصمود والانسجام السياسي والمعنوي والاجتماعي، لأن طول أمد الصراع قد يستنزف المجتمعات غير المتماسكة قبل أن ينهك الخصم. ومن ثم يقتضي الأمر التحوط ضد الاستنزاف الداخلي عبر رصد المخاطر والتحديات التي قد تقضم القوة المتراكمة، بما يمنع الخصم من استغلال عامل الزمن لشق الصف أو كسر الإرادة.

ويعد توقيت الحسم من أدق هذه المبادئ؛ إذ يُسعى إلى استثمار اللحظة المواتية عندما تميل كفة الميزان أو تقترب من التساوي، بما يحقق أقصى عائد بأدنى كلفة. ويرتبط بذلك مبدأ تجنب الاستسلام الضمني، عبر تحديد حدٍّ فاصل واضح بين الصبر الإستراتيجي البنَّاء والصبر السلبي الذي يؤدي تدريجيًّا إلى فقدان المبادرة والاستسلام الضمني.

كما يشمل ذلك مبدأ التضحية بالمكاسب الآنية من أجل تحقيق فجوة نجاح أكبر في المستقبل؛ حيث يقبل الطرف الصابر أرباحًا مؤجلة مقابل بناء ميزة إستراتيجية يصعب على الخصوم اللحاق بها لاحقًا. فقد صبر المسلمون ثلاث سنوات بعد غزوة الخندق عام 5 للهجرة حتى فتح مكة عام 8 للهجرة. وفي هذه المدة وُقِّع صلح الحديبية عام 6 للهجرة حين منع أهل قريش المسلمين من العمرة بعد وصولهم إلى مشارف مكة. وقد دار جدال كبير بين الرسول صلَّى الله عليه وسلَّم، بوصفه القيادة، وبين بعض المسلمين الذين رأوا في الصلح تنازلاً غير مقبول وأصرُّوا على المواجهة. غير أن قبول الصلح والتنازل عن العمرة وتأجيلها للعام التالي مثَّل تضحية بمكسب آني، أثمرت بعد عامين فقط فتح مكة من دون قتال وسقوط حكم قريش.

ويتجلى في النهاية فن إدارة الزمن والتكتيك عبر تكامل هذه المبادئ جميعًا في سلوك منهجي يجعل الزمن ذاته أداة للمناورة والإضعاف والتعزيز، بحيث يغدو أحد أكثر الأسلحة فاعلية في يد من يحسن استخدامه. ويظل العامل الحاسم في ذلك هو القيادة الراشدة القادرة على تحليل الأحداث واستنباط دلالاتها وإدارة التوازن بين الانتظار والحسم بما يمنع التهور أو التفريط في الفرص: "وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ" (سورة النساء: آية 83). فالتوازن الدقيق بين الانتظار السلبي واتخاذ القرار الحاسم مسألة بالغة الحساسية، تتحكم فيها خبرة القيادة ورشدها وحنكتها.

وعلى الرغم من شـيوع الربط بين الصبر الإستراتيجي والفاعلين الأضعف الساعين إلى كسر حالة الاستضعاف، فإن السجل التاريخي يبيِّن أن القوى الكبرى تبنَّت هذا النهـج أيضًـا متى رأت فيه أداة لتحقيق أهدافها بأقل تكلفة ممكنة. وعليه، يمكن أن توظفه الدول المهيمنة والكيانات الهشَّة على السواء كلما دلَّ تحليل الكلفة والمنفعة على جدواه في إدارة الصراع.

ففي مجال السياسة والعلاقات الدولية المعاصرة يمكن رصد عدد من الأمثلة البارزة. فقد اتبعت الولايات المتحدة سياسـة "الصبر الإسـتراتيجي" في التعامل مع كوريا الشـمالية خلال عهد الرئيس أوباما؛ حيث بُنيت هذه السياسـة على عدم الانخراط المباشـر أو تقديم تنازلات لكوريا الشـمالية ما لم تغيِّر سـلوكها، مع انتظار تغير الظروف والاستمرار في فرض العقوبات والضغوط(18). ورغم الجدل حول جدوى هذه السياسة، فإنها تمثل مثالاً معاصرًا على دولة عظمى تستخدم الصبر الإستراتيجي بدل المواجهة الفورية(19).

كما تعد إيران من أبرز الدول التي تبنَّت الصبر الإستراتيجي إستراتيجية وطنية خلال العقود الأخيرة. فبعد ثورة 1979 وحرب ثماني السنوات مع العراق، خلصت القيادة الإيرانية إلى تجنب أي حرب شـاملة جديدة بسبب تكلفتها الباهظة؛ لذلك انتهجت مقاربة دفاعية طويلة الأمد تجمع بين الصبر الإستراتيجي وتوسيع النفوذ بصورة غير مباشـرة؛ إذ امتنعـت عن مواجهة مفتوحة مع خصومها، فـي الوقت الذي واصلت فيـه مراكمـة عناصر القوة عبـر تطوير برنامجها الصاروخي ودعـم حلفاء إقليميين فيما يُعرف بمحور المقاومة. وقد مكَّنتها هذه السياسـة من توسـيع نفوذها الإقليمي وصناعة طوق من التهديدات حول إسـرائيل من دون خوض حرب مباشـرة. وحتى عند تعرضها لاسـتفزازات خطيرة، مثل اغتيال قاسم سليماني عام 2020، جاء ردُّها مدروسًـا ومحدودًا عبر قصف قاعدة عين الأسـد بعد إنذار مسبق لتجنب التصعيد، بما يحافظ على الردع دون التخلي عن إستراتيجية الصبر الإستراتيجي(13).

واتبعت الصين بدورها لعقود مبدأ دنغ شياو بينغ الشهير "أَخْفِ قوتك وانتظر وقتك"، وهو نهج يُعد شكلاً من أشكال الصبر الإستراتيجي في المجال الدولي. فبعد الحرب الباردة ركزت الصين على النمو الاقتصادي وتعزيز قوتها بهدوء، وتجنبت المواجهة المباشـرة مـع الولايات المتحدة على الزعامة العالميـة. ونتيجة لهذا الصبر الطويل

صعدت الصين إلى مصاف القوى العظمى اقتصاديًّا وعسكريًّا. ورغم أنها أصبحت أكثر جرأة في عهد شي جين بينغ، فإن نهج الانتظار الإستراتيجي خلال التسعينات وبدايات الألفية أتاح لبيجين الوقت لبناء قدراتها قبل خوض منافسة مفتوحة مع واشنطن(13).

كما مارست حركات المقاومة والتحرر عبر التاريخ العديد من تطبيقات الصبر الإستراتيجي في مواجهة قوى أقوى منها. فقد اتبعت حركة فيت كونغ في حرب فيتنام تكتيكات حرب العصابات والصبر الطويل حتى أُنهكت الولايات المتحدة واضطرت إلى الانسحاب. وكذلك انتهجت المقاومة الفلسطينية خلال فترات معينة سياسة الصبر وبناء القوة تدريجيًّا؛ إذ طوَّرت قدراتها الصاروخية ووسائل ردع محلية لفرض معادلات جديدة في مواجهة الاحتلال(13).

وخلاصة القول: إن الصبر الإستراتيجي يُستخدم عبر طيف واسع من الفاعلين، ويجمع بينهم وجود اختلال في ميزان القوى المباشر أو مخاطر عالية من المواجهة الشاملة؛ الأمر الذي يدفع الطرف المعني إلى تفضيل نهج الانتظار النشط وترقب الظروف المواتية بدل المغامرة بمواجهة فورية قد تكون خاسرة.

## إيجابيات ومحاذير الصبر الإستراتيجي

تبيِّن التجارب أن الصبر الإستراتيجي يحمل مزايا عديدة تجعل تبنِّيه خيارًا جذابًا في حالات كثيرة. ومن أبرز هذه المزايا تجنب المخاطر الكارثية؛ إذ يمنع الصبر الإستراتيجي الاندفاع إلى قرارات مصيرية قد تكون عواقبها وخيمة. فبدل الدخول في حرب شاملة أو صدام مكلف في ظروف غير مواتية، يتيح الانتظار المدروس تجنُّب خسائر فادحة في الأرواح والموارد. وعلى سبيل المثال، رأت الإدارة الأميركية أن الإبقاء على الوضع القائم مع كوريا الشمالية أقل ضررًا من شَنِّ حرب استباقية قد تشعل شبه الجزيرة الكورية(19). وينطبق الأمر ذاته على الصين التي تتجنب باستمرار حربًا مباشرة مع الولايات المتحدة؛ إذ يمنحها الصبر فرصة لتفادي أسوأ السيناريوهات.

ومن إيجابيات الصبر الإستراتيجي أيضًا كسب الوقت لتعزيز الموقف؛ أي شراء الوقت لبناء القدرات العسكرية والاقتصادية، أو نسج التحالفات وحشد الدعم

الدولي، أو ترتيب البيت الداخلي وتقوية الجبهة الداخلية. ومع مرور الوقت قد يتغير ميزان القوى لصالح الطرف الصابر بصورة ملموسة، بما يحسِّن شروطه التفاوضية أو القتالية في نهاية المطاف. ويرتبط بذلك إرهاق الخصم وتغيير حساباته من خلال استنزافه معنويًّا وماديًّا؛ فاستمرار المواجهة طويلة الأمد دون حسم قد يرهق الخصم بفعل الضغوط الشعبية لإنهاء الصراع، أو تعثر خططه الاقتصادية، أو تراجع صبر حلفائه.

كما قد يهيئ الصبر الإستراتيجي بيئة تفاوضية أكثر ملاءمة؛ إذ قد تنضج ظروف التسوية بمرور الوقت. فالصبر يمنح مجالاً لتدخل أطراف دولية، أو تغير القيادات السياسية لدى الخصم، أو نشوء توافقات جديدة. وكثيرًا ما يُقال: إن الوقت يمثل جزءًا من الحل في القضايا المعقدة.

ومن مزاياه أيضًا تعزيز الشرعية للقضية الصابرة إذا كانت مرتبطة بظلم أو عدوان؛ إذ قد يكسب الطرف الصابر تعاطفًا دوليًّا متزايدًا بمرور الوقت. فقد أدى صمود الفلسطينيين وتمسكهم بحقوقهم إلى تكريس عدالة قضيتهم تدريجيًا في نظر الرأي العام العالمي. وفي الآونة الأخيرة، ومع تصاعد استخدام إسرائيل للقوة، تراجعت شرعيتها الدولية نسبيًا، وبات يُنظر إلى الفلسطينيين بوصفهم ضحايا صامدين. وقد يسهم هذا الكسب المعنوي والسياسي في ترجيح الكفة الدبلوماسية لصالح الطرف الصابر في نهاية المطاف.

وفي المقابل، تشير التجارب إلى أن الصبر الإستراتيجي لا يخلو من تحديات ومحاذير. فمن أبرز هذه المحاذير استغلال الخصم للوقت لتعزيز قدراته خلال فترة الانتظار. فإذا لم يكن الصبر الإستراتيجي نشطًا ومصحوبًا ببناء القدرات، بل اقتصر على تجميد الموقف، فقد يستغل الخصم الوقت لتقوية نفسه أو فرض أمر واقع جديد. ففي حالة كوريا الشمالية، استمرت بيونغ يانغ في تخصيب اليورانيوم وتطوير ترسانتها النووية خلال فترة الصبر الأميركي(18). وقد يجد الطرف الصابر نفسه لاحقًا أمام مشكلة أكثر تعقيدًا نتيجة تأخره في التحرك. وينطبق الأمر نفسه على الحالة الفلسطينية؛ فبينما انتظر الفلسطينيون ضغوط المجتمع الدولي على إسرائيل، استغل الاحتلال العقود الماضية في توسيع المستوطنات وتقسيم الأراضي؛ الأمر الذي أضعف فرص إقامة دولة فلسطينية متصلة جغرافيًّا.

ومن المحاذير كذلك إضعاف عامل الردع والسيادة؛ إذ قد يُفسَّر تحمُّل الضربات المحدودة دون ردٍّ بوصفه مساسًا بهيبة الدولة وسيادتها. فاتباع نهج الصبر لفترة طويلة في ظل انتهاك السيادة -كاغتيال القادة أو استهداف المنشآت- قد يضعف صورة الردع ويُظهر الدولة بمظهر الضعيف، بما يشجع الخصوم على المزيد من الضغوط. ومن هنا برزت الدعوات إلى تحقيق توازن بين الصبر والردع، بحيث لا يُترك الخصم من دون محاسبة. وفي هذا السياق تقوم الصين بين الحين والآخر بإجراء مناورات عسكرية واسعة حول تايوان لإظهار قدراتها وتعزيز موقفها الردعي.

كما يبرز خطر التحول إلى الاسترضاء أو التنازل التدريجي، وهو ما يفرض ضرورة رسم خط فاصل واضح بين الصبر الإستراتيجي والاستسلام التدريجي. فالصبر الإستراتيجي لا يعني التنازل أو التخلي عن الحقوق بل يتطلب ثباتًا على المبادئ والأهداف الجوهرية وإلا تحول إلى تآكل تدريجي في الموقف تُقدَّم خلاله التنازلات مجانًا تحت غطاء كسب الوقت.

ومن التحديات المهمة أيضًا إدارة التوقعات داخليًّا وخارجيًّا؛ إذ ينبغي على القيادة أن تشرح نهج الصبر الإستراتيجي بوضوح للرأي العام وللحلفاء، وأن تؤكد أنه جزء من خطة مدروسة لا يعكس تراجعًا أو عجزًا. ففي سياسة الصبر الأميركية تجاه كوريا الشمالية بدأ بعض الحلفاء ينظر إليها بوصفها مرادفًا لعدم الاكتراث الأميركي بمخاوفهم الأمنية. ويُظهر ذلك أن الصبر الإستراتيجي قد يُساء فهمه أحيانًا بوصفه تقاعسًا أو ضعفًا؛ الأمر الذي قد يهدد تماسك التحالفات أو يثير انقسامات داخلية.

ولذلك يتطلب الأمر خطابًا إعلاميًّا فعالاً ومشاركة محسوبة للمعلومات لتفادي الإحباط أو تآكل المعنويات مع طول الأزمة. فالمجتمعات بطبيعتها تتطلع إلى الحسم أو إلى حلول تخفف عنها أعباء الصراع، وقد يؤدي طول أمد الأزمة إلى ضغوط سياسية متزايدة على القيادة التي تتبنى نهج الصبر.

كما يُعد تحديد خطوط حمراء مسبقة أمرًا مهمًّا لتوضيح اللحظة التي يصبح فيها الصبر الإستراتيجي غير مقبول، بما يحقق ردع الخصم ويؤكد أن الصبر ليس بلا حدود. غير أن هذا الأمر يقتضي قدرًا من الحذر في حالة حركات التحرر؛ إذ لا تملك غالبًا القدرة على امتصاص ضربات قاصمة أو خوض مواجهة حاسمة في ظروف غير مواتية. ولذلك فإن الانتقال إلى المواجهة دون توافر الشروط المناسبة

قد يؤدي إلى خسائر كارثية تستنزف القوة المتراكمة أو تنهي المشروع التحرري، وهو ما يستدعي تقييمًا دوريًّا مرنًا لمسار الصبر الإستراتيجي وحدوده.

**الصبر الإستراتيجي السلبي**

للتعرف على مخاطر إساءة استخدام الصبر الإستراتيجي، يجدر استعراض بعض الحالات التي يمكن وصفها بالصبر الإستراتيجي السلبي أو الاستسلام الضمني أو الاستسلام التدريجي، أي حين يتحول الصبر من ميزة إلى عيب، أو حين يفشل النهج برمته ويؤدي إلى نتائج عكسية. ومن أبرز هذه الحالات **سياسة الاسترضاء قبيل الحرب العالمية الثانية**. فقد شكّل اتفاق ميونخ، عام 1938، مع ألمانيا النازية أحد أشهر الأمثلة التاريخية على صبر أو مماطلة إستراتيجية خاطئة؛ إذ اعتقدت بريطانيا وفرنسا أن منح هتلر ما يريده في تشيكوسلوفاكيا وانتظار التزامه بالسلم يمثل إستراتيجية حكيمة لتجنُّب حرب كبرى. غير أن هتلر فسَّر ذلك بوصفه علامة ضعف لدى خصومه، فتمادى واجتاح بولندا بعد أقل من عام؛ الأمر الذي أشعل الحرب العالمية الثانية. وهكذا تحوَّل الصبر في هذه الحالة، بصيغة الاسترضاء، إلى عاملٍ فاقم التهديد بدل احتوائه، حتى أصبح "ميونخ" مرادفًا للدبلوماسية الفاشلة التي أُسيء فيها تقدير الخصم(18).

ويبرز مثال آخر في **سياسة الصبر الأميركية تجاه كوريا الشمالية**. فعلى الرغم من بعض إيجابيات سياسة "الصبر الإستراتيجي" التي انتهجتها واشنطن، فإنها لم تخلُ من نتائج سلبية. ففي أثناء فترة الانتظار واصلت كوريا الشمالية تطوير برنامجها النووي والصاروخي بوتيرة متسارعة(21). وعلى امتداد نحو عقد من الزمن تضاعف مخزونها من المواد الانشطارية وتطورت قدراتها في مجال الصواريخ العابرة للقارات؛ الأمر الذي ضيَّق الخيارات الإستراتيجية المتاحة أمام الولايات المتحدة في المستقبل.

كما يُستشهد بحالة **مسار السلام الفلسطيني بعد اتفاق أوسلو** (1993–2023) بوصفها مثالاً آخر على الصبر الإستراتيجي السلبي. فقد دخل الفلسطينيون في عملية تفاوضية طويلة الأمد أملاً في تحقيق دولتهم المستقلة، معتمدين على المفاوضات والصبر الدولي للوصول إلى حل الدولتين. غير أن الواقع أظهر أنه خلال ثلاثة عقود استغلت إسرائيل تلك الفترة لتوسيع الاستيطان وفرض وقائع جديدة على الأرض، في حين

لم يمارس المجتمع الدولي ضغوطًا كافية لإجبارها على الالتزام بمسار التسوية. وبهذا المعنى تحوَّل ذلك الصبر، في نظر كثيرين، إلى صبر سلبي سمح بتفاقم الوضع بدل معالجته.

ومن الملاحظ أن القاسم المشترك في هذه الأمثلة هو أن سوء تقدير حدود الصبر أو عدم اقترانه بإستراتيجية موازية لبناء القوة أدى إلى نتائج عكسية.

ولا يقتصر توظيف الصبر الإستراتيجي على المجال الجيوستراتيجي فحسب، بل يمتد أيضًا إلى **السياسات الاقتصادية وإستراتيجيات الشركات والحركات الاجتماعية والدبلوماسية العامة**. ففي هذه السياقات يُستبدل الربح العاجل ببناء قدرات وهيكليات طويلة الأمد تولِّد ميزة تنافسية واستدامة وشرعية تراكمية.

فعلى صعيد **السياسات الاقتصادية الحكومية**، تبنَّت كوريا الجنوبية نموذج التصنيع الموجَّه خلال الفترة (1960–1990)؛ حيث قبلت سول عقودًا من التقشف ودعم الصناعات الثقيلة وحماية سوقها الداخلي حتى تتمكن شركاتها من اكتساب ميزة تنافسية بدل فتح السوق مبكرًا أمام منافسين أقوى. وقد أسفر هذا النهج عن تحول كوريا الجنوبية من دولة منخفضة الدخل إلى قوة صناعية تصدر السفن والإلكترونيات والسيارات، مع ارتفاع دخل الفرد بنحو ثلاثين ضعفًا خلال جيل واحد (22).

كما تمثل مبادرة "**صنع في الصين** 2025" مثالاً آخر على الصبر الإستراتيجي في المجال الاقتصادي؛ إذ تحملت بيجين الانتقادات الغربية والحروب التجارية وواصلت الاستثمار طويل الأمد في مجالات مثل الروبوتات والرقائق والذكاء الاصطناعي، مع قبول تباطؤ مرحلي في النمو مقابل تحقيق استقلال تقني في المستقبل. وبعد نحو عقد من الزمن برزت شركات صينية رائدة في مجالات الجيل الخامس والبطاريات والسيارات الكهربائية، وبدأ الميزان التكنولوجي العالمي يميل تدريجيًّا نحو الشرق(22).

أما **رؤية السعودية** 2030 فتمثل بدورها نموذجًا للصبر الإستراتيجي في التحول الاقتصادي؛ إذ راهنت على إصلاحات اجتماعية واقتصادية ممتدة حتى عام 2030 وما بعده، مع تقبُّل تراجع نسبي في بعض العوائد النفطية مقابل تنويع الاقتصاد واستيعاب جيل شاب متزايد. وقد تمثلت النتائج حتى الآن في توسع مساهمة القطاعات غير

النفطية في الناتج المحلي وارتفاع الاستثمارات السياحية والتكنولوجية، رغم بطء تنفيذ بعض المشاريع الضخمة مثل مشروع "ذا لاين"(23).

وفي **القطاع الخاص** تظهر تطبيقات الصبر الإستراتيجي بوضوح في تجارب الشركات الكبرى. فقد تحولت شركة أمازون (Amazon) من متجر إلكتروني لبيع الكتب إلى منظومة اقتصادية متكاملة تشمل التجارة الإلكترونية والحوسبة السحابية والإعلان الرقمي والأقمار الصناعية(24). وقد سبق هذا التحول سنوات طويلة من الاستثمار والصبر قبل ظهور العوائد المالية الكبرى؛ حيث اختار مؤسسها، جيف بيزوس، إعادة استثمار معظم التدفقات النقدية في البنية التحتية والبحث والتطوير والحوسبة السحابية (AWS)، مع قبول هوامش ربح منخفضة لسنوات عديدة.

وبالمثل، تحولت شركة تسلا (Tesla) من شركة لصناعة السيارات إلى منصة متكاملة للطاقة تشمل السيارات والبطاريات وأنظمة الشحن وبرمجيات القيادة الذاتية(25). وقد تطلبت هذه الرؤية صبرًا إستراتيجيًّا طويل الأمد؛ إذ طرحت الشركة نماذجها تدريجيًّا مع تراكم الخبرة الإنتاجية والطلب وتقليل التكاليف؛ ما أدى إلى تباطؤ التوسع في البداية لكنه خفف مخاطر الإخفاق.

أما شركة نتفليكس (Netflix) فقد تحولت من خدمة لتأجير المحتوى إلى استوديو عالمي للإنتاج ثم إلى منصة ترفيهية متعددة تشمل الألعاب والبث الرياضي المباشر وخدمات الإعلانات(26). وقد استلزم هذا التحول صبرًا طويلاً لتغيير عادات المشتركين وبناء البنية التقنية والقانونية عالميًّا؛ حيث اعتمدت الشركة توسعًا تدريجيًّا بدأ بأميركا الشمالية ثم أوروبا وأميركا اللاتينية قبل الانتقال إلى آسيا وإفريقيا، مع استثمارات ضخمة في إنتاج المحتوى الأصلي.

وفي **المجال الاجتماعي** يظهر الصبر الإستراتيجي في تجربة حركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة؛ حيث تبنى قادتها نهج اللاعنف والتصعيد التدريجي عبر الاعتصامات والمقاطعات والمسيرات على مدى عقدين بدل المواجهة المباشرة مع سلطات الولايات والشرطة(27). وقد أسهم هذا التراكم النضالي في إقرار قانون الحقوق المدنية، عام 1964، وقانون حق التصويت، عام 1965، اللذين غيَّرا البنية القانونية للتمييز العنصري(28).

كمـــا يمكن ملاحظة ذلك في **حملة المقاطعة والعقوبات ضد نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا**؛ حيث راهن ناشـــطو الداخل والخارج على أن تضرب العقوبات الاقتصادية الدولية قلب النظام تدريجيًّا، فواصلوا الضغط السياسي والاقتصادي دون اللجوء إلى عنف مســـلح واســـع. وقد انتهى الأمر بانهيار نظام الأبارتهايد في مطلع التسعينات، لتتحول العقوبات من أداة رمزية إلى رافعة حاسمة للتغيير(29).

أما في **مجال الدبلوماســـية العامة والقوة الناعمـــة** فتبرز مبادرة "كول جابان" (Cool Japan) مثالاً على الصبر الإســـتراتيجي الثقافي؛ إذ استثمرت الحكومة اليابانية، منذ عام 2004، في نشـــر الأنمي والمطبخ والأزيـــاء اليابانية عالميًّا، مع قبول نمو بطيء في البداية من أجل بناء قاعدة جماهيرية دولية مســـتدامة(30)(31). وقد أســـفر ذلك على المدى الطويل عن تحول الثقافة اليابانية إلى علامة تجارية عالمية تدعم السياحة والصادرات(32).

وبالمثل، ظهرت موجة "هاليو" الكورية (K Wave)؛ حيث استثمرت كوريا الجنوبية نحـــو عقديـــن في دعم صناعة الترفيه محليًّا قبل أن تتحـــول إلى قوة ثقافية عالمية، فأصبحـــت موســـيقى K-Pop والدرامـــا الكورية أدوات نفوذ ناعـــم تعزز الاقتصاد الكوري وتُدرُّ مليارات الدولارات وتُكسبه حضورًا دوليًّا متزايدًا(33)(34)(35).

كما تمثل **دبلوماســـية الرياضة القطرية** مثالاً آخر على الصبر الإســـتراتيجي في القوة الناعمة؛ إذ تحمَّلت قطر منذ عام 2010 تكاليف تنظيم كأس العالم 2022 وانتقادات حقوقية واســـعة، مفضِّلة انتظار "لحظة الشاشـــة العالمية" لتعريف العالم بها. وبعد البطولة ارتفع مؤشـــر المعرفة العالمي بقطر بصورة كبيرة، ووقَّعت الدوحة اتفاقيات استثمار وسياحة تفوق كلفة التنظيم بأضعاف(36)(37).

وفي المحصلة، يعني الصبر الإســـتراتيجي في مجالات الأعمال والاقتصاد التضحية بأرباح آنية أو تحمُّل إنفاق رأسمالي مرتفع لبناء حواجز تنافسية مستدامة. وهو نهجٍ يمتد إلى الاقتصاد والمجتمع والدبلوماســـية العامة؛ حيث يُدار الزمن بوصفه أصلاً اســـتثماريًّا، فتُســـتبدل المنافع قصيرة الأجل بإنجازات أوســـع في المستقبل وتعزيز الاستدامة على المدى البعيد.

### ثالثًا: المراحل والمسارات الحرجة للصبر الإستراتيجي

ترصد الدراسة حزمة من المراحل والمسارات الحرجة في ممارسة الصبر الإستراتيجي، من أبرزها **الغموض الإستراتيجي (Strategic Ambiguity)**، وهو سياسة متعمدة تقوم على عدم الإفصاح الكامل عن الأهداف أو التكتيكات أو الالتزامات من جانب دولة ما، بهدف الحفاظ على قدر من المرونة وتعزيز الموقف التفاوضي(38). وبناءً على ذلك، تقوم هذه الإستراتيجية على خلق حالة من عدم اليقين لدى الأطراف الأخرى بشأن الخطوات التي قد تُقْدِم عليها الدولة في موقف معين، بما يجعل الخصم مترددًا والحليف أكثر حذرًا.

وعلى الصعيدين السياسي والدبلوماسي، يمنح الغموض الإستراتيجي صانعي القرار مساحة أوسع للمناورة دون التزام مسبق، بينما يسمح على الصعيد العسكري بتعزيز الردع (Deterrence) من خلال إبقاء الخصوم في حالة تخمين مستمر بشأن القدرات أو الردود المحتملة. وبعبارة أخرى، يوفر الغموض الإستراتيجي مساحة من الحرية لتجنب استفزازات غير ضرورية أو قيود تعاقدية صارمة، وفي الوقت نفسه يبقي الخصم متوجسًا من أسوأ الاحتمالات. ولهذه الأسباب يُعد الغموض الإستراتيجي أداة جذابة لتحقيق أهداف سياسية وعسكرية ودبلوماسية، رغم ما قد ينطوي عليه من مخاطر سوء التقدير أو انعدام اليقين في بعض الحالات.

ومن أبرز الأمثلة على ذلك **سياسة الولايات المتحدة تجاه تايوان**. فمنذ إنهاء العلاقات الدبلوماسية الرسمية مع تايبيه، عام 1979، وتبني سياسة "الصين الواحدة" (One China Policy)، اعتمدت واشنطن نهجًا يقوم على الغموض الإستراتيجي بشأن مدى تدخلها للدفاع عن تايوان في حال تعرضها لهجوم صيني. فقد تعهدت الولايات المتحدة بدعم القدرات الدفاعية لتايوان، لكنها لم تصرح بوضوح عما إذا كانت ستتدخل عسكريًّا لحمايتها(38). ويُعد هذا الغموض متعمدًا بهدف تحقيق ما يسمى "الردع المزدوج" (Dual Deterrence). فمن جهة، يردع احتمال التدخل الأميركي الصينَ عن محاولة غزو تايوان. ومن جهة أخرى فإن غياب ضمان أميركي مطلق قد يثني قادة تايوان عن إعلان الاستقلال بشكل استفزازي(39). وقد يُعزى إلى هذا النهج الفضل في الحفاظ على قدر من الاستقرار عبر مضيق تايوان لعقود؛ إذ أبقى جميع الأطراف في حالة توازن وحذر.

ومع ذلك، برزت في السنوات الأخيرة تحديات جديدة تدفع إلى إعادة تقييم هذه السياسة؛ فقد أدى صعود الصين قوةً عسكرية واقتصادية كبرى في عهد شي جين بينغ، وتبنِّيها موقفًا أكثر حزمًا تجاه تايوان، إلى تصاعد التوترات الإقليمية في بحر الصين. وفي المقابل، صدرت عن بعض المسؤولين الأميركيين إشارات نحو ما يُعرف بـ"الوضوح الإستراتيجي" (Strategic Clarity)، في إشارة إلى الاستعداد للدفاع عسكريًّا عن تايوان إذا تعرضت لهجوم صيني، قبل أن تسارع الإدارة الأميركية إلى التأكيد بأن السياسة الرسمية لم تتغير وأن نهج الغموض الإستراتيجي لا يزال قائمًا(40).

كما يظهر الغموض الإستراتيجي بوضوح في **السياسة الأميركية تجاه البرنامج النووي الإيراني**. فقد اعتمدت واشنطن نهجًا ينطوي على قدر كبير من الغموض بوصفه أداة ردع، ويتجلى ذلك في الشعار الذي تكرره الإدارات الأميركية المتعاقبة بأن "جميع الخيارات مطروحة على الطاولة". ويُعد هذا الشعار تهديدًا ضمنيًّا مبهمًا يهدف إلى ردع طهران عن السعي لامتلاك سلاح نووي تحت طائلة احتمال توجيه ضربة وقائية(41). وقد وضع هذا الغموض إيران أمام ما يمكن وصفه بـ"الصناديق السوداء" من التهديدات، أي تهديدات حقيقية أو محتملة لا يمكن الجزم بمدى استعداد واشنطن لتنفيذها(42). وفي المقابل، أبقت إيران برنامجها النووي ضمن منطقة رمادية، فواصلت تطوير قدراتها مع الحرص على عدم تجاوز عتبة تستفز ردًّا دوليًّا حاسمًا، مستفيدة بدورها من الغموض المحيط بنوايا خصومها لتوسيع هامش حركتها.

ويظل الغموض الإستراتيجي في هذه الحالة سيفًا ذا حدين؛ فقد أسهم في كبح اندفاع إيران نحو إعلان امتلاك سلاح نووي بشكل علني وسريع لكنه في الوقت نفسه لم يمنع استمرار التقدم التدريجي في برنامجها النووي ضمن حدود هذا الغموض. واستمرت هذه المعادلة إلى أن شنَّت إسرائيل حربًا على إيران، في مايو/ أيار 2025، بدعم من الولايات المتحدة، استهدفت خلالها منشآت نووية إيرانية مثل فوردو ونطنز وأصفهان، وهو ما شكَّل خروجًا مؤقتًا عن حالة الغموض الإستراتيجي. غير أن الولايات المتحدة عادت لاحقًا إلى تبني سياسة الغموض بشأن احتمال توجيه ضربات مستقبلية إذا ما عاودت إيران تسريع برنامجها النووي.

ويظهر الغموض الإستراتيجي كذلك في **الموقف الأميركي الأوسع تجاه الصين،** خاصة في الموازنة بين سياسات الاحتواء والتعاون. فعلى الرغم من انتقال الخطاب الأميركي إلى توصيف الصين بوصفها "المنافس الرئيسي" للولايات المتحدة، تحرص الإدارات الأميركية في الوقت نفسه على تأكيد أنها لا تسعى إلى "حرب باردة جديدة" أو إلى احتواء الصين بشكل صريح(43). وتهدف هذه الرسائل العلنية إلى طمأنة الصين دبلوماسيًّا بأن المنافسة لا تعني العداء المطلق، وإلى إبقاء قنوات التعاون مفتوحة في قضايا عالمية مشتركة مثل التغير المناخي ومكافحة الأوبئة.

غير أن الممارسات العملية تعكس في الوقت نفسه ملامح إستراتيجية احتواء ضمنية لنفوذ بيجين. فمن جهة، عززت الولايات المتحدة تحالفاتها العسكرية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، مثل تحالف "أوكوس" (AUKUS) الأمني مع أستراليا وبريطانيا، وتفعيل الحوار الأمني الرباعي (Quad) مع اليابان وأستراليا والهند، كما كثَّفت مناوراتها البحرية في بحر الصين الجنوبي. ومن جهة أخرى، فرضت قيودًا تكنولوجية وتجارية متزايدة للحدِّ من وصول الصين إلى التقنيات المتقدمة، مثل أشباه الموصلات والذكاء الاصطناعي. وفي المقابل، تنظر بيجين إلى كثير من هذه الإجراءات بوصفها محاولات لاحتوائها وإبطاء صعودها، حتى وإن نفت واشنطن ذلك رسميًّا(43).

ويمكن النظر إلى هذه المقاربة بوصفها شكلاً من **الغموض الإستراتيجي الجماعي؛** حيث تصوغ الولايات المتحدة مع حلفائها رسالة مزدوجة للصين مفادها أن باب التعاون سيظل مفتوحًا إذا التزمت بيجين بقواعد النظام الدولي، في حين أن أي تصعيد قد يقود إلى مواجهة مع تحالف دولي واسع.

ومن ثم يمكن القول: إن الغموض الإستراتيجي يمثل أداة مهمة في ترسانة السياسات الدولية المعاصرة، تتجلى أبعاده السياسية والعسكرية والدبلوماسية في عدد من القضايا الكبرى. ومع ذلك يبقى هذا النهج مسارًا حرجًا وسلاحًا ذا حدين؛ إذ إن الإفراط في استخدامه قد يؤدي إلى سوء تقدير إستراتيجي أو إلى تقويض المصداقية إذا لم يكن مدعومًا بخطة واضحة للتصرف عند الأزمات. ولذلك فإن نجاح الغموض الإستراتيجي يظل مرهونًا بحسن توظيفه وملاءمته للظروف الخاصة بكل حالة. وفي عالم يتسم بتغير موازين القوى وتصاعد المنافسة بين القوى الكبرى، سيظل النقاش

قائمًا حول متى يكون الغموض أداة فعَّالة لتحقيق الردع والاستقرار، ومتى يتحول إلى عامل خطورة يستدعي الانتقال إلى الوضوح الإستراتيجي (Strategic Clarity) بوصفه خيارًا أكثر أمانًا.

### مسارات إنهاء حالة الصبر الإستراتيجي

#### أولًا: إنهاء الصبر الإستراتيجي من قبل الطرف الأقوى

قد يسعى الطرف الأقوى إلى إنهاء حالة الصبر الإستراتيجي التي ينتهجها خصمه الأضعف عبر **ممارسة الضغط الناعم** بهدف إفقاد الطرف الأضعف التوازن الإستراتيجي بين الفرص المتاحة وإمكانات العمل من جهة، وبين تزايد وتكتل الموارد البشرية من جهة أخرى. ويتم ذلك من خلال وسائل متعددة مثل المناوشات المستمرة أو الحصار طويل الأمد. ومن الأمثلة على ذلك ما تعرض له الشعب الفلسطيني في قطاع غزة؛ حيث استمر الحصار لأكثر من سبعة عشر عامًا مع قيود مشددة على الحركة والسفر والخروج من القطاع. وقد أدى ذلك إلى تراكم أعداد كبيرة من الخريجين دون توافر فرص عمل كافية مما خلق تكدسًا بشريًّا يشكِّل ضغطًا اقتصاديًّا واجتماعيًّا كبيرًا على الطرف الصابر.

ويؤدي هذا التكدس إلى تحميل المؤسسات الحكومية أعباء إضافية لاستيعاب جزء من هذه القوى البشرية؛ الأمر الذي يرهق الموارد المالية للطرف الصابر. أما الجزء الأكبر من القوى غير المستوعبة فيظل مصدر ضغط اجتماعي مستمر؛ حيث تظهر آثار البطالة في صورة مشكلات اجتماعية متعددة، وقد تتشكل توجهات شعبية غير راضية عن الطرف الصابر أو عن إستراتيجيته في إدارة الصراع.

كما قد يستخدم الطرف الأقوى **الضغط الخشن**، مثل العنف العسكري أو المواجهات المحدودة، بهدف تعطيل أو إبطاء عملية بناء القدرات لدى الطرف الأضعف، سواء كانت اقتصادية أو عسكرية. وقد يشمل ذلك إثارة الاضطرابات الداخلية بهدف إضعاف تماسك الصف الداخلي للطرف الأضعف، أو محاولة دفعه إلى **مواجهة مبكرة** في ظروف محلية أو إقليمية غير مواتية له. ففي مثل هذه الحالة تكون قدرات الطرف الأضعف غير مهيأة لمواجهة حاسمة؛ مما يسهِّل على الطرف الأقوى إضعافه أو إعادته إلى نقطة البداية.

وفـي حال فشـل هذه الضغوط فـي تحقيق أهدافها، قد يلجـأ الطرف الأقوى إلى **الدخول في مواجهة حاسمة** بهدف إنهاء حالة الصبر الإستراتيجي للطرف الأضعف وتحطيم مكتسباته أو تعطيل مسار بناء قدراته. وفي هذه الحالة يجد الطرف الصابر نفسه أمام أربعة احتمالات رئيسية.

**الاحتمال الأول: تفجر الوضع الداخلي**

قد يؤدي الضغط المستمر إلى انفجار الوضع الداخلي؛ حيث تنتفض الحاضنة الشعبية ضـد الطرف الصابر نتيجة عدم قدرتهـا على تحمل الكلف الناتجة عن الحصار أو الضربات العسـكرية أو تدهور الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والاقتصاد. ومـع تراجع الأمل في تحقيق حل يحفظ الكرامة والحقوق، قد تنقلب قطاعات من المجتمع ضد القيادة الصابرة ويهتز الاسـتقرار الداخلي. ومن الأمثلة التاريخية على ذلـك مـا حدث في أيرلندا بعد المعاهـدة الأنجلو-أيرلندية عام 1921؛ إذ تحملت الحركـة القومية الأيرلندية سـنوات من "الصبر المقـاوم" والتصعيد التدريجي حتى فرضت معادلة تفاوضية(44). غير أن قبول وضع الدومينيون والانقسام حول المعاهدة أدى إلى اندلاع الحرب الأهلية بين معسـكري "المعاهدة" و"ضد المعاهدة" خلال الفترة (1922–1923). وهكذا تحولت الضغوط الداخلية المرتبطة بتباين الرؤى حول توقيت الحسم وحدود المكاسب المقبولة إلى صراع داخلي طغى على المواجهة مع الخصم.

**الاحتمال الثاني: التدحرج نحو الاستسلام التدريجي**

قـد يؤدي الضغط المتواصـل إلى انزلاق الطرف الصابر تدريجيًّا نحو الاسـتسلام الضمنـي، ثم إلى خطوات متتابعة من التنـازل تنتهي بالقبول بالأمر الواقع. ويمكن ملاحظة ذلك في مسـار العملية السياسـية الفلسطينية بعد اتفاق أوسلو، عام 1993، حيث سـعت القيادة الفلسـطينية إلى اتباع مسـار تفاوضي طويل النفس بهدف بناء شـرعية دولية وتجنب المواجهة الشـاملة. غير أن غياب أدوات ضغط فعَّالة وتوسع الاستيطان الإسرائيلي أسهما في خلق وقائع جديدة على الأرض همَّشت إمكانية قيام دولة فلسطينية متصلة جغرافيًّا. ويرى بعض الباحثين أن هذا المسار تحول تدريجيًّا من

"صبر نشـــط" إلى قبول بواقع مجتزأ يقوم على حكم ذاتي محدود وتجزئة جغرافية، بحيث أصبح الزمن يعمل لصالح الطرف الأقوى بدل الطرف الصابر.

### الاحتمال الثالث: الاندفاع نحو مواجهة غير مواتية

قد يســتجيب الطرف الصابر لاســتفزازات الخصم ويدخل في مواجهة حاســمة في ظروف غير مناســبة له، مما يؤدي إلى خســارة المواجهــة. وفي هذه الحالة يحقق الطرف الأقوى هدفه بالتخلص من خصمه أو إضعافه بصورة كبيرة، حتى وإن تكبد بدوره كلفة مرتفعة في سبيل ذلك.

### الاحتمال الرابع: الثبات والاستمرار

قد يتمكن الطرف الصابر من الصمود والمناورة وامتصاص آثار الضربات، مع الاستمرار في بناء قدراته والسعي للوصول إلى مستوى من التكافؤ يسمح له بالمواجهة الحاسمة في المستقبل. ومن الأمثلة المعاصرة على ذلك المواجهة التي اندلعت بين إسرائيل وإيران، في مايو/ أيار 2025، حين اســتهدفت إســرائيل -بدعم أميركي- منشــآت مرتبطة بالبرنامجين النووي والصاروخي الإيراني. ورغم شــدة الضربات اســتطاعت إيران الصمود خلال حرب استمرت اثني عشر يومًا، واستخدمت خلالها الصواريخ التي طورتها خلال مرحلة الصبر الإستراتيجي لضرب العمق الإسرائيلي؛ الأمر الذي أسهم في خلق تأثير ردعي أسهم في وقف الحرب. وفي هذا السياق يمكن القول: إن إيران لجأت إلى خيار الصمود وامتصاص الضربات مع الحفاظ على تماسك النظام واســتئناف نشاطه الرسمي ومواصلة المناورة حول برنامجيها، النووي والصاروخي. كما يمكن ملاحظة نهج مشابه في السياسة الصينية التي تتجنب مواجهة حاسمة مع الولايات المتحدة، مع الاســتمرار في توسيع علاقاتها الاقتصادية عالميًّا في مواجهة الضغوط الاقتصادية الأميركية.

## ثانيًا: إنهاء الصبر الإستراتيجي من قبل الطرف الأضعف

يُعد هذا المسار الأكثر حساسية ودقة، لأنه يمثل **لحظة الانتقال من الصبر إلى الحسم**. ففــي هــذه الحالة يعمل الطرف الصابر خلال مرحلة الصبر الإســتراتيجي على بناء قدراتــه تدريجيًّــا وتجنب المواجهة الحاســمة قبل الأوان، مع الاكتفاء بمناوشــات

محدودة ومتقطعة قد تُستخدم أحيانًا لتحقيق ردع متوازن دون الانزلاق إلى مواجهة شاملة.

وخلال هذه المرحلة يحرص الطرف الصابر على إبقاء مستوى المواجهات ضمن حدود يستطيع الطرف الأقوى استيعابها دون أن تدفعه إلى استخدام كامل قوته العسكرية. ولذلك يتجنب الاستفزازات العنيفة التي قد تمنح الخصم ذريعة لتصعيد شامل يجبر الطرف الصابر على مواجهة غير مواتية.

ومع تطور قدرات الطرف الصابر وبلوغه درجة معينة من التكافؤ النسبي، تبدأ **مرحلة التردد الإستراتيجي** حول توقيت المواجهة الحاسمة. ففي هذه المرحلة تدور نقاشات داخلية بين تيار يدعو إلى المبادرة بالمواجهة فورًا وتيار آخر يفضِّل الانتظار حتى تتوافر ظروف أفضل.

ولأن هذه المرحلة هي الأكثر خطورة، ينبغي للطرف الصابر قبل اتخاذ قرار المواجهة الحاسمة التأكد من توافر **ثلاثة شروط أساسية** تمثل عوامل النجاح في الحسم.

### الشرط الأول: وضوح الرؤية الإستراتيجية

يجب أن تنطلق مرحلة الحسم من رؤية إستراتيجية واضحة وقابلة للتطبيق، مبنية على فرضيات دقيقة ومدروسة بعمق. ويتطلب ذلك تجنب الانحياز العاطفي في تقدير الموقف والابتعاد عن التحيزات التي قد تدفع إلى تضخيم القدرات الذاتية أو التقليل من قدرات الخصم. كما ينبغي إخضاع هذه الفرضيات لتحليل متخصص يشمل الأبعاد السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية، لأن قرار المواجهة الحاسمة ينطوي على مسؤوليات كبيرة ونتائج بعيدة المدى.

### الشرط الثاني: امتلاك القدرات الواقعية الكافية

ينبغي للطرف الصابر التأكد من امتلاكه قدرات إستراتيجية حقيقية تمكِّنه من تحقيق نتائج ملموسة في المواجهة الحاسمة. ولا يعني ذلك بالضرورة امتلاك قدرات مساوية تمامًا لقدرات الخصم بل امتلاك مستوى معقول من القوة العسكرية والاقتصادية والسياسية يسمح بتحقيق مكاسب إستراتيجية أو فرض تنازلات على الطرف الآخر. ويتطلب ذلك تقييمًا موضوعيًّا للقدرات المتاحة بعيدًا عن المبالغة أو الغرور، مع

الاستفادة من خبرات المختصين والحلفاء في تقدير حجم الإمكانات الفعلية.

ويمثـــل تقييم القدرات منعطفًا حرجًا؛ إذ قد يؤدي الميل النفســـي نحو المجازفة أو التحفظ إلى تقديرات مختلفة للقدرة على الحســـم. وقد يفضي هذا التقييم إلى قرار بالمواجهة الحاسمة، أو إلى تأجيلها، أو إلى الاكتفاء بمستوى أدنى من المواجهة.

**الشرط الثالث: توافر بيئة إستراتيجية مواتية**

يتطلب نجاح المواجهة الحاسمة وجود بيئة جيوسياسية محلية وإقليمية مؤيدة أو على الأقل غير معادية، مع توافر حدٍّ أدنى من الدعم السياسي. وتزداد فرص النجاح إذا توافر دعم لوجيســـتي أو اقتصادي من أطراف إقليمية أو دولية. أما في حال غياب هذه البيئة الداعمة، فقد يجد الطرف الصابر نفســـه في بيئة غير صديقة قد تميل إلى دعم الخصم بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

وتكتسب العوامل الجيوستراتيجية أهمية كبيرة في هذه المرحلة، لأن قرار المواجهة غالبًـــا ما يعني الاحتكاك بمصالح قـــوى دولية مهيمنة على الموارد الطبيعية أو على القرار السياسي في المنطقة(45). وقد تنشأ هذه الهيمنة نتيجة ارتباط مصالح النخب الحاكمة بقوى خارجية، أو نتيجة الضعف الاقتصادي والعلمي والعسكري الذي يدفع الدول إلى طلب الدعم الخارجي، أو بسبب الاعتماد على الحماية الأمنية أو القروض والتكنولوجيا الأجنبية. كما قد يؤدي الســـعي لامتلاك أسلحة متطورة لتحقيق توازن إستراتيجي إلى فتح المجال لتدخلات جيوسياسية أوسع(46).

وبناءً على ذلك، فإن قرار المواجهة الحاســـمة في العلاقات الدولية لا يمكن فصله عن السياق الجيوستراتيجي الأوسع، لأن الحسم يعني في جوهره امتلاك السيادة أو جزء منها، أي انتزاعها كليًّا أو جزئيًّا من طرف آخر.

ولهذا لم يعد قرار الحسم معزولاً عن البيئة الجيوسياسية المحيطة، بل أصبح متداخلاً مع شبكة معقدة من التفاعلات المحلية والإقليمية والدولية. وقد يؤدي تجاهل هذه العوامل إلى مفاجآت إستراتيجية غير محسوبة.

وفـــوق ذلـــك، يواجه الطرف الصابر عادة **ضغوطًا داخليـــة متعددة** في بيئته المحلية؛ فمن جهة يمارس الخصم ضغوطه السياسية والعسكرية، ومن جهة أخرى قد تضغط

الحاضنة الشعبية باتجاه التنازل عن بعض المطالب نتيجة صعوبة الظروف المعيشية، أو على العكس قد تدفع باتجاه التعجيل بالمواجهة أملاً في إنهاء المعاناة. كما قد تنشأ ضغوط داخلية من بعض النخب أو المؤسسات التي تسعى إلى إثبات القدرة على المواجهة، أو من تيارات أخرى ترى أن الظروف لم تنضج بعد.

وفي ظل هذه الضغوط المتعددة، يصبح من الضروري أن يتحلى الطرف الصابر بدرجة عالية من الحكمة والرشد في اتخاذ القرار، حتى يتمكن من اختيار التوقيت المناسب للمواجهة الحاسمة وتجنب الانزلاق إلى خيارات غير محسوبة.

**القرار الرشيد**

تكتسب **الرشادة في اتخاذ القرار** أهمية كبيرة في إدارة العلاقات السياسية والدولية والصراعات؛ إذ إن جوهر الرشد والعقلانية يتمثل في إحكام فهم العالم والعلاقات المتشابكة فيه، بما يتيح المناورة ضمن هذا التعقيد على نحو يفضي إلى تحقيق الأهداف المنشودة والغايات المتوخاة(47).

ويقوم القرار الرشيد على **شرطين أساسيين**؛ أولهما أن تتم عملية اتخاذ القرار بصورة تداولية، أي عبر المشاورة والمداولة العميقة والتفكير الدقيق قبل حسم القرار، بحيث يُستوفى الموضوع بحثًا ونقاشًا للوصول إلى الرأي الأنسب. أما الشرط الثاني فيتمثل في أن يكون القرار مبنيًّا على **نظرية عمل ذات مصداقية وقابلة للتطبيق**(47).

وتُعد عملية صنع القرار التداولية عملية منظمة تقوم على تبادل الحجج المسندة بالأدلة، وإجراء نقاش عقلاني بين المعنيين بالقرار بهدف الوصول إلى قرار مبرَّر علنًا وقابل للدفاع عنه معرفيًّا وأخلاقيًّا. كما تسهم هذه العملية في الحد من احتمالات اتخاذ قرارات نشاز أو غير متوازنة أو غير مدروسة.

وفي هذا السياق، فإن التداولية في اتخاذ القرار تعني ضمان سلامة الأسلوب والطريقة والرأي والتوجه، استنادًا إلى مبدأ الشورى في إدارة الشأن العام، كما في قوله تعالى: **"وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ ۖ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ"** (آل عمران: 159). ويكتسب هذا المبدأ أهمية خاصة في القضايا الإستراتيجية التي تترتب عليها آثار بعيدة المدى.

ومن المهم كذلك أن تشـمل عملية صنع القرار التداولية **أصحاب الآراء المختلفة**، حتى لا تنحصر المشاورات في دائرة الموافقين مسبقًا أو في أولئك الذين قد يترددون فـي إبداء الرأي المخالف أمام صانع القرار. فإتاحة المجال لوجهات النظر المتباينة تسـهم في توسـيع دائرة الفحص النقدي للخيارات المتاحة، وتعزز فرص الوصول إلى قرار أكثر توازنًا ورشدًا.

## خاتمة

إن نجـاح الصبر الإسـتراتيجي يتطلب توازنًـا دقيقًا بين الانتظـار المدروس وبناء القـدرات والمبادرات المحسـوبة. فأي خلل في أحد هـذه الأركان قد يحوِّل نهج الصبر الإستراتيجي إلى سلبية إستراتيجية تمنح الخصم وقتًا إضافيًّا لترسيخ مكاسبه وتعزيـز موقعه. وفي المقابل، فـإن توافر هذه المتطلبات، مقرونًا بالمراجعة الدورية للمسـار، يحول الزمن من عبء ضاغط إلى أصل إستراتيجي يُستنزف عبره الخصم ويتعزز من خلاله الموقف السياسي للطرف الصابر.

وفي ظل التحولات الإقليمية والدولية المتسـارعة التي يعيشـها العالم العربي اليوم، يقدِّم مفهوم الصبر الإسـتراتيجي إطارًا تحليليًّا يسـاعد على تفكيك الانطباع الشائع الذي يربط الانتظار بالعجز أو التردد. فهو يوضح متى يكون الانتظار استثمارًا واعيًا في المستقبل، ومتى يتحول إلى استنزاف سلبي يبدد الفرص ويضعف الموقف.

ومـن ثـم فإن الصبر الإسـتراتيجي ليس دعوة إلى الجمـود أو الامتناع عن الفعل، بل هو دعوة إلى فعل هادئ ومنضبط يراكم أسـباب القوة، ويُربك الخصم، ويمنح الزمن فرصة لإعادة تشـكيل موازين القوى. وانطلاقًا من ذلك، تسـعى هذه الدراسة إلـى تقديم إطار مفاهيمي يمكن أن يفيد الباحثين في مجالات السياسـة والاقتصاد والاجتماع، كما يمكن أن يشـكِّل مرجعًا لصنَّاع القرار السـاعين إلى تحقيق أهداف بعيدة المدى دون تهور أو استعجال.

وفي المحصلة، يظل الزمن أحد أكثر العوامل تأثيرًا في مسـارات الصراع والتنافس بين الدول والمجتمعات؛ فبينما قد تُحسـم الحروب في ميادين القتال، فإن مصائر الأمم كثيرًا ما تتحدد في صمت الزمن.

## المراجع

(1) Anke Schmidt-Felzmann, "The Breakdown of the EU's Strategic Partnership with Russia: From Strategic Patience Towards a Strategic Failure," Cambridge Review of International Affairs, vol. 29, no. 1, 2016, pp. 99–127.

(2) Toshihiro Nakayama, "Strategic Patience in a Turbulent World: The Obama Doctrine and Its Approach to the World," Asia-Pacific Review, vol. 22, no. 1, 2015, pp. 1–15.

(3) Da-jung Li, "Trump Administration's North Korea Policy: From 'Strategic Patience' to 'Maximum Pressure,'" Tamkang Journal of International Affairs, vol. 22, no. 3, 2019, pp. 1–48.

(4) Hassan Mneimneh, "'Strategic Patience' and Iran's 'Resistance Axis': An Enduring Challenge for Biden's Administration," Washington Institute for Near East Policy, 11 December 2020.

(5) Mohammed Amin Jankiz, "Iran: From Strategic Patience to Strategic Dilemma?" Sharq Forum, 27 February 2024.

(6) Mohammed Khairi, "Strategic Patience: Iran's Weapon in Confronting the U.S.," Arab Forum for Iranian Policy Analysis, 30 March 2021.

(7) Abdulwahab Morsi, "Strategic Patience Alone Can No Longer Sustain Iran," Al Jazeera Net – Politics, 11 October 2024.

(8) زياد بن عابد المشوخي، الاستضعاف وأحكامه في الفقه الإسلامي، رسالة دكتوراه، (أم درمان: جامعة أم درمان الإسلامية، 2012).

(9) Olmo Gölz and Ruth Vollmer, "Narratives of 'the Oppressed': The Dialectic of Resistance Behind the Axis," MERIP, no. 313, Winter 2024.

(10) Hamas, "General Principles and Policies," 2017.

(11) أحمد قاسم حسين، "مراجعة كتاب: زمن المذلولين، باثولوجيا العلاقات الدولية"، مجلة سياسات عربية، العدد 21، يوليو/تموز 2016، ص 127–133.

(12)ما هو الصبر الإستراتيجي؟ وهل خرجت إيران من عباءته فعلاً؟ إبراهيم علوش، "الميادين"، 3 مايو/أيار 2024، (تاريخ الدخول: 9 مارس/آذار 2027)، [https://www.almayadeen.net/researchpapers](https://www.almayadeen.net/researchpapers)

(13) ليس بالصبر الإســتراتيجي وحده تحيا إيران الآن،، عبد الوهاب المرســي، الجزيرة نت نت، 11 أكتوبر/تشرين الأول 2024 (تاريخ الدخول: 9 مارس/آذار 2027)،

[https://www.aljazeera.net/politics/2024/10/11](https://www.aljazeera.net/politics/2024/10/11)

(14) ابن منظور، لسان العرب، مادة "صبر"، وابن فارس، مقاييس اللغة، مادة "صبر".

(15) "Morocco and Algeria: Strategic Patience," Modern Diplomacy, 28 March 2024, Available at:

[https://moderndiplomacy.eu/2024/03/28/morocco-and-algeria-strategic-patience/](https://moderndiplomacy.eu/2024/03/28/morocco-and-algeria-strategic-patience/)

(16) "Developing and Modeling Strategic Patience," Air University, U.S. Air Force, Available at:

[https://airuniversity.af.edu/Article-Display/Developing-and-Modeling-Strategic-Patience](https://airuniversity.af.edu/Article-Display/Developing-and-Modeling-Strategic-Patience)

(17) Wael Shadid, "A Framework for Managing Organizations in Complex Environments," Construction Management and Economics, vol. 36, no. 4, 2017, pp. 182–202.

(18) Miranda Sieg, "The Value of Strategic Patience," International Affairs Review, 28 March 2011, Available at:

[https://www.iargwu.org/blog/2011/03/28/the-value-of-strategic-patience](https://www.iargwu.org/blog/2011/03/28/the-value-of-strategic-patience)

(19) Jason Knight, "The End of Strategic Patience: The North Korea Dilemma," The Strategy Bridge, 17 January 2018, Available at:

[https://thestrategybridge.org/thebridge/2018/1/17/the-end-of-strategic-patience](https://thestrategybridge.org/thebridge/2018/1/17/the-end-of-strategic-patience)

(20) Richard Javad Heydarian, "'Hide Your Strength, Bide Your Time,'" Al Jazeera, 21 November 2014, Available at:

[https://www.aljazeera.com/opinions/2014/11/21/hide-your-strength-bide-your-time](https://www.aljazeera.com/opinions/2014/11/21/hide-your-strength-bide-your-time)

(21) Changsop Pyon, "Strategic Patience or Back to Engagement? Obama's Dilemma on North Korea," North Korean Review, vol. 7, no. 2, 2011, pp. 73–81.

(22) Timothy Taylor, "Industrial Policy Lessons from South Korea," Conversable Economist, 6 April 2023, Available at:

[https://conversableeconomist.com/2023/04/06/industrial-policy-lessons-from-south-korea/](https://conversableeconomist.com/2023/04/06/industrial-policy-lessons-from-south-korea/)

(23) Elsa B. Kania, "Made in China 2025, Explained," Center for a New American Security, 28 April 2019, Available at:

[https://www.cnas.org/publications/commentary/made-in-china-2025-explained](https://www.cnas.org/publications/commentary/made-in-china-2025-explained)

(24) Julian Cruz, "Building Fortunes Like Bezos: The Timeless Art of Long-Term Wealth Creation," AInvest, 28 June 2025, Available at:

[https://www.ainvest.com/news/building-fortunes-bezos](https://www.ainvest.com/news/building-fortunes-bezos)

(25) Elon Musk, "The Secret Tesla Motors Master Plan (Just Between You and Me)," Tesla Blog, 2 August 2006, Available at:

[https://www.tesla.com/blog/secret-master-plan](https://www.tesla.com/blog/secret-master-plan)

(26) "Netflix's Pivot to Streaming: Betting on Long-Term Thinking Over Short-Term Comfort," The Leadership Mission, 6 July 2025, Available at:

[https://www.theleadershipmission.com/post/long-term-thinking-netflix-decision](https://www.theleadershipmission.com/post/long-term-thinking-netflix-decision)

(27) Taylor Branch, Pillar of Fire: America in the King Years, 1963–65, (New York: Simon & Schuster, 1998).

(28) International Center on Nonviolent Conflict, "U.S. Civil Rights Movement (1954–1968)," 2015, Available at:

[https://www.nonviolent-conflict.org/resource/us-civil-rights-movement-1954-1968/](https://www.nonviolent-conflict.org/resource/us-civil-rights-movement-1954-1968/)

(29) University of Minnesota Libraries Publishing, "Economic Sanctions and the Collapse of Apartheid," Global Politics: Perspectives and Readings, 2020, Available at:

[https://manifold.open.umn.edu/read/global-politics-perspectives](https://manifold.open.umn.edu/read/global-politics-perspectives)

(30) Michal Daliot-Bul, "Japan Brand Strategy: The Taming of 'Cool Japan' and the Challenges of Cultural Planning in a Postmodern Age," Social Science Japan Journal, vol. 12, no. 2, 2009, pp. 247–266.

(31) Cabinet Office, Government of Japan, "Cool Japan Strategy: Turning Culture into a Global Brand," 2023, Available at:

[https://www.cao.go.jp/cool_japan/english/index.html](https://www.cao.go.jp/cool_japan/english/index.html)

(32) Ministry of Economy, Trade and Industry (Japan), Cool Japan Strategy Overview, (Tokyo: METI, 2016).

(33) Dal Yong Jin, "K-Pop's Cultural Conquest: How Hallyu Became South Korea's Soft Power Engine," Columbia Political Review, 15 May 2024, Available at:

[https://www.cpreview.org/articles/2024/05/kpops-cultural-conquest](https://www.cpreview.org/articles/2024/05/kpops-cultural-conquest)

(34) Dal Yong Jin, New Korean Wave: Transnational Cultural Power in the Age of Social Media, (Illinois: University of Illinois Press, 2016).

(35) Joseph S. Nye, "Korean Dramas, Netflix, and the New Geography of Soft Power," FGV International Intelligence Unit, 2023, Available at:

[https://iiu.fgv.br/en/publications/korean-dramas-netflix-soft-power](https://iiu.fgv.br/en/publications/korean-dramas-netflix-soft-power)

(36) Hassan AlKhatib, "Assessing the Post-World Cup Upswing: Qatar's Knowledge Index and Investment Boom after 2022," Journal of Tourism & Sports Management, vol. 10, no. 2, 2024.

(37) Paul M. Brannagan and Richard Giulianotti, "The Soft Power–Soft Disempowerment Nexus: The Case of Qatar," International Affairs, vol. 94, no. 5, 2018, pp. 1139–1157.

(38) حمـــد جميل ناجي، "الغموض الإســـتراتيجي فـــي العلاقات الدولية: تحليل حالة التحالف العربي في اليمن"، عدن تايم، 18 يوليو/ تموز 2025 (تاريخ الدخول: 9 مارس/ آذار 2027)، https://www.aden-tm.net/news/340929

(39) Raymond Kuo, "'Strategic Ambiguity' May Have U.S. and Taiwan Trapped in a Prisoner's Dilemma," RAND Corporation, 18 January 2023.

(40) Tim Willasey-Wilsey, "US Policy on Taiwan and the Perils of 'Strategic Ambiguity,'" RUSI, 26 September 2022.

(41) Arms Control Association, "The 'Military Option' for Countering Iran's Nuclear Program," Arms Control Today, June 2011.

(42) Siamak Naficy, "Red Lines and Black Boxes: Iran, Deterrence, and the Weaponization of Uncertainty," Small Wars Journal, 17 July 2025.

(43) Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China, "President Xi Jinping Meets with U.S. President Joe Biden," 15 November 2024.

(44) Bill Kissane, The Politics of the Irish Civil War, (Oxford: Oxford University Press, 2005).

(45) وائل شديد، البعد الجيوستراتيجي في مشروع النهضة، 2020، (تاريخ الدخول: 9 مارس/ آذار 2027)،[https://waelshadid.academia.edu](https://waelshadid.academia.edu)

(46) وائل شـــديد، الجيوســـتراتيجي بين المفهوم والتطبيق، 2020، (تاريخ الدخول: 9 مارس/ آذار 2027)،

[https://waelshadid.academia.edu](https://waelshadid.academia.edu)

(47) John J. Mearsheimer and Sebastian Rosato, How States Think: The Rationality of Foreign Policy, (New Haven: Yale University Press, 2023).

# الدور التنموي للمرأة القطرية: المشاريع الصغيرة والمتوسطة نموذجًا

# The Developmental Role of Qatari Women: Small and Medium Enterprises as a Model

العنود أحمد آل ثاني – Al-Anoud Ahmed Al-Thani *

**ملخص**

تبحث هذه الدراسة في مدى إسهام المرأة القطرية في تعزيز التنمية الاقتصادية من خلال مشاركتها في قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، في سياق التحول الاقتصادي الذي شهدته دولة قطر منذ مطلع الألفية الثانية. وتنطلق من تحليل البيئة الاقتصادية الكلية وجهود التنويع في إطار رؤية قطر الوطنية 2030، وصولًا إلى دراسة أنماط مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي وريادة الأعمال.

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، مستندة إلى بيانات رسمية صادرة عن الجهات الإحصائية والمؤسسات المعنية، وتناولت تطور معدل مشاركة المرأة في سوق العمل، والتوزيع القطاعي لنشاطها الاقتصادي، وطبيعة المشاريع التي تقودها، والقيمة الاقتصادية المضافة لهذه المشاريع من حيث مساهمتها في الأنشطة غير النفطية، وخلق فرص العمل، ودعم التنويع القطاعي والاقتصاد المعرفي.

أظهرت النتائج أن المرأة القطرية عززت حضورها في قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ولاسيما في مجالات التجارة والخدمات والأنشطة المهنية والمالية والرقمية، وأسهمت في تنشيط القطاع الخاص وتوسيع قاعدة الاقتصاد غير النفطي. غير أن تعظيم هذا الإسهام يواجه تحديات تتعلق بالوصول إلى التمويل في مراحل النمو، والكفاءة الإدارية، والمنافسة السوقية، ومحدودية البيانات الاقتصادية المفصَّلة حسب جنس مالك المشروع، وهو ما يحد من إمكانية قياس الأثر الفعلي للمشاريع التي تقودها النساء.

تخلص الدراسة إلى أن مشاركة المرأة القطرية في المشاريع الصغيرة والمتوسطة تمثل ركيزة متنامية في مسار التنويع الاقتصادي. ويستلزم تعزيز أثرها التنموي تبني سياسات تدعم التوسع المؤسسي، وتحفز الابتكار، وتعزز ارتباط المشاريع التي تقودها النساء بشبكات التوريد والإنتاج المحلية، وإدماجها في العقود

* د. العنود أحمد آل ثاني، باحث أول بمركز الجزيرة للدراسات.
Dr. Al-Anoud Ahmed Al-Thani, Senior Researcher at Al Jazeera Centre for Studies.

والمشـروعات الكبـرى، بمـا يرفـع مـن اسـتدامتها ومسـاهمتها في الناتـج المحلـي، ويعـزز دورهـا شـريكًا فـاعلًا في التحـول الهيكلـي للاقتصـاد القطـري.

**الكلمـات المفتاحيـة:** المـرأة القطريـة؛ المشـاريع الصغيـرة والمتوسـطة؛ التنويـع الاقتصـادي؛ ريـادة الأعمـال النسـائية؛ القيمـة المضافـة؛ رؤيـة قطـر الوطنيـة 2030.

## Abstract

This study examines the extent to which Qatari women have contributed to economic development through their participation in the small and medium-sized enterprise (SME) sector, within the broader context of Qatar's economic transformation since the early 2000s. The analysis begins with an examination of the macroeconomic environment and diversification efforts under Qatar National Vision 2030 and proceeds to investigate patterns of women's participation in economic activity and entrepreneurship.

The study adopts a descriptive-analytical approach, relying on official data issued by relevant statistical and institutional authorities. It analyses trends in female participation in the labour force, the sectoral distribution of women's economic activity, the characteristics of women-led enterprises, and their economic value added in terms of contributions to non-hydrocarbon activities, employment generation, sectoral diversification and the knowledge-based economy.

The findings indicate that Qatari women have strengthened their presence in the SME sector, particularly in trade, services, professional, financial and digital activities, thereby contributing to private sector dynamism and the expansion of the non-oil economy. However, maximising this contribution remains constrained by challenges related to access to growth-stage finance, managerial capacity, market competition, and the limited availability of economic data disaggregated by the gender of the business owner, which restricts accurate measurement of the actual impact of women-led enterprises.

The study concludes that women's participation in SMEs represents a growing pillar in Qatar's economic diversification process. Enhancing its developmental impact requires policies that support institutional expansion, foster innovation, and strengthen the integration of women-led enterprises into local production and supply networks and major contracts, thereby increasing their sustainability and contribution to GDP and consolidating

their role as active partners in the structural transformation of the Qatari economy.

**Keywords:** Qatari women, SMEs; economic diversification, female entrepreneurship, value added, Qatar National Vision 2030.

## مقدمة

شهدت دولة قطر منذ مطلع الألفية الثانية تحولات اقتصادية وهيكلية عميقة انعكست في ارتفاع معدلات النمو، وتحسن مؤشرات التنمية البشرية، وتوسع القاعدة الإنتاجية تدريجيًّا خارج قطاع الهيدروكربونات. وتزامن هذا التحول مع استقرار سياسي مؤسسي تُوِّج بإقرار الدستور الدائم عام 2004، ثم إطلاق رؤية قطر الوطنية 2030، التي أرست إطارًا إستراتيجيًّا طويل الأمد يستهدف تنويع الاقتصاد، وتعزيز التنمية البشرية، وترسيخ الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية.

في هذا السياق، برزت مشاركة المرأة القطرية في النشاط الاقتصادي مؤشرًا دالًّا على التحول البنيوي في المجتمع وسوق العمل. فقد ارتفعت معدلات التحصيل العلمي للنساء، واتسعت فرص العمل في القطاعين العام والخاص، وتطورت الأطر التشريعية والتمويلية الداعمة لريادة الأعمال. وأضحت المشاريع الصغيرة والمتوسطة إحدى القنوات الرئيسة التي تمارس من خلالها المرأة دورًا اقتصاديًّا مباشرًا، في ظل توجه الدولة نحو تعزيز مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي وتقليل الاعتماد النسبي على عائدات الطاقة.

تنطلق هذه الدراسة من سؤال رئيس مفاده: إلى أي مدى أسهمت المرأة القطرية في تعزيز التنمية الاقتصادية من خلال مشاركتها في قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة؟ ويتفرع عن هذا السؤال تحليل طبيعة هذه المشاركة، وتوزيعها القطاعي، والقيمة الاقتصادية المضافة للمشاريع التي تقودها النساء، والتحديات البنيوية التي تواجهها، ومدى فاعلية السياسات العامة في دعمها ضمن إطار التنويع الاقتصادي.

تعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، استنادًا إلى تحليل البيانات الكمية الرسمية وربطها بإطار نظري يتصل بالتنويع الاقتصادي ودور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التحول الهيكلي. وقد اعتمدت على بيانات صادرة عن جهاز التخطيط والإحصاء، ومسح القوى العاملة بالعينة لعام 2023، وتقارير مصرف قطر المركزي، إضافة إلى تقديرات المؤسسات الدولية ذات الصلة، وذلك لتحليل المؤشرات الكلية، ومعدلات المشاركة الاقتصادية للمرأة، والتوزيع القطاعي للنشاط الاقتصادي، وطبيعة المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في الاقتصاد غير النفطي.

زمنيًّا، تغطي الدراسة الفترة الممتدة من مطلع الألفية الثانية حتى عام 2023، بما يتيح تتبع التحولات الهيكلية في الاقتصاد القطري ورصد تطور مشاركة المرأة في سوق العمل وريادة الأعمال ضمن سياق رؤية قطر الوطنية 2030. ويقوم التحليل على الربط بين المستوى الكلي للاقتصاد، والمستوى القطاعي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، والمستوى الجزئي للمشاريع التي تقودها النساء، بهدف تقييم القيمة الاقتصادية المضافة لهذه المشاريع من حيث إسهامها في الأنشطة غير النفطية، وتوليد فرص العمل، وتعزيز التنويع الاقتصادي.

وتقتصر الدراسة على البيانات الرسمية المتاحة، في ظل محدودية الإحصاءات المصنفة حسب جنس مالك المشروع، وهو ما يفرض اعتماد تحليل استدلالي يستند إلى توزيع المشاركة القطاعية ومكانة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني، بوصفها الإطار الذي تتحرك داخله المشاريع النسائية. ويتيح هذا النهج تقديم قراءة تحليلية متكاملة تربط بين تمكين المرأة اقتصاديًّا ومسار التحول الهيكلي للاقتصاد القطري.

## أولًا: السياق الاقتصادي القطري

### 1. المؤشرات الكلية للاقتصاد القطري

اتسم الاقتصاد القطري خلال العقدين الماضيين بتحسن ملحوظ في مؤشرات الاقتصاد الكلي، انعكس في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، واستقرار المالية العامة، وتطور التجارة الخارجية، وارتفاع مستويات التنمية البشرية، وزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي. تحقق هذا الأداء في ظل اعتماد رئيس على قطاع الهيدروكربونات، بالتوازي مع مسار تدريجي استهدف تنويع القاعدة الإنتاجية وتعزيز مساهمة القطاعات غير النفطية.

سجَّل الناتج المحلي الإجمالي معدلات نمو موجبة خلال معظم سنوات الفترة محل الدراسة، مدفوعًا بتوسع إنتاج الغاز الطبيعي المسال وارتفاع الاستثمارات العامة في البنية التحتية. شهد عام 2017 تراجعًا محدودًا نتيجة تقلبات أسعار الطاقة والتزامات خفض الإنتاج، كما تأثر عام 2020 بتداعيات جائحة كورونا وانخفاض الطلب العالمي على الطاقة. حافظ الاقتصاد مع ذلك على مسار عام يتسم بالمرونة، مستندًا إلى احتياطيات مالية كبيرة واستمرار الإنفاق الاستثماري.

على مستوى الأسعار، اتسم معدل التضخم بتقلبات ارتبطت بالأوضاع الاقتصادية العالمية، ثم اتجه إلى الاستقرار عند مستويات منخفضة نسبيًّا خلال السنوات الأخيرة، بما يعكس قدرة السياسة النقدية على احتواء الضغوط السعرية ضمن إطار استقرار مالي عام.

تشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المتوقع لعام 2026 يبلغ نحو 6.1٪، وفق ما ورد في تقرير World Economic Outlook. يعكس هذا التقدير تسارعًا متوقعًا في وتيرة النمو مقارنة بالسنوات السابقة، في سياق تعافٍ اقتصادي أعقب تباطؤًا مؤقتًا بعد استضافة كأس العالم 2022، مع استمرار توسع القطاعات غير الهيدروكربونية وتعزيز مساهمتها في النشاط الاقتصادي(1).

**شكل رقم (1): تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي القطري خلال الفترة (1980-2025)**

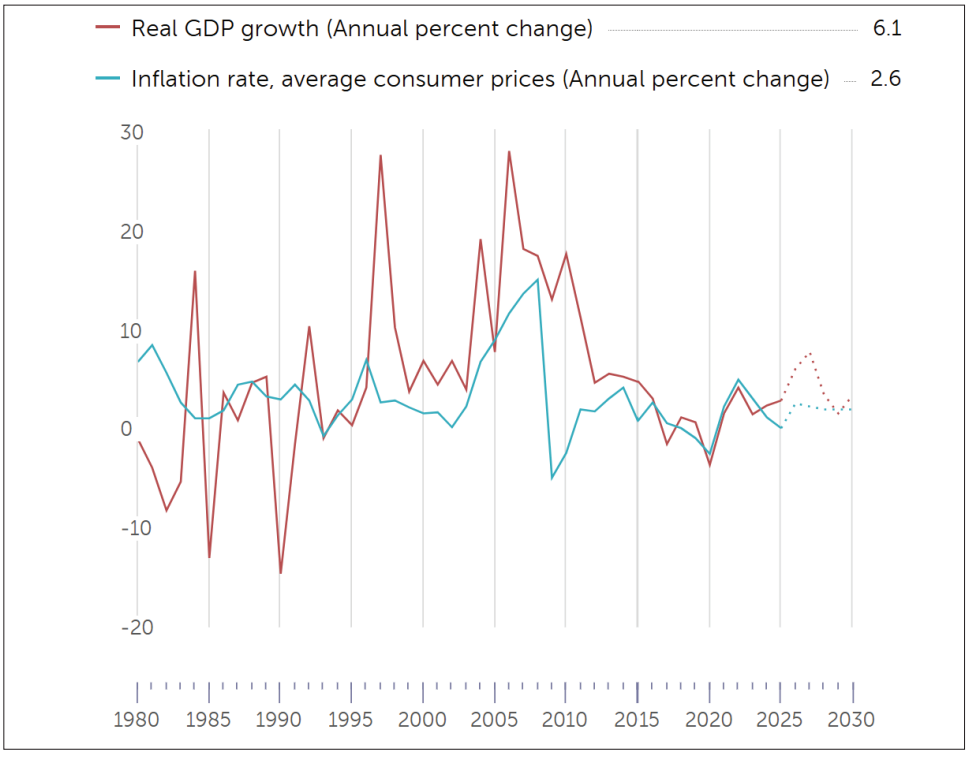


**المصدر**: صندوق النقد الدولي، أكتوبر/تشرين الأول 2025، دولة قطر

فيما يتعلق بالمالية العامة، اضطلع الإنفاق الحكومي بدور محوري في تحفيز النشاط الاقتصادي، خاصة في سياق تنفيذ مشروعات البنية التحتية المرتبطة برؤية قطر الوطنية 2030. وأسهمت عائدات قطاع الطاقة في تحقيق فوائض مالية في عدد من السنوات، مع إدارة مرنة للعجز في فترات تراجع الأسعار العالمية.

أما من زاوية الهيكل الاقتصادي، فقد أظهر تقرير الاستقرار المالي الصادر عن مصرف قطر المركزي أن حصة القطاع الهيدروكربوني في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي انخفضت من نحو 55٪ عام 2008 إلى نحو 37٪ عام 2022، مقابل ارتفاع مساهمة القطاعات غير النفطية إلى 63٪، مدفوعة بقطاعات البناء، والخدمات المالية، وتجارة الجملة والتجزئة، والعقارات. ويعكس ذلك تحولاً هيكليًّا تدريجيًّا نحو اقتصاد أكثر تنوعًا(2).

وتشير البيانات كذلك إلى أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تمثل نحو 97٪ من إجمالي شركات القطاع الخاص المسجلة، وتسهم بنسبة تتراوح بين 15٪ و17٪ من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، وهو ما يؤكد مركزية هذا القطاع في مسار التنويع الاقتصاي(3).

**شكل رقم (2): حصة القطاع الهيدروكربوني في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في قطر**

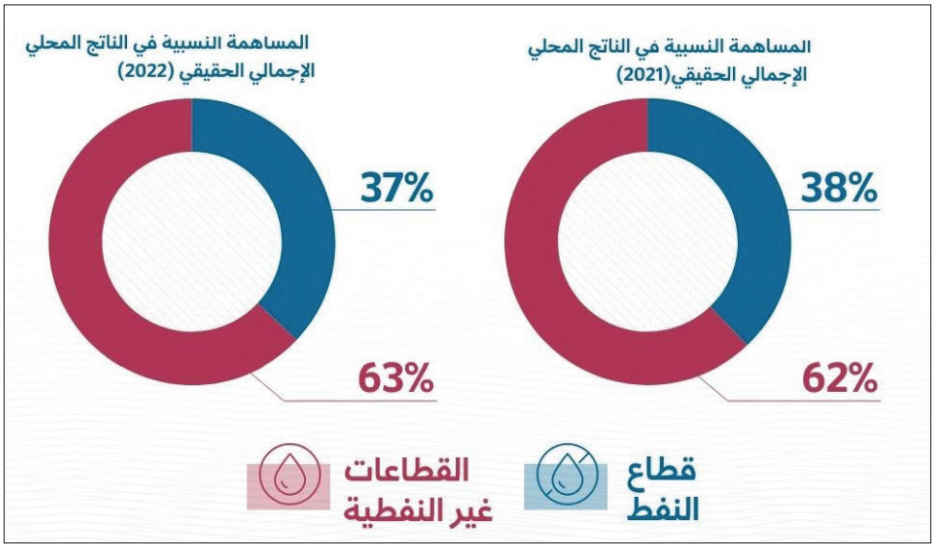


**المصدر**: مصرف قطر المركزي، تقرير الاستقرار المالي

أما في مجال التنمية البشـــرية، فقد انعكس الأداء الاقتصادي في ارتفاع مســـتويات الدخل الفردي؛ إذ تُظهر الإحصاءات الرســـمية أن متوســـط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في دولة قطر بلغ نحو 76 دولارًا أميركيًّا في عام 2024 بالأسعار الجارية، وفق بيانات البنك الدولي(4). ويعكس هذا المســـتوى المرتفع من الدخل الفـــردي المكانـــة الاقتصادية المتقدمة للدولة، ويشـــير إلى قـــدرة الاقتصاد القطري على توليد قيمة مضافة مرتفعة قياسًـــا بحجم الســـكان، في ســـياق يجمع بين عوائد قطاع الطاقة واتســـاع مســـاهمة الأنشـــطة غير الهيدروكربونية. ويُعد هذا المؤشر من أبرز المقاييس الدالة على مستوى الرفاه الاقتصادي والقوة الشرائية، كما يعزز قراءة المؤشـــرات الســـابقة التي أظهرت متانة الأداء الكلي واستدامة مسار النمو والتحول الهيكلي.

## 2. الأزمات والتحديات التي واجهت الاقتصاد القطري

تعرَّض الاقتصاد القطري خلال العقدين الماضيين لسلســـلة من الصدمات الخارجية والإقليمية التي شكَّلت اختبارات حقيقية لمرونته وقدرته على إدارة المخاطر. وكان من أبرز هذه الصدمات: الأزمة المالية العالمية عام 2008، وأزمة الديون الأوروبية، والتوترات الجيوسياسية الخليجية، والحصار عام 2017، وجائحة كورونا عام 2020، إضافة إلى التقلبات الدورية في أسعار الطاقة.

أثَّرت الأزمة المالية العالمية في عام 2008 في الأســـواق الدولية وأســـعار الأصول، وانعكســـت على أســـواق المال الخليجية، بما فيها السوق القطرية. غير أن الاقتصاد القطري تمكَّن من احتواء آثارها بفضل متانة القطاع المصرفي، وارتفاع الاحتياطيات المالية، واستمرار الاستثمار في قطاع الطاقة والبنية التحتية. وقد لعبت السياسة المالية دورًا داعمًا في الحفاظ على مستويات الإنفاق العام، بما حَدَّ من انتقال الصدمة إلى الاقتصاد الحقيقي(5).

أما أزمة الحصار عام 2017، فقد شـــكَّلت اختبارًا مباشـــرًا لسلاسل التوريد والتجارة والنظـــام المالـــي، نتيجة إغلاق المنافذ البرية والجوية والبحرية. واســـتجابت الدولة عبر تنويع الشركاء التجاريين، وتعزيز الاكتفاء الذاتي في بعض السلع الإستراتيجية، ودعم القطاع المصرفي بســـيولة كافية، وإعادة توجيه مســـارات الاستيراد. وأسهمت

هــذه الإجــراءات في تقليل أثــر الصدمة وتحويلها إلى فرصــة لإعادة هيكلة بعض القطاعات الإنتاجية(6).

جاءت جائحة كورونا، عام 2020، في سياق عالمي اتسم بانكماش اقتصادي واسع، وتراجع أســعار الطاقة، وتعطل قطاعات الطيران والســياحة والإنشاءات. واستجابت الدولــة بحــزم تحفيزية مالية، ودعم مباشــر للقطاعات المتضررة، وتأجيل أقســاط القروض، وضخٍّ ســيولة في النظام المصرفي. وقد حدَّت هذه الإجراءات من عمق الانكماش، وسرَّعت التعافي اللاحق.

إلــى جانب هذه الأزمات، ظل تقلب أســعار الطاقة تحديًا هيكليًّا مســتمرًّا، بحكم اســتمرار مساهمة قطاع الهيدروكربونات بنســبة مهمة في الإيرادات العامة. غير أن السياســات المتبعة خلال الفترة محل الدراســة اتجهت نحو توسيع قاعدة الأنشطة غير النفطية، والاستثمار في الصناعة والخدمات والبنية التحتية، بما عزَّز القدرة على امتصاص الصدمات الخارجية.

### 3. إستراتيجية قطر في إدارة الأزمات وتعزيز التنويع الاقتصادي

اعتمدت قطر إســتراتيجية متعددة المحاور في مواجهة الأزمات، جمعت بين إدارة المخاطر قصيرة الأجل وبناء ركائز تنموية طويلة الأمد. وارتكزت هذه الإستراتيجية على ثلاثة أعمدة رئيسة(7):

**الأول:** تثبيت قطاع الطاقة وتعزيز قدراته الإنتاجية، ولاســيما من خلال التوســع في حقل غاز الشمال، بما وفر مصدرًا مستقرًّا للإيرادات العامة ودعم الاستدامة المالية.

**الثاني:** تسريع التنويع الاقتصادي عبر دعم الصناعة التحويلية، والخدمات اللوجستية، والأمن الغذائي، والمناطق الحرة، وتوسيع دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

**الثالث:** تفعيل أدوات السياسة المالية والنقدية بصورة مرنة، من خلال الحفاظ على مســتويات إنفاق داعمة للنمــو، وإدارة الفوائض والعجز وفق اعتبارات الاســتدامة وضمان استقرار النظام المصرفي.

كما شــهدت البيئة التشــريعية تحديثات مهمة شملت تنظيم استثمار رأس المال غير القطري، وتوســيع نطاق الشــراكة بين القطاعين العام والخاص، وتســهيل إجراءات

ممارسة الأعمال. وقد أسهمت هذه الإصلاحات في تعزيز جاذبية الاقتصاد للاستثمار ورفع كفاءة بيئة الأعمال.

يُظهر هذا النهج أن إدارة الأزمات في قطر اقترنت بتوجه هيكلي طويل المدى يستهدف تحويل الاقتصاد إلى نموذج أكثر تنوعًا، وأكثر اعتمادًا على دينامية القطاع الخاص، وهو ما يفسر الارتفاع التدريجي في مساهمة الأنشطة غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي.

في هذا السياق الكلي المستقر نسبيًّا، والمتسم بتحول تدريجي نحو التنويع الاقتصادي، برز قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة إحدى الأدوات الرئيسة لتعزيز دور القطاع الخاص وتوسيع القاعدة الإنتاجية. ومع اتساع هذا القطاع، تزايد حضور المرأة القطرية فيه، سواء عبر المشاركة في سوق العمل أو من خلال تأسيس مشاريع خاصة.

ومن ثم، فإن تحليل الدور الاقتصادي للمرأة القطرية يقتضي الانتقال من قراءة السياق الكلي إلى دراسة أنماط مشاركتها الفعلية في قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ومدى إسهام هذه المشاركة في تعزيز مسار التنويع الاقتصادي.

## ثانيًا: المرأة القطرية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة

### 1. المشاركة الاقتصادية للمرأة القطرية في السياق الهيكلي للتحول الاقتصادي

يمثِّل تحليل مشاركة المرأة القطرية في النشاط الاقتصادي مدخلاً أساسيًّا لفهم موقعها داخل بنية الاقتصاد الوطني، ولاسيما في ظل التحولات الهيكلية التي شهدتها دولة قطر منذ مطلع الألفية الثانية. وتشير بيانات مسح القوى العاملة بالعينة لعام 2023 الصادر عن المجلس الوطني للتخطيط(8) إلى أن معدل مشاركة الإناث القطريات في النشاط الاقتصادي ممن هن في سن 15 سنة فأكثر بلغ 43.46٪، مقابل 65.96٪ للذكور القطريين، وبمتوسط عام للقطريين قدره 54.43٪. ويعكس هذا المستوى من المشاركة رسوخ اندماج المرأة في سوق العمل الوطني، وتحول حضورها من طابع رمزي أو محدود إلى مساهمة ذات وزن نسبي في هيكل القوى العاملة(9).

**شكل رقم (3): السكان النشطون اقتصاديًا (15 سنة فأكثر) بحسب النوع 2018-2023**

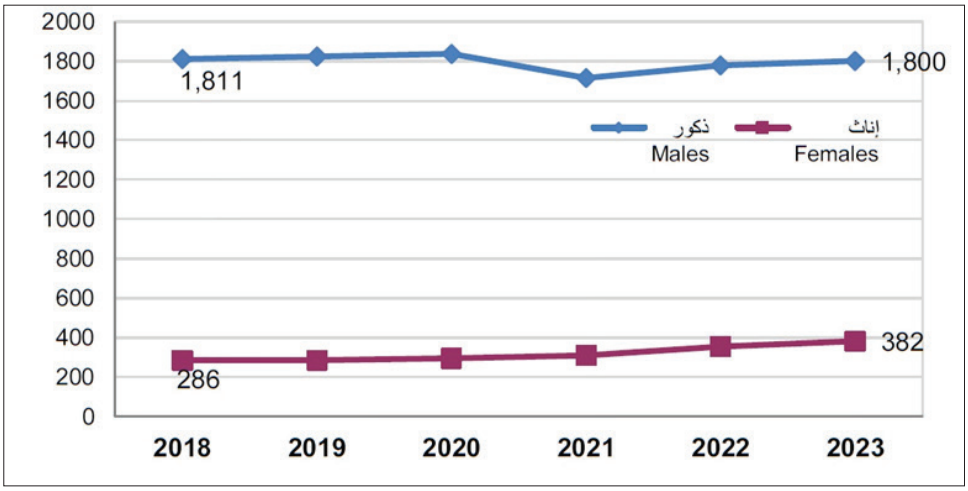


**المصدر**: المجلس الوطني للتخطيط، دولة قطر، القوى العاملة، مسح بالعينة 2023، النشرة السنوية، ص 28.

تكتسب هذه النسبة دلالتها الإستراتيجية في ضوء مسار التحول الاقتصادي الذي انتقل تدريجيًا من الاعتماد الكثيف على قطاع الهيدروكربونات إلى توسيع قاعدة الأنشطة غير النفطية. فارتفاع معدل مشاركة المرأة لا يمثل مؤشرًا اجتماعيًا فحسب، بل يرتبط ارتباطًا مباشرًا بإعادة تشكيل هيكل العرض في سوق العمل، وبإدماج موارد بشرية ذات تأهيل عالٍ في قطاعات إنتاجية وخدمية متنامية.

يرتبط هذا التطور بعدة عوامل متداخلة، يأتي في مقدمتها التوسع الكبير في فرص التعليم العالي أمام النساء، وارتفاع معدلات التحصيل العلمي، ودخول تخصصات نوعية في مجالات الإدارة والعلوم الصحية والتقنية والاقتصاد. وقد أدَّى تراكم رأس المال البشري النسائي إلى توسيع قاعدة المهارات الوطنية، ورفع الكفاءة الإنتاجية الكلية، وتعزيز قدرة الاقتصاد على التكيف مع متطلبات اقتصاد المعرفة. وتؤكد الأدبيات الاقتصادية أن زيادة مشاركة النساء في القوى العاملة ترتبط بارتفاع إنتاجية العمل وتحسين تخصيص الموارد، خاصة في الاقتصادات التي تمر بمرحلة تحول هيكلي نحو قطاعات ذات قيمة مضافة أعلى.

إلى جانب العامل التعليمي، أسهم تطور البيئة التشريعية والتنظيمية في دعم هذا المسار، من خلال تنظيم العلاقة التعاقدية في القطاعين العام والخاص، وتوسيع نطاق الاستثمار، وتعزيز الإطار القانوني لريادة الأعمال. كما أن توسع القطاع الخاص ونمو القطاعات الخدمية والمالية والرقمية أوجدا فرصًا مهنية واستثمارية جديدة تتوافق مع طبيعة التأهيل العلمي والمهاري للنساء القطريات.

تُظهر هذه المعطيات أن مشاركة المرأة القطرية أصبحت عنصرًا فاعلًا في إعادة تشكيل سوق العمل، وأن ارتفاع رأس المال البشري النسائي يشكّل رافعة داعمة لمسار التنويع الاقتصادي. ويقود هذا التحليل بالضرورة إلى فحص التوزيع القطاعي لهذه المشاركة، بوصفه مؤشرًا على طبيعة الاندماج الاقتصادي ومدى ارتباطه بالتحول نحو اقتصاد أكثر تنوعًا واستدامة.

## 2. التوزيع القطاعي لمشاركة المرأة القطرية: بين التمركز التقليدي والتحول السوقي

يكشف تحليل التوزيع القطاعي لمشاركة النساء القطريات عن نمط مزدوج يجمع بين تمركز تاريخي في قطاعات محددة، وتحول تدريجي نحو قطاعات السوق. فقد ارتبطت المشاركة النسائية تقليديًّا بقطاعات الإدارة العامة، والتعليم، والصحة، والعمل الاجتماعي، وهي قطاعات ذات طابع خدمي ومؤسسي، وتشهد طلبًا مستقرًّا على الكفاءات الوطنية. ويعكس هذا التمركز ارتباطًا وثيقًا بين أنماط التعليم السائدة وبين فرص التوظيف المتاحة، إضافة إلى استقرار البيئة التنظيمية في القطاع العام.

في المقابل، تشير الاتجاهات الحديثة إلى توسع حضور المرأة في قطاعات السوق، لاسيما الأنشطة المالية والتأمين، والمعلومات والاتصالات، وتجارة الجملة والتجزئة، والنقل والخدمات اللوجستية. وتتميز هذه القطاعات بمرونة تنظيمية نسبية، وانخفاض في حواجز الدخول مقارنة بالصناعات الثقيلة، إضافة إلى اتساع نطاق الأنشطة القابلة للتأسيس في إطار المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

يمثل هذا التحول من الوظيفة العامة إلى بيئة الأعمال مؤشرًا على إعادة توزيع تدريجية للعمالة النسائية نحو فضاءات إنتاجية أكثر تنوعًا، ويعكس انتقالًا من نموذج التوظيف المستقر إلى نموذج المبادرة الفردية والاستثمار الخاص. كما أن اتساع الأنشطة الرقمية والخدمات القائمة على المعرفة يوفر مساحات جديدة لريادة

الأعمال، تتطلب مهارات تخصصية أكثر من اعتمادها على كثافة رأسمالية مرتفعة.

تتقاطع هذه الخريطة القطاعية بدرجة كبيرة مع القطاعات التي تشكل قاعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وهو ما يجعل تحليل طبيعة المشاريع التي تقودها المرأة القطرية امتدادًا منطقيًّا لهذا التحول.

### 3. طبيعة المشاريع التي تديرها المرأة القطرية

تتسم المشاريع التي تقودها المرأة القطرية بطابع صغير أو متوسط من حيث حجم رأس المال وعدد العاملين، مع حضور ملحوظ للمشاريع متناهية الصغر في الأنشطة الخدمية والتجارية. ويعكس ذلك نمط دخول تدريجي إلى سوق الأعمال يعتمد على استثمارات أولية محدودة نسبيًّا، مع توسع مرحلي يرتبط بأداء المشروع واستقراره وقدرته على بناء قاعدة عملاء مستقرة.

قطاعيًّا، تتركز المشاريع النسائية في التجارة وتجارة التجزئة، والخدمات المهنية، والأنشطة المالية، والسياحة، والصناعات الخفيفة، والأنشطة المرتبطة بالأمن الغذائي. كما يظهر حضور متزايد في مجالات المعلومات والاتصالات، والتسويق الرقمي، والخدمات الإلكترونية، وهو ما يتسق مع التحول نحو اقتصاد المعرفة وتزايد الطلب على الخدمات التقنية.

تتسم هذه المشاريع بعدة خصائص تشغيلية، منها الاعتماد على رأس مال متوسط أو محدود، والتركيز النسبي على السوق المحلية، ومرونة الإدارة بحكم نمط الملكية الفردية أو الشراكات الصغيرة، إضافة إلى قابلية عالية للتكيف مع تغيرات الطلب، خاصة في القطاعات الخدمية. ويلاحظ أن عددًا معتبرًا من هذه المشاريع ينشأ استنادًا إلى خلفية أكاديمية أو خبرة مهنية سابقة، بما يعكس انتقال رأس المال البشري النسائي من سوق العمل الوظيفي إلى فضاء ريادة الأعمال.

جغرافيًّا، يتركز معظم هذه المشاريع في الدوحة والمناطق الصناعية المحيطة بها، نتيجة تمركز السوق والبنية التحتية والخدمات المالية. ويؤثر هذا التمركز في طبيعة المنافسة، وحجم الطلب، وهيكل التكاليف، كما يحد من الانتشار المكاني الواسع خارج المركز الحضري الرئيس.

تعكس هذه السمات أن المشاريع النسائية تمثل امتدادًا مباشرًا للتحولات الهيكلية في الاقتصاد القطري، غير أن تقييم دورها يتطلب الانتقال من مستوى الوصف البنيوي إلى تحليل القيمة الاقتصادية التي تضيفها إلى الاقتصاد الوطني.

### 4. القيمة الاقتصادية المضافة للمشاريع التي تقودها المرأة القطرية

لا يقتصر تقييم إسهام المرأة القطرية في قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة على عدد المشاريع المسجلة أو حجمها الاسمي، بل يرتبط بطبيعة القيمة الاقتصادية التي تولِّدها هذه المشاريع داخل البنية الإنتاجية الوطنية، وبموقعها ضمن مسار التحول نحو اقتصاد أكثر تنوعًا. ويمكن تحليل هذه القيمة عبر أربعة أبعاد مترابطة: الوزن القطاعي داخل الاقتصاد غير النفطي، والمساهمة في توليد فرص العمل، ودعم التنويع الاقتصادي، وتعزيز الابتكار والاندماج في سلاسل القيمة.

تشير البيانات الصادرة عن المرصد العالمي لريادة الأعمال(10)، إلى أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تمثل نحو 97٪ من إجمالي شركات القطاع الخاص المسجلة في دولة قطر، التي يتجاوز عددها 25 ألف شركة، وتسهم بنسبة تتراوح بين 15٪ و17٪ من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي. كما تستهدف إستراتيجية التنمية الوطنية الثالثة تحقيق معدل نمو سنوي مركب قدره 6٪ في مساهمة هذا القطاع في الناتج غير النفطي، إلى جانب رفع نسبة الائتمان الموجه له إلى 7٪، وتوسيع تمويل رأس المال الجريء من القطاع الخاص ليبلغ 70٪ من إجمالي تمويله، مع تخصيص ما يعادل 0.1٪ من الناتج المحلي الإجمالي لتمويل الشركات الناشئة. ويعكس ذلك المكانة المحورية لهذا القطاع في بنية الاقتصاد غير النفطي، بوصفه قاعدة رئيسة لتوسيع المشاركة الإنتاجية خارج قطاع الهيدروكربونات. ومن ثم، فإن أي توسع نوعي في مشاركة المرأة داخل هذا القطاع يكتسب دلالة اقتصادية مباشرة تتجاوز البُعد الاجتماعي.

قطاعيًّا، تنشط نسبة معتبرة من المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مجالات السياحة والضيافة، وتكنولوجيا المعلومات، وتجارة التجزئة، والعقارات، إلى جانب الخدمات المهنية والأنشطة المالية. وتتقاطع هذه الخريطة القطاعية مع مجالات تمركز المشاريع التي تقودها النساء، ولاسيما في الأنشطة الخدمية والمعرفية والرقمية. وبالنظر إلى

أن هذه القطاعات تمثل العمود الفقري للنشـــاط غير النفطي، فإن تموضع المشاريع النســـائية داخلها يعزز وزنها النســـبي في عملية توليد القيمة المضافة، حتى في ظل غياب بيانات مفصلة حول نسبة مساهمتها الدقيقة في الناتج.

من زاوية التوظيف، يُعرف قطاع المشـــاريع الصغيرة والمتوســـطة بقدرته على خلق فرص عمل مقارنة بحجمه الرأسمالي، نظرًا لاعتماده النسبي على العمالة والخدمات. ويؤكـــد تقريـــر المرصد العالمي لريادة الأعمال لعام 2023 أن بيئة ريادة الأعمال في قطر شـــهدت تحســـنًا ملحوظًا، مع ارتفاع إجمالي نشاط ريادة الأعمال في المرحلة المبكرة بنســـبة 14.3٪، وارتفاع معدلات الشركات الناشئة بنسبة 9.7٪، والشركات الجديدة بنسبة 5.1٪، إضافة إلى زيادة نسبة الشركات القائمة بنسبة 4.4٪. وتعكس هذه المؤشـــرات دينامية متصاعدة في بيئة الأعمال، تمثل المشـــاريع النســـائية جزءًا متناميًـــا منهـــا. ورغم أن عدد الوظائف في المراحل الأولى قد يكون محدودًا بحكم صغر حجم المشروع، فإن قابلية التوسع التدريجي تمنح هذه المشاريع أثرًا تراكميًّا في سوق العمل، خاصة في ما يتعلق بتشغيل الكفاءات الوطنية الشابة(11).

أما في بُعد التنويع الاقتصادي، فإن التوجه الإســـتراتيجي للدولة نحو تعزيز التحول الرقمي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتطوير أطر التمويل البديل، وتوسيع الوصول إلى أســـواق رأس المال، يعزز من قدرة هذا القطاع على الإســـهام في إعادة تشكيل القاعـــدة الإنتاجية. وقد حلّت دولة قطر في المرتبة الخامســـة عالميًّا والثالثة إقليميًّا في مؤشر بيئة ريادة الأعمال المحلية لعام 2023، محققة 5.9 درجات مقابل متوسط عالمي يبلغ 4.7 درجات، مع تصنيفها ضمن المراكز العشرة الأولى عالميًّا في محاور تشـــمل سهولة الحصول على التمويل، والسياسات الحكومية الداعمة، وتعليم ريادة الأعمال، ودعم ريادة الأعمال النســـائية. ويؤكد ذلك أن البيئة المؤسســـية الحاضنة للمشـــاريع الصغيرة والمتوســـطة، ومنها المشاريع التي تقودها النساء، أصبحت أكثر نضجًا واستقرارًا(12).

وفي ما يتعلق بالابتكار، تشـــكل ريادة الأعمال النســـائية رافدًا مهمًّا لتطوير خدمات ومنتجات جديدة، خاصة في المجالات القائمة على المعرفة والتكنولوجيا. ويســـهم ارتفاع مســـتويات التعليم بين النســـاء في دعم هذا الاتجاه، كما أن توســـع برامج حاضنات ومســـرِّعات الأعمال، وفـــي مقدمتها حاضنة قطر للأعمـــال، يعزز انتقال

الأفكار إلى مشاريع قابلة للنمو. ويأتي دور بنك قطر للتنمية في هذا السياق محوريًّا، من خلال ركائزه الثلاث: الوصول إلى التمويل، والوصول إلى الأسواق، والوصول إلى تنمية القدرات، بما يوفر إطارًا متكاملاً لدعم دورة حياة المشروع من الفكرة إلى التصدير.

كما تكشف بيانات التمويل أن المدخرات الشخصية لا تزال تمثل المصدر الرئيس لتمويل رواد الأعمال، رغم تراجع نسبتها من 74.5٪، في عام 2022، إلى 70.1٪، في عام 2023، في مرحلة ريادة الأعمال المبكرة، وتراجعها إلى 64.5٪ لدى الشركات القائمة. ويعكس ذلك استمرار الحاجة إلى تطوير أدوات تمويل أكثر تنوعًا، بما في ذلك رأس المال الجريء والاستثمارات البديلة التي لم تتجاوز نسبتها 2.8٪ في تمويل رواد الأعمال في المرحلة المبكرة. ويكتسب هذا البعد أهمية خاصة للمشاريع النسائية؛ إذ يرتبط توسيع قاعدة التمويل بقدرتها على الانتقال من مرحلة التأسيس إلى مرحلة النمو المؤسسي(13).

**جدول رقم (1) خصائص ريادة الأعمال في قطر حسب الجنس، 2024**

| | قطر | ذكور | إناث |
|---|---|---|---|
| **النشاط الريادي** | | | |
| معدل ريادة الأعمال الناشئة | %4.7 | %4.6 | %5.1 |
| معدل ملكية الشركات الجديدة | %3.2 | %3.6 | %2.3 |
| معدل ريادة الأعمال في المرحلة المبكرة | %7.7 | %7.9 | %7.0 |
| معدل ملكية الشركات القائمة | %3.3 | %4.0 | %0.9 |
| معدل توقف الشركات | %8.4 | %8.9 | %7.0 |
| **دوافع وتطلعات رواد أعمال المرحلة المبكرة** | | | |
| إحداث فرق في العالم | %49.4 | %49.2 | %50.0 |
| بناء ثروة كبيرة أو دخل مرتفع جداً | %82.6 | %83.2 | %80.8 |
| مواصلة تقليد عائلي | %27.5 | %26.8 | %28.8 |
| كسب العيش لأن الوظائف نادرة | %58.5 | %63.1 | %43.4 |

**المصدر**: المرصد العالمي لريادة الأعمال، تقرير دولة قطر، بنك قطر للتنمية، و Gopal Entrepreneurship Monitor

إلى جانب ذلك، تسهم المشاريع التي تقودها النساء في دعم سلاسل القيمة المحلية، سواء من خلال التوريد للمؤسسات الكبرى، أو تقديم خدمات مساندة، أو العمل في أنشطة مكملة لقطاعات إنتاجية أخرى. ويعزز هذا الاندماج علاقاتها التعاقدية مع القطاعين العام والخاص، ويرفع من مستوى استدامتها، ويزيد من قدرتها على تحقيق أثر اقتصادي ممتد يتجاوز حدود المشروع الفردي.

فضلاً عن ذلك، فإن تمركز المرأة القطرية داخل القطاعات التي تشكِّل القاعدة الرئيسة لقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وارتفاع معدل مشاركة الإناث القطريات في النشاط الاقتصادي، والتحسن الملحوظ في مؤشرات بيئة ريادة الأعمال، كلها مؤشرات متكاملة تدل على أن الوزن الاقتصادي لهذه المشاريع يتجه نحو الاتساع، في إطار إستراتيجية وطنية واضحة لتعزيز دور القطاع الخاص.

يمكن، في ضوء ما تقدم، تلخيص القيمة الاقتصادية المضافة للمشاريع التي تقودها المرأة القطرية في ثلاثة مستويات مترابطة: **أولًا:** تنشيط الأنشطة غير النفطية وتعزيز مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي؛ **ثانيًا:** توسيع قاعدة المشاركة الوطنية في بيئة الأعمال ضمن منظومة مؤسسية داعمة؛ **ثالثًا:** دعم التحول نحو اقتصاد قائم على المعرفة والخدمات الرقمية. ويقود هذا التقييم إلى ضرورة فحص التحديات البنيوية التي قد تحد من انتقال هذه المشاريع من مرحلة التأسيس المحدود إلى مرحلة النمو المؤسسي الواسع، بما يسمح بتعظيم أثرها التنموي في المدى المتوسط والطويل.

## ثالثًا: التحديات التي تواجه المرأة في قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة

يعكس تطور مشاركة المرأة القطرية في سوق العمل وانتقالها المتزايد إلى ريادة الأعمال تحولاً بنيويًّا في موقعها داخل الهيكل الاقتصادي. غير أن هذا التحول يصاحبه عدد من التحديات(14) التي تؤثر في قدرة المشاريع التي تقودها النساء على تجاوز مرحلة التأسيس المحدود والانتقال إلى مستوى النمو المؤسسي المستدام، بما يسمح بتعظيم أثرها في الناتج غير النفطي.

### إشكالية التمويل بين التأسيس والتوسع

يمثل التمويل أحد المحددات الحاسمة لمسار المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ويتخذ في الحالة المدروسة بعدًا مركبًا؛ إذ تشير البيانات إلى أن نحو خُمس رائدات الأعمال

في المرحلة المبكرة يواجهن صعوبات مباشرة في تمويل مشاريعهن، كما أن أكثر من ربعهن يعتبرن مهارات التخطيط المالي والوصول إلى مصادر التمويل من أبرز التحديات التي تعترض توسع النشاط. وتعكس هذه المعطيات وجود فجوة بين توافر أدوات التمويل والقدرة الفعلية على النفاذ إليها بكفاءة(14).

وتكشف بنية التمويل عن اعتماد ملحوظ على المدخرات الشخصية بوصفها المصدر الرئيس لتمويل المشاريع، سواء لدى صاحبات الشركات القائمة أو من يعملن على تأسيس شركات جديدة، في حين تتوزع بقية الاحتياجات التمويلية بين قروض شخصية وتجارية بنسب أقل. ويشير هذا النمط إلى محدودية اللجوء إلى أدوات تمويل توسعية متخصصة، خصوصًا في المراحل اللاحقة للنمو؛ الأمر الذي يرفع درجة المخاطر الفردية، ويقيد قدرة المشروع على الاستثمار في الأصول الإنتاجية، أو التوسع الجغرافي، أو توظيف كفاءات إضافية.

كما أن تراجع الاعتماد النسبي على القروض التجارية لدى بعض الشركات القائمة يعكس بيئة ائتمانية أكثر تحفظًا أو حذرًا في قرارات التوسع، وهو ما يكرِّس بقاء عدد من المشاريع ضمن نطاق الحجم الصغير أو متناهي الصغر.

### التعقيد الإجرائي وكلفة الامتثال التنظيمي

تتخذ القيود التنظيمية بعدًا ملموسًا في مرحلة التأسيس؛ إذ ترى نسبة تقارب نصف رائدات الأعمال أن اللوائح وإجراءات الترخيص تمثل التحدي الأكبر أمام انطلاق النشاط. وترتبط هذه الصعوبة بطول الإجراءات، وتعدد الجهات المعنية، وغياب مسار إجرائي مبسَّط يختزل الوقت والكلفة.

وعلى مستوى التشغيل، يُعد ارتفاع تكاليف الإيجار من أبرز العوامل المقيدة للنمو، حيث عَدَّتْه 28.6٪ من رائدات الأعمال في مرحلة التأسيس و35.1٪ من صاحبات الشركات القائمة العاملَ الأكثر تأثيرًا في قدرتهن على التوسع. وتكشف هذه النسب أن العبء لا ينحصر في البعد الإداري، بل يمتد إلى عناصر التكلفة الثابتة التي تؤثر مباشرة في هوامش الربحية، وتحد من القدرة على إعادة استثمار الفوائض في تطوير النشاط.

كما أن صعوبة بناء شبكات العلاقات المهنية -التي أشار إليها 22.2٪ من المشاركات بوصفها عائقًا رئيسًا- تعكس تحديًا يرتبط بالاندماج في منظومة الأعمال، والوصول إلى شراكات إستراتيجية أو فرص تعاقدية أوسع.

**هيكل السوق والمنافسة**

تتركز نسبة معتبرة من المشاريع التي تقودها النساء في قطاعات التجارة والخدمات، وهي قطاعات لا تتطلب عادةً مستويات مرتفعة من رأس المال أو اشتراطات تقنية معقدة؛ ما يسهِّل الدخول إليها مقارنة بالصناعات ذات الكثافة الرأسمالية العالية؛ ما يفضي إلى منافسة مرتفعة الكثافة. ورغم أن مستويات التفاؤل بشأن نمو الأعمال مرتفعة -إذ تتوقع 86٪ من صاحبات الشركات القائمة و93٪ من رائدات الأعمال في مرحلة التأسيس توسعًا في نشاطهن- فإن تمركز معظم المشاريع داخل السوق المحلية يؤدي إلى زيادة تأثرها بتغيرات عدة من بينها تغير أولويات الاستهلاك، أو تأثير الصدمات الخارجية على القدرة الشرائية، وهو ما ينعكس مباشرة على حجم المبيعات والإيرادات(16).

**تحدي النمو المؤسسي والتحول من المبادرة الفردية إلى الكيان المنظم**

تكشف المعطيات السابقة أن عددًا معتبرًا من المشاريع التي تقودها النساء يظل في إطار المبادرة الفردية أو التنظيم البسيط، دون الانتقال إلى بنية مؤسسية أوسع. ويرتبط هذا التحدي بالحاجة إلى تطوير مهارات الإدارة المالية والإستراتيجية، وإرساء نظم حوكمة أكثر تنظيمًا، وبناء فرق عمل متخصصة.

ويمثل التحول المؤسسي نقطة انعطاف حاسمة؛ إذ يتطلب استثمارات إضافية في رأس المال البشري والتنظيمي، وهي استثمارات يصعب تحقيقها في ظل قيود تمويلية وتشغيلية متراكبة. ومن ثم، فإن الفجوة بين مرحلة التأسيس ومرحلة التوسع لا تعكس ضعف المبادرة بقدر ما تعكس قيودًا هيكلية في بيئة النمو.

**البعد الاجتماعي وتنظيم الوقت**

تتداخل الاعتبارات الاقتصادية مع البنية الاجتماعية في تشكيل قرارات ريادة الأعمال. فالدوافع الرئيسة لتأسيس المشاريع تتمثل في تحقيق دخل أعلى بنسبة 53.5٪،

تليها الرغبة في الاستقلالية المهنية بنسبة 37.4٪؛ ما يعكس توجهًا اقتصاديًّا واعيًا نحو المبادرة الاستثمارية. غير أن إدارة الوقت والتوازن بين المسؤوليات الأسرية ومتطلبات المشروع تظل عاملاً مؤثرًا في نمط النشاط المختار وسرعة التوسع، خصوصًا في القطاعات التي تتطلب حضورًا ميدانيًّا مكثفًا(17).

### محدودية البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي

رغم توافر بيانات استطلاعية مفصلة حول خصائص رائدات الأعمال، فإن غياب قاعدة بيانات وطنية شاملة مصنفة حسب النوع الاجتماعي حول مساهمة المشاريع النسائية في الناتج، أو التوظيف، أو الصادرات، يمثل قيدًا تحليليًّا وسياساتيًّا. ويحد هذا النقص من القدرة على قياس الوزن الاقتصادي الدقيق للمشاريع التي تقودها النساء داخل قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، الذي يشكل نحو 97٪ من شركات القطاع الخاص ويسهم بما يتراوح بين 15٪ و17٪ من الناتج غير النفطي(18).

ويُعد تطوير نظام معلوماتي وطني مصنَّف حسب النوع الاجتماعي شرطًا أساسيًّا لتقييم الأثر الفعلي للمشاريع النسائية، وصياغة سياسات أكثر استهدافًا وكفاءة.

## خاتمة

تُظهر نتائج الدراسة أن مشاركة المرأة القطرية في قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة لم تعد مجرد امتداد اجتماعي لسياسات التمكين، بل أصبحت عنصرًا مكوِّنًا في البنية الاقتصادية المتحولة للدولة. فقد تزامن اتساع حضورها في ريادة الأعمال مع التحول التدريجي نحو اقتصاد أكثر تنوعًا، وازدياد وزن الأنشطة غير الهيدروكربونية، وتنامي دور القطاع الخاص في توليد القيمة المضافة.

كشف التحليل أن المشاريع التي تقودها النساء تندمج بصورة مباشرة في القطاعات التي تشكل ركيزة الاقتصاد غير النفطي، وتسهم في توسيع قاعدة الإنتاج الوطني، وتعزيز دينامية السوق، ورفع مستوى المشاركة الوطنية في النشاط الاقتصادي. كما يتضح أن رأس المال البشري النسائي يشكل موردًا إستراتيجيًّا في مسار التحول نحو اقتصاد قائم على المعرفة والخدمات المتقدمة.

في المقابل، بيَّنت الدراسة أن تعظيم الأثر الاقتصادي لهذه المشاريع يرتبط بقدرتها على تجاوز قيود الحجم الأولي والانتقال إلى مرحلة التنظيم المؤسسي، وهو انتقال يتطلب بيئة تمويلية أكثر تنوعًا، وأطرًا تنظيمية أكثر كفاءة، ونظم معلومات دقيقة تتيح قياس الأثر الاقتصادي بصورة كمية واضحة. ومن ثم، فإن المرحلة المقبلة لا تتمحور حول توسيع المشاركة فحسب، بل حول تعميق أثرها الإنتاجي ورفع إنتاجيتها.

وعليه، فإن ترسيخ دور المرأة القطرية في قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة يشكل ركيزة بنيوية في إعادة تشكيل القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني. فكلما تعزز انتقال هذه المشـــاريع من المبادرة الفردية إلى الكيان المؤسسي المنظم، اتسع إسهامها في الناتج غير النفطي، وتتســـع مساهمتها في شـــبكات الإنتاج والتوريد داخل الاقتصاد الوطني، وتَكَرَّس موقعها شريكًا فاعلاً في مسار التحول الهيكلي للاقتصاد القطري.

## المراجع

(1) International Monetary Fund. World Economic Outlook Database, October 2024 Edition. "Qatar: Real GDP Growth." Washington, DC: International Monetary Fund, 2024. https://www.imf.org/en/Publications/WEO/weo-database/2024/October (accessed February 23, 2026).

(2) Central Bank of Qatar. Annual Macroeconomic Report 2022. Doha: Central Bank of Qatar, 2023. https://www.qcb.gov.qa/PublicationFiles/QCB %20 Annual %20Macroeconomic %20Report %202022-EN-Final.pdf (accessed February 23, 2026).

(3) Ibid.

(4) World Bank. World Development Indicators: GDP per Capita (Current US$) – Qatar. Washington, DC: World Bank, 2024. https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD?locations=QA (accessed February 23, 2026).

(5) International Monetary Fund. "Spillovers from the Financial Market Crisis." IMF Survey Online, October 22, 2008. https://www.imf.org/-/media/websites/imf/imported/external/arabic/pubs/ft/survey/so/2008/new102208aapdf.pdf (accessed December 15, 2021).

(6) مصرف قطر المركزي، 2018، التقرير السنوي، (تاريخ الدخول 22 فبراير/ شباط 2026)، https://www.qcb.gov.qa/PublicationFiles/2018_annual_year.pdf

(7) خالد بن راشد الخاطر، "إستراتيجية قطر في إفشال الحصار الاقتصادي"، في "صمود قطر"، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2018، ص 125.

(8) المجلس الوطني للتخطيط، مسح القوى العاملة بالعينة 2023، الدوحة، المجلس الوطني للتخطيط، 2023 (تاريخ الدخول: 22 فبراير/ شباط 2026)، https://www.npc.qa/en/statistics/Statistical %20Releases/Social/Labor %20Force/Annual_Bulletin_Labour_force_2023_AE.pdf

(9) المصدر السابق، ص 28

(10)، (11)، (12) المرصد العالمي لريادة الأعمال، تقرير دولة قطر لعام 2024، بنك قطر للتنمية، 4 مايو/ أيار 2024 https://www.qdb.qa/ar-qa/insights-and-publications/entrepreneurship-reports

(13) "مستثمرات قطريات يطالبن بدعم أكبر للمشاريع الصغيرة"، مجلة جميلة، 28 يناير/ كانون الثاني 2018 (تاريخ الدخول: 23 فبراير/ شباط 2026)، **https**: / /**www**.**jamila**.**qa** /**Article**/ **Id** /21327

(14) بنك قطر للتنمية، تقرير ريادة الأعمال لدى السيدات في قطر 2023، الاتجاهات والتحديات والفرص. https://www.qdb.qa/-/media/qdbapp/publications-pdf/female_ent_report_en.pdf

(15) المصدر السابق.

(16) المصدر السابق.

(17) "المرأة القطرية بين تمكين الأمس وتحدي اليوم"، وكالة الأنباء القطرية، 5 مارس/ آذار 2020 (تاريخ الدخول: 5 مارس/ آذار 2020)، **https**: / /**tinyurl**.**com** /**ykm**56**yww**

(18) التحديات التي تواجه رائدات الأعمال القطريات، مرجع سابق.

# التدبير الناعم للحركات الاحتجاجية في المغرب: نحو مقاربات بديلة للمقاربة الأمنية

# Soft Governance of Protest Movements in Morocco: Towards Alternative Approaches to the Security Paradigm

* Hasna Bichraden – حسناء بيشرادن

**ملخص**

يندرج هذا البحث ضمن الاهتمام المتزايد بدراسة تحولات أنماط تدبير الحركات الاحتجاجية، من خلال التركيز على المقاربات المغايرة للمقاربة الأمنية التقليدية، والتي باتت تشكِّل ما يمكن تسميته ببراديغم «التدبير الناعم». ويهدف إلى تحليل الكيفية التي تعتمد بها الدولة هذه المقاربات في إدارة الاحتجاجات، بما يضمن تحقيق قدر من الاستقرار بأقل تكلفة ممكنة، وفي إطار عقلاني يجمع بين التدخلات الآنية والتخطيط الإستراتيجي بعيد المدى.

ينطلق البحث من فرضية أساسية مفادها أن الدولة لم تعد تعتمد بشكل حصري على المقاربة الأمنية في تدبير الحركات الاحتجاجية بل أصبحت توظف حزمة من الآليات المتداخلة، التي تستند إلى منطق التفاعل والتفاوض والاحتواء، بمشاركة فاعلين متعددين إلى جانبها سواء من داخل الحقل السياسي أو المدني أو المؤسساتي. وفي هذا السياق، يسلط البحث الضوء على أربع مقاربات رئيسية تُعد من أبرز مداخل التدبير الناعم، وهي: الحوار، والديمقراطية التشاركية، والسياسات العمومية، ومؤسسات الوساطة.

ويعمل البحث على تفكيك هذه المقاربات من خلال تحليل أدوارها ووظائفها وحدود فاعليتها في تدبير الاحتجاجات، مع إبراز التباين في تموقعها وتأثيرها داخل النسق السياسي والاجتماعي. كما يتناول الإشكاليات المرتبطة بتفعيلها، خاصة في ظل حضور عامل حاسم يتمثل في مستوى الثقة أو انعدامها بين الدولة والمحتجين، بوصفه محددًا جوهريًّا في نجاح أو فشل هذه الآليات.

ومن خلال اعتماد مقاربة تحليلية تفكيكية، يسعى البحث إلى قياس أثر هذه المقاربات على سلمية الحركات الاحتجاجية، واستكشاف طبيعة العلاقة التفاعلية بين الدولة والمجتمع، في سياق يتسم بتنامي المطالب الاجتماعية

* الدكتورة حسناء بيشرادن، باحثة في القانون العام والعلوم السياسية في جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء.

Dr. Hasna Bichrden, a researcher in public law and political science at Hassan II University, Casablanca.

وتعـدد الفاعليـن وتغيـر أنمـاط التعبئـة. كمـا يـروم إبـراز حـدود التدبيـر الناعـم، ليس بوصفـه بـديلًا مطلقًـا للمقاربـة الأمنيـة بـل خيـارًا إسـتراتيجيًّا متـكاملًا يتأرجـح بيـن التفاعـل والضبـط، وفـق مـا تفرضـه السـياقات السياسـية والاقتصاديـة والاجتماعيـة.

ويخلـص البحـث إلـى أن التدبيـر الناعـم، رغـم مـا يتيحـه مـن إمكانيـات لاحتـواء التوتـرات وتقليـص منسـوب العنـف، يظـل رهينًـا بمـدى فاعليـة آلياتـه، خاصـة فيمـا يتعلـق بتعزيـز الثقـة، وتفعيـل المشـاركة، وتقويـة أدوار الوسـاطة، وتحقيق اسـتجابة فعليـة للمطالـب الاجتماعيـة، بمـا يسـهم في بنـاء علاقـة متوازنـة ومسـتدامة بيـن الدولـة والمجتمـع.

**الكلمـات المفتاحيـة:** الحـركات الاحتجاجيـة، التدبيـر الناعـم، الديمقراطيـة التشـاركية، الوسـاطة، السياسـات العموميـة.

## Abstract

This study is situated within the growing scholarly interest in analysing transformations in the governance of protest movements, with a particular focus on alternative approaches to traditional security-based responses. These approaches collectively form what can be conceptualised as the paradigm of "soft governance" of protests. The research aims to examine how the state adopts and operationalises these approaches in managing protest movements, in a manner that ensures stability while minimising political and social costs, within a rational framework that combines immediate interventions with long-term strategic planning.

The study is grounded in the central assumption that the state no longer relies exclusively on coercive security measures in handling protests. Instead, it increasingly deploys a set of interconnected mechanisms based on interaction, negotiation and containment, involving a number of actors from political, civil and institutional spheres. In this regard, the research highlights four key approaches that constitute the core pillars of soft governance: dialogue, participatory democracy, public policies and intermediary institutions.

Through an analytical and deconstructive approach, the study examines the roles, functions and limitations of these mechanisms in managing protest dynamics. It also emphasises the variations in their positioning, influence and effectiveness within the broader political and social system. Particular attention is given to the critical factor of trust—or lack thereof—between the state and protesters, as a decisive determinant in the success or failure of these approaches.

Furthermore, the study seeks to assess the impact of these mechanisms on the peacefulness of protest movements, while exploring the evolving nature of state–society relations in a context marked by increasing social demands, the diversification of actors, and changing modes of mobilisation. It also aims to highlight the limits of soft governance, not as a complete substitute for security-based approaches, but as a complementary strategic option that oscillates between engagement and control, depending on prevailing political, economic and social conditions.

The study concludes that, despite its potential to mitigate tensions and reduce levels of violence, the effectiveness of soft governance remains contingent upon several factors, including the consolidation of trust, the enhancement of participatory mechanisms, the strengthening of intermediary institutions, and the ability to provide substantive responses to social demands. These elements are essential for fostering a balanced and sustainable relationship between the state and society.

**Keywords:** protest movements, soft governance, participatory democracy, mediation, public policies.

## مقدمة

شـــهدت أنماط تدبير الحركات الاحتجاجية تحولات عميقة خلال العقود الأخيرة؛ حيث لم تعد المقاربة الأمنية الصرفة كافية لضبط المجال الاحتجاجي بل برزت إلى جانبها مقاربات بديلة تقوم على ما يُعرف بـ"التدبير الناعم". ويُحيل هذا المفهوم إلى جملة من الآليات التي تعتمد الحوار، والديمقراطية التشاركية، والسياسات العمومية، ومؤسســـات الوســـاطة، بهدف احتواء الاحتجاجات بأقل تكلفة سياسية واجتماعية، وبما يضمن استقرار النظام العام في إطار احترام الحقوق والحريات.

فـــي هذا الســـياق، يندرج النمـــوذج المغربي ضمن تجارب الدول التي ســـعت إلى إعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع، عبر الانتقال التدريجي من منطق الضبط الأمنـــي إلى منطق التدبير التوافقي، خاصة منذ مرحلة الانفتاح السياســـي وما تلاها من إصلاحات دســـتورية ومؤسســـاتية. غير أن هذا التحول يطرح إشكاليات متعددة تتعلـــق بمدى فاعلية هـــذه المقاربات، وحدودها، وقدرتها على بناء الثقة بين الدولة والحركات الاحتجاجية.

انطلاقًا من ذلك، يطرح هذا البحث الإشكالية التالية:

**إلـــى أي حَدٍّ يشـــكِّل التدبير الناعم بديلاً فعَّالاً للمقاربـــة الأمنية في تدبير الحركات الاحتجاجية بالمغرب؟**

وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية، من أبرزها:

**ما أهم آليات التدبير الناعم المعتمدة؟ وكيف تتجلى في الواقع المغربي؟ وما حدود تأثيرها في احتواء الاحتجاجات وتعزيز سلميتها؟**

يعتمـــد البحـــث مقاربة تحليلية-تفكيكيـــة، ترتكز على تحليل السياســـات والآليات المعتمـــدة في تدبيـــر الاحتجاجات، وربطها بالإطار النظـــري للحركات الاجتماعية وتدبير النظام العام، مع الاستناد إلى نماذج تطبيقية من السياق المغربي.

وللإجابة عن هذه الإشكالية، تم تقسيم البحث إلى محورين رئيسيين: يتناول الأول الحوار والديمقراطية التشاركية بصفتها مداخل للتدبير الناعم، بينما يعالج الثاني دور السياسات العمومية ومؤسسات الوساطة في احتواء الحركات الاحتجاجية.

## المحور الأول: الحوار والديمقراطية التشاركية: مقاربات تدبيرية للاحتجاجات

ينـدرج التدبيـر الناعم ضمن إسـتراتيجيات الدولة الرامية إلى تلطيف الاسـتجابة للاحتجاجات(1)، وذلك من خلال اعتماد مجموعة من المقاربات التي تنسـجم مع توجهات الدولة الحديثة ودولة الحق والقانون. وتتنوع الإستراتيجيات والآليات التي تعتمدها الدول في تدبير الحركات الاحتجاجية؛ إذ لا توجد مقاربة أحادية قادرة على استيعاب مختلف أشكال الاحتجاج. وإذا كانت المقاربة الأمنية تُعد الخيار المألوف في تدبير الحقل الاحتجاجي، فإنه لا يمكن إغفال الآليات التدبيرية الأخرى التي تلجأ إليها الدولة في إدارة الاحتجاجات ومختلف الأزمات.

وفـي هذا الإطار، برزت مقاربات بديلـة للمقاربة الأمنية، يأتي في مقدمتها كل من الحوار والديمقراطية التشـاركية، بوصفهما ركيزتين أساسيتين في إطار التدبير الناعم للاحتجاجـات. ويضطلع الحوار بدور محـوري في التوصل إلى حلول توافقية بين الدولة والمجتمع أو الجهة المعنية، غير أن تعثر هذا الأسلوب التدبيري من شأنه أن يسهم في تصاعد حدة التوترات (أولاً).

ومن جهة أخرى، تُعد الديمقراطية التشـاركية فلسـفة وتوجهًا تبنَّته الدولة المغربية، وكرَّسـته مكوِّنًا أساسيًّا في الوثيقة الدستورية؛ حيث تُمارس من خلال مجموعة من الآليات والمؤسسـات. ويُفهم من ذلك أنها تمثل إطارًا عقلانيًّا للترافع والاعتراض، سواء على المستوى الوطني أو الترابي، في شكل منظَّم يخضع لقوانين تؤطِّر ممارسة هذه الحقوق، والتي تندرج ضمن الحق في المشاركة السياسية والمساهمة في صنع القرار العمومي (ثانيًا).

### أولًا: تبنِّي السلطة لأسلوب الحوار في تدبير الاحتجاجات

إن المتتبع للشأن العام المغربي يُلاحَظ الاهتمام المتزايد للدولة باعتماد آليات الحوار في تدبير عدد من الاحتجاجات، من خلال البحث عن حلول توافقية تراعي مختلف الأطراف المتحاورة. ويُعدُّ كل من حوار تنسيقيات الأساتذة المتعاقدين، والحوار مع طلبة كليات الطب، من أبرز النماذج التي أثارت نقاشًـا واسـعًا في الفضاء العمومي خلال السنوات الأخيرة.

وكما هو معلوم، فقد برز الحوار في فترات تاريخية اتسمت بحدة التوتر بين الدولة والمجتمع في المغرب، خاصة خلال المواجهات المتكررة بين السـلطة والمعارضة

السياسية، والتي كانت كثيرًا ما تفضي إلى أشكال من العنف المتبادل. وفي مثل هذه السياقات، كان يتم اللجوء إلى مسارات التفاوض والحوار، بل وحتى إلى المساومات والتنازلات، آلياتٍ لاحتواء الصراع(2).

غير أنه، ورغم اللجوء إلى الحوار خلال تلك الفترات التي اتسمت بالصدام فإنه لم يكن يمثِّل الآلية الأساسية في تدبير الاحتجاجات بل ظل يحتل مكانة ثانوية يتم تفعيله بشكل انتقائي وفق تقدير الدولة. ويؤكد ذلك حجم الصراعات والانتفاضات وأعمال التمرد التي عرفها المغرب منذ ستينات القرن الماضي إلى حدود بداية التسعينات، والتي طبعها منطق المواجهة والصراع.

في المقابل، عرف الحوار بين الدولة والمحتجين تحولاً تدريجيًّا منذ بداية تسعينات القرن الماضي، وهي مرحلة مفصلية في إعادة تشكيل العلاقة بين المجتمع والدولة. وقد تميزت هذه المرحلة بتراجع أشكال العنف والعنف المضاد، وبانفتاح الدولة على مسار بناء دولة الحق والقانون، في سياق تراجع النزعات السلطوية. وقد أسهمت هذه التحولات في عقلنة الفعل الاحتجاجي، وفي بروز حركات اجتماعية أكثر تنظيمًا بما يعكس تغيرًا في طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع، وبروز توجهات إصلاحية نحو ترسيخ البناء الديمقراطي، وتعزيز احترام الحقوق والحريات، إلى جانب تنامي دور المجتمع المدني في ظل تحولات الحداثة والنقاش حول الهوية والتعدد الثقافي. وفي هذا السياق، يرتبط حق التظاهر السلمي في الفضاء العام بطبيعة العلاقة التفاعلية بين الدولة والمجتمع(3).

وفي هذا الإطار، يشير دليل لشرطة كوينزلاند إلى أن "الانخراط الناجح وفي الوقت المناسب مع مجموعات الاحتجاج قد يمنع الاحتجاجات غير القانونية والعنيفة، ويوفر لهذه المجموعات فرصة التعبير عن مطالبها بشكل فعَّال دون الحاجة إلى الدخول في صراع مع الشرطة أو المجتمع"(4).

فأظهرت بعض الدراسات أهمية المفاوضات ودور المفاوضين داخل الأجهزة الأمنية، خاصة أولئك الذين يتواصلون مع القيادات الأساسية داخل مجموعات الاحتجاج، كما تعتمد الشرطة ما يُعرف بسياسة "عدم المفاجأة"، التي تقوم على الالتزام بما تم الاتفاق عليه مسبقًا مع المحتجين، وهو ما يسهم في بناء الثقة وتجنب التصعيد(5).

وفي هذا السياق، شهدت استجابات أجهزة حفظ النظام العام تحولاً ملحوظًا، تمثل في الانتقال من الاعتماد على القوة التصعيدية إلى التركيز على التدبير التفاوضي وأنماط الحوار، وهي مقاربات تبنَّتها مجموعة من الدول الأوروبية في تعاملها مع الاحتجاجات(6).

ويُعد الحوار، في هذا الإطار، إحدى الآليات الأساسية للتدبير الناعم للأفعال الاحتجاجية، حيث جاء في مذكرة حول المبادئ التوجيهية لحرية التجمع أن الحوار يمثل وسيلة فعَّالة لنزع فتيل الصراع؛ إذ إنه في حال نشوء مواجهات أو نزاعات أثناء التجمعات، فإن اللجوء إلى التفاوض أو الحوار عبر وسطاء يُعد خيارًا مناسبًا للتوصل إلى حلول مقبولة(7).

وعلى هذا الأساس، عمل المغرب، منذ مرحلة الانفتاح السياسي، على اعتماد الحوار آلية إستراتيجية لتحقيق التوافق والتوصل إلى حلول بين المحتجين والجهات المعنية، وذلك من خلال الاستجابة لدعوات الحوار وعقد لقاءات يتم فيها مناقشة مطالب المحتجين، خاصة أن الاحتجاج يعكس مطالب جماعية يتم التعبير عنها في الفضاء العمومي بهدف إيصالها إلى صنَّاع القرار. وفي هذا السياق، تُعد الحركات الاجتماعية جزءًا لا يتجزأ من الممارسة السياسية، وغالبًا ما يُشار إليها ضمن ما يُعرف بالسياسة الحداثية(8).

أصبحت الدولة تتجه نحو اعتماد الحوار آلية لاحتواء الاحتجاجات والتخفيف من حدة التوتر الاجتماعي، وذلك من خلال فتح قنوات للنقاش والتواصل بين مختلف الجهات المعنية بهدف الوصول إلى حلول توافقية والاستجابة لمطالب المحتجين. ويمكن أن تتم عملية الحوار سواء على المستوى المركزي أو الترابي، كما قد تشارك فيها مؤسسات عمومية أو خاصة، إلى جانب فاعلين عموميين وخواص، وذلك تبعًا لطبيعة الجهات التي وُجِّهت إليها المطالب الاحتجاجية.

وقد عرف المغرب تراكمًا ملحوظًا في اعتماد الحوار، الذي أضحى من أكثر الآليات تداولاً في المشهد السياسي؛ حيث غالبًا ما يتم اللجوء إليه في سياق التوترات الاجتماعية والاحتجاجات والإضرابات. ويتجلى ذلك في عدد من الحالات، مثل الحوار مع الأساتذة المتعاقدين والحوار مع مهنيي قطاع الصحة؛ حيث تبادر الجهات المعنية إلى فتح قنوات للتفاوض مع المحتجين. ومن هذا المنطلق، يمكن اعتبار

الحوار آلية اســتباقية قادرة على احتواء الاحتجاجات، شــريطة توظيفه بشكل يراعي طبيعة المطالب والرســائل التي يحملها المحتجون، مع الإقرار بأنه لا يمكن الحكم عليه بشكل مطلق من حيث النجاح أو الفاعلية.

كما شــهدت مجموعة من الحركات الاحتجاجية بالمغرب فتح قنوات للحوار بين المحتجين والجهات المعنية، والتي تتسم بتعدد مستوياتها. ففي حالات عديدة، يسهم فتح الحوار مع السلطات المحلية في نزع فتيل الاحتقان؛ حيث ينظر المواطنون إلى ذلك بوصفه نجاحًا رمزيًّا، خاصة عندما يبادر ممثلو السلطة إلى التفاعل المباشر مع المحتجين والتفاوض معهم(9). وقد أصبحت آلية الحوار حاضرة بشكل متكرر في مختلف التقارير الوطنية والدولية؛ حيث أوصى تقرير لمندوبية حقوق الإنسان بضرورة تعزيز دور المجتمع المدني في الرصد والتشــخيص والاقتراح، إلى جانب مواصلة الحوار العمومي وتطويره(10). وبناءً عليه، فإن نجاح الحوار يظل رهينًا باعتماد آليات عقلانية تراعي الأبعاد النفســية والسوسيولوجية، بل وحتى الأنثروبولوجية، المرتبطة بسلوك الجماهير.

كما تم، ســنة 2013، فتح الحوار مع التنســيقية الوطنية للأساتذة حاملي الشهادات العليــا (DESA و2012) (DESS)، وذلك بدعوة من وزير التربية الوطنية والجامعة الوطنية للتعليم، من خلال عقد لقاءات تم خلالها التطرق إلى قضايا الملف المطلبي العام والمشترك للشغيلة التعليمية، بالإضافة إلى مطالب مختلف الفئات التعليمية(11).

كما شــهدت مجموعة من الاحتجاجات بالمغرب فتح قنوات للحوار مع الجهات المســؤولة والموجه إليها الخطاب الاحتجاجي، من بينها احتجاجات "سيدي إفني" (2008)، و"حراك الريف" (2016)، و"حراك جرادة" (2018)، إضافة إلى الحوار مع تنسيقية "الأساتذة وأطر الدعم الذين فرض عليهم التعاقد" (2018). وينسحب الأمر ذاته على المجال الجامعي؛ حيث يعمد عمداء المؤسســات إلى فتح قنوات الحوار مع الطلبة والفصائل في سياق الاحتجاجات داخل الكليات. كما لجأ بعض الفاعلين الاقتصاديين، مثل شركة "سنطرال"، إلى اعتماد الحوار آليةً لإيجاد حلول، كما حدث خلال حملة المقاطعة التي استهدفت منتجاتها، سنة 2018.

ومن جانب آخر، ســعت الدولة إلى ترســيخ هذه الآلية في المجال الحقوقي؛ حيث أســندت -سنة -2012 للمجلس الوطني لحقوق الإنسان مجموعة من الصلاحيات،

من خلال إحداث اللجان الجهوية لحقوق الإنسان، التي تضطلع بمهام تتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان على المستوى الجهوي، إلى جانب تلقي الشكايات المرتبطة بانتهاكات الحقوق(12). وقد بلغ عدد الشكايات والطلبات الواردة على هذه اللجان 2161 سنة 2019، في حين بلغ عدد الأشخاص الذين تم استقبالهم 3779(13)، وهو ما يعكس الدور الذي تضطلع به هذه اللجان في الوساطة الحقوقية، بما في ذلك الأدوار المرتبطة بالتوجيه والاستشارة.

وبالتالي، لا يمكن اعتبار الحوار ذا فعالية مطلقة في الحد من الاحتجاجات من خلال مجرد رضوخ المحتجين أو استجابتهم لوعود الجهات المعنية؛ إذ يتأرجح موقع الحوار في تدبير الحركات الاحتجاجية بالمغرب بين منطق التوافق ومنطق الإخفاق، وذلك بفعل مجموعة من العوامل، من أبرزها فقدان الثقة في الوعود التي تقدمها النخب والسلطات، نتيجة عدم الالتزام بمخرجات الحوار. كما أن تأخر الجهات المعنية في فتح قنوات النقاش، أو اعتمادها على وعود ظرفية ذات طابع تهدوي، قد يسهم في احتواء مؤقت للاحتقان، لكنه قد يتحول في المقابل إلى عامل محفز على بروز أشكال احتجاجية أكثر حدة(14).

وفي هذا السياق، سبق للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان أن سجلت بقلق محدودية الآليات المعتمدة في إطار الحوار والوساطة بخصوص مطالب المواطنين بسيدي إفني؛ حيث لوحظ أنه رغم تعدد اللقاءات والجهود والاتصالات، التي شارك فيها منتخبون وبرلمانيون وأعيان، فإن نتائجها ظلت محدودة من حيث الفاعلية والتأثير(15).

كما تكررت نفس الملاحظات في سياقات احتجاجية لاحقة؛ حيث أعادت التقارير الوطنية التأكيد على محدودية أثر الحوار في احتواء بعض الحركات الاحتجاجية. وفي هذا الإطار، أشار المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بخصوص "حراك الريف"، إلى أن تعاطي السلطات العمومية مع مطالب المحتجين بالحسيمة اتسم بالبطء، سواء على مستوى الحكومة أو، بدرجة أقل، الهيئات المنتخبة. كما أبرز أن تأخر فتح الحوار مع أعضاء الحكومة، وشبه غيابه مع منتخبي المنطقة لمدة ستة أشهر، أثّر سلبيًّا على مسار الاحتجاجات، فضلاً عن أن المحاولات الأولى للحوار لم تعتمد على مقاربة تشاركية(16).

وخلاصة القول: يمكن أن تكون الدولة طرفًا في فشل الحوار، كما قد يسهم المحتجون بدورهم في ذلك من خلال رفض بعض المبادرات الحوارية مع السلطات العمومية، وذلك لاعتبارات متعددة، يرتبط جزء منها بالمتخيل الجمعي وما يحمله من تمثلات تاريخية وثقافية حول طبيعة هذه المؤسسات. وبالتالي، ورغم تبني الدولة لآلية الحوار، فإن الهاجس الأمني يظل حاضرًا في تدبيرها للاحتجاجات(17).

## ثانيًا: الديمقراطية التشاركية براديغم للترافع

إذا كانت الديمقراطية التشاركية تُعد من أهم مرتكزات الدولة الحديثة، بالنظر إلى دورها في حسم عدد من القضايا الخلافية بشكل عقلاني، استجابة لتطلعات المواطنين، ومن خلال إشراكهم في عملية اتخاذ القرار، فإن بروزها ارتبط بجملة من العوامل، في مقدمتها أزمة الديمقراطية التمثيلية وإخفاقها. ويستدعي تجاوز هذه الأزمة البحث عن بدائل ممكنة؛ حيث يرى "ريمون بودون" أن أقل آفات الانزلاق المراوغ للديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية المزعومة هو دعوة البرلمانيين إلى عدم الوثوق بدورهم ممثلين للأمة، والبحث عن تأثير وازن لهم خارج دائرة حججهم وتصويتهم(18).

وهكذا، أصبحت الديمقراطية التشاركية براديغمًا حاضرًا في دساتير الدول الحديثة، لما تضطلع به من دور في التأثير الإيجابي على السياسات العمومية والقرار العمومي، وذلك في سياق التحول من الليبرالية إلى الديمقراطية؛ مما أتاح بروز مساحات جديدة للمشاركة وصيغ متجددة للعمل الديمقراطي، كاستجابة عامة لما عُرف بأزمة النظام التمثيلي(19).

وتتطلب الديمقراطية التشاركية، حسب يورغن هابرماس، قيام علاقات اجتماعية حوارية بين مواطنين أحرار، في إطار تنظيم قانوني ذاتي للمجتمع، قائم على إمكانية استمرار هذه العلاقات حتى داخل مجتمعات معقدة ومتعددة المستويات. كما أن النواة الإجرائية للديمقراطية تسعى إلى تحويل المضامين المثالية للعقلانية العملية إلى أشكال مؤسساتية ملموسة، وهو ما يطرح تحديًا جوهريًّا يتمثل في كيفية ضمان اشتغال الإجراءات الديمقراطية بشكل عادل وفعَّال داخل مجتمع متمايز(20).

وقد سعى العديد من الأبحاث إلى إثارة جملة من التساؤلات، من بينها: هل تمثل

الأشـكال المعاصرة للديمقراطية التشـاركية امتدادًا لتجارب الستينات والسبعينات؟ وهـل كان لها تأثير في الحـركات الاجتماعية خلال تلك المرحلة؟ وبالمقابل، هل استطاعت الحركات الاجتماعية الداعية إلى المشاركة التكيف مع الأشكال المؤسسية المعتمدة حاليًّا؟(21)

وتفضـي هـذه التسـاؤلات إلى بحـث طبيعة العلاقـة بين الحـركات الاجتماعية والديمقراطية التشـاركية، ومدى وجود روابـط بينهما، وهل تقوم هذه العلاقة على التكامـل والإثراء المتبـادل أم على التوتر والتعارض، كما تثير مسـألة تأثير تطوير الديمقراطية التشاركية على ديناميات التعبئة السياسية. وفي نهاية المطاف، تقود هذه الإشـكالات إلى التفكير في طبيعة العلاقة بين المؤسسـات والحركات الاجتماعية، وحدود الاستقلالية المتبادلة التي تحكمها(22)، وهو ما يعكس أن هذه العلاقة تقوم على تفاعل مستمر قائم على التأثير والتأثر المتبادل.

لقد عمل المغرب على إقرار الديمقراطية التشـاركية في دسـتور 2011، رغم وجود إرهاصات أولية للتنصيص عليها في الميثاق الجماعي وفق تعديل سـنة 2009، غير أن دسترتها أسهمت في تعزيز مكانتها ووظيفتها داخل الاجتماع السياسي. فقد كرَّس دسـتور 2011 هذا التوجه على المسـتويين، الوطني والترابي، من خلال التنصيص على إحداث هيئات التشاور (الفصل 13)، ومنح المواطنات والمواطنين حق تقديم العرائض (الفصل 14)، وكذا الحق في تقديم ملتمسـات في مجال التشريع (الفصل 15). كما تم تأطير هذه الحقوق عبر قوانين تنظيمية، من بينها القانون التنظيمي رقم 44.14(23) والقانون التنظيمي رقم 64.14(24).

وعلى المستوى الترابي، نَصَّ الفصل 136 من الدستور على الإطار العام للديمقراطية التشاركية على الصعيد الجهوي والمحلي؛ حيث أكد على أن التنظيم الترابي من شأنه ضمان مشاركة السكان المعنيين في تدبير شؤونهم. كما تم، استنادًا إلى الفصل 146، تحديد كيفية تقديم العرائض على مستوى الجماعات الترابية، وفق القوانين التنظيمية المؤطِّرة لكل من الجهات والعمالات والأقاليم والجماعات(25).

وفي هذا الإطار، تم إقرار مجموعة من الآليات الرامية إلى تعزيز الإشراك والمشاركة، بهدف خلق مسـاحات لممارسة ثقافة سياسـية بديلة عن ثقافة الاحتجاج من جهة، وتوفيـر فضاءات للترافع من جهة أخـرى. وتبرز أهمية هذه الآليات فيما تتيحه من

إمكانيات للتعبير والاعتراض في مختلف المجالات، بما في ذلك المجال التشريعي. كما فرضت الديمقراطية التشاركية حضورها بفعل تعاظم القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعيــة التي باتت تتجاوز قدرة الديمقراطية التمثيلية على إنتاج حلول ناجعة، وهو ما يعكس أزمة في الاســتجابة للمطالب وتلبية تطلعات المواطنين، ســواء على المســتوى الوطني أو الترابي؛ الأمر الذي يســتدعي اعتماد آليات أكثر تفاعلية تقوم على الإشراك الفعلي للمواطنين في صنع القرار. وفي هذا السياق، تُفهم الديمقراطية التشــاركية، بوصفها مفهومًا واسعًا، في ارتباطها بتفاعل قوى المجتمع، بما في ذلك النقابات وديناميات الشــارع، في مواجهة السلطة السياسية، كما تُطرح بديلاً للشعور بالعجز الذي قد يطبع الوضع السياسي(26).

وتُعــد الديمقراطية التشــاركية إحدى الركائز الأساســية للفضــاء العمومي، وهو ما يتجلى في اعتماد عدد من الدول المتقدمة لآليات تشاركية لمعالجة قضايا مجتمعية معقدة، من قبيل العرائض والملتمســات والاســتفتاء التشاركي، بهدف التوصل إلى حلول توافقية تراعي مختلف مكونات المجتمع. ومن بين الأمثلة البارزة: النقاشات المرتبطــة بالاعتراف القانوني بالــزواج المثلي وتبني الأطفال في بعض الدول، مثل سويســرا وألمانيا، حيث تم اللجوء إلى آليات الديمقراطية التشــاركية لحســم هذه القضايــا. ويمكــن فهم هذا التوجه في ضوء ما ذهب إليه ريمون بودون، الذي يرى أن "تنوع هذه الأعراض يدعونا إلى إعادة التفكير في المبادئ الأساسية للديمقراطية، وفــي مقدمتها مبدأ أن تكون الســلطة في يد كل مواطــن، انطلاقًا من اعتبار الأفراد مستقلين وقادرين على إصدار أحكام سليمة يتحركون بشكل فردي بتوجيه من الحس السليم ويعبِّرون جماعيًّا عن وجود حس مشترك" (27).

هكذا استطاعت الديمقراطية التشاركية ترسيخ أدوارها الفاعلة في تنمية ثقافة سياسية في عدد من الدول، من أبرزها البرازيل؛ حيث يتم اعتمادها بأشكال متعددة لا تقتصر على بعدها الترافعي فحسب، بل تشمل أيضًا بُعدها التشاركي في التعبير عن متطلبات المواطنات والمواطنين، بما ينعكس إيجابيًّا على السياسات العمومية. ويأتي ذلك في مقابل محدودية المقاربات الأحادية، التي غالبًا ما تســهم في تعثر عدد من البرامج والسياسات، خاصة عند اعتماد المنهج البيروقراطي الذي أبان عن محدودية نجاعته فــي عدة ســياقات. كما تلجأ الدول إلى تفعيل هــذه الآلية من أجل احتواء حالات

الاحتقان الناتجة عن التناقضات والانقسامات داخل المجتمع، سواء بين مكوناته أو بينه وبين الدولة. غير أن هذا الطرح يثير تساؤلاً مركزيًّا مفاده: إلى أي حدٍّ استطاعت الدولة المغربية تفعيل الديمقراطية التشاركية وتوظيفها في التوصل إلى حلول توافقية بين الحركات الاجتماعية والقطاعات الحكومية؟

وفي تقرير صادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، تم طرح تساؤلات حول مدى ممارسة وتفعيل الديمقراطية التشاركية، باعتبار أن تفعيلها أصبح ضرورة ملحَّة في ظل التحولات التي عرفها الفضاء العام، وكذا مفهوم المشاركة الذي شهد بدوره تطورًا ملحوظًا(28). وعلى إثر احتجاجات الحسيمة، أوصى المجلس الوطني لحقوق الإنسان بضرورة إيلاء أهمية أكبر للجوانب الاجتماعية والاقتصادية ضمن السياسات العمومية، مع تعزيز إشراك المواطنات والمواطنين في صياغة البرامج الاستعجالية(29).

وقد شكَّل "حراك الريف"، إلى جانب احتجاجات أخرى، اختبارًا حقيقيًّا لمدى فاعلية الديمقراطية التشاركية والجهوية المتقدمة؛ حيث لم تمض فترة طويلة على تنظيم انتخابات الجماعات الترابية وإقرار القوانين التنظيمية المؤطرة لها، وكذا القوانين المتعلقة بالعرائض والملتمسات، حتى برز نوع من العزوف عن توظيف هذه الآليات من طرف المواطنين، التي تم تقديمها سابقًا بوصفها أدوات للإدماج والمشاركة، خاصة نظام العرائض(30).

ويظل تحقيق الديمقراطية التشاركية رهينًا بتفاعل مجموعة من الفاعلين، وعلى رأسهم الفاعل المدني والفاعل السياسي، بالنظر إلى طبيعة العلاقة التفاعلية التي تجمع بينهما، والتي تسهم في توطيد العلاقة بين الدولة والمجتمع. ومع ذلك، لا تزال هذه الصيغة من الديمقراطية تواجه عدة اختلالات بنيوية تؤثر على تنزيلها الفعلي، وذلك رغم وجود ترسانة قانونية ومؤسساتية، إلى جانب برامج تكوينية ومبادرات تروم تفعيلها على أرض الواقع.

يُلاحظ أن الإقبال على اعتماد آليات الديمقراطية التشاركية من طرف المواطنات والمواطنين يظل محدودًا، كما أن توظيف المقاربة التشاركية في إعداد السياسات العمومية، سواء على المستوى الوطني أو الترابي، لا يزال ضعيفًا، في مقابل استمرار هيمنة المقاربة الأحادية. وعلى الرغم من ذلك، يبقى الولوج إلى آليات الديمقراطية

التشـــاركية ضعيفًـــا مقارنة باللجوء إلى الاحتجاجات، التـــي يعتمدها أفراد المجتمع للتعبير عن مطالبهم واستيائهم وتضامنهم.

وفي هذا الســـياق، يمكن طرح مجموعة من التفســـيرات لهذه المفارقة، من أبرزها أن الإجراءات الشكلية والموضوعية المعقدة المرتبطة بإعداد العرائض والملتمسات تشـــكل عائقًا أمام تفعيل الديمقراطية التشـــاركية من جهة، إضافة إلى طبيعة تفاعل السلطات العمومية والجهات المعنية مع هذه الآليات من جهة أخرى.

ومن جانب آخر، يمكن افتراض وجود ضعف في ثقافة تقديم العرائض والملتمسات لدى فئات واســـعة من المجتمع. كما يمكن تفســـير ذلك بكون تعبئة الاحتجاج لا تتطلـــب نفس القدر من الوقت والجهد، خاصة في ظل التحولات التكنولوجية التي أسهمت في بروز الفضاء الافتراضي وتيسير التعبئة السريعة. فضلاً عن ذلك، يمكن اعتبار الاحتجاج نمطًا مهيمنًا ضمن الثقافة السياسية، بما يجعله الوسيلة الأكثر اعتمادًا لتحقيق المطالب، وهو ما يتجلّى في تفضيل اللجوء إليه بدل استخدام آليات العرائض والملتمسات.

وفي هذا الإطار، يمكن الاستئناس في التحليل بمفاهيم "المشاهد المحايد" و"الإدارة العامة" بوصفهما من مرتكزات فلســـفة الأنـــوار؛ حيث يرى ريمون بودون أن "مبدأ الديمقراطية الأساسي، بحسب فلسفة الأنوار، وأيضًا بحسب التقليد الليبرالي المنبثق عنها، يقوم على أهلية كل فرد للتحكم في القرارات التي تعنيه، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وعلى مراقبة القرارات السياسية. غير أن الإشكال المطروح يتمثل في كيفية تنزيل هذا المبدأ عمليًّا داخل نظام ديمقراطي تمثيلي"(31).

## المحور الثاني: السياسات العمومية ومؤسسات الوساطة في تدبير الاحتجاج

إن الحديث عن آليات التدبير الناعم للاحتجاجات لا يقتصر على الحوار والديمقراطية التشـــاركية بل يشـــمل أيضًا مجموعة من السياسات التي تعتمدها الدولة لامتصاص غضب الشارع واستشراف آفاق مستقبلية على المدى البعيد. وفي هذا الإطار، عمل النظام السياســـي على توظيف السياســـات العمومية آليةً للتدبير الاســـتباقي والبعدي للحركات الاحتجاجية، وفق منطق التخطيط والهندسة المؤسساتية.

وقــد تعززت القيمة المعيارية للسياســات العمومية مــن خلال التنصيص عليها في الدســتور المغربي، إلى جانب فتح المجال أمام صياغتها بشــكل تشاركي، بما يدعم مكانة مؤسســات الوســاطة، التي تتجسد في فاعلين متعددين يتوزعون بين المجتمع المدنــي والمجتمــع السياســي. ويُعــد هؤلاء الفاعلــون عنصرًا أساســيًّا في تدبير الاحتجاجات واحتوائها، من خلال الأدوار الوســيطية التي يضطلعون بها، في حين أن ضعف هذه الأدوار أو تأزمها يسهم في تنامي الحس الجماهيري وتصاعد الأفعال الجماعية.

وقد ظلت هذه الآليات التدبيرية حاضرة في الحقل السياســي المغربي، كما يســهم بعــض الفاعلين داخل المجتمع، من خلال أشــكال مــن الفعل الجماعي، في بروز ما يمكن تســميته بالاحتجاجات المضادة، التي تعمل على خلق نوع من التوازن أو المقاومة المضادة، بهدف التأثير في دينامية الحركات الاحتجاجية الأصلية وتقليص زخمها.

## أولًا: السياسات العمومية وفلسفة تدبير الاحتجاجات

فــي ظل تنامي الاحتجاجــات والتوترات الاجتماعية، تعمــل الدولة في العديد من الحــالات على بلورة سياســات عمومية بوصفها إســتراتيجية تدبيريــة تروم احتواء هذه التوترات، اســتجابةً لمطالب الحركات الاحتجاجية، ولو بشــكل نسبي. إذ تُعد المطالب المعبَّر عنها خلال الاحتجاجات بمنزلة مدخلات أساسية، تتحول في بعض الأحيان إلى مخرجات تأخذ شكل سياسات عمومية أو برامج ومشاريع كبرى. وفي هذا الإطار، تسعى الدولة إلى اعتماد سياسات ذات أفق زمني بعيد، بوصفها حلولًا استباقية لاحتواء التوترات الاجتماعية والحد من تصاعد الأفعال الاحتجاجية.

كما أن للحركات الاحتجاجية تأثيرًا ملموسًا على توجيه السياسات العمومية؛ حيث أصبحت الدولة تتفاعل مع مطالبها بشــكل تدريجي أو نســبي. ومن ســمات دولة الحــق والقانون اعتماد المقاربة التشــاركية وتعدد الآليات، وهــو ما دفع المغرب، خلال العقــود الأخيرة، إلى تبني مجموعة من السياســات العمومية الكبرى، خاصة في مجالات الجهوية، وتعزيز دور المجتمع المدني، ودعم القطاع الخاص، والتوجه نحو تشجيع الاستثمار والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وذلك بهدف تحقيق التنمية

البشـــرية ومحاربة الفقر والتهميش، انســـجامًا مع التوجهات التي تعكسها الخطابات الملكية بوصفها محددًا أساسيًّا لمرتكزات الدولة الحديثة(32).

ويحضر هذا النوع من التدابير في تعاطي النظام السياسي مع التوترات الاجتماعية منذ مرحلة الاســـتقلال، بهدف الحفاظ على اســـتقرار الدولة في مواجهة مختلف أشكال الاضطراب. ورغم اعتماد المقاربة الأمنية في بعض الفترات وما رافقها من ممارسات عنيفة تجاه المحتجين، فإنه لا يمكن إغفال لجوء الدولة إلى إستراتيجيات بديلة، تقوم على إعداد مخططات ذات أبعاد متوســـطة وبعيدة المدى لمواجهة تصاعد التوترات الاجتماعية.

وفي هذا الســـياق، يشـــير "محمد كولفرني" إلى أن "النظام تمكَّن في كل مرة من إعادة إنتاج نفســـه عبر إعادة هيكلة القطاعات التي انطلقت منها شـــرارة الاحتجاج، فبعـــد أحـــداث مارس/ آذار 1965 تم فرض إصلاح في مجال التعليم، وبعد أحداث 1981 تم تقنين سياسة التقويم الهيكلي. أما أحداث 1984 فقد شكَّلت مناسبة لإعادة ضبط المجال الديني، كما اضطر النظام في بعض الأحيان إلى القيام ببعض التنازلات لاحتواء الوضع، كالزيادة في الأجور بعد أحداث 14 ديســـمبر/ كانون الأول 1990، وإعادة الانتخابات في بعض الدوائر بتاريخ 25 ديسمبر/ كانون الأول 1993"(33).

لقد شـــكَّلت هندســـة الدولة لسياســـات عمرانيـــة، كما تم اعتمادهـــا خلال فترات الانتفاضـــات الحضرية، إحدى أبرز المقاربات الرامية إلى تطويق وحصر المجالات التي كانت تُعد بؤرًا للتوتر والاحتقان، وذلك بهدف تفكيك الديناميات التي قد تقود إلى التمرد والانتفاض، خاصة في مدن كبرى مثل الدار البيضاء. وفي هذا الســـياق، أشار كل من "عبد العزيز خمليش" و"عبد الرحمان رشيق" إلى هذه الآليات التدبيرية التي اعتمدتها الدولة في احتواء الانتفاضات الحضرية، خصوصًا خلال الفترات التي عرفت تصاعد الأفعال الجماعية العنيفة، وما رافقها من عنف وعنف مضاد، أســـفر عن خسائر مادية جسيمة(34).

وقد عرفت المدينة، بشكل مفاجئ سنة 1981، ولأول مرة، رهانًا سياسيًّا كبيرًا، بفعل التمردات والانتفاضات التي شهدتها تلك المرحلة، عقب دعوة النقابات إلى الإضراب العام، وهو ما خلق مناخًا متوترًا داخل المدن الكبرى والمتوسطة والصغرى، وأدى إلى اندلاع أعمال عنف نتيجة التدخل العسكري. وفي هذا السياق، برز التفكير في اعتماد سياســـات عمرانية مدخلاً لتفكيك بؤر الاحتجاج وإعادة تنظيمها؛ حيث تلا

هذه الأحداث مباشـــرة توجه نحو بلورة نمط جديد من التدبير السياســـي للمجتمع الحضري(35).

وتجدر الإشـــارة إلى أنه، رغم اعتماد الدولة في بعض المراحل على القمع والعنف وسيلةً للحفاظ على استمراريتها وضمان وحدة المجتمع، فإنها سعت في المقابل إلى تبني مقاربات بديلة، من بينها السياســـات الحضرية، بهدف تحقيق قدر من التوافق، والانخراط في السياق الدولي الرامي إلى تحسين الصورة الحقوقية للمغرب(36).

اســـتهدفت هذه السياســـات العمرانية بعض المناطق الحضرية، خاصة بمدينة الدار البيضاء، بهدف تســـهيل مراقبتها وتتبعها، من خلال تفكيك الروابط الاجتماعية التي قد تسهم في تصاعد الاحتجاجات. وبذلك، سعت هذه السياسات إلى تكريس منطق "الفرد" و"الفردانية" داخل المجال الحضري. وفي هذا الســـياق، يشير عبد الرحمان رشيق إلى أن "تصميمات التهيئة الحضرية كانت تَشُنُّ حملة واسعة على الأحياء التي عُدَّت بؤرًا للانفجار الاجتماعي العنيف؛ حيث تم وضع برنامج لهدم عدد كبير من المنازل بهدف تقليص الكثافة الديمغرافية، وتخفيف الضغط عن النســـيج الحضري شديد الازدحام. كما مثَّلت الكثافة السكانية وإمكانية الرؤية داخل الفضاء الحضري أحد المعايير التي برَّرت تدخل الدولة في الأحياء التي شهدت أحداث التمرد"(37).

إلـــى جانب ذلـــك، اعتمدت الدولة مجموعة من السياســـات التـــي تروم الحد من عوامـــل التوتـــر والاحتقان، من خلال احتواء مســـبِّبات الاحتجاج، كما عملت على بلورة سياسات رمزية تهدف إلى توحيد البلاد، والحفاظ على النظام العام، وضمان استقرار الدولة.

وفي السياق ذاته، تبنَّى النظام السياسي المغربي سياسات استهدفت احتواء المعارضة أو إضعافها، من خلال آليات من قبيل إحداث نوع من الانقسام داخل النخبة، والعمل على ترسيخ ثقافة موحدة، ورفض كل ما من شأنه التأثير على البنية الثقافية للدولة، بوصفه تهديدًا لاستقرارها ولمصدر مشروعيتها. كما تتجه الدول عمومًا نحو اعتماد سياسات عمومية قائمة على التوافق بين متطلبات الدولة والمجتمع، في إطار تصور موســـع لمفهوم الأمن، لا يقتصر على بعده الضيق، بل يشـــمل أبعادًا متعددة، وهو مـــا اعتمـــده المغرب في مجالات مختلفة، خاصة فـــي مواجهة قضايا مثل الإرهاب والتطرف.

كما اعتمدت الدولة تدابير أخرى لاحتواء الاحتجاجات، تمثلت في مقاربات تنموية وإدماجيــة وإصلاحيــة، تركز على الفرد داخل المجتمع، من خلال إطلاق مشــاريع كبرى تعكس توجهًا نحو إعادة بناء العلاقة بين الدولة والمجتمع(38).

وتُعد العدالة الانتقالية من أبرز السياســات التي اعتمدها المغرب في سياق الانفتاح السياسي، بهدف إعادة بناء الثقة بين الدولة والمجتمع. وقد عرفت هذه التجربة بروز إرهاصاتها خلال تسعينات القرن الماضي، قبل أن تنطلق بشكل رسمي سنة 2004، في سياق اتسم بتصاعد مطالب الحركات الاجتماعية والمجتمع المدني، إلى جانب تنامي الضغط الدولي من طرف المنظمات الحقوقية، وازدياد اهتمام وسائل الإعلام الوطنية بوضعية حقوق الإنسان. وقد استهدفت هذه العملية تحقيق مصالحة وطنية، بوصفها مدخلاً أساسيًّا لإنجاح مسار الانتقال الديمقراطي(39)، وذلك في ظل وعي المؤسسة الملكية بحساسية هذا الملف، وسعيها إلى بلورة مقاربة مغايرة لتلك التي تبنَّتها بعض القوى الراديكالية، والتي كانت تدعو إلى الكشــف الكامل عن الحقيقة والمساءلة الجنائية(40).

وعملــت الدولــة على خوض هذا المســار بهدف تحقيــق المصالحة بين المجتمع والدولة، وبناء علاقة ســلمية تقوم على الاعتراف وردِّ الاعتبار للأفراد والجماعات التي تعرضت للعنف والقمع. وتعكس هذه السياسات، في عمقها، تبني مفهوم الأمن بمعناه الواســع؛ حيث اتجهت الدولة إلى إرســاء آليات وإطار مؤسساتي وسياسات عمومية في هذا المجال. وتُعد العدالة الانتقالية من بين الأنظمة المعيارية التي تؤسس للانتقال من منطق الصراع إلى منطق الحقوق والحريات، وإلى بناء مجتمع قائم على العيش المشترك(41).

كما عكســت مجموعة من المشــاريع والسياسات التي اعتمدتها الدولة خلال هذه المرحلــة محاولة لإعادة بنــاء الثقة بينها والمجتمع، من خلال اســتهداف مختلف المجــالات المرتبطة بالأمن في أبعاده المتعددة. ويشــمل ذلــك المجال الحقوقي والقانوني والتشــريعي، إلى جانب الحقل الديني والمجال التنموي؛ حيث تُعد هذه السياسات العمومية جزءًا من الإستراتيجيات الفعَّالة التي تم توظيفها في سياق المسار الإصلاحــي بالمغــرب، والذي ظل أحد المرتكزات الأساســية في تدبير الحركات الاحتجاجية.

وعلى الرغم من محدودية الموارد الاقتصادية للمغرب مقارنة ببعض دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط فإنه يُعد من أكثر البلدان استقرارًا، ويُعزى ذلك إلى مجموعة من العوامل، من بينها اعتماد إصلاحات سياسية تدريجية، وتحقيق نوع من التوازن التنموي بين المجالين الحضري والقروي، إلى جانب الاهتمام بالتنمية البشرية، خاصة من خلال دعم القروض الصغرى، وتشجيع الأنشطة المدرَّة للدخل، وتوسيع نطاق الحريات المؤسساتية، وتعزيز الثقافة المدنية(42).

وتؤثر السياسات العمومية التي تعتمدها الدولة في تدبير الحركات الاحتجاجية بشكل مباشر في ديناميتها، نظرًا لما تفرزه من آثار على المدى المتوسط والبعيد؛ إذ يمكن أن تسهم، بحسب درجة فاعليتها ونجاعتها، في إحداث تحولات في خريطة الاحتجاج ومستوياته، سواء في اتجاه التهدئة أو التصعيد. ويرتبط ذلك بجملة من العوامل البنيوية والمعقدة التي تؤثر في صياغة هذه السياسات، والتي تتمحور أساسًا حول طبيعة النسق السياسي والاجتماعي. ففي بعض الحالات، تلجأ الدولة إلى اعتماد سياسات عمومية ذات طابع استباقي لاحتواء التوترات الاجتماعية الناتجة عن التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهي مقاربات تعود إرهاصاتها إلى فترات سابقة، بما في ذلك المرحلة الاستعمارية، وإن كانت تأخذ أشكالاً مختلفة، قد تتسم أحيانًا بطابع تصاعدي، وأحيانًا أخرى بطابع أفقي، تبعًا للسياقات الانتقالية وتوجهات النظام وطبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع.

ويلاحظ أن هذه السياسات العمومية قد تكون فعَّالة وناجحة إذا استجابت لمتطلبات الواقع واقترنت بتنزيل محكم، وهو ما يمكن أن يسهم في الحد من عدد الاحتجاجات. غير أنها قد تعرف أيضًا نوعًا من الإخفاق، في حال عدم استجابتها لتطلعات المجتمع أو عدم حصولها على القبول والاعتراف، سواء بسبب ضعف في التنفيذ أو نتيجة وجود فجوة بين مضمون السياسة العمومية وانتظارات الفاعلين الاجتماعيين. إذ إن نجاح السياسات العمومية لا يرتبط فقط بفاعليتها التقنية بل يتطلب أيضًا تحقيق نوع من الاعتراف الرمزي، خاصة في السياقات التي تعرف تعبئة جماهيرية قائمة على مطلب الاعتراف. وفي مثل هذه الحالات، يصبح من الضروري اعتماد سياسات عمومية ذات بعد رمزي تستجيب لهذه المطالب؛ إذ إن الاقتصار على المقاربة الأمنية لا يكون كافيًا لاحتواء الحركات الاحتجاجية، كما يتضح في بعض التجارب، من بينها "حراك الريف".

وفـي الآن ذاتـه، تواجه الدولة مجموعة من الإكراهات المرتبطة بصياغة سياسـات عمومية قادرة على اسـتيعاب مطالب جديدة تطرحها الحركات الاجتماعية، لاسـيما تلك المرتبطة بالاعتراف والحقوق الثقافية والهوية، وهي مطالب تمس البنى العميقة للنظـام الاجتماعي وتعكس تحولات في الوعـي الجمعي. كما تعكس بروز أنماط جديـدة من الحـركات الاجتماعية داخل الفضاء العمومـي، تحمل مطالب تتجاوز الأبعاد التقليدية، وقد تتقاطع أو تتعارض مع المرجعيات الثقافية السـائدة، وتسـعى إلى تحقيق العدالة بمفهومها الواسع، وترسيخ الاعتراف عنصرًا مؤسسًا لهوية جماعية تميز هذه الحركات الاجتماعية الجديدة.

**ثانيًا: وظيفة مؤسسات الوساطة في تدبير الاحتجاجات**

تنـدرج مؤسسـات الوسـاطة ضمـن الفاعلين الأساسـيين في احتـواء الحركات الاحتجاجيـة، بالنظر إلى الأدوار التـي تضطلع بها في هذا المجال. وتُعد الأحزاب السياسـية والنقابات ومكونات المجتمع المدني من أبرز هذه المؤسسات، لما تقوم بـه من وظائـف تأطيرية وتكوينية داخل المجتمع من جهـة، ولما تمثله من قنوات وسيطة بين الدولة والمجتمع من جهة أخرى. وفي هذا الإطار، أقرَّ الدستور المغربي مجموعة من الصلاحيات والاختصاصات لهذه الفاعلين ضمن عدد من فصوله.

فقـد نصَّـت الفقرة الأولى مـن الفصل (7) على مكانة الأحزاب السياسـية؛ حيث جاء فيها: "تعمل الأحزاب السياسـية على تأطيـر المواطنات والمواطنين وتكوينهم السياسـي، وتعزيز انخراطهم في الحياة الوطنية وفي تدبير الشأن العام، وتساهم في التعبير عن إرادة الناخبين، والمشـاركة في ممارسـة السـلطة، على أساس التعددية والتناوب، بالوسائل الديمقراطية، وفي نطاق المؤسسات الدستورية".

أمـا بخصـوص النقابات، فقد نصَّـت الفقرة الأولى من الفصل (8) من الدسـتور على أنه: "تسـاهم المنظمات النقابية للأجراء، والغرف المهنية، والمنظمات المهنية للمشـغلين، في الدفاع عن الحقوق والمصالح الاجتماعية والاقتصادية للفئات التي تمثلها، وفي النهوض بها، ويتم تأسيسـها وممارسـة أنشطتها بحرية في نطاق احترام الدستور والقانون".

كما أقَرَّ الفصل (12)، في فقرته الثالثة، صلاحيات المجتمع المدني؛ حيث نصَّ على أن: "تساهم الجمعيات المهتمة بقضايا الشأن العام، والمنظمات غير الحكومية، في

إطار الديمقراطية التشـــاركية، في إعداد قرارات ومشـــاريع لدى المؤسسات المنتخبة والســـلطات العمومية، وكذا في تفعيلها وتقييمها، وعلى هذه المؤسسات والسلطات تنظيم هذه المشاركة، طبق شروط وكيفيات يحددها القانون".

وبناءً على ذلك، يتضح أن المشـــرِّع الدســـتوري في المغرب عمل على تعزيز مكانة مؤسســـات الوســـاطة من خلال الصلاحيات المخولة لها، إدراكًا لأهميتها في تطوير الممارســـة الديمقراطية، وما تتطلبه من استثمار في كفاءات قادرة على إنتاج الأفكار والدفـــاع عنها بطرق عقلانية، تراعي مقتضيات النقاش العمومي بعيدًا عن العنف أو المزايـــدات(43). كما يعكس هذا التوجه وعي الدولة بالدور الحيوي الذي تضطلع به هذه المؤسســـات؛ إذ لا يمكن إغفال تأثير الأحزاب والنقابات والمجتمع المدني في تحقيق التوازن داخل المجتمع وضمان استقرار الدولة.

وعليه، فإن هذه المؤسســـات لا تمثل مجرد فضاءات بديلة عن السلطة المركزية بل تُعـــد قنوات أساســـية لنقل المطالب والتظلمات من القاعـــدة الاجتماعية إلى مراكز القـــرار، كمـــا تشـــكِّل آلية لإصلاح السياســـات العمومية، بما ينســـجم مع تطلعات المجتمع وانتظاراته(44).

إذ تنتج هيئات الوســـاطة مجموعة من المدخلات التي تؤثر بشـــكل كبير في الرأي العام، سواء في المجالات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية. وتتجلى مكامن قوتها في مدى قدرتها على احتواء التوترات الاجتماعية والاحتجاجات، من خلال تدخلها كقناة وســـيطة للترافع والتفاوض والحـــوار مع القطاعات الحكومية، بهدف تحقيق برامجها وأهدافها ضمن إطار ديمقراطي منظم، يسعى في جوهره إلى بناء دولة ديمقراطية.

غير أن هيئات الوســـاطة عرفت تراجعًا ملحوظًا في أدوارها الوسائطية بين المجتمع والدولـــة؛ إذ "حتـــى لو رفـــض المرء مقولة: إن المجتمع المدنـــي في حالة تراجع، فمـــن المســـتحيل تجاهل الحقيقة بأن شـــكله يتغير بطرائق مهمـــة في كل جزء من العالـــم"(45)، وهو ما ينطبق، إلى حدٍّ كبير، علـــى واقع المجتمع المدني المغربي. ويُفسَّر هذا التراجع من خلال ضعف أداء هذه الهيئات في القيام بوظيفتها الوسيطية، رغم استمرار أهميتها وتأثيرها في صنع القرار العمومي، بوصفها حلقة وصل ضرورية بين المجتمع والدولة، ووجودها يظل مطلبًا تفرضه المصلحة العامة(46).

كما لا يمكن إغفال دور الأحزاب السياسية في المغرب، من حيث مساهمتها في تشكيل نخبة سياسية متعددة المرجعيات الأيديولوجية والفكرية، حيث شكّلت، في مراحل معينة، أداة لتحقيق التوازن داخل النظام السياسي. وقد عملت الدولة على تشجيع حضور الأحزاب، خاصة في المجالات القروية، بهدف إنتاج نخب قادرة على تأمين التوازنات والدفاع عن اختيارات السلطة، أحيانًا على حساب تمثيل مطالب المجتمع.

وقد أصبح موضوع تراجع أدوار مؤسسات الوساطة محل نقاش متزايد، نتيجة ما عرفته من ضعف في الأداء وتراجع في الوظيفة التأطيرية، وهو ما يعكسه ارتفاع منسوب الاحتجاجات، وفقدان الثقة من طرف المواطنين في هذه المؤسسات؛ مما يدفعهم إلى التعبير المباشر عن مطالبهم دون المرور عبر القنوات الوسيطة. وفي هذا السياق، يعكس تنامي حضور الشارع، مقابل غياب أدوار فعَّالة لمؤسسات الوساطة، أزمة أعمق في الفضاء السياسي المغربي بل ويمكن اعتباره تعبيرًا عن "تراجع السياسة" أو إفراغها من بعدها التواصلي القائم على التدبير المشترك للشأن العام(47).

كما أن تصاعد الحركات الاحتجاجية، منذ حركة 20 فبراير وصولاً إلى حراك الريف وجرادة، ثم إلى المرحلة الراهنة، يعكس محدودية القنوات الوسيطة التقليدية في الاستجابة لمطالب المجتمع(48). وقد نبَّهت عدة أصوات إلى هذا الوضع، معتبرة أن تراجع دور هذه الوسائط لم يكن وليد الصدفة بل نتيجة مسار ممتد أسهمت فيه قيادات سياسية ونقابية ابتعدت عن قواعدها الاجتماعية، وانفصلت عن واقع الشارع؛ مما أدى إلى فقدانها لوظيفتي التأطير والوساطة، وانعكس ذلك سلبيًّا على مختلف المستويات(49).

ومن أبرز تجليات هذا الوضع أن المحتجين، في كثير من الحالات، يجدون أنفسهم في مواجهة مباشرة مع ممثلي وزارة الداخلية على المستويات المركزي أو الجهوي أو المحلي، وهو ما يؤدي إلى سوء في الفهم والتقدير، وانتشار الإشاعات، في ظل غياب شبه تام لوسطاء فاعلين، من برلمانيين وسياسيين ونقابيين وجمعويين وإعلاميين، قادرين على نقل المطالب المشروعة والترافع بشأنها لدى الجهات المعنية باتخاذ القرار(50).

وفي السياق نفسه، أظهرت المقاربات الكمية المتعلقة بالمشاركة السياسية في المغرب نسبًا ملحوظة من العزوف عن التصويت في الانتخابات، إلى جانب تراجع مستوى الثقة في التنظيمات السياسية، وهي مؤشرات تؤكد انسجام هذه المقاربات في تشخيص هذه الإشكالية، وتعكس تراجع أدوار الوساطة التي تضطلع بها هذه المؤسسات، وما يرتبط بذلك من مظاهر فقدان الثقة. ففي دراسة أنجزها الأستاذ بن حمد حوكا، "تبلغ نسبة المبحوثين الذين سجلوا درجات متوسطة وعليا على مؤشر الثقة بالمؤسسات حوالي 50.64٪، في حين حصلت الدرجات الدنيا على 26.38٪. غير أن اللافت هو توجه المغاربة نحو إبداء ثقة أكبر في المؤسسات الدينية والسلطوية؛ حيث حصد أئمة المساجد والجيش ومؤسسات العدالة والأمن مستويات مرتفعة من الثقة، مقابل تدني مستويات الثقة في البرلمان والنقابات والأحزاب السياسية". وتعكس هذه النتائج صعوبة ترسخ الثقافة الديمقراطية في البنيات الذهنية مقابل ميل واضح نحو تقدير المؤسسات المرتبطة باحتكار العنف المشروع(51).

ويمكن تفسير هذا الوضع في ضوء ما أشار إليه "محمد نور الدين أفاية"، الذي اعتبر أن من أبرز الإشكالات التي تواجه تجارب الانتقال الديمقراطي، ومن بينها الحالة المغربية، ما يمكن تسميته بـ"انعدام الكفاءة الديمقراطية"، وهي لا تقتصر على ضعف القدرات التنظيمية أو المهارات الحزبية، بل تتعلق أيضًا بغياب مقومات أساسية، من قبيل القدرة على التفكير والتخطيط والتأطير والتواصل والتفاوض والاستشراف، وهي عناصر ضرورية لممارسة سياسية فعَّالة(52).

ويطرح التمسك بثقافة الاحتجاج داخل الفضاء العمومي تساؤلات جوهرية حول جدوى المؤسسات القائمة والقوانين الجاري بها العمل، خاصة في ظل محدودية قدرتها على تحقيق الإدماج والتشاركية لفئات واسعة من المواطنين. ولا يقتصر هذا الوضع على حالات محددة، مثل "حراك الريف"، بل أصبح ظاهرة عامة تشمل عدة مناطق وفئات اجتماعية(53). وفي هذا السياق، يرى عبد الرحمان رشيق أن "المشكل في مجتمعاتنا يتمثل في ضعف المؤسسات السياسية والنقابية والجمعوية، التي يفترض أن تضطلع بدور الوساطة الاجتماعية بين السكان وأجهزة الدولة، إلى جانب دورها في الحد من حدة النزاعات الاجتماعية أو تجنُّبها. كما تشير الأبحاث الاجتماعية إلى ارتفاع مستويات عدم الثقة في هذه المؤسسات التي يفترض أن تؤدي وظيفة الوسيط"(54).

وفي مقابل ذلك، يكشف التعمق في تحليل أسباب ضعف أداء مؤسسات الوساطة عن وجود عوامل بنيوية وتاريخية تفسر هذا الوضع. وفي هذا الصدد، يشير أحد الباحثين إلى أن المشهد الحزبي المغربي ظل، إلى حدٍّ كبير، محكومًا بنمط من الأحزاب الكلاسيكية والإدارية. ورغم التحولات التي عرفها المجتمع المغربي منذ تسعينات القرن الماضي، فإنه لم يشهد بروز قوى سياسية جديدة قادرة على التعبير عن تطلعات الأجيال الصاعدة، أو تجسيد التحولات العميقة التي يعرفها المجتمع وطموحاته المتعددة(55).

هناك من الباحثين من يرى أن رهان المخزن يتمثل في إضعاف مختلف الوسائط السياسية والمدنية وآليات الرقابة، بما يعزز من مركزة السلطة، وهو ما أدَّى، في نهاية المطاف، إلى وضع الدولة في مواجهة مباشرة مع المجتمع والشارع(56). غير أن هذا التوجه، إذا كان يروم الحفاظ على توازنات السلطة، فقد انعكس سلبًا على ديناميات التفاعل المجتمعي، خاصة مع تصاعد موجات الاحتجاج في الفضاء العمومي، التي شملت فئات اجتماعية متعددة وحملت مطالب متنوعة؛ الأمر الذي جعل الدولة في مواجهة مباشرة مع المواطنين، حتى خلال فترات استثنائية، مثل مرحلة الطوارئ الصحية، التي فُرضت فيها قيود على التجمعات العمومية.

ورغم هذه القيود، استمر اللجوء إلى الاحتجاج وسيلةً للتعبير، وهو ما يعكس محدودية فاعلية القنوات الوسيطة في نقل مطالب المجتمع. وقد انعكس هذا الوضع بدوره على أداء الديمقراطية التمثيلية، التي تواجه تحديات متعددة، من أبرزها العزوف السياسي وتراجع الثقة في الأحزاب، خاصة لدى فئة الشباب التي تمثل قوة ديمغرافية أساسية. ذلك أن إدماج الشباب في الحياة السياسية يقتضي توفير أطر مؤسساتية محفزة، تشمل توسيع هامش الحريات، وضمان الولوج إلى المعرفة والخدمات العمومية، وتعزيز فرص الاندماج في المؤسسات السياسية وسوق الشغل، إلى جانب الاستثمار في بناء القدرات والتكوين، وتشجيع روح المبادرة والمجازفة(57).

وفي هذا السياق، أكد التقرير العام للنموذج التنموي الجديد ضرورة تعزيز الديمقراطية التمثيلية بوصفها ركيزة أساسية، من خلال إعادة الحيوية إلى الهيئات الوسيطة، وعلى رأسها الأحزاب السياسية، التي تشكِّل عماد هذا النمط من الديمقراطية. كما شدَّد على أهمية تحديث هذه الأحزاب وتعزيز قدراتها وجاذبيتها، بما يمكِّنها من استقطاب

الكفاءات وتعبئة المواطنين، واستعادة دورها فاعلاً أساسيًّا في الحياة العامة، سواء من حيث تمثيل المواطنين أو إنتاج الأفكار وصياغة الالتزامات(58).

وتكتسي هذه التوجهات أهمية خاصة، بالنظر إلى الدور المحوري الذي تضطلع به مؤسسات الوساطة في البناء الديمقراطي والتنمية، سواء تعلق الأمر بالأحزاب السياسية أو بمكونات المجتمع المدني، الذي، حتى وإن كان محل نقاش بشأن تراجعه، يشهد تحولات عميقة في أشكاله ووظائفه عبر مختلف السياقات(59).

تأسيسًا على ما سبق، تتضح أهمية مؤسسات الوساطة في ترسيخ العملية الديمقراطية، وكذا في احتواء التوترات والاحتجاجات التي يعرفها المجتمع، من خلال وظائفها الأساسية المتمثلة في التأطير والتكوين والتعبير عن مطالب الفئات الاجتماعية. غير أنه، منذ حركة 20 فبراير، أصبح هذا الموضوع محل نقاش وجدل واسع في المجالين، السياسي والاجتماعي، كما طُرح بوصفه إشكالية مركزية في الدراسات الأكاديمية، بالنظر إلى ما أفرزه ضعف هذه المؤسسات من فراغات واضحة.

وقد أسهم هذا الوضع في تنامي الوعي، سواء لدى الفاعل الرسمي أو غير الرسمي، بضرورة استعادة الثقة في مؤسسات الوساطة، وبناء علاقة قائمة على الثقة المتبادلة بينها وبين المجتمع. ويعزز هذا الطرح ما يُلاحَظ من توجه المواطنين نحو إبداء ثقة أكبر في المؤسسات الدينية والسلطوية؛ حيث تحظى مؤسسات مثل إمامة المساجد والجيش والعدالة والأمن بمستويات مرتفعة من الثقة، في مقابل تراجع الثقة في البرلمان والنقابات والأحزاب السياسية، وهو ما يعكس صعوبة ترسخ الثقافة الديمقراطية داخل البنيات الذهنية للمجتمع(60).

وبناءً عليه، تبرز أهمية مؤسسات الوساطة في تدبير الاحتجاجات، بوصفها فضاءً وسيطًا يقع بين الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية التشاركية، بالنظر إلى الروابط التي تجمعها بالفرد والمجتمع والدولة، وبمختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية. وتستمد هذه المؤسسات مكانتها من قدرتها على أداء وظيفة الوساطة، من خلال نقل مطالب المواطنين والتعبير عنها داخل دوائر صنع القرار.

وفي السياق نفسه، تجدر الإشارة إلى أهمية بعض مؤسسات الوساطة التي أقرها الدستور المغربي، بوصفها مؤسسات دستورية تضطلع باختصاصات في مجال الوساطة؛ فقد نَصَّ الباب الثاني عشر من دستور 2011، المتعلق بمؤسسات وهيئات

حماية الحقوق والحريات والحكامة الجيدة والتنمية البشرية والمستدامة والديمقراطية التشـــاركية، في فصله 162 على أن: "الوســـيط مؤسســـة وطنية مستقلة ومتخصصة، مهمتهـــا الدفاع عن الحقوق في نطاق العلاقات بين الإدارة والمرتفقين، والإســـهام في ترسيخ سيادة القانون، وإشاعة مبادئ العدل والإنصاف، وقيم التخليق والشفافية في تدبير الإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية والهيئات التي تمارس صلاحيات السلطة العمومية"، وينظم القانون رقم 14.16 المتعلق بمؤسسة الوسيط، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.19.43 بتاريخ 4 رجب 1440 (11 مارس/ آذار 2019)، اختصاصاتها ومجالات تدخلها.

وتضطلع هذه المؤسســـة بدور الوســـاطة من خلال التفاعل مـــع مختلف الفاعلين، بما في ذلك الحركات الاحتجاجية التي تلجأ إليها من أجل التوســـط مع الإدارات المعنيـــة، بهدف إيجاد حلول منصفة ومتوازنـــة لمطالبها، وذلك عبر إتاحة فضاءات للحوار والاستماع إلى مختلف الأطراف.

وفي هذا الإطار، قد يتوجه ممثلو بعض الحركات الاحتجاجية إلى مؤسسة الوسيط بحثًا عن تسوية توافقية؛ حيث تمارس المؤسسة اختصاصاتها من خلال تعزيز التواصل بين المحتجين والإدارة. ومن بين الأمثلة على ذلك، احتجاجات طلبة كليات الطب والصيدلة خلال الفترة (2023–2024)، التي اتخذت أشكالاً متعددة، من بينها مقاطعة الدروس النظرية والتطبيقية. وقد توصلت مؤسســـة الوســـيط، بطلب تسوية ودية من اللجنـــة الوطنية لطلبة كليات الطب والصيدلة، بهدف إيجاد حلول منصفة ومتوازنة، استنادًا إلى مقتضيات المادة 25 من القانون رقم 14.16 المنظِّم لها(61).

عملت مؤسسة الوسيط على معالجة مطالب هذه اللجنة، بوصفها جهة تقدمت بطلب التســـوية، بما يخدم وظيفة الوساطة القائمة على الاستماع لمختلف الأطراف؛ حيث تم التفاعل مع طلبة كليات الطب والصيدلة بشـــكل منفصل، من خلال التمييز بين شعبة الطب وشعبة الصيدلة، نظرًا لاختلاف طبيعة مطالب كل فئة.

وقد تمكنت مؤسســـة الوســـيط من الاضطلاع بدور وساطة توافقية بين ممثلي الطلبة والإدارة، من خلال عرض مقترحات للحلول على الطرفين، إلى أن تم التوصل إلى توقيع محضر التســـوية النهائي، وهو ما يمثِّل نموذجًا دالًّا على أهمية هذه المؤسسة في احتواء التوترات التي شهدتها كليات الطب والصيدلة بالمغرب(62).

وبناءً على ذلك، يمكن التأكيد على الأهمية المحورية للوساطة في تدبير الاحتجاجات، لما تتيحه من إمكانيات لفتح قنوات الحوار بين المحتجين والجهات المعنية. ولا تقتصر هذه الأدوار على الأحزاب السياسية ومكونات المجتمع المدني فحسب، بل تمتد أيضًا إلى مؤسسات دستورية خُصِّصت وظائفها لممارسة الوساطة. ويُعد ذلك مؤشرًا على انفتاح الدولة على آليات مؤسساتية حديثة تسهم في إرساء فضاءات ديمقراطية قائمة على التوافق والتوازن بين مختلف الأطراف، بما في ذلك الحركات الاحتجاجية والإدارة، من خلال اعتماد مقاربات سلمية وعقلانية تستند إلى القانون وتستحضر المصلحة العامة.

## خاتمة

يتبين من خلال هذا البحث أن الدولة المغربية انخرطت في مسار متدرج نحو تبني ما يمكن تسميته بالتدبير الناعم للحركات الاحتجاجية، من خلال اعتماد حزمة من المقاربات المتداخلة، التي برزت بشكل لافت كلما تصاعدت ديناميات الاحتجاج في الفضاء العمومي. ويعكس هذا التوجه محاولة لتجاوز حدود المقاربة الأمنية في بعدها الصلب، التي أفرزت، عبر مراحل سابقة، إرثًا ثقيلاً من التوتر والعنف والعنف المضاد، وما رافق ذلك من تداعيات على مستوى حقوق الإنسان.

وفي هذا الإطار، برزت المقاربات البديلة، القائمة على الحوار والديمقراطية التشاركية والسياسات العمومية ومؤسسات الوساطة، بوصفها خيارات إستراتيجية تسعى الدولة من خلالها إلى عقلنة تدبير الاحتجاجات، بما ينسجم مع متطلبات الاستقرار الداخلي وصورة الدولة في المنتظم الدولي، خاصة في ظل تنامي الوعي بأهمية احترام الحقوق والحريات الأساسية. وقد أسهمت هذه المقاربات، بدرجات متفاوتة، في التخفيف من حدة التوترات والاحتقانات الاجتماعية، وتعزيز منطق التفاعل بدل الصدام.

غير أن هذه الدينامية، على أهميتها، تظل محكومة بجملة من الإكراهات، التي تحد من فاعليتها، من أبرزها تراجع أدوار مؤسسات الوساطة، وضعف انخراط المواطنات والمواطنين في آليات الديمقراطية التشاركية، إلى جانب الطابع التراتبي الذي يطبع في كثير من الأحيان إعداد وتنفيذ السياسات العمومية. كما أن آلية الحوار، رغم

مركزيتها، تبقى رهينة بشـروط الثقة والجدية والاسـتجابة الفعلية للمطالب، وهو ما يجعل نتائجها متفاوتة.

وعليـه، فـإن التدبير الناعـم لا يمكن اعتباره نموذجًا جاهـزًا أو مقاربة مكتملة بل هو مسـار دينامي يتشـكل من تفاعل مجموعة من الآليات المتنوعة، الظاهرة منها والضمنية، والتي تتأثر بالسياقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبطبيعة المطالب المطروحـة، وبخصائص الفاعليـن داخل الحركات الاحتجاجية. كما أن هذا التدبير يتأرجح، بحسب الظرفيات، بين اللجوء إلى المقاربات الناعمة أو العودة إلى المقاربة الأمنية، في ظل هاجس الحفاظ على النظام العام وتفادي الانفلاتات.

ومـن بين الآليات التي تنـدرج ضمن هذا التدبير، توظيف الإعلام في توجيه الرأي العام والتأثير في ديناميات التعبئة، إلى جانب اعتماد استجابات آنية من خلال تقديم تنازلات سياسـية واجتماعية واقتصادية، عبر سياسـات وقرارات تسـتهدف احتواء المطالب وتفادي تصاعد الأزمات. كما تلجأ الدولة، في بعض الحالات، إلى إدماج بعض الفاعلين في الحركات الاحتجاجية داخل المؤسسـات، بما يسـهم في تفكيك هذه الحركات أو الحد من استمراريتها.

وفي هذا السـياق، يمكن اعتبار تفاعل النظام السياسـي المغربي مع حركة 20 فبراير نموذجًا دالًّا على توظيف مقاربات التدبير الناعم في سياق إقليمي مضطرب؛ حيث أسـهمت مجموعة من الإصلاحات والقرارات في الحفاظ على قدر من الاستقرار، وتعزيز البناء العلائقي داخل المجتمع بمختلف مكوناته.

وبناءً عليه، فإن مسـتقبل تدبير الحركات الاحتجاجية في المغرب يظل رهينًا بمدى قـدرة الدولة على تطوير هذه المقاربات الناعمة، وتعزيز فاعليتها، خاصة من خلال إعادة الاعتبار لمؤسسـات الوسـاطة، وتوسـيع آليات المشـاركة، وضمان استجابة فعلية للمطالب الاجتماعية، بما يحقق التوازن بين الاسـتقرار السياسـي ومتطلبات الديمقراطية.

## المراجع

(1) هانــك جونســتون، الدول والحركات الاجتماعية، ترجمة أحمــد زايد، ط 1 (المركز القومي للترجمة، 2018)، ص 100.

(2) عبد الرحمان رشيق، المجتمع ضد الدولة الحركات الاجتماعية وإستراتيجية الشارع بالمغرب، ترجمة عز الدين العلام، (الدار البيضاء: منشورات ملتقى الطرق، 2021)، ص 159.

(3) حسناء بيشرادن، حق التظاهر السلمي في المغرب من الصراع إلى السلمية: قراءة في مداخل متعددة، مؤلف جماعي: الحقوق والحريات الأساسية بالمغرب قراءة متقاطعة، تقديم محمد أمين بنعبدالله، تنسيق: سمير ولقاضي وآخرون، ط 1، (الرباط، مطبعة شمس بريت، 2025)، ص 145-146.

(4) Queensland Police Service, G20 Group Policy and Procedures Manual. Queensland Police Service, (2014).

ورد عند:

Chad Whelan & Adam Molnar: Policing political mega-events through‘hard’ and ‘soft’ tactics: reflections on local and organisational tensions in public order policing, Policing and Society, (2017). http://www.tandfonline.com/loi/gpas20

(5) had Whelan & Adam Molnar, p.12

(6) Gorringe, H, Stott, C & Rosie, ‹Dialogue Police, Decision Making, and the Management of Public Order During Protest Crowd Events›, Journal of Investigative Psychology and Offender Profiling, vol. 9, no.2, (2012) : p.2. (https://doi.org/10.1002/jip.1359

(7) مبــادئ توجيهية بشــأن حريــة التجمع الســلمي، منظمة الأمن والتعاون فــي أوروبا-مكتب المؤسســات الديمقراطية وحقوق الإنسان، ط 2، (وارسو/ستراسبورغ: منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، 2010)، ص 19.

(8) هانك جنستون، مرجع سابق، ص 9.

(9) عبد الرحمان رشــيق، الحركات الاحتجاجية من التمرد إلى التظاهر، ترجمة الحسين سبحان، (منتدى بدائل المغرب، 2014)، ص 82.

(10) تقرير المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان حول أحداث الحسيمة وحماية حقوق الإنسان معطيات نوعية- استنتاجات-توصيات، الرباط 4 يوليو/ تموز 2019، ص 63.

(11) نادية البعون، مآلات مناضلي حركة العاطلين حاملي الشهادات العليا بعد توظيفهم: آليات تحويل الخبرات النضالية والإقلاع عن النضال، (المغرب: أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة محمد الخامس كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالرباط، 2015-2016)، ص 254.

(12) عبد الرحمان رشيق، الحركات الاحتجاجية في المغرب، مرجع سابق، ص 66.

(13) التقرير السنوي عن حالة حقوق الإنسان بالمغرب لسنة 2019 فعالية حقوق الإنسان ضمن نموذج ناشئ للحريات، المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مارس/ آذار 2020، ص 9.

(14) عبد الرحمان رشيق، الحركات الاحتجاجية بالمغرب، مرجع سابق، ص 82.

(15) تقارير لجان تقصي الحقائق العيون، الحسيمة، صفرو، القصر الكبير، سلا، سيدي إفني، المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، 2009، ص 115.

(16) ملخص تقرير احتجاجات الحسيمة، المجلس الوطني لحقوق الإنسان 2020، ص 18.

(17) عبد الرحمان رشيق، "رغم تبنيها سلوك الحوار، لا زال الهاجس الأمني حاضرًا في تعامل الدولة مع الاحتجاجات، حوارته لطيفة بوسعدن، مجلة وجهة نظر عدد مزدوج 19-20 (ربيع وصيف 2003)، ص 32.

(18) ريمون بودون، أبحاث في النظرية العامة في العقلانية العمل الاجتماعي والحس المشترك، ترجمة جورج سليمان، ط1 (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، توزيع مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص 351.

(19) حسن طارق، دستورانية ما بعد انفجارات 2011 قراءة في تجارب المغرب وتونس ومصر، ط 1 (الناشر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص 43.

(20) J. Habermas, Between facts and norms: Contributions to a discourse theory of law and democracy (W. Rehg, Trans.). MIT Press.(Original work published 1992), (1996) :302-303.

(21) Catherine Neveu, Démocratie Participative et mouvements sociaux : entre domestication et ensauvagement ? de boeck université particioations , N .1 (2011), P . 187.

(22) Catherine Neveu, p.187 .

(23) القانون التنظيمي رقم 44.14 المتعلق بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم العرائض إلى السلطات العمومية، بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1.16.107 صادر في 28 يوليو/ تموز 2016، تم تعديله بالقانون التنظيمي رقم 70.21 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.21.101 بتاريخ 30 من محرم 1443 (8 سبتمبر/ أيلول 2021)، الجريدة الرسمية عدد 7021 بتاريخ 13 سبتمبر/ أيلول 2021.

(24) القانون التنظيمي رقم 64.14 المتعلق بتحديد شروط وكيفيات تقديم الملتمسات في مجال التشريع كما تم تعديله بالقانون التنظيمي 71.21 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.21.102 بتاريخ 30 من محرم 1443 (8 سبتمبر/ أيلول 2021)، الجريدة الرسمية عدد 7021 بتاريخ 13 سبتمبر/ أيلول 2021.

(25) للاستزادة، انظر:

_ ظهير شريف رقم 1.15.83 صادر في 20 من رمضان 1436 (7 يوليو/ تموز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 111.14 يتعلق بالجهات.

_ ظهير شريف رقم 1.15.84 صادر في رمضان 1436 (7 يوليو/ تموز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بالعمالات والأقاليم.

_ ظهير شريف رقم 1.15.85 صادر في 7 يوليو/ تموز 2015، بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات.

(26) ريمون بودون، مرجع سابق، ص 366.

(27) المرجع نفسه، ص 328.

(28) التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لسنة 2018، منشور بتاريخ 15 مارس/ آذار 2021، متاح على الرابط: www.cese.ma ، ص 131.

(29) ملخص تقرير احتجاجات الحسيمة، المجلس الوطني لحقوق الإنسان 2020، ص 72.

(30) عمر إحرشان، حراك الريف: السياق والتفاعل والخصائص، مجلة سياسات عربية، العدد 31 (مارس/ آذار 2018)، ص 77.

(31) ريمون بودون، ص 329.

(32) حسناء بيشرادن، الاحتجاج والسياسات العمومية في المغرب مقاربة تحليلية، مؤلف جماعي: السياسات العمومية بالمغرب تقاطعات القانون والاقتصاد والمجتمع، تقديم: سليم محمد الورياغلي، تنسيق: زهيرة الإدريسي والآخرون، ط.1(المغرب: منشورات القطب المغربي للدراسات والأبحاث الإستراتيجية، مكتبة دار السلام، 2025 (، ص 187.

(33) كولفرني محمد، الحركات الاحتجاجية بالمغرب: من الانتفاضة الحضرية إلى المظاهرة السلمية، مجلة نوافذ، العددان 41-42 السنة 11، (سبتمبر/ أيلول 2009)، ص 89.

(34) للاستزادة، انظر:

_ عبد الرحمان رشيق، الحركات الاحتجاجية من التمرد إلى التظاهر، ترجمة الحسين سبحان، (منتدى بدائل المغرب، 2014).

_ عزيز خمليش، الانتفاضات الحضرية بالمغرب دراسة ميدانية لحركتي مارس 1965 ويونيو 1981، (المغرب: إفريقيا الشرق، 2005).

(35) عبد الرحمان رشيق، السياسات العمرانية والعلاقات الاجتماعية في المغرب، مجلة عمران، العدد 18، المجلد 5، (خريف 2016)، ص 18.

(36) حسناء بيشرادن، الدولة والحركات الاجتماعية بالمغرب ورهان الأمن المجتمعي (دراسة في الهوية والاختلاف الثقافي)، مؤلف جماعي: الأمن المجتمعي بالمغرب مقاربات في توافق السلطة والمجتمع، تقديم: سمير ولقاضي، التنسيق: حسناء بيشرادن وآخرون، ط 1(سطات: مكتبة الرشاد، 2019)، ص 72.

(37) عبد الرحمان رشيق، السياسة العمرانية والعلاقات الاجتماعية في المغرب، ص 18 وما بعدها.

(38) عبد الرحمان رشيق، (حوار) هذه قراءتي لحراك الريف والردود أفعال الدولة، 4 يونيو/ حزيران 2017، (تاريخ الدخول: 10 يناير/ كانون الثاني 2018)، www.Mowatin.com

(39) عبد الإله أمين، سؤال العدالة الانتقالية بالمغرب، مجلة النوافذ، العدد 41_42 (سبتمبر/ أيلول 2009)، ص 52.

(40) نفس المرجع، ص 59.

(41) إسماعيل الجباري الكرفطي، العدالة الانتقالية السياسة، الصراع، الإنصاف، ط 1 (المغرب: الطباعة والنشر سليكي أخوين طنجة، يناير/كانون الثاني 2019)، ص 7.

(42) المختار بنعبدلاوي، الموجة الرابعة، كلمة العدد، مجلة الرهانات العدد 18، (ربيع 2011)، ص 4.

(43) محمد نور الدين أفاية، الوعي بالاعتراف الهوية، المرأة، المعرفة، ط 1 (النشر والتوزيع مؤمنون بلا حدود، 2017)، ص 188.

(44) عبد الله حمودي، المجتمع المدني ومنهج المقارنة المتشائمة، مؤلف جماعي: وعي المجتمع بذاته عن المجتمع المدني في المغرب العربي، إشراف عبد الله الحمودي، ط1 (دار توبقال للنشر، 1998)، ص 69.

(45) مايكل إدوارز، المجتمع المدني النظرية والممارسة، ترجمة عبد الرحمن عبد القادر شاهين، ط 1 (الناشر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مايو/أيار 2015)، بيروت، ص 60.

(46) أحمد بودراع، المواطنة: حقوق وواجبات، المجلة العربية للعلوم السياسية، العددين 43-44، (صيف-خريف 2014)، ص 150.

(47) محمد سعدي، حراك الريف ديناميات الهوية الاحتجاجية، دراسة ميدانية، (مطبعة سيليكي أخوين طنجة، 2019)، ص 262.

(48) عباس بوغالم، سؤال السياسة بالمغرب: أزمة وساطة أم أزمة سلطة؟، مؤلف جماعي: الدولة وحراك الريف السلطة: السلطة المضادة وأزمة الوساطة، تنسيق محمد الرضواني، ط 2 (سلسلة بدائل قانونية وسياسية، 2018)، ص60.

(49) عمر إحرشان، ص 76.

(50) الحبيب أستاتي زين الدين، الأحزاب السياسية في المغرب ومأزق التوترات الاجتماعية الجديدة، مجلة سياسات عربية، العدد 46، (سبتمبر/أيلول 2020)، ص 72.

(51) بن أحمد حوكا، الرأسمال الاجتماعي ورابطة العيش المشترك: دراسة في الركائز الأخلاقية والثقافية للاجتماع السياسي في المغرب، مجلة إضافات، العددان 29-30، (شتاء-ربيع 2015)، ص 175.

(52) محمد نور الدين أفاية، ص 188.

(53) عمر إحرشان، مرجع سابق، ص 77

(54) عبد الرحمان رشـــيق، الحركات الاجتماعية والاحتجاج في ســـياقات انتقالية، مجلة عمران، العدد 26 المجلد 7 (خريف 2018)، ص170.

(55) محمد سعدي، ص 262.

(56) المرجع نفسه، ص 262.

(57) محمد نور الدين أفاية، ص 189.

(58) النموذج التنموي الجديد تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وتيرة التقدم وتحقيق الرفاه للجميع، (التقرير العام)، اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، المملكة المغربية، أبريل/ نيسان 2021، ص 67.

(59) مايكل إدوارز، ص 60.

(60) بن أحمد حوكا، الرأسمال الاجتماعي ورابطة العيش المشترك، دراسة في الركائز الأخلاقية والثقافية للاجتماع السياســـي في المغرب، مجلة إضافات، العددان 29-30، (شتاء-ربيع 2015)، ص 14.

(61) مؤسسة الوسيط تقرير برسم سنة 2024، منشور في الجريدة الرسمية، المملكة المغربية، عدد 7423 مكرر، (22 يوليو/ تموز 2025)، ص 5491.

(62) المرجع نفسه، ص 5496.

# متابعات

# في سياق الحرب على إيران: لبنان بين الحزب والدولة

# Lebanon Between Hezbollah and the State in the Context of the War on Iran

شفيق شقير – Chafic Choucair *

**ملخص**

تتناول الورقة ديناميات مسارين متوازيين في لبنان ضمن سياق حرب إقليمية أوسع: مسار حزب الله ومسار السلطة اللبنانية. تحلل كيفية سعي الحزب إلى استعادة تماسكه الداخلي وإعادة تأطير الجبهة اللبنانية ضمن مواجهة إقليمية أشمل، بما يعزز ارتباط دوره بموقع إيران. في المقابل، تتبنى السلطة مسارًا مختلفًا يقوم على التمايز عن الحزب، وتقييد دوره الأمني، ومحاولة إعادة تثبيت قرار الحرب والسلم بيد الدولة عبر الانخراط في التفاوض المباشر مع إسرائيل. كما تبحث الورقة في تداخل هذين المسارين عبر مستويين تفاوضيين مترابطين، لبناني-إسرائيلي وأميركي-إيراني، وتوضح كيف يتيح هذا التداخل هوامش حركة متفاوتة لكل طرف. وتهدف إلى تفسير كيفية تفاعل هذه المسارات في ما بينها، وانعكاس ذلك على إدارة الصراع وتوجيه مساراته في المرحلة الراهنة.

**كلمات مفتاحية:** لبنان، حزب الله، الدولة، الصراع الإقليمي، إدارة الصراع.

**Abstract**

This paper examines the dynamics of two parallel trajectories in Lebanon within the context of a broader regional war: the trajectory of Hezbollah and that of the Lebanese state. It analyses how Hezbollah seeks to restore its internal cohesion and reframe the Lebanese front within a wider regional confrontation, thereby reinforcing the link between its role and Iran's position. In contrast, the Lebanese state is pursuing a different path, aiming to differentiate itself from Hezbollah, constrain its security role, and reassert control over the decision of war and peace through direct negotiations with Israel. The paper also explores the overlap of these trajectories across two interconnected negotiation arenas—Lebanese-Israeli and US-Iranian—showing how this overlap creates varying margins of manoeuver for each actor and shapes the management and trajectory of the conflict.

**Keywords:** Lebanon, Hezbollah, State, Regional Conflict, Conflict Management.

* د. شفيق شقير، باحث بمركز الجزيرة للدراسات.

Dr. Chafic Choucair, Researcher at Al Jazeera Centre for Studies.

## مقدمة

يتشكَّل المشهد اللبناني في سياق حربين متداخلتين: حرب حزب الله مع إسرائيل، والحرب الأميركية/ الإسرائيلية على إيران، وعلى قاعدة داخلية تقوم على مسارين متوازيين نسبيًّا، تتداخل نتائجهما: مسار المواجهة الذي يقوده حزب الله، ومسار التفاوض الذي اختارته السلطة اللبنانية.

انخرط حزب الله مجددًا في الحرب ضد إسرائيل، في 2 مارس/ آذار 2026، مؤكدًا أنها ردٌّ على استمرار استهدافه لبنى لبنانية، إلا أنه اختار هذا الرد ضمن سياق أوسع يرتبط بالحرب الأميركية/ الإسرائيلية على إيران، التي بدأت في أواخر فبراير/ شباط 2026، ولاسيما بعد اغتيال مرشد الثورة الإيرانية، علي خامنئي. وقد قدَّم الحزب عمليته بوصفها "ثأرًا لدماء الإمام الخامنئي ودفاعًا عن لبنان"، لتنتهي بذلك الهدنة التي كانت قائمة منذ 27 نوفمبر/ تشرين الثاني 2024. وبذلك، انتقل من إدارة جبهة لبنانية ضمن هامش إسناد، إلى الانخراط المباشر في الجبهة الإقليمية وتفاعلاتها، حربًا وتفاوضًا.

في المقابل، اتجهت السلطة اللبنانية إلى تعزيز خيار التفاوض، والسعي إلى نزع أسباب الحرب على الجبهة اللبنانية، فبادرت إلى طلب مفاوضات مع إسرائيل بوساطة أميركية، مؤكدة أن هدفها وقف الحرب، وإخراج القوات الإسرائيلية من الأراضي اللبنانية، واستعادة الأسرى(1)، مع التشديد على فصل المسار اللبناني عن المسارات الإقليمية الأخرى، ولاسيما الإيراني منها.

ويبدو أن جدوى أيٍّ من المسارين ستُقاس، في حدها الأدنى، بقدرته على الوصول إلى اتفاق يوقف إطلاق النار، ويحد من حرية الحركة العسكرية الإسرائيلية في لبنان، ويضع حدًّا لعمليات الاغتيال، ويفضي إلى انسحابها من الأراضي اللبنانية.

بهذا المعنى، لا تواجه كل من الدولة اللبنانية وحزب الله تحدي بعضهما فقط، بل يواجهان أيضًا تحديًا مشتركًا يتمثل في الشروط التي تفرضها إسرائيل على مساري الحرب والتفاوض معًا. فلا تزال تصر على إقامة شريط حدودي عازل، تشير إليه أحيانًا بـ"الخط الأصفر"، بذريعة توفير مسافة حماية مضادة للدروع، ويشمل تدمير

عدد من القرى الحدودية (يزيد على خمسين قرية)، إلى جانب فرض منطقة أوسع خالية من السلاح، ولا سيما من حزب الله، تمتد حتى نهر الليطاني(2).

تتناول هذه الورقة هذين المسارين، مع تركيز أكبر على حزب الله بوصفه العامل الأكثر تأثيرًا في مسار الحرب، وذلك من خلال أربعة محاور رئيسية:

الأول: مسار حزب الله داخليًّا، ومحاولته استعادة تماسك جبهته، في ظل كلفة متزايدة للحرب. ومساره في إعادة ربط الجبهة اللبنانية بالإطار الإقليمي، حربًا وتفاوضًا.

الثاني: مسار السلطة اللبنانية في محاولة فصل لبنان عن هذا السياق، عبر التمايز عن حزب الله، وتقييد شرعيته الأمنية، والانخراط في التفاوض المباشر.

أما الثالث، فهو تحليل التفاوض في ظل مسارين متداخلين، وطبيعة العلاقة بين الطاولتين، اللبنانية والإقليمية.

والرابع: التوازنات الداخلية ومآلات هذين المسارين في ضوء نتائج التفاوض وتطورات الميدان.

## أولًا: مسار حزب الله

وقد استند على استعادة جبهته الداخلية ومن ثم تأكيد ارتباطه بالإقليم.

### 1. الجبهة الداخلية

لقي انخراط حزب الله في الحرب الإقليمية، في بادئ الأمر، اعتراضًا معلنًا أو ضمنيًّا من معظم القوى اللبنانية، حتى نُقل ما يفيد انزعاج حليفه، رئيس حركة أمل ورئيس مجلس النواب اللبناني، نبيه بري(3). كما شارك وزيرا حركة أمل في الحكومة في جلسة حكومية حظرت أنشطة حزب الله العسكرية والأمنية وعدَّتها خارجة عن إطار الشرعية القانونية(4). وعلى المستوى الشعبي، ظهر تباين ملحوظ، وإن كان محدودًا، حتى داخل الطائفة الشيعية حول ما قام به الحزب، خاصة أنه استخدم عددًا محدودًا من الصواريخ البدائية، ولم تبدُ أنها جديدة في أهدافها، في وقت كانت فيه كلفتها المتوقعة مرتفعة على البيئة الحاضنة؛ إذ أعادت "جَرَّ الجنوبيين" إلى معاناة جديدة

جـرَّاء حـرب مدمرة وغير متكافئة، وهم الذين بالكاد خرجوا من تداعياتها مع هدنة 27 نوفمبر/ تشرين الثاني 2024.

إلا أن هـذا الوضع لم يسـتمر طويلاً؛ إذ اسـتطاع حزب الله إعـادة ترميم حاضنته الاجتماعية الواسـعة، واسـتعادة اصطفاف حليفه الأساسي، نبيه بري، إلى جانبه في هذه الحرب، وذلك بفعل ثلاثة عوامل رئيسية على الأقل:

**الأول**: سـلوك إسـرائيل خلال الهدنـة والحرب، وهو الأهم والأكثـر تأثيرًا؛ إذ إن إسـرائيل، بغـضِّ النظر عن حزب اللـه، لم تترك خيارًا بديلاً للطائفة الشـيعية ولا للبنان عمومًا. فقد اسـتمر الاسـتهداف الإسرائيلي للبنان أثناء الهدنة، التي استمرت ما يقرب من 15 شـهرًا، بذريعة اسـتهداف الحزب، وانحصر في جزء كبير منه في مناطق الحاضنة الشيعية أو باستهداف النازحين؛ حيث سقط، بحسب تقديرات لبنانية متعددة، أكثر من "500 شـهيد"(5). ومع عودة إسـرائيل إلى الحرب الواسعة رفعت من مسـتوى أهدافها متجاوزة هدف تأمين حدودها إلى محاولة دفع اللبنانيين نحو الاقتتال الداخلي، في سياق إعادة تشكيل البيئة الداخلية اللبنانية.

وقد بدت حملتها العسـكرية وكأنها تسعى إلى تحريضٍ بقية المكونات اللبنانية ضد الشيعة وعزلهم بوصفهم حاضنة حزب الله، وهو ما تجلّى في التدمير الواسع لبعض القرى الحدودية على نمط ما حدث في غزة، وفي توسيع نطاق الاستهداف ليشمل عمق الجنوب وصولاً إلى مشـارف صيدا، بل وامتداده إلى بيروت نفسـها في سياق ملاحقة النازحين. ومثَّل ما عُرف بـ"الأربعاء الأسـود"، في 8 أبريل/ نيسـان 2026، ذروة هذا المسار، مع سقوط مئات "الشهداء" من النازحين وسكان العاصمة. وعلى الصعيد السياسي، اشترطت إسرائيل "نزع سلاح حزب الله" لوقف الحرب تارة، أو مـدخلاً لأي مفاوضـات مع الدولة اللبنانية تارة أخـرى، مقترنًا بطرح ترتيبات أمنية وسياسـية تمس طبيعة السـيادة اللبنانية، مثل فرض مناطق عازلة خالية من السكان، وأخرى منزوعة السلاح، أو الدفع نحو مسـارات قد تؤدي إلى أشـكال من التطبيع معها.

**الثاني**: تمكَّن حزب الله من إظهار تعافٍ نسبي في قدراته العسكرية والتنظيمية. وقد بدا ذلك في قدرته على العودة إلى مقارعة إسـرائيل في قرى جنوب الليطاني، بما فـي ذلك القرى الواقعة في الحافة الأمامية، رغم كونها مناطق منزوعة السلاح وفق

ترتيبات ما بعد حرب 2024. كما أظهر قدرة على التأقلم مع الواقع الجديد، من خلال تبني بنى تنظيمية يُرجَّح أنها مستحدثة، وقواعد عمل مختلفة إلى حدٍّ بعيد عما كان قائمًا سابقًا. ورغم بقائه عرضةً للاستهداف الفاعل من قبل إسرائيل، فإنه حافظ على قدرته على الاستمرار في المواجهة، وهو ما يعكس مستوى من التعافي يتجاوز المناورة إلى مستوى فعلي.

**الثالث**: عمل حزب الله على إعادة بناء روايته "اللبنانية" لدخوله الحرب. فقد سعى إلى إعادة التموضع في حاضنته التقليدية وفي الإطار اللبناني الأوسع، عبر إعلان أن هدفه يتمثل في إعادة تثبيت هدنة نوفمبر/ تشرين الثاني 2024 بوصفها نهاية للحرب، ووقف الأعمال العسكرية بكل أشكالها، ولاسيما الاعتداءات الإسرائيلية المستمرة على لبنان، وفرض انسحاب إسرائيل من الأراضي اللبنانية، أي العودة إلى وضع ما قبل 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023، وهي مطالب تُطرح بوصفها مطالب لبنانية عامة. كما قدَّم انخراطه في الحرب الإقليمية في إطار المصلحة اللبنانية، باعتبار أن الضغط الإقليمي على إسرائيل يمكن أن يُستثمر لفرض هذه الأهداف، مؤكدًا أن على لبنان الاستفادة من الدعم الإيراني بدل رفضه أو مواجهته.

هذا التصعيد، بمساره التراكمي، دفع على الأرجح الرئيس بري وحركة أمل إلى العودة للاصطفاف مع الحزب، على الأقل في معركته في الجنوب، وإن استمر التباين معه في ملفات داخلية لبنانية أخرى. كما أسهم في إعادة شد العصب السياسي والشعبي؛ حيث عادت غالبية الحاضنة الشعبية الشيعية إلى الالتفاف حول الثنائي (حزب الله وحركة أمل)، والتأم صفهما، على الأقل، في مواجهة الحرب الإسرائيلية التي رأوا أنها تستهدف "الشيعة" بعمومهم، فضلاً عن استهدافها للبنان.

غير أن هذا التماسك، على أهميته، لا يبدو مستقرًّا بالضرورة على المدى الأبعد؛ إذ شهدت الساحة اللبنانية، منذ انخراط حزب الله في الحرب بعد السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023، تصاعدًا في الخطاب السياسي المعارض له، تجاوز في كثير من الأحيان طابعه السياسي إلى توظيف التعبئة الطائفية والمذهبية. وقد تفاعل هذا التصعيد مع طبيعة البيئة السياسية اللبنانية، التي تميل أصلاً إلى إنتاج خطاب طائفي متبادل، بما أسهم في تعزيز مخاوف متبادلة بين المكونات، ولاسيما داخل البيئة الشيعية.

وفي هذا السياق، أسهمت هذه التعبئة -رغم كونها موجهة ضد الحزب- في إعادة شَدِّ تماسك الجبهة الداخلية للحزب، إذا ما عُدَّت الحالة الطائفية أحد مكونات هذه الجبهة. غير أن هذا التماسك يبدو، في معظمه، ذا طابع قصير المدى، إذ لا يضمن استقرارًا مستدامًا على المدى المتوسط أو البعيد.

ويعود ذلك إلى أن التعبئة التي جرى توظيفها خلال الحرب لم تُبْنَ على أساس مصالح لبنانية واضحة، بقدر ما استندت إلى بُعد مذهبي وأيديولوجي عابر للحدود، مرتبط بالتحالف مع إيران، وهو ما يضع الحزب لاحقًا أمام تحدي تبرير كلفتها داخل بيئته. وفي مرحلة ما بعد الحرب، سيكون حزب الله مطالبًا بتحمل الأعباء السياسية والاجتماعية والاقتصادية لهذه التعبئة، أو بإقناع جمهوره بأن الكلفة التي دُفعت كانت مبررة في ضوء النتائج. وتزداد حساسية هذا التحدي في حال عدم تحقق مكاسب واضحة، أو في حال تحول نتائج الحرب إلى إعادة تشكيل أوسع في المشهد السياسي اللبناني. وهو ما يفسر، في جانب منه، تمسك الحزب بربط هذه الجبهة بسياقها الإقليمي، بوصفه مصدرًا لتعزيز هذا التماسك واستدامته.

### 2. الجبهة الإقليمية

بانخراط حزب الله في الحرب الإقليمية، لم يضع ملف "الجبهة اللبنانية" لدى إيران فحسب بل وضع أيضًا بنيته التنظيمية ومساره ومصيره السياسي على المحك؛ إذ إن أي خسارة أو تداعيات تتعرض لها إيران ستنعكس بشكل مباشر عليه وعلى شيعة لبنان. إلا أن حزب الله ينطلق، في المقابل، من تصور يرى أن هذه النتيجة قائمة في الحالتين، سواء في حال الانخراط أو عدمه، بالنظر إلى طبيعة العلاقة التي يرى الحزب، وربما قوى أخرى، أنها تربط شيعة لبنان بإيران أو بالبيئة الشيعية في الإقليم.

وقد كرَّس مسار الحرب هذه الرواية؛ إذ إن الحرب الإسرائيلية على غزة كانت حربًا ضد "محور المقاومة" في السردية الشيعية بالمنطقة، ولكن بتحييد غزة عن مسار الحرب، انزاح مركز الصراع لتكون الحرب على المحور بوصفه "شيعيًّا". وهو ما عبَّر عنه نتنياهو في حديثه عن وجود محورين في الإقليم، محور شيعي وآخر سُني ناشئ وثالث تعمل إسرائيل على تشكيله(6).

وبذلك، لم يعد مركز الحرب الأميركية/الإسرائيلية موجهًا إلى إيران بوصفها دولة

فحسب بل إلى الجماعات المرتبطة بها في المنطقة أو ما يسمى (محور المقاومة) ومنها حزب الله بوصفه المكون العسكري والسياسي الأبرز في هذا المحور، بغضِّ النظر عن السرديات الأخرى. في هذا السياق، لا يمكن فهم استعادة رمزية "كربلاء" الدينية، والقتال حتى النهاية في خطاب حزب الله وإيران، إلا بوصفها تعبيرًا عن تطابق بين الشيعية السياسية فيما تعدُّه سعيًا للدفاع عن بقائها (المهدد)، وبين إدراكها للحرب الدائرة بوصفها حربًا شاملة تستهدفها، وما يترتب على ذلك من استعداد لمواجهتها وفق هذا المنظور(7).

لهذا، وبالرغم من الكلفة البشرية والمادية المرتفعة، استطاع حزب الله إعادة تكريس سرديته داخل حاضنته، مؤكدًا استمرار ارتباط شيعة لبنان بعمقهم الديني والسياسي في إيران، بوصفه توصيفًا للواقع وحقًّا مشروعًا لشيعة لبنان ضمن بنية النظام الطائفي اللبناني. كما أعاد تأطير الصراع بوصفه استهدافًا أوسع للشيعة في لبنان والمنطقة، مقدِّمًا نفسه جزءًا من هذه المواجهة. وعزَّزت الحرب الإسرائيلية/ الأميركية على إيران، المتزامنة مع التصعيد الإسرائيلي ضد الحزب، من هذه السردية، خصوصًا مع توسعها و"توحشها" في استهداف المدنيين بوصفهم "شيعة" مؤيدين لحزب الله.

وفي المقابل، شكَّل انخراط حزب الله في الحرب عاملاً في إعادة إنتاج هذه السردية وتثبيتها؛ إذ لم يعد بحاجة إلا إلى إعادة "سرد" ما يقدمه بوصفه "حقائق أساسية" تؤكدها الوقائع. فإيران، في هذا الخطاب، تُستهدف لأنها تسعى إلى إعادة الشيعة إلى الخارطة السياسية في الإقليم. ولا يقتصر أثر تدخله على جمهوره في لبنان، ولا يقتصر على إعادة هذا الجمهور إلى سرديته في الإطار اللبناني، بل يمتد أيضًا إلى الداخل الإيراني؛ حيث يسهم في تعزيز تقبل دوره، في ظل مشاعر مهيمنة تعتقد بوجود تخلٍّ واسع عن الشعب الإيراني، مع محدودية في التضامن معه. وهو ما يعزز، أو يستعيد، القناعة لدى بعض الإيرانيين كما لدى شيعة لبنان، بترابط المسار والمصير بينهما، وبخصوصية العلاقة بين دولة إيران وشيعة لبنان، ولو بقي هذا الأمر محل جدل لدى شرائح أخرى من المجتمع الإيراني.

هذا التطور يمنح حزب الله حضورًا وقوة سياسية في أي مفاوضات مستقبلية قد تخوضها إيران، لأنه يظهر بوصفه طرفًا منخرطًا في الحرب والتفاوض، ومدعومًا بدرجة أعلى من القبول داخل البيئة الإيرانية مقارنة بما سبق، ويحمل قدرًا من

الشـــعور بالامتنان تجاه الجبهة اللبنانية وشـــيعة لبنان، بما يجعل التخلي عنهم، حربًا أو تفاوضًا أو ســـلمًا، أقل احتمالاً. وبلغ هذا الالتزام ذروته خلال مفاوضات إسلام آباد، التي أكدت فيها طهران أن لبنان جزء من الهدنة الإقليمية، وأن هذه الهدنة تشمل مختلف "الجبهات" المرتبطة بها.

بذلك، لم يعد الأمر مقتصرًا على ربط بين جبهات متعددة بل اتجه نحو تصور أوسع للصراع، يتداخل فيه السياســـي مع المذهبي والديني، ويتجاوز الحدود الوطنية نحو إطار إقليمي عابر لها، وكأنه يتحول إلى قضية تمس مصير جماعة دينية عابرة للحدود.

## ثانيًا: مسار السلطة اللبنانية

قامت السلطة اللبنانية، منذ انخراط حزب الله في حرب "إسناد غزة"، بثلاث خطوات أساســـية ذات طابع تصاعدي، ســـعت من خلالها، وفق منظورها، إلى استعادة ملف الحرب والسلم من الحزب، وتعزيز سيادة الدولة اللبنانية على أراضيها.

### الأولى: التمايز عن حزب الله

اتخذت الســـلطة اللبنانية مســـارًا تصاعديًّا في التمايز عن حزب الله، بدأ منذ انتخاب جوزاف عون رئيسًـــا للجمهورية، وتكليف نواف سلام بتشكيل الحكومة، في يناير/ كانون الثاني 2025، تحت عنوان عام تمثَّل في التأكيد على الأجندة اللبنانية، ولاسيما حصر السلاح بيد الدولة، وإعادة إدخال ملف التفاوض مع إسرائيل ضمن مؤسساتها الرســـمية. وقد تدرَّج هذا المســـار عبر عدد من المحطات التي عكســـت انتقالاً من التمايز في الخطاب إلى مستوى بنية الدولة، ثم إلى محاولة تثبيته دوليًّا. ففي مرحلة أولى، حرصت الســـلطة، منذ تولي أركانها الحكم، على الفصل بين موقفها الرسمي ومســـار حزب الله العســـكري، من خلال بياناتها وتصريحاتها، بما في ذلك إعادة التأكيد على مرجعية الدولة في قرار الحرب والسلم، مع الحرص على عدم الذهاب إلى مواجهة سياسية مباشرة مع الحزب، ولاسيما من قبل رئيس الجمهورية، والاكتفاء باعتبار هدنة نوفمبر/ تشرين الثاني إطارًا جامعًا للسلطة والحزب في مواجهة إسرائيل.

**الثانية: إعادة تعريف شرعية حزب الله**

أخــذ هذا المســار منحى أكثر جدية قبيل انخراط حــزب الله في الحرب الإقليمية، وتكــرَّس بشــكل أوضح بعدها. فقد اتخذ مجلس الــوزراء اللبناني، في 2 مارس/ آذار 2026، قرارًا بحظر الأنشــطة العســكرية والأمنية لحزب الله وعدَّها خارجة عن إطار الشرعية القانونية، قبل أن يُبلغ هذا القرار إلى الأمم المتحدة، برسالة من وزارة الخارجيــة اللبنانية، في 2 أبريل/ نيســان 2026(8)، فــي خطوة هدفت إلى نقل هذا التمايز من مســتواه الداخلي المؤسســي إلى مســتوى الاعتراف الدولي به. وضمن هذا السياق، وتحديدًا بعد ما عُرف بـ"الأربعاء الأسود" الذي استهدفت فيه إسرائيل بيروت، قررت الحكومة اللبنانية، في 9 أبريل/ نيسان 2026، تعزيز بسط سيطرة الدولة على محافظة بيروت، وحصر السلاح فيها بالقوى الشــرعية وحدها(9). ويُرجَّح أن يتعزز هذا المسار في بيروت، وأن يتسع ليشمل مناطق أخرى.

**الثالثة: المسار التفاوضي مع إسرائيل**

قامت الســلطة اللبنانية، بعد تقدم القوات الإســرائيلية في العمق الجنوبي، ولاسيما وصولهــا إلــى بنت جبيل، بخطوة متقدمة قياسًــا إلى تحفظاتها الســابقة؛ إذ أجرت محادثات مباشرة بين وفد لبناني وآخر إسرائيلي، في واشنطن، في 14 أبريل/ نيسان 2026، لوضع إطار لمســار تفاوضي، لا يزال البناء عليه مســتمرًّا(10). ويأتي ذلك، في أحد وجوهه، في ســياق ســعي السلطة اللبنانية إلى تثبيت نفسها مرجعية تمثيلية في إدارة ملف الحرب والسلم، وتكريس ذلك دوليًّا. كما طُرحت، في السياق نفسه، إمكانية إجراء اتصال أو لقاء مباشر بين جوزاف عون وبنيامين نتنياهو(11). وإن بقي ذلك في إطار التداول السياسي، فإن مجرد القبول به من حيث المبدأ يشير إلى اتساع الهوة بين الطرفين، السلطة وحزب الله، ويعكس تراجع مستوى التنسيق بينهما، ولو من دون انقطاع كامل.

لم يبد هذا التمايز، مع بدء رئاسة عون، موجهًا إلى إقصاء الحزب بقدر ما هو سعي لإعادة تعريف حدود أدواره داخل المجال السيادي للدولة. إلا أن هذا المسار، ومع تطــور الحرب وتداخل محاورها، أخذ طابعًا تصاعديًّا أوضح، انتقل فيه من الفصل السياسي عن خيارات الحزب، ومحاولة الحد من انعكاساتها داخل السلطة، إلى إعادة تنظيم المجال المؤسسي للدولة وتغليب توجهاتها، وصولاً إلى تثبيت هذه الخيارات

في السياسة الخارجية، ولاسيما في التمثيل التفاوضي. ومع ذلك، ظل هذا المسار محكومًا بعدم الانزلاق إلى مواجهة مباشرة مع الحزب، وهو ما يعكس طبيعة النظام اللبناني، القائم على إدارة التوازنات الطائفية والسياسية أكثر من حسمها، وعلى إعادة توزيع الأدوار داخلها بدل إلغائها، ولو بقدر من الإكراه واستخدام محدود للقوة، خشية من عودة الحرب الأهلية.

ولكن لا ضمانات بعدم انزلاق لبنان إلى مدى أبعد، لاسيما أن تغييرات عميقة تحدث ويمكن أن تتطور أكثر سواء في سياق الحرب أو التفاوض، وقد تمس التوازنات اللبنانية.

## ثالثًا: التفاوض في ظل مسارين متداخلين

تداخَلَ مساران تفاوضيان متوازيان ومؤثران على لبنان: الأول هو مسار السلطة من خلال طاولة تفاوض لبنانية/ إسرائيلية في واشنطن، والمسار الثاني يخص حزب الله، ويتعلق بطاولة تفاوض أميركية/ إيرانية في إسلام آباد. ولا يمكن الحكم على نتائج أيٍّ منهما بمعزل عن الآخر؛ إذ إن العلاقة بينهما ليست علاقة فصل كامل ولا اندماج كامل، بل تداخل جزئي تتحكم فيه نتائج الميدان في الحرب، وموازين القوة في لبنان، وضرورات التفاوض لكل الأطراف.

من الواضح أن السلطة اللبنانية لا تستطيع، في الظروف الحالية، امتلاك قرار الحرب، لكنها تسعى إلى استعادة قرار السلم، وهو مقصد قد لا يختلف معه حزب الله ولا إيران من حيث المبدأ، ولكن يختلفان معها في الطريق المؤدية إليه وشروطه، والأهم في نتائجه.

لهذا، تركز السلطة اللبنانية على تجاوز منطق ربط الجبهات العسكرية، من خلال الذهاب إلى التفاوض المباشر من جهة، ونقل مركز الثقل اللبناني من الميدان العسكري الذي لا محل لها فيه، إلى طاولة التفاوض في واشنطن من جهة أخرى.

تعمل السلطة على تكريس حصر التفاوض بالدولة، وقد تحقق ذلك جزئيًّا عبر انخراطها في التفاوض المباشر مع إسرائيل، وهو ما لا تستطيع إيران ولا حزب الله القيام به، كما يرفضان قيام السلطة به؛ الأمر الذي يجعلها المرجعية الوحيدة في هذا الملف. كما أن تجنب السلطة مسار التفاوض غير المباشر -وهو المسار الذي

يطالب به حزب الله وقوى أخرى، وإن اختلفت دوافعهم- من شـأنه الحؤول دون نقل الملف اللبناني إلى الطاولة الدولية، وتحديدًا إلى المسار الأميركي/ الإيراني، بما يفقد السلطة قدرتها على التحكم به.

يمنح هذا المسـار السـلطة هامشًا نسبيًّا من الاستقلالية في إدارة هذا الملف، خاصة فـي مواجهـة التأثير الإيراني، وإن بقي هذا الهامش محـدودًا وتوافر نتيجة ضغوط دولية لاسيما أميركية. كما أن الدولة تريد حماية بنيتها التحتية ومؤسساتها ولا تريد أن تكون هدفًا مباشرًا لآلة الحرب الإسرائيلية. وفي هذا السياق، تبرر الدولة إصرارها على التفاوض المباشر بوصفه "أداة سيادية"، فضلًا عن كونه وسيلة لتفادي استمرار الحرب وتداعياتها من دمار واحتلال.

كما يفتح هذا المسـار نافذة لإدخال العامـل العربي في التفاوض، ولو بصورة غير مباشـرة، عبر الدعم السياسي والدبلوماسي، وربما الاقتصادي، في ظل تفاقم الأزمة الاقتصادية في لبنان. ويأتي ذلك في وقت يغيب فيه الحضور العربي المباشـر عن طاولة التفاوض الأميركية/ الإيرانية؛ ما يجعل المسـار اللبناني -ولو نظريًّا- مدخلًا ممكنًا لتفعيل هذا الدور، ومنح الدولة عمقًا إضافيًّا في مواجهة الضغوط الدولية.

وفي المقابل، لا تستطيع إيران، بحكم طبيعة الصراع، الدخول في تفاوض مباشر مع إسرائيل، كما لا يمكنها وضع الملف اللبناني تحت إدارتها الرسمية، في ظل تمسك الحكومة اللبنانية بمسـارها المستقل، وسـعيها إلى الدعم العربي والدولي. كما أن غياب الوسيط التقليدي، الذي كانت تمثله سوريا، يحد من قدرة إيران على إدارة هذا الملف بشكل مباشر، ويدفعها إلى الاعتماد على أدوات ضغط داخلية؛ حيث يلعب حزب الله، بحضوره السياسي والشعبي، دورًا محوريًّا في هذا السياق.

أما حزب الله، فإنه سـيتعامل مع مسـار التفاوض بمنطق انتقائي، تدعمه إيران من الخلف؛ فهو ليس ضد التفاوض بحد ذاته، بل يتعامل معه وفق نتائجه. فمن المرجح أن يقبل بما ينسجم مع رؤيته، خصوصًا ما يؤدي إلى انسحاب إسرائيل مع الحفاظ على موقعه داخل المعادلة اللبنانية، في حين سيرفض ما يقيد دوره أو يضعف موقعه، أو لا يحقق أهدافه بشروط بقائه واستمراره شريكًا في تقرير المصير.

أما في حال فشل المفاوضات، فمن المتوقع أن يحمل حزب الله الدولة تبعات خيار

التفاوض المباشر، بما يعيد إنتاج شرعية بقائه قوة مسلحة تحت عنوان "المقاومة"، ويفتح المجال لمعارضة السلطة وربما إعادة تشكيل التوازنات الداخلية.

ويعود ذلك إلى أن الترابط العسكري بين لبنان وإيران قائم، ولا يمكن فصله إلا في حالات قصوى، كالهزيمة. أما في التفاوض، فإن الفصل يبقى ممكنًا عبر التفاهم والتعويض، وليس عبر الحسم. بالنظر إلى مساري التفاوض، اللبناني والإيراني، لا يمكن الفصل بينهما بشكل قاطع كما لا يمكن دمجهما بالكامل؛ ذلك أن الترابط العسكري بين لبنان وإيران قائم، ولا يمكن فصله إلا في حالات قصوى، مثل الهزيمة لإيران أو لحزب الله وبالقوة القاهرة، أما الفصل النسبي بين المسارين بالتفاوض فهو ممكن إن استمرت الطاولتان وبُحث الثمن السياسي في الإقليم ولبنان لكل منهما. مع التأكيد أن أي اتفاق سينتهي إليه أي تفاوض من أي من الطاولتين يحتاج إلى توقيع شيعي، وهنا التعويل على رئيس مجلس النواب، نبيه بري، والذي يتمسك بخيار المفاوضات غير المباشرة(12) دون أن يتنازل عن أي من الطاولتين، لكنه في نهاية المطاف سيختار الوقت المناسب للتوقيع الأنسب، إما لحفظ مكاسب الشيعة في لبنان، أو لتفادي تعضها لأضرار جسيمة.

بالنسبة الولايات المتحدة، فهي تسعى إلى فصل مسارات القتال ميدانيًّا، وقد تجد نفسها بحاجة إلى ضامن لحزب الله في أي تسوية مقبلة، لتفادي بقائه قوة معترضة داخل النظام اللبناني. ولذلك، فهي قد تدفع نحو فصل نسبي في الميدان، لكنها لا تسعى بالضرورة إلى فصل كامل في التفاوض؛ حيث تبقى العلاقة قائمة، ولو بشكل غير مباشر، بين الطاولة اللبنانية والطاولة الإيرانية.

حتى الدولة اللبنانية، على الرغم من سعيها إلى الاستقلال عن المسار الإيراني، فإنها لا تستطيع تجاهله بالكامل بل قد تستفيد منه، سواء عبر الضغوط التي تمارسها إيران على واشنطن لإنهاء الحرب، أو عبر الشروط التي تطرحها في التفاوض، كما كان شأنها مع اشتراط وقف إطلاق النار على كل الجبهات من أجل استمرار مسار التفاوض. غير أن هذه الاستفادة تبقى محكومة برغبة السلطة في منع تحول هذا الدور إلى تعزيز نفوذ حزب الله داخل مؤسساتها.

وتبقى إسرائيل الطرف الأكثر سعيًا إلى الفصل القاطع، سواء بين الجبهتين الإقليمية واللبنانية، أو بين طاولتي التفاوض؛ إذ لا يخدمها تحول التفاوض إلى صفقة إقليمية شاملة، بقدر ما تسعى إلى تفكيك "الجبهة الشيعية" تفاوضيًّا، كما واجهتها عسكريًّا.

## رابعًا: التوازنات والمآلات

أما على صعيد التوازنات بين السلطة اللبنانية وحزب الله، فإن مآلاتها ترتبط بشكل مباشر بمساري التفاوض، ولاسيما المسار الأميركي/ الإيراني. فإذا نجحت هذه المفاوضات، فقد يحقق حزب الله مكاسب على المدى القصير، سواء عبر تثبيت موقعه داخل مؤسسات الدولة أو من خلال تخفيف الضغوط العسكرية والسياسية عليها.

غير أن هذه المكاسب لا تبدو مضمونة على المدى البعيد، ما لم تستند إلى استمرار الدعم الإيراني له، سياسيًّا واقتصاديًّا، وإلى تعافي موقع إيران في الإقليم. وفي حال غياب ذلك، فإن أي تسوية أوسع قد تتجه نحو إعادة تعريف النفوذ الإيراني تدريجيًّا، بما يشمل لبنان، مقابل ضمانات تتعلق بدور حزب الله السياسي وموقع الشيعة داخل النظام اللبناني، بوصفهم شريكًا في التوازن الداخلي لا قوة مهيمنة عليه.

أما الجزء الأكثر تعقيدًا، فيرتبط بالضمانات الأمنية التي ستطالب بها إسرائيل، والتي قد تشمل تقليص الوجود العسكري للحزب، أو إعادة تنظيمه ضمن شروط جديدة، وهو ما يضع الحزب أمام معادلة صعبة بين الحفاظ على دوره العسكري أو تثبيت موقعه السياسي.

وفي هذا السياق، فإن أي تنازل إسرائيلي حتى لو كان محدودًا، سيقابله ثمن إيراني مرتفع نسبيًّا، قد يكون في مقدمته إعادة تعريف حضورها العسكري والسياسي في لبنان، بما ينعكس مباشرة على موقع حزب الله.

ولا يمكن افتراض علاقة حتمية بين مسار الحرب ومسار التفاوض، بحيث يقود أحدهما بالضرورة إلى الآخر بل إن كليهما يخضع لمنطق مستقل نسبيًّا، يتقاطع أحيانًا ويتباعد أحيانًا أخرى، تبعًا لموازين القوى في الميدان، ولمدى قدرة الأطراف على تحويل مكاسبها العسكرية إلى أوراق تفاوضية.

وفي الداخل اللبناني، لا يبدو أن مسار التفاوض سيقود تلقائيًّا إلى استعادة "الدولة" لقرار الحرب، كما لا يعني استمرار الحرب بالضرورة تعزيز موقع حزب الله بشكل مطلق بل إن التوازن الداخلي سيبقى نتاج تفاعل مركب بين قدرة الحزب على الحفاظ

على بيئته ودوره، وقدرة الدولة على توسيع مجالها السيادي عبر التفاوض، إضافة إلى تأثير العامل الإقليمي، ولاسيما الإيراني.

وفي هذا الإطار، فإن أي تحول في التوازنات لن يكون حاسمًا أو سريعًا، بل تراكميًّا، وقد يأخذ شكل إعادة توزيع للأدوار داخل النظام اللبناني أكثر من كونه حسمًا لصالح طرف على حساب آخر.

أما على مستوى بنية القوة، فلا يُتوقع أن يؤدي صعود دور "الدولة" التفاوضي إلى امتلاكها الكامل لقرار الحرب، كما لا يعني استمرار دور الحزب العسكري قدرته على حسم التوازن الداخلي؛ إذ إن مصادر القوة في لبنان تبقى موزعة بين الدولة، بتمثيلها السياسي والدولي، والحزب، بقدراته العسكرية وحاضنته، وهو ما يجعل التوازن بينهما قائمًا على إدارة هذا التداخل، لا إنهائه.

وبذلك، فإن التوازنات اللبنانية في المرحلة المقبلة ستتحدد بمدى قدرة كل من المسارين، مسار السلطة ومسار الحزب، على التكيف مع مآلات التفاوض، وليس بقدرة أحدهما على إلغاء الآخر.

أما الخطر الأكبر الذي يواجه لبنان، دولة وسلطة وكذلك حزب الله، فهو استمرار سيطرة إسرائيل فعليًّا أو بقوة النار على أغلب الجنوب اللبناني، وتستمر في استهداف "شيعة لبنان"؛ ما يعني أن لبنان مقبل على تغيير ديمغرافي، مع ما يعنيه ذلك من احتمال دخول لبنان في اضطرابات أمنية ومرحلة من انعدام اليقين قد تصل إلى ما يقرب من حرب أهلية.

وليس بالضرورة أن يؤدي التغيير الديمغرافي إلى إضعاف حزب الله أو حاضنته؛ إذ إن دفع مئات الآلاف من السكان إلى ما بعد منطقة الزهراني وصيدا، على امتداد الساحل اللبناني وصولاً إلى بيروت، قد يفضي، مع استمرار الأزمة، إلى تشكُّل حزام "شيعي" جديد، أو ما هو أوسع من ذلك. ويستعيد هذا السيناريو، في أحد وجوهه، نمط التحولات الديمغرافية التي شهدها لبنان بعد الحرب الأهلية، ولاسيما تشكُّل حزام شيعي في الضاحية الجنوبية لبيروت، التي كانت تاريخيًّا في غالبيتها مناطق مسيحية، قبل أن تتحول تدريجيًّا إلى أحد المراكز الأساسية لنفوذ حزب الله.

## خاتمة

تتمثل أزمة لبنان في مساري التفاوض والحرب في محدودية أوراق القوة التي يملكها، بما لا يتيح له فرض شروطه أو كسر الشروط الإسرائيلية، ولا تفادي الضغوط الأميركية. ففي مسار التفاوض، تراهن السلطة اللبنانية على توجه "المجتمع الدولي"، وفي مقدمته الولايات المتحدة، نحو تقليص النفوذ الإيراني في المنطقة، وتفترض أن الدولة، بوصفها فاعلاً محليًّا منظمًا، يمكن أن تحل تدريجيًّا محل هذا النفوذ، بدعم عربي وتأييد دولي، بما يتيح تحقيق قدر من الاستقرار وإعادة الإعمار. وتستند هذه المقاربة، جزئيًّا، إلى تجارب إقليمية يُنظر إليها بوصفها مؤشرات على هذا الاتجاه، كما في الحالة السورية، وبدرجة مختلفة في العراق. كما لا يخلو خيار التفاوض المباشر مع إسرائيل من تقدير لدى السلطة بضعف موقع حزب الله بعد اتفاق نوفمبر/ تشرين الثاني 2024، الذي لم يكن في صالحه، وبدا، على الأقل، إقرارًا بحدود قدرته جنوبًا.

أما حزب الله، فإنه يراهن على صمود إيران وقدرتها على المساومة، ويأتي موقعه ونموذجه في مقدمة ما يُرجح سعي إيران إلى عدم التفريط به؛ إذ إن حزب الله يكاد يكون من أبرز المظاهر الأيديولوجية لجوهر "ولاية الفقيه"، وتأكيد طبيعتها بوصفها فوق الدولة وعابرة لحدودها. فالولي الفقيه، في هذا التصور، ليس مرجعًا سياسيًّا لإيران فحسب، بل بحسب النظرية يمتد نطاقه إلى أكثر من دولة أو سلطة. وبهذا المعنى فإن حزب الله يُعد سلطةً تحت الولاية، وإن كان جغرافيًّا في لبنان. كما أن شرائح أوسع من الشعب الإيراني تبدو أكثر استعدادًا للدفاع عن حزب الله، بعد أن فتح معركته الأخيرة في بعض سياقاتها بعنوان "الدفاع عن إيران". وأثبت حزب الله أيضًا أنه أكثر فاعلية من قوى عسكرية أخرى في إيران تراجعت في بداية المواجهة؛ إذ استطاع الصمود والاستمرار فيها.

في المحصلة، يبدو أن لبنان، في كلا المسارين، قد انفتح بصورة أوسع على مسار التدويل، الذي يُرجح أن يكون عاملاً مرجحًا في تحديد وجهته، من دون أن يكون حاسمًا بذاته؛ إذ يبقى هذا المسار مرتبطًا بمآلات التفاوض الأميركي/ الإيراني، وبطبيعة الشروط التي تسعى إسرائيل إلى فرضها. وفي حال تعثر هذه المسارات، أو تصاعدت الضغوط الميدانية، فإن احتمالات عدم الاستقرار ستظل قائمة، سواء في صورة تجدد المواجهة، أو عبر تحولات داخلية أعمق قد تمس بنية التوازن اللبناني.

وعندمـــا تقترب مطالب الأطراف اللبنانية من حدود البقاء، فإن إعادة تنظيم الخلاف الداخلي قد تتجه نحو صيغ أكثر جذرية. وفي هذا الإطار، يُرجَّح أن تتشكل توازنات لبنان المقبلة في ارتباط وثيق بمســـار إعادة تشـــكيل النظام الإقليمي، لا بمعزل عنه، بما يجعلها انعكاسًا لتوازناته بقدر ما هي نتاج لتفاعلاته الداخلية.

## المراجع

(1) الجزيرة نت، عون: اخترت التفاوض مع إسرائيل لإنقاذ لبنان، 20 أبريل/ نيسان 2026 (تاريخ الدخول: 22 أبريل/ نيسان 2026)، https: / /shorturl.at /qn4Um

(2) الجزيرة نت، هل تنجح إســـرائيل في استنســـاخ تجربة "الخط الأصفر" بجنوب لبنان؟، 20 أبريل/ نيسان 2026 (تاريخ الدخول: 22 أبريل/ نيسان 2026)، https: / /shorturl.at /RmNq2

(3) صـــوت بيروت إنترناشـــونال، بري "لا يريد التحدث مع حـــزب الله" في الوقت الراهن!، 3 مارس/ آذار 2026 (تاريخ الدخول: 22 أبريل/ نيسان 2026)، https: / /shorturl.at /hBrIX

(4) وكالة الأناضول، لبنان.. حظر أنشطة "حزب الله" العسكرية وحصر عمله بالسياسة، 2 مارس/ آذار 2026 (تاريخ الدخول: 22 أبريل/ نيسان 2026)، https: / /shorturl.at /0aJIC

(5) الجزيرة نت، نعيم قاسم: قصفنا إسرائيل ردًّا على الانتهاكات ولصبرنا حدود، 4 مارس/ آذار 2026 (تاريخ الدخول: 22 أبريل/ نيسان 2026)، https: / /shorturl.at /fivWx

(6) ســـعيد عموري، نتنياهو يتحدث عن تشـــكيل "تحالف "ضد "محاور ســـنية وشيعية"، وكالة الأناضول، 22 فبراير/ شباط 2026 (تاريخ الدخول: 22 أبريل/ نيسان 2026)، https: / /shorturl. at /QkI6N

(7) موقع أمين عام حزب الله الشيخ نعيم قاسم، الشيخ قاسم: نحن كربلائيون لا نستسلم أذلة بل نقاتل حتى الشهادة أو النصر، 13 أبريل/ نيسان 2026 (تاريخ الدخول: 22 أبريل/ نيسان 2026)، https: / /shorturl.at /soWw9

(8) بتول يزبك، الخارجية تنفي لـ"المدن": الرســـالة لمجلس الأمن لم تخالف الأصول، المدن، 2 أبريل/ نيسان 2026 (تاريخ الدخول: 22 أبريل/ نيسان 2026)، https: / /shorturl.at /d1VlI

(9) وسيم سيف الدين، الحكومة اللبنانية تكلف الجيش بحصر السلاح في بيروت، وكالة الأناضول، 9 أبريل/ نيسان 2026 (تاريخ الدخول: 22 أبريل/ نيسان 2026)، https: / /shorturl.at /FyWqJ

(10) الجزيرة نت، محادثات واشنطن.. لبنان يأمل وقف إطلاق النار وإسرائيل تصر على ترتيبات أمنية، 14 أبريل/ نيسان 2026 (تاريخ الدخول: 22 أبريل/ نيسان 2026)، https: / /shorturl. at /rJqsZ

(11) الجزيرة نت، هدنة لـ10 أيام.. لبنان يرحب وإسرائيل غاضبة وحزب الله يراقب بحذر، 16 أبريل/ نيسان 2026، (تاريخ الدخول: 22 أبريل/ نيسان 2026)، https: / /shorturl.at /HSFXU

(12) عربي 21، نبيه بري: لا خطوط صفراء ولا حمراء.. حدد موقفه من التفاوض مع الاحتلال، 21 أبريل/ نيسان 2026 (تاريخ الدخول: 22 أبريل/ نيسان 2026)، https: / /shorturl.at /GshZi

# قراءة في كتاب

# الصين: انتقام الإمبراطورية.. هل دنت نهاية الغرب؟

# China: The Revenge of Empire.. Is the West Nearing Its End? by Alain Bauer

كريم الماجري– Karim Mejri *

**ملخص**

يقدم هذا العرض قراءة تحليلية نقدية لكتاب "الصين: انتقام الإمبراطورية" لآلان باور، ضمن سياق تحولات النظام الدولي وأزمة العولمة الليبرالية. ينطلق التحليل من تفكيك البنية الفكرية للكتاب عبر ثلاثة مستويات مترابطة: المستوى الرمزي الذي يستحضر استمرارية الدولة الصينية في بُعدها الإمبراطوري، والمستوى الإدراكي الذي يكشف خلل الفهم الغربي لصعود الصين، والمستوى المادي الذي يفسر أدوات القوة الاقتصادية والتكنولوجية التي مكّنتها من التحول إلى فاعل مؤثر في إعادة تشكيل موازين النظام الدولي.

يبيِّن العرض أن باور يقدم الصين بوصفها "حضارة-إمبراطورية" تعيد توظيف أدوات العولمة لتعزيز موقعها، مع تركيز على البعد الأمني-الإستراتيجي في تفسير هذا الصعود. كما يناقش حدود هذه الأطروحة، خاصة ما يتعلق باتساع مفهوم الإمبراطورية، والميل إلى تضخيم التماسك الإستراتيجي للصين، وتقليص دور العوامل البنيوية للنظام الاقتصادي العالمي.

يخلص التحليل إلى أن قيمة الكتاب تكمن في قدرته على إثارة أسئلة مركزية حول طبيعة القوة وتحولات النظام الدولي، مع التأكيد على ضرورة مقاربته ضمن نقاش أوسع يستوعب تعددية أبعاد الظاهرة الصينية.

**الكلمات المفتاحية:** الصين، العولمة، الإمبراطورية، القوة، النظام الدولي.

**Abstract**

This review provides a critical analytical review of Alain Bauer's book, Chine, la revanche de l'empire: La fin de l'Occident ? [China, The Empire's Revenge: The End of the West?], within the broader context of global systemic transformation and the crisis of liberal globalisation. The analysis is structured around three interconnected levels: a symbolic level emphasising China's imperial continuity, a cognitive level examining Western misperceptions of

* د. كريم الماجري، إعلامي وباحث متخصص في قضايا البلقان وأوروبا الشرقية.
Dr. Karim Mejri, media professional and researcher specialising in Balkan and Eastern European affairs.

China’s rise, and a material level focusing on the economic and technological instruments that enabled China to reshape global power dynamics.

The review also argues that Bauer conceptualises China as a "civilization-empire" that strategically utilises globalisation to restore its historical position, with a strong emphasis on the security–strategic dimension.

At the same time, the review highlights key limitations in this framework, including the conceptual elasticity of "empire", the overestimation of Chinese strategic coherence, and the underestimation of structural factors within the global economic system.

Ultimately, the review concludes that the book’s primary value lies in its capacity to provoke critical questions about the nature of power and the future of the international order, while emphasising the need to situate its arguments within a broader comparative and multidimensional analytical framework.

**Keywords:** China, globalisation, empire, power, international order.

# عنوان الكتاب

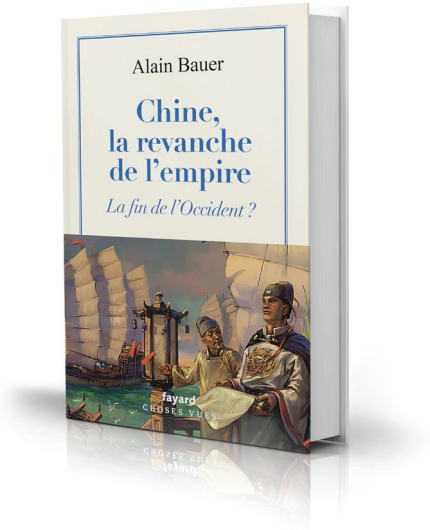


**الصين: انتقام الإمبراطورية...هل دنت نهاية الغرب؟**

**العنوان الأصلي للكتاب باللغة الفرنسية:**

**Chine, La Revanche de l'Empire …La fin de l'Occident**

**العنوان باللغة الإنجليزية:**

**China, Revenge of the Empire…is the West nearing its end?**

**اسم الكاتب:** آلان باور Alain Bauer

**لغة الكتاب الأصلية:** الفرنسية

**عدد الصفحات:** 304 من القطع المتوسط (219 صفحة في نسخة PDF)

**دار النشر:** فايارد Fayard

**مكان وتاريخ النشر:** فرنسا، فبراير/شباط 2026

## مقدمة

يأتي نشـر كتاب "الصين: انتقام الإمبراطورية" للكاتب الفرنسـي "آلان باور" Alain Bauer في لحظة دولية تتسم بسيولة جيوسياسية وتحولات بنيوية عميقة؛ حيث تجاوز النقاش حول صعود الصين حدود تحليل القوى الصاعدة، ليصبح جزءًا من سـؤال أوسع يتصل بإعادة تشكيل بنية النظام الدولي. فالنظام الذي تبلور بعد نهاية الحرب الباردة تحت هيمنة غربية، أميركية بالأساس، يدخل طورًا انتقاليًّا مفتوحًا، تتراجع فيه مسلَّمات العولمة الليبرالية، وتتقدم أنماط جديدة من التنافس الجيوسياسي.

يكشف فهرس الكتاب عن بنية دلالية مقصودة؛ إذ ينتقل من عناوين تشخيصية عامة مثل "الصين اسـتيقظت" و"طرق الحرير الجديـدة"، إلى عناوين تاريخية-حضارية، ثـم إلى مقارنـات دولية، وصولاً إلى "ثأر الإمبراطوريات ضد الغرب". يعكس هذا التنظيم تصورًا للصين بوصفها ظاهرة مركبة تمتد من التاريخ والجغرافيا إلى الذاكرة السياسية.

أما خاتمة الكتاب، التي تتناول "الحروب الأبدية" و"منذ البدء كانت الحرب"، فتعبِّر عن ميل فلسفي يقرأ العلاقات الدولية بوصفها مجال تنافس دائم بين كتل حضارية وسياسية، في تقاطع مع الواقعية الصلبة مع إضافة بعد حضاري-رمزي يوسع تفسير الصراع.

يندرج هذا العمل ضمن مشروع "العولمة البائسة" الذي يشرف عليه باور(1)؛ حيث يقـدم نقـدًا منهجيًّا للعولمة بوصفها تجربة عمَّقت اخـتلالات توزيع القوة والثروة، وأسهمت في إعادة مركزية الدولة، وإحياء منطق الإمبراطوريات في أشكال جديدة. وفي هذا الإطار، يكتسـب الكتاب دلالته بوصفه قراءة في صعود الصين من داخل أزمة العولمة ذاتها.

تُعْرَض الصين هنا كفاعل كشـف الحدود البنيوية للنظام العالمي؛ إذ اسـتفادت من الانفتاح الاقتصادي ونقل التكنولوجيا دون تبني الإطار القيمي والمؤسسـي الغربي؛ مـا أدى إلى إعادة توجيه مسـار العولمة. وينطلق باور مـن فرضية أن الصين تُفهم بوصفهـا "حضارة-إمبراطورية" في طور اسـتعادة موقعهـا التاريخي، وأن صعودها يعكس توظيف أدوات العولمة لخدمة مشروع قوة طويل المدى.

تتقاطع هذه الرؤية مع تحولات أوسع تشمل تراجع العولمة الليبرالية، وتصاعد النزعات الحمائية، وعودة الدولة، وانتقال التنافس إلى مجالات التكنولوجيا وسلاسل التوريد والسيطرة على المعرفة. ويبرز النموذج الصيني بوصفه حالة تجمع بين الانخراط في الاقتصاد العالمي والحفاظ على مركزية سياسية؛ ما يجعلها عصيَّة على الأطر التحليلية الغربية التقليدية.

تعكس قراءة باور خلفيته المهنية في المجال الأمني؛ حيث يركز على الأبعاد الإستراتيجية والتهديدات، وتظهر نبرة تحذيرية تجعل الكتاب أقرب إلى تشخيص أزمة نظام عالمي. ويرى أن الخطأ الغربي لم يقتصر على تقدير سرعة الصعود بل شمل فهم طبيعته؛ إذ افترض أن الاندماج الاقتصادي سيقود إلى تحول ليبرالي بينما استخدمت الصين العولمة لتعزيز قوتها دون تبنِّي منظومتها القيمية.

يتحرك الكتاب على ثلاثة مستويات مترابطة: تاريخي يستحضر الذاكرة الإمبراطورية، وإستراتيجي يركز على أدوات القوة، وإدراكي-ثقافي ينتقد تصورات الغرب عن الصين. ويمنح هذا التداخل كثافة تحليلية، مع ما يطرحه من تحديات تتصل بالتوازن والتعميم. كما ينفتح العمل على حوار مع اتجاهات فكرية أخرى، مثل طرح "مارتن جاك" Jacques Martin حول "الدولة-الحضارة"(2)، مع اختلاف في التركيز على التداعيات الجيوسياسية.

وعلى هذا الأساس، تسعى هذه القراءة إلى تفكيك بنية الكتاب وتحليل افتراضاته ووضعه في سياقه الفكري والسياسي، عبر مساءلة ما يقوله عن الصين، وكيفية بنائه لهذا القول، وحدود مقاربته.

## الإطار المنهجي

إذا كانت المقدمة قد وضعت كتاب "الصين: انتقام الإمبراطورية" ضمن سياقه الفكري العام، فإن فهم القيمة التحليلية -وكذلك حدود- هذا العمل يقتضي الانتقال إلى مستوى أعمق، يتعلق بالأدوات المنهجية والافتراضات الضمنية التي يستند إليها المؤلف في بناء أطروحته. فباور لا يقدم نظرية صريحة، أو نموذجًا تفسيريًّا مُعلنًا بالمعنى الأكاديمي الدقيق، لكنه في الواقع يشتغل ضمن إطار مفاهيمي متماسك نسبيًّا يمكن إعادة بنائه من خلال تحليل خطابه.

**أولًا: من الدولة القومية إلى "الحضارة–الإمبراطورية"**

تتمثل الخطوة المنهجية الأولى في مقاربة باور في تجاوزه الضمني لمفهوم الدولة القومية أداةً تفسيرية كافية لفهم الصين. فبدلاً من النظر إليها كفاعل حديث نشأ في إطار النظام الدولي الذي تكرَّس بعد معاهدة وستفاليا 1648، نجده يميل إلى قراءتها بوصفها كيانًا تاريخيًّا ممتدًّا، يحمل سمات "حضارة–إمبراطورية" أكثر من سمات الدولة بالمعنى الغربي الحديث.

وهنا نشير إلى أن هذا التحول المفاهيمي لم يكن تفصيلاً لغويًّا بل يمثل إعادة تموضع كاملة داخل حقل العلاقات الدولية؛ إذ إن اعتماد مفهوم "الإمبراطورية" يسمح بتفسير عدد من السلوكيات الصينية التي تبدو، في المنظور الغربي، متناقضة أو غير منسجمة مع قواعد النظام الدولي، من قبيل التشديد على السيادة مع الانخراط العميق في العولمة، والجمع بين المركزية السياسية والانفتاح الاقتصادي، وتوظيف التاريخ والذاكرة أدواتٍ في السياسة الخارجية.

غير أن هذا الخيار المنهجي، وعلى الرغم قدرته التفسيرية، التي لا شك فيها، إلا أنه يطرح إشكالاً أساسيًّا؛ حيث إنه يفترض درجة عالية من الاستمرارية التاريخية في السلوك الصيني، قد تؤدي إلى التقليل من شأن التحولات البنيوية التي عرفتها الصين الحديثة، خاصة منذ إصلاحات أواخر السبعينات.

**ثانيًا: مركزية البعد الأمني-الإستراتيجي**

ينتمي باور، بحكم تخصصه في المجال الأمني، إلى تقليد تحليلي يضع مسألة الأمن في قلب تفسير الظواهر الدولية(3). وهذا واضح في الطريقة التي يعالج بها صعود الصين؛ حيث لا ينظر إليه فقط بصفته تحولاً اقتصاديًّا أو تكنولوجيًّا، بل يقدِّر أنه مسألة ترتبط بإعادة تشكيل موازين القوة والتهديد.

وفي هذا السياق، تتخذ أدوات التحليل لديه طابعًا مركبًا، يشمل القدرات العسكرية وتحديثها، والتحكم في البنى التحتية الحيوية (الموانئ، والاتصالات، والطاقة)، والنفوذ في سلاسل التوريد العالمية، بالإضافة إلى السيطرة المتزايدة على الفضاء الرقمي.

هذا التركيز يمنح الكتاب قوة تفسيرية في قراءة التنافس الدولي المعاصر، لكنه في

الوقت نفســه يدفعه نحو ما يمكن تســميته بـ"الاختزال الأمني"؛ حيث يجري تفسير معظم الظواهر من زاوية التهديد، على حساب أبعاد أخرى مثل التفاعلات الاقتصادية المتبادلة أو الديناميات الداخلية للمجتمع الصيني.

**ثالثًا: العولمة أداة وليست إطارًا معياريًّا**

ضمن مشــروعه، لا يتعامل باور مع العولمة بوصفها نظامًا قيميًّا متماســكًا، بل يراها فضاءً مفتوحًا للأدوات والإســتراتيجيات. وهذا ينعكس بوضوح في تحليله للصين، التــي تُقــدَّم بوصفها الفاعل الأكثر مهارة في توظيف العولمة دون الخضوع لمنطقها المعياري.

فبــدلاً من أن تــؤدي العولمة إلى "تجانــس" النماذج السياســية والاقتصادية، كما افترضــت الأدبيات الليبرالية، يرى باور أنها ســمحت بنقــل التكنولوجيا والمعرفة، وفتحت الأســواق أمام الفاعلين غير الغربيين، كما أضعفت في الوقت نفســه قدرة الغرب على فرض معاييره، وفقًا لتقدير باور.

بهذا المعنى، تصبح الصين مثالاً على "العولمة الانتقائية"؛ حيث يُتبنَّى ما يخدم القوة الوطنية، ويُرفض ما قد يهدد تماســك النظام السياســي. غير أن هذه القراءة، رغم وجاهتها، تميل إلى تقديم العولمة أداةً محايدةً بالكامل، دون التوقف بما يكفي عند القيود البنيوية التي تفرضها على مختلف الفاعلين، بما في ذلك الصين نفسها.

**رابعًا: نقد الإدراك الغربي مدخلًا تفسيريًّا**

ثمة عنصر منهجي مهم في الكتاب يجدر بنا الإشارة إليه هنا، ألا وهو تحويل "سوء الفهم الغربي" إلى متغير تفســيري أساســي. فبدلاً من الاقتصار على تحليل صعود الصين، يوسِّــع باور دائرة التحليل لتشمل الطريقة التي ينظر بها الغرب إليها، معتبرًا أن جــزءًا كبيــرًا من الاختلال الحالي في النظام الدولي يعود إلى أخطاء في الإدراك والتقدير.

نجد أن هذا الطرح يقترب من بعض اتجاهات الدراســات الأمنية التي تولي أهمية بالغة للتمثلات الذهنية وصور الآخر في تفســير الســلوك الدولي. لكنه يطرح، في الوقت ذاته، سؤالاً حول مدى كفاية "سوء الفهم" لتفسير التحولات الجارية، أم أن هناك عوامل مادية أعمق تتعلق ببنية الاقتصاد العالمي وتوزيع القوة؟

**خامسًا: بين التحليل والتشخيص الإنذاري**

في هذا المجال، فإن أحد أبرز السمات المنهجية في عمل باور هو ذلك التداخل البيِّن بين التحليل والتشخيص الإنذاري. فالكتاب لا يكتفي بوصف الواقع بل يسعى إلى التحذير من مسارات محتملة، خاصة ما يتعلق بتراجع الغرب وصعود الصين قوةً مهيمنة. لا شك في أن هذا التداخل يمنح النص حيوية وقوة تأثير، لكنه يطرح، أيضًا، إشكالية تتعلق بالحياد الأكاديمي؛ إذ إن النبرة التحذيرية قد تدفع أحيانًا إما نحو تضخيم بعض الاتجاهات، أو التقليل من العوامل المضادة لها، أو إهمال السيناريوهات البديلة.

ومن هنا، يصبح من الضروري، في عرضنا هذا للكتاب، التمييز بين ما هو تحليل قائم على معطيات، وما هو استشراف مشروط برؤية المؤلف وموقعه داخل الحقل الفكري والسياسي.

وعليه، يمكننا، بناءً على ما سبق، تلخيص مقاربة باور في أربعة مرتكزات رئيسية:

1. إعادة تعريف الصين كـ"حضارة-إمبراطورية".
2. مركزية البعد الأمني في تفسير صعودها.
3. قراءة العولمة أداةً لإعادة توزيع القوة.
4. اعتماد سوء الإدراك الغربي عاملاً مفسِّرًا أساسيًّا.

وكما أشرنا سابقًا، فإن هذه المرتكزات، رغم قوتها التفسيرية، تظل محملة بعدد من الافتراضات الضمنية التي سنعرضها على النقد لاختبارها عند تحليل فصول الكتاب، خاصة ما يتعلق بدرجة تماسك المشروع الصيني؛ وحدود العولمة إطارًا حاكمًا؛ ومدى إمكانية تعميم مفهوم "الإمبراطورية".

## أولًا: الطقس الإمبراطوري واستعراض القوة

يفتتح "آلان باور" كتابه بلحظة زمنية ومكانية محددة، هي الثالث من سبتمبر/ أيلول، في بيجين، في اختيار يعكس توجهًا منهجيًّا واضحًا في بناء أطروحته. ينطلق من مشهد رمزي مكثف بدل المفاهيم المجردة، ويوظِّفه مدخلاً لتحليل الصين من خلال تجلٍّ بصري-سياسي مشحون بالدلالات.

يحيل هذا التاريخ إلى عرض عسكري رسمي تستعرض فيه الدولة قدراتها التنظيمية والعسكرية، ويقرأه باور بوصفه طقسًا سياسيًّا مركبًا يجمع بين الرمز التاريخي والإخراج الإستراتيجي. يتحول العرض، في هذا السياق، إلى خطاب بصري يعيد صياغة علاقة الدولة بذاتها وبالعالم، ويعبِّر عن تداخل الماضي بالحاضر عبر استدعاء فكرة الاستمرارية الحضارية.

يفهم باور هذا المشهد بوصفه تعبيرًا عن دولة تُدرك نفسها امتدادًا لإرث إمبراطوري طويل يُعاد إنتاجه بأدوات معاصرة. ويشكِّل ذلك إحدى ركائز مقاربته؛ حيث يقدم الصين بوصفها "حضارة-إمبراطورية" تستبطن تاريخها في سلوكها السياسي.

يمتد التحليل ليشمل الفضاء المكاني؛ إذ تُقدَّم بيجين رمزًا لمركزية السلطة وتركيز القرار، في استحضار لنمط تنظيم إمبراطوري يقوم على مركز قوي يعيد ترتيب الأطراف. ويعكس هذا التصور استمرار منطق مركزي في فهم السلطة يتجاوز الإطار التقليدي للدولة القومية.

يولي باور أهمية لما يمكن تسميته "الجسد العسكري"؛ حيث يظهر الانضباط والتناسق بوصفهما تجسيدًا لقدرة الدولة على التحكم والتوجيه. ويتحول العرض إلى صورة مركبة تدمج البعد العسكري بالسياسي، وتعبِّر عن نموذج حكم يقوم على الضبط والانسجام وتوجيه الجماعة نحو أهداف محددة.

يقود هذا البناء إلى استنتاج ضمني مفاده أن الحدث يعكس عودة واعية لفكرة الإمبراطورية؛ حيث تقدم الصين نفسها كيانًا يستعيد موقعًا تاريخيًّا ضمن هويته. ويأخذ مفهوم "الانتقام" بُعدًا رمزيًّا يرتبط بإعادة تثبيت مكانة تاريخية.

تثير هذه القراءة إشكالات منهجية تتصل بخطر التعميم الناتج عن الانطلاق من مشهد واحد، وبإمكانية حجب التوترات الداخلية والتحديات البنيوية خلف صورة الانسجام الظاهرة. وقد تتحول الصورة إلى انعكاس لتصور المؤلف بقدر ما تعبِّر عن الواقع.

مع ذلك، يظل هذا الفصل مدخلاً تحليليًّا كثيفًا ينجح في تحويل لحظة احتفالية إلى مفتاح تأويلي لفهم طبيعة القوة الصينية، ويؤسس لإطار قرائي تنتظم ضمنه بقية فصول الكتاب، بوصفه لبنة أساسية في بناء سردية "الإمبراطورية العائدة".

## ثانيًا: أزمة الإدراك الغربي للصين

ينتقل "آلان باور" من المشهد الرمزي إلى مستوى تحليلي أكثر تجريدًا؛ حيث يركز على قصور إدراك العالم -والغرب تحديدًا- لطبيعة التحول الصيني. تتبلور هنا أطروحة مركزية مفادها أن أثر صعود الصين ارتبط بفجوة في إدراكه بقدر ارتباطه بحجمه الفعلي.

يحيل عنوان الكتاب إلى أطروحة "استيقاظ الصين" المرتبطة بـ"آلان بيرفيت" Alain Peyrefitte(3)، مع إضافة بُعد حاسم يتمثل في تأخر استيعاب هذا الاستيقاظ. ويُفهم ذلك في إطار خلل إدراكي بنيوي في قراءة التحولات الدولية منذ نهاية القرن العشرين.

يفكِّك باور الافتراض الذي ساد بعد الحرب الباردة، والقائل: إن إدماج الصين في الاقتصاد العالمي سيقود تدريجيًّا إلى تقارب سياسي وقيمي وفق النموذج الليبرالي. ويعزو هذا التصور إلى مركزية غربية أسقطت تجربتها التاريخية على سياقات مختلفة. في المقابل، تعاملت الصين مع العولمة أداةً لتعزيز قوتها، فاستفادت من الأسواق والتكنولوجيا والاستثمار مع الحفاظ على نموذجها السياسي وتعزيزه.

ينتج عن هذا التباين بين التوقع والمسار الفعلي جوهر المفاجأة. فقد تابع الغرب المؤشرات الكمية للصعود الصيني، دون إدراك دلالته النوعية؛ ما قاده إلى التعامل معه شريكًا اقتصاديًّا، في حين كانت الصين تتجه نحو موقع منافس إستراتيجي يعيد تشكيل قواعد النظام الدولي.

تتقاطع هذه القراءة مع اتجاهات في العلاقات الدولية تعطي وزنًا للتمثلات الذهنية في تفسير السلوك الدولي(4)؛ حيث يؤثر الإدراك في صياغة السياسات بقدر تأثير موازين القوة. ويطوِّر باور هذا المنظور بربطه بمشروع "العولمة البائسة"؛ إذ يرى أن العولمة أسهمت في إنتاج وهم استقرار تحت قيادة غربية؛ ما أخفى التحولات العميقة التي كانت تتشكل.

يعكس "عدم الاهتزاز" حالة تأخر إدراكي استمرت فيها النماذج التفسيرية القديمة رغم تغير الواقع؛ ما جعل الخلل يمتد من التقدير إلى الفهم. ويتحول التحليل هنا إلى نقد للبنية الفكرية التي وجَّهت السياسات الغربية لعقود.

تثير هذه المقاربة إشكالات نقدية تتصل بتقليل وزن العوامل البنيوية المادية في تفسير الصعود الصيني، مثل تحولات الاقتصاد العالمي وسلاسل القيمة، إضافة إلى تعميم صورة الغرب بوصفه كتلة متجانسة في التقدير. كما يطرح التحليل احتمال قراءة الماضي بمنطق حتمي يحدُّ من استيعاب عناصر عدم اليقين التي حكمت سياقه.

مع ذلك، يظل هذا الفصل محوريًّا؛ إذ ينقل النقاش من تحليل الظاهرة إلى تحليل إدراكها، ويؤسس لإطار تفسيري يرى صعود الصين نتاج تفاعل بين قوة صاعدة ونظام دولي تأخر في استيعاب تحولها، وتترسخ من خلاله فكرة أن التحولات الكبرى تُحدث أثرها الكامل حين تُفهم متأخرة، وأن فجوة الإدراك تشكل جزءًا من ديناميات القوة في النظام الدولي.

## ثالثًا: أدوات القوة

ينتقل التحليل إلى قلب أطروحة الكتاب عبر تفكيك أدوات القوة التي مكَّنت الصين من التحول إلى فاعل يعيد تشكيل موازين النظام الدولي. ويقدم "آلان باور" الاقتصاد ضمن تصور مركب للقوة، يدمج بين الأبعاد الاقتصادية والإستراتيجية؛ حيث تصبح السيطرة على سلاسل الإنتاج والتوريد، والتحكم في الموارد والتكنولوجيا، عناصر حاسمة في بناء النفوذ. وبهذا المعنى، تتحول العولمة إلى فضاء تنافسي تُعاد داخله صياغة علاقات القوة.

يركز التحليل على انتقال الصين من موقع "ورشة العالم" إلى موقع يتحكم في حلقات متقدمة من سلسلة القيمة، عبر تطوير القدرات التكنولوجية، وتعزيز البحث والتطوير، وترسيخ الحضور في الصناعات الإستراتيجية. ويربط باور هذا التحول بإستراتيجية طويلة المدى جمعت بين توجيه الدولة وديناميات السوق، بما أتاح الاستفادة من الانفتاح الاقتصادي مع الحفاظ على التحكم في مسارات التطور الداخلي.

تحتل سلاسل التوريد موقعًا مركزيًّا في هذا التصور؛ حيث تُعرض بوصفها شبكات اعتماد متبادل غير متكافئ، تمتلك فيها الصين قدرة متزايدة على التحكم في نقاط الاختناق. ويُفهم هذا التحكم أداةً لتحويل الاعتماد الاقتصادي إلى نفوذ سياسي قابل للتوظيف في سياقات الأزمات.

يمتد التحليل إلى المجال التكنولوجي، الذي يشكِّل ركيزة أساسية في تعريف القوة المعاصرة؛ إذ تسعى الصين إلى ترسيخ سيادة تكنولوجية عبر الاستثمار في مجالات الذكاء الاصطناعي والاتصالات والبنية التحتية الرقمية. وتُقدَّم هذه المجالات بوصفها بنية تحتية للقوة قادرة على إعادة توزيع النفوذ عالميًّا.

من خلال هذا الترابط بين الاقتصاد والتكنولوجيا، يعيد باور صياغة مفهوم القوة في سياق ما بعد الحرب الباردة(5)؛ حيث يرتبط التنافس بالتحكم في تدفقات السلع والمعرفة والبيانات. ويظهر أن الصين استوعبت هذا التحول مبكرًا وكيَّفت إستراتيجيتها وَفْقَه، في مقابل استمرار فجوة في التصورات الغربية.

تثير هذه المقاربة جملة من الملاحظات النقدية، تتصل بتغليب صورة التماسك الإستراتيجي للصين على حساب التحديات الداخلية، مثل التفاوتات الإقليمية والضغوط الديمغرافية واختلالات النمو. كما يطرح تقديم سلاسل التوريد أداةَ تحكم مركزية تبسيطًا لواقع يقوم على تشابك الاعتمادات وتبادل التكاليف بين الفاعلين. ويظهر أيضًا ميل إلى إرجاع التحول الصيني إلى تخطيط محكم، مع تقليص دور العوامل العرضية والتفاعلات غير المتوقعة في تشكيل المسار الاقتصادي.

مع ذلك، يظل هذا الفصل محوريًّا في بنية الكتاب؛ إذ ينقل التحليل من مستوى الإدراك إلى مستوى الممارسة الفعلية للقوة، ويبيِّن الأسس المادية التي تمنح الصعود الصيني ثقله. وتتبلور من خلاله فكرة أن بناء النفوذ يجري عبر تراكم تدريجي لأدوات تمتد من الاقتصاد إلى التكنولوجيا، بما يُنتِج بنية قوة مركبة يصعب احتواؤها ضمن الأطر التقليدية، ويجسد مضمون "انتقام الإمبراطورية"(6).

### رابعًا: الصين وإعادة تشكيل الجغرافيا الإستراتيجية

ينتقل التحليل إلى مستوى تحويل عناصر القوة إلى نفوذ فعلي في الفضاء الدولي؛ حيث تُعرض الصين فاعلاً يسعى إلى إعادة تشكيل الجغرافيا الإستراتيجية وفق منطق يتجاوز القواعد التقليدية التي حكمت النظام الدولي.

يركِّز "آلان باور" على أن الحضور الخارجي للصين يتجسد عبر شبكة من المبادرات الاقتصادية والبنى التحتية التي تعيد ربط الفضاءات العالمية، منتجة أنماطًا جديدة من الترابط تشمل الموانئ والممرات التجارية وشبكات الطاقة والبنية الرقمية. وتتحول هذه الشبكات إلى آليات لإعادة صياغة العلاقات الدولية ضمن بنية من الاعتماد المتبادل المركب.

تُفْهَم هذه المشـاريع بوصفها أدوات لإعادة رسـم النفوذ عبر مسارات تراكمية تقوم على الاسـتثمار والتمويل وربط الاقتصادات المحلية بمنظومة أوسع تقودها بيجين. ويعكـس ذلك تحولاً فـي طبيعة القوة نحو القدرة على تنظيـم الفضاء الاقتصادي العالمي، بما يعيد توزيع الأهمية الجيوسياسية للمناطق.

يحضر البُعد الإستراتيجي داخل هذه الأدوات؛ حيث تُقارب الموانئ كنقاط ارتكاز، والممرات التجارية كمسـارات لإعادة تشـكيل التوازنات، فـي تداخل واضح بين الاقتصاد والسياسة يعيد صياغة مفاهيم القوة في سياق معاصر.

يقدم باور الصينَ قوةً تنظِّم النظام الدولي عبر إعادة توجيه بنيته من الداخل، مستفيدة من تراجع الانخراط الغربي في بعض المناطق ومن احتياجات التمويل والبنية التحتية لدى عدد من الدول؛ ما يتيح لها توسيع نفوذها تدريجيًّا ضمن بيئة دولية مفتوحة.

تثير هذه القراءة ملاحظات نقدية تتصل بإبراز التماسـك الإسـتراتيجي على حساب التفاوتات في التنفيذ والصعوبات المرتبطة بالتمويل والاستقرار السياسي. كما يظهر ميل إلى تغليب البعد الجيوسياسـي مع تقليص وزن الدوافع الاقتصادية المباشـرة، إضافـة إلى محدودية تناول تفاعلات القـوى الأخرى وردود الفعل المصاحبة لهذا التمدد.

مـع ذلك، يظل هـذا الفصل خطوة مركزية في تطور الأطروحـة؛ إذ يبيِّن أن إعادة تشـكيل النفوذ تجري عبر تحويل الترابط الاقتصادي إلى أداة لإعادة تنظيم المجال الدولي. ويستكمل بذلك المسار التحليلي من الرمز إلى البنية المادية ثم إلى الامتداد الخارجي، تمهيدًا لبحث تفاعلات القوى الكبرى مع هذا التحول ومساراته المحتملة.

**خامسًا: بين الاحتواء والتكيف**

ينتقل التحليل إلى تفاعلات القوى الكبرى مع صعود الصين، مركزًا على استجابات الولايات المتحدة والغرب، وعلى ما إذا كان المشهد يتجه نحو إعادة توازن أو نحو صراع ممتد. ويقدم "آلان باور" فرضية تجعل ارتباك القوى القائمة سمة مميزة لهذه المرحلة بقدر صعود الصين نفسه.

يتجلى هذا الارتباك في غياب تصور مستقر لطبيعة التحدي، بين اعتبار الصين شريكًا اقتصاديًّا، أو منافسًا إستراتيجيًّا، أو مصدر تهديد بنيوي يستدعي إعادة صياغة النظام

الدولـي. ويربط باور هذا التردد باسـتمرار تأثير النمـوذج الفكري لما بعد الحرب البـاردة، الذي اعتاد التعامل مـع خصوم محددي المعالم ضمن ثنائيات أيديولوجية واضحة، في حين تظهر الصين فاعلاً هجينًا يجمع بين الانخراط الاقتصادي ونموذج سياسي مغاير(7).

ينعكس هذا الوضع في سياسات تتأرجح بين التعاون والمواجهة، ضمن تداخل بين الاعتماد الاقتصادي والقلق الإسـتراتيجي، خاصة فـي مجالات التكنولوجيا والبنية التحتية. ويؤدي هذا التداخل إلى صعوبة بلورة إسـتراتيجية مسـتقرة، في ظل تزايد الشكوك وتعمق الترابط في آن واحد.

يمتـد التحليـل إلى البُعد الفكري للنظام الدولـي؛ حيث يرى باور أن الغرب يواجه تحولاً في موقعه، من مركز واضع للقواعد إلى فاعل يسعى إلى التكيف مع نموذج مختلف في مرجعياته. وتتحول مسألة صعود الصين إلى إشكالية تتصل بهوية النظام الدولي وببنيته الفكرية.

في المقابل، تبرز استفادة الصين من هذا التردد؛ حيث توسِّع نفوذها ضمن بيئة تتسم ببطء الاستجابة لدى القوى الأخرى؛ ما يمنحها أفضلية تقوم على الجمع بين الموارد المادية ووضوح التوجه الإستراتيجي.

تثيـر هذه المقاربة ملاحظات نقدية تتصل بتعميم صورة الغرب بوصفه كتلة واحدة، مـع إغفـال التباينات بين الولايات المتحدة وأوروبـا وداخل كل منهما، إضافة إلى التقليـل من التحولات الجارية فعليًّا في السياسـات الاقتصادية والتكنولوجية. كما يظهر ميل إلى إبراز وضوح الإستراتيجية الصينية مقابل غموض غربي، في حين تواجه الصين بدورها تحديات في التوفيق بين الانفتاح والسـيطرة، وبين التمدد الخارجي والاستقرار الداخلي.

ينقـل هذا الفصل النقاش إلى مسـتوى تفاعلي يبرز أن التحولات الدولية تتشـكل عبر علاقات متبادلة بين القوى، ويؤسـس لفكرة اتجاه النظام الدولي نحو حالة من اللايقين المنظم؛ حيث تتداخل الاحتمالات بين التنافس وإعادة التوازن(8).

وبذلك، يرسـخ بـاور أن "انتقام الإمبراطورية" يتطور داخـل نظام دولي يعاني من اضطـراب في الرؤية، وهـو ما يمنح الصعود الصيني أثرًا أعمق في إعادة تشـكيل توازناته.

## خاتمة: حدود الأطروحة وآفاق المقارنة

تكشف القراءة المتدرجة لكتاب "الصين: انتقام الإمبراطورية" لـ"آلان باور" عن عمل يتجاوز تفسير صعود الصين ليُدرَج ضمن مشروع "العولمة البائسة"، الذي يقدم نقدًا منهجيًّا للعولمة الليبرالية بوصفها تجربة أفرزت اختلالات بنيوية وأعادت الاعتبار لمنطق القوة والدولة ومفاهيم من قبيل الإمبراطورية.

تظهر الصين في هذا الإطار دلالةً على تحول أعمق في بنية النظام الدولي. ويقوم تحليل باور على ثلاث حركات مترابطة: تأطير رمزي يستحضر استمرارية الدولة، وتفكيك للخلل الإدراكي الغربي، وتحليل للأدوات المادية التي حوَّلت الصعود إلى نفوذ عالمي. وتتبلور فكرة "الانتقام" بوصفها استعادة تدريجية لمكانة تاريخية عبر توظيف أدوات العولمة.

تواجه هذه الأطروحة حدودًا منهجية تتصل باتساع مفهوم "الإمبراطورية" ومرونته؛ ما يُضعف دقته الإجرائية في التحليل، مع غياب تحديد واضح لأبعاده بين الجيوسياسي والحضاري والاقتصادي، وهو ما يفتح مجالاً للتعميم.

يبرز أيضًا ميل إلى تكثيف صورة التماسك الإستراتيجي للصين، مقابل تقليص وزن التناقضات الداخلية الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية، في حين يظهر الصعود التاريخي عادة بوصفه مسارًا مركبًا يتخلله التكيف والتعثر.

كما يركز التحليل على الخلل الإدراكي الغربي، مع تقليص وزن العوامل البنيوية المرتبطة ببنية الاقتصاد العالمي، التي أسهمت في تهيئة شروط الصعود الصيني. ويقود ذلك أحيانًا إلى ترجيح تفسير يقوم على نقد الوعي الغربي أكثر من تفسير شامل للتحول الدولي.

تحضر في النص نبرة إنذارية تربط صعود الصين بتراجع الغرب، مع تقليص إمكانات التكيف وإعادة التوازن داخل النظام الدولي، رغم ما تُظهره تجارب العلاقات الدولية من قدرة على إعادة تشكيل التفاعلات دون انقطاع حاد.

تتمثل القيمة الأساسية للعمل في قدرته على إثارة أسئلة كبرى حول طبيعة المرحلة الراهنة، ودفع القارئ إلى مراجعة مسلَّمات راسخة في أدبيات العلاقات الدولية، خاصة ما يتصل بالتقارب بين النماذج ومركزية الغرب، مع إبراز تحول مفهوم القوة نحو تداخل الأبعاد الاقتصادية والتكنولوجية والثقافية.

تتضح أهمية وضع هذا العمل في حوار مع أدبيات أخرى؛ إذ يركز Henry Kissinger على البعد الدبلوماسي والتاريخي ضمن توازنات القوى، بينما يقدم Martin Jacques مقاربة حضارية ترى الصين نموذج "الدولة-الحضارة". ويتميز باور بتركيزه على البعد الأمني-الإستراتيجي وربطه بصعود الصين في سياق أزمة العولمة.

تفتح هذه المقارنة المجال أمام قراءة مركبة ترى في الصين ظاهرة متعددة الأبعاد، تجمع بين الدولة القومية والامتداد الحضاري والفاعلية الاقتصادية العالمية والطموح لإعادة صياغة موقعها الدولي.

يتصل التحدي بتطوير أدوات تحليلية تستوعب هذا التعقيد دون الوقوع في التبسيط أو المبالغة.

يمكن القول: إن الكتاب قدَّم قراءة متماسكة لصعود الصين، خاصة من زاوية نقد العولمة وإبراز البعد الإستراتيجي، وتتعمق قيمته عندما يُدرج ضمن نقاش أوسع يفتح أسئلة حول طبيعة القوة وحدود العولمة ومستقبل النظام الدولي في سياق يتسم بتحول متسارع ولا يقين متزايد.

## المراجع

(1) يشير مفهوم "العولمة البائسة" إلى أن العولمة تُنتِج، إلى جانب التكامل، اختلالات بنيوية متراكمة، تتجسد في تفكك الحماية الاجتماعية واتساع الفجوات الاقتصادية، بما يفضي إلى هشاشة اجتماعية تغذِّي المخاطر الأمنية العابرة للحدود. وتتحول شبكات الترابط العالمي إلى قنوات لنقل الأزمات، في إطار مزدوج يجمع بين تدفقات الثروة وتدفقات المخاطر، ويُسهم في تعميق السيولة الجيوسياسية.

(2) يشتهر Martin Jacques بكتابه الصادر، عام 2009، بعنوان "When China Rules the World"، حيث يجادل بأن صعود الصين سيُعيد تشكيل النظام العالمي ويُنهي الهيمنة الغربية.

(3) يُقصد بالتقليد التحليلي هنا مدرسة الواقعية في العلاقات الدولية، خاصة الاتجاه الذي يضع الأمن القومي وبقاء الدولة في مركز تفسير السلوك الدولي.

(4) تبرز النظرية البنائية (Constructivism) ضمن الاتجاهات التي تعطي أهمية للتمثلات الذهنية وصور الآخر في تفسير السلوك الدولي، مع تأثيرات من مدرسة كوبنهاغن في دراسات الأمن، إلى جانب المقاربات النقدية وما بعد البنائية.

(5) تُعرَّف القوة في سياق ما بعد الحرب الباردة بوصفها قدرة مركبة على تحقيق المصالح في نظام متعدد الأقطاب، تشمل القوة الصلبة والناعمة والذكية، مع تركيز متزايد على الجيواقتصاد والتكنولوجيا.

(6) تتضمن أدبيات "انتقام الإمبراطوريات" عددًا من المقاربات، منها نظرية استقرار الهيمنة لـ Charles Kindleberger، وفخ ثوقيديدس لدى Graham Allison، ودورات الإمبراطوريات عند Oswald Spengler وArnold J. Toynbee، إضافة إلى أطروحة الإنهاك الإمبراطوري لدى Paul Kennedy.

(7) تُقدَّم الصين بوصفها فاعلاً هجينًا يجمع بين مركزية سياسية اشتراكية واقتصاد سوق منفتح، في إطار مقاربات مثل البنائية، والواقعية الهجينة، ونظرية الرأسمالية الدولتية المرتبطة بإصلاحات Deng Xiaoping؛ حيث يُدار السوق لخدمة الدولة.

(8) تشير السيولة الجيوسياسية إلى حالة ديناميكية في النظام الدولي تتسم بتغير التحالفات ومراكز القوة والقواعد بفعل العولمة والتكنولوجيا والأزمات الدولية بما ينتج نمطًا من عدم الاستقرار المنظم.

## أخلاقيات ومعايير النشر في مجلة لباب

- تتبنى مجلة لباب قواعد ومعايير لجنة أخلاقيات النشر العلمي (COPE).

### ـ مسؤولية الباحث:

- الالتزام بمبادئ ومعايير أخلاقيات البحث والنشر المحددة التي تتوافق مع معايير النشر العالمية COPE (معايير النشر الأخلاقية للباحثين).

- تقديم أبحاث أصلية خالصة وتوفير قائمة بالمراجع التي تم الرجوع إليها في البحث.

- الالتزام بكتابة بحثه وفقًا لقواعد المجلة، بما في ذلك القواعد المنهجية وأسلوب تثبيت المراجع والهوامش.

- الالتزام بقواعد الاقتباس والتوثيق وأخلاقيات النشر، بما في ذلك نسب الاقتباس.

- عدم تقديم عمل نُشِر مسبقًا في مجلات أخرى إلا في حالة إجراء تعديلات جوهرية داخل البحث أو في العنوان، وعدم تقديم عمله إلى أكثر من جهة في وقتٍ واحد.

- لا يمكن للباحث نشر بحثه في منشورات أخرى، إلا بعد تلقيه رسالة من البريد الرسمي لمجلة لباب يتضمن الاعتذار عن النشر، أو في حال موافقة المجلة رسميًّا على طلب سحب البحث المقدم.

- تأكيد حصوله على موافقة جميع المؤلفين المشاركين الذين أسهموا بشكل ملموس في البحث قبل تقديمه للنشر.

- في حال وجود أكثر من مؤلف للبحث، يجري ترتيب أسماء الباحثين حسب الإسهام العلمي لكل منهم، وعدم إدراج أسماء باحثين غير مشاركين في البحث.

- الإفصاح لهيئة التحرير بالمجلة عن أي تضارب مصالح قد يؤثر على تقييم البحث المقدم للنشر.

- الابتعاد عن جميع أنواع السلوك غير الأخلاقي مثل الانتحال والافتعال والتزوير.

– إذا اكتشــف خطأً فادحًا في بحثه المنشــور يجب عليه إبلاغ هيئة التحرير بالمجلة بحذف الخطأ أو تصويبه.

– مراجعــة بحثــه وفقًا لمقترحات المحكمين، وفــي حال عدم موافقة الباحث على الأخــذ بالتعديلات المقترحــة؛ يجب عليه تقديم تبرير منطقيٍّ بذلك وفي حالة عدم تقديم أسباب مقنعة تحتفظ المجلة بالحق في رفض الّنشر.

– يشترط في المادة العلمية المقدَّمة للنشر أن تكون أصلية ومن إنتاج الباحث نفسه، ولم يسبق نشرها كليًا أو جزئيًا، ولم تُؤلَّف أو تُصَغ بواسطة أي طرف آخر أو بأدوات الذكاء الاصطناعي التوليدي، ســواء جزئيًا أو كليًا، ويُعدّ الباحث مســؤولاً مسؤولية كاملة عن أصالة محتواه وصحّة بياناته وتحليلاته.

**ـ مسؤولية المحكم:**

تعتمد مجلة لباب محكمين موثوقين من ذوي الخبرة بالجديد في اختصاصهم، دون تحديد للبلد أو الجنسية أو الخلفية الفكرية.

وتعد عملية تحكيم البحث العلمي مرحلةً رئيســةً من مراحل النشر العلمي، وتتمثل قواعدها فيما يأتي:

– التزام المحكمين بالقواعد التي تتوافق مع معايير النشــر العالمية COPE كما جاء في (دليل أخلاقيات المحكمين)

– إعلام إدارة التحرير في حال عدم استعداده لتحكيم البحث المقدم.

– عدم اســتخدام معلومــات حصل عليها من البحث الذي تــم تحكيمه لمصلحته الشخصية، أو في دراسات أو مقالات أو مساهمات منشورة أو مقدمة لجهات خاصة.

– التأكد من خُلوِّ الأبحاث من الانتحال أو السرقة الأدبية، كما يجب على المحكم أن يُعلم رئيس التحرير بأي تشــابه بين البحث الذي تم تحكيمه وأي أعمال أخرى منشورة يعرفها.

– الالتــزام بمعايير الســرية المتعلقة بعملية التحكيم فيجــب عليه معاملة الأبحاث التي تسلمها للتحكيم كوثائق سرية، ويجب عليه عدم الكشف عنها أو مناقشتها مع الآخرين.

- تحري الموضوعية في الأحكام والنتائج الصادرة عن عملية التحكيم.
- التعبير عن رأيه بنزاهة ووضوح مع ذِكر الحجج الداعمة.
- الالتزام بالوقت المخصص لعملية التحكيم.

**ـ مسؤولية هيئة التحرير:**

- تلتزم هيئة التحرير بدليل (مسؤوليات هيئة التحرير) المعتمدة في لجنة أخلاقيات النشر العلمي (COPE).

- يتولى رئيس التحرير ونائبه ومدير تحرير المجلة بالتعاون مع هيئة التحرير مسئولية اختيار المحكمين المناسبين وفقًا لموضوع البحث واختصاص المحكم بسرية تامة.

- تتحمل هيئة التحرير مسؤولية التصرف النهائي في جميع عمليات التقديم للنشر.

- يستند قرار النشر أو عدم النشر على تقارير المحكمين وملاحظاتهم والقيمة العلمية للبحث وأصالته وصلته بمجال تخصص المجلة، وكذلك نجاح الباحث في تعديل البحث بموجب ملاحظات التحكيم، أو تقديم مبررات علمية واضحة ومقنعة لعدم قيامه بذلك.

- من أجل التأكد من موضوعية التحكيم، وتجنب أي تضارب في المصالح، ترسل البحوث للمحكمين بعد حجب اسم الكاتب، كما ترسل ملاحظات المحكمين إلى الكاتب لمعالجتها، بدون ذكر أسمائهم.

- تلتزم هيئة التحرير بالتعامل مع جميع البحوث الواردة من الباحثين، وفق المعايير المعلنة والمعتمدة، بشكل عادل وبدون تمييز على أساس الجنس أو الجنسية، أو المعتقد الفكري، أو مضمون البحث، أو الشهادة العلمية، أو أي سبب آخر، ويمكنها الاعتذار عن قبول البحث مبدئيًا في حالتين: أن يكون موضوع البحث غير منسجم مع اتجاه المجلة وتخصصها، أو أن يفتقر البحث للمعايير المنهجية والعلمية والموضوعية أو للمعايير الشكلية المنصوص عليها في هذا الدليل، مما يستوجب رفضه وعدم إحالته للتحكيم، وفي كل الحالات يتوجب إعلام الباحث بسبب رفض البحث في رسالة مستقلة.

ويجب على المحررين:

- التأكد من الحفاظ على سرية عملية التحكيم والمعلومات الواردة من المحكمين.

- التأكد من أن الأبحاث المقدمة للتحكيم تتفق مع أخلاقيات النشر العلمي ومبادئه.

- معالجة شكاوى المؤلفين والاحتفاظ بأية مستندات ذات صلة بالشكاوى.

- التأكد من مراجعة الأبحاث بطريقة سرية.

-تتقيد بعدم جواز استخدام أيٍّ من أعضاء هيئتها أو المحررين المواد غير المنشورة التي يتضمنها البحث المُحال على المجلة في أبحاثهم الخاصة.

- يحتفظ مركز الجزيرة للدراسات بحقوق الملكية الفكرية للدراسات المنشورة في مجلة لباب، ولا يجوز إعادة نشـــرها جزئيًّا أو كليًّا، ســـواء باللغة العربية أو ترجمتها إلى لغات أجنبية، من دون إذنٍ خطي صريح من المركز.

- تلتزم مجلة لباب بمجانية النشر، وتُعفي الباحثين والمؤلِّفين من جميع رسوم النشر، كما أنها لا تقدم مكافآت مالية للباحثين مقابل نشر دراساتهم.

**المتطلبات الشكلية**

1. أن يكون البحث أصيلاً معدًّا خصيصًا للمجلة، وألا يكون قد نُشر جزئيًّا أو كليًّا أو نشر ما يشبهه في أيّة وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية، أو قُدِّم في أحد المؤتمرات العلمية من غير المؤتمرات التي يعقدها مركز الجزيرة للدراســـات، أو إلى أية جهة أخرى.

2. أن يُرفق البحث بالسيرة العلمية (C.V.) للباحث.

3. يجب أن يشتمل البحث على العناصر التالية:

- عنوان البحث باللغتين العربية والإنجليزية.

- ملخص تنفيذي باللغتين العربية والإنجليزية في نحو 60 كلمة، والكلمات المفتاحية (keywords) بعد الملخص.

- اسم الباحث وصفته العلمية باللغتين العربية والإنجليزية.

4. أن يتقيَّد البحث بمواصفات التوثيق وفقًا لنظام الإحالات المرجعية الذي يعتمده المركز.

5. يــراوح الحــد الأقصى لعدد كلمات البحث، بما في ذلك المراجع في الإحالات المرجعية والهوامش الإيضاحية، وقائمة المراجع وكلمات الجداول في حال وجودها، والملحقــات في حــال وجودها، بين 6000–10000 كلمة كحد أقصى، وللمجلة أن تنشر، بحســب تقديراتها وبصورة استثنائية، بعض البحوث والدراسات التي تتجاوز هذا العدد من الكلمات.

6. في حال استخدام الباحث مقتطفات أو فصول من رسائل جامعية أُقرَّت من قبل، فعليه أن يشــير إلى ذلك، ويقدم بيانات وافية عن عنوان الأطروحة وتاريخ مناقشتها والمؤسسة التي جرت فيها المناقشة.

7. أن يقــع البحــث في مجال أهداف المجلة واهتماماتها البحثية، وأن يكون كذلك متصلاً باهتمام الباحث وتخصصه العلمي.

8. ترحب المجلة بالمراجعات النقدية للكتب المنشــورة بحدود لا تتجاوز (2000–2500) كلمــة، وفــي هذه الحالة يتوجب على الكاتــب أن يذكر في أعلى الصفحة المعلومــات التاليــة: عنــوان الكتاب، اســم المؤلف، مكان النشــر وتاريخه وعدد الصفحات. وتشــمل مراجعة الكتب، عرضًا وصفيًّا لمحتوى الكتاب، وكذلك رؤية نقدية معززة بالبراهين العلمية الموثقة، وأن يرسل صورة لغلاف الكتاب مع المراجعة.

9. في حال وجود مخططات أو أشكال أو معادلات أو رسوم بيانية أو جداول، ينبغي إرســالها بالطريقة التي اســتغلت بها في الأصل بحسب برنامجَي إكسل (Excel) أو وورد (Word)، كما يجب إرفاقها بنوعية جيدة كصور أصلية في ملف مستقل أيضًا.

10. تكــون جميع الشــروحات والتعليقــات على الجداول أو الرســوم أو تصاميم الإنفوغــراف مكتوبة باللغــة العربية، مع إحالات واضحة للمصدر الأصلي للجدول أو المخطط.

11. يجري ترتيب البحوث عند النشر على وفق مقتضيات فنية حصرًا.

# أسلوب كتابة الهوامش والمراجع

## سياسات عامة

- في الأوراق البحثية والدراسات، يجري تدوين الهوامش بشكل يدوي في نهايتها دون استخدام خاصية تنسيق الحواشي السفلية (Footnote). أما في الكتب فتُدوَّن الإحالات في أسفل كل صفحة عبر خاصية تنسيق الحواشي السفلية.

- عند الإحالة إلى مصدر للمرة الأولى، تُدرج المعلومات الكاملة المتعلقة بذلك المصدر وفق السياسات التفصيلية الواردة أدناه.

- عند تكرار المصدر مباشرة توضع العبارة التالية: "المرجع السابق"، وبخصوص الكتب الأجنبية توضع عبارة "Ibid" مع ذكر رقم الصفحة.

- عند تكرار المصدر، بعد ورود مصادر أخرى، يُذكر الاسم العائلي للمؤلف (دون الاسم الأول) متبوعًا بعنوان المصدر بصيغة مختصرة (دون العنوان الفرعي)، ورقم الصفحة.

- في حال عدم معرفة الناشر يُكتب (د. ن) وتعني دون ناشر، وفي حال عدم معرفة تاريخ النشر يُكتب (د. ت) وتعني دون تاريخ.

## سياسات تفصيلية

### أولًا: الكتب

### 1. كتاب لمؤلف واحد:

اسم المؤلف، عنوان الكتاب، رقم الطبعة (إن وُجد) (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

عبد الله فيصل علام، العلاقات المدنية-العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر: يوليو/ تموز -1952 يوليو/ تموز 2013، ط 1 (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2018)، ص 5.

**إذا كان الاقتباس يشمل أكثر من صفحة، يُكتب الهامش كالآتي:**

صالح النعامي، العلاقات المصرية–الإسرائيلية بعد ثورة 25 يناير، ط 1 (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2017)، ص 5–7.

George Graham, *Philosophy of Mind: An Introduction*, 2nd ed. (Malden, MA: Blackwell, 1998), 87.

**إذا لم توجد إشارة للطبعة، تُوَثَّق بيانات الكتاب كالآتي:**

محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص 24.

Wendy Doniger, *Splitting the Difference: Gender and Myth in Ancient Greece and India* (Chicago: University of Chicago Press, 1999), 23.

**2. كتاب لمؤلِّف واحد من عدة أجزاء:**

اسم المؤلِّف، عنوان الكتاب، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الجزء، رقم الصفحة.

أبو الفداء بن كثير، البداية والنهاية، (بيروت، مكتبة المعارف، 1977)، ج 12، ص 126.

Manning Clark, *A History of Australia* (Carlton, Vic.: Melbourne University Press, 1962), 1: 243.

**3. كتاب لمؤلِّفين اثنين:**

اسم المؤلف الأول، اسم المؤلف الثاني، عنوان الكتاب، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

صباح الموسوي، محمد السعيد إدريس، المشروع الإيراني في المنطقة العربية، (عمان، دار العماد، 2013)، ص 135.

Kurt Johnson and Steve Coates, *Nabokov's Blues: The Scientific Odyssey of a Literary Genius* (Cambridge, MA: Zoland Books, 1999), 167.

**4. كتاب لأكثر من ثلاثة مؤلِّفين:**

اســم المؤلف الأول وآخرون، عنوان الكتاب، (مكان النشــر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

ســيار الجميل وآخرون، الطريق إلى ســايكس-بيكو: الحرب العالمية الأولى بعيون عربية، ط 1 (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016)، ص 25.

Raymond Evans et al., *1901, Our Future's Past: Documenting Australia's Federation* (Sydney: Macmillan, 1997), 35.

**5. كتاب لجهة حكومية أو مؤسسة دولية أو غيرهما:**

اســم الجهة أو المؤسســة، عنوان الكتاب، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

وكالة الأنباء القطرية، الإعلام الإلكتروني وتأثيره على الرأي العام، ط 1 (قطر، وكالة الأنباء القطرية، 2010)، ص 22.

World Health Organization, *Abortion Laws: A Survey of Current World Legislation* (Geneva: World Health Organization, 1771), 60-70.

**6. كتاب لمحرر واحد:**

اســم المحرر (محرر)، عنوان الكتاب، (مكان النشــر، الناشــر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

- فاطمة الصمادي (محررة)، التقارب الإيراني-الأميركي: مستقبل الدور الإيراني، ط 1 (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2014)، ص 15.

Ken Stewart, ed., *The 1890s: Australian Literature and Literary Culture* (St Lucia, Qld.: University of Queensland Press, 1996), 97.

**7. كتاب لمحررين اثنين:**

اســم المحرر الأول، اســم المحرر الثاني (محرران)، عنوان الكتاب، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

عــز الدين عبد المولى، نور الدين الميلادي (محرران)، الجزيرة في عشــرين عامًا: أثرها في الإعلام والسياسة والأكاديميا، ط 1 (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016)، ص 26.

Arthur J. Knoll and Lewis H. Gann, eds., *Germans in the Topics: Essays in German Colonial History* (New York: Greenwood Press, 1987), 137.

**8. كتاب مترجم أو مُترجَم ومحرَّر:**

اســم المؤلف، عنوان الكتاب، ترجمة اســم المترجم، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

بشــارة خضر، أوروبا والعالم العربي: رؤية نقدية للسياسات الأوروبية، ترجمة أكرم حمدان، ط 1 (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016)، ص 15.

Rigoberto Menchú, Crossing Borders, Trans. and ed. Ann Wright (New York: Verso, 1999), 109.

**9. كتاب لا يوجد اسم مؤلِّفه أو الجهة المسؤولة عن تحريره:**

عنوان الكتاب، بدون مؤلِّف، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

رســائل إخــوان الصفا وخلان الوفاء، بدون مؤلف، (بيــروت، دار صادر، 2004)، ص 39.

*Conflict: A Nation Faces the Challenge* (Brisbane: Freedom Publishing, 1961), 18.

**10. كتاب لا يوجد اسم مؤلِّفه لكن اسم المترجم أو المحرر أو المحقق موجود:**

اســم المترجم (مترجم)، أو اســم المحرر (محرر) أو اسم المحقق (محقق) عنوان الكتاب، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

عبــد القادر بوباية (محقق)، تاريــخ الأندلس، (بيروت، دار الكتب العلمية، 2007)، ص 43.

Theodore Silverstein, trans., *Sir Gawain and the Green Knight* (Chicago: University of Chicago Press, 1974), 34.

### 11. كتاب في سلسلة علمية أو معرفية:

اســـم المؤلف، عنوان الكتاب، عنوان السلسلة ورقمها، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

معتصم بابكر مصطفى، أيديولوجيا شبكات التواصل الاجتماعي وتشكيل الرأي العام، سلسلة كتاب التنوير 12، ط 1 (السودان، مركز التنوير المعرفي، 2014)، ص 121.

Kyriakos Nicolaou, *The Historical Topography of Kition*, Studies in Mediterranean Archaeology 43 (Goteborg: Astrom, 1976), 35.

### 12. كتاب إلكتروني:

اســـم المؤلف، عنوان الكتاب، (مكان النشر، الناشـــر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة، الرابط (URL) أو مُعَرِّف الوثيقة الرقمي (DOI).

يكتب الرابط أو مُعَرِّف الوثيقة الرقمي مختصرًا بالرجوع إلى مُخْتَصِر الروابط (Bitly.com) أو (Google URL Shortener).

حسن عماد مكاوي، تكنولوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات، ط 1 (القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 1993)، ص 25، https: / /bit.ly /2DaBEgG

Claudia Schwabe, Ed., *The Fairy Tale and its Uses in Contemporary New Media and Popular Culture* (Basel: MDPI, 2016), 25, https://bit.ly/2RKqtR4.

### 13. فصل من كتاب محرَّر:

اسم الكاتب، "عنوان الفصل"، في عنوان الكتاب، تحرير: اسم المحرر، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

حســـناء حسين، "الجزيرة وتطور تمثلات النساء وأدوارهن في المجال العام: دراسة في مضمون برنامجي للنساء فقط ورائدات"، في الجزيرة في عشرين عامًا: أثرها في الإعلام والسياســـة والأكاديميا، تحرير: عز الدين عبد المولى ونور الدين الميلادي، ط 1 (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016)، ص 220.

Sabine Willis, "Made to be Moral: At Parramatta Girls' School, 1898-1923," in *Twentieth Century Sydney: Studies IN Urban & Social History*, ed. Jill Roe (Sydney: Hale & Iremonger, 1980), 180.

**14. محرر مقدمة الكتاب:**

اســم كاتب المقدمة، عنوان الكتاب، اســم الكاتب، (مكان النشر، درا النشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

الوليد آدم مابدو، مقدمة لـ حروب الترابي الشــيخ حســن: سياسي محترف أم مفكر إسلامي؟، صديق محيسي، ط 1 (القاهرة، الحضارة للنشر، 2016)، ص 7.

William Trevor, introduction to *Pride and Prejudice*, by Jane Austen (Oxford: Oxford University Press, 1999), vi.

## ثانيًا: الرسائل الجامعية

اســم المؤلف، عنوان الرســالة أو الأطروحة، (نوعها: رســالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه، اسم الجامعة، تاريخ الإجازة أو النشر)، رقم الصفحة (إذا كانت الرسالة أو الأطروحة منشورة على الإنترنت يوثق رابطها في نهاية الإحالة).

فاطمة الزهراء السيد، تقنيات توثيق المعلومات الصحفية في الصحافة المصرية (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، 2011)، ص 83.

Neville Douglas Buch, "American Influence on Protestantism in Queensland since 1945" (PhD thesis, University of Queensland, 1994), 42.

## ثالثًا: الوثائق الرسمية

وثائق حكومية أو تقارير منظمات حكومية وغير حكومية.

اسم المنظمة أو الجهة الحكومية، "عنوان الوثيقة"، رقمها التسلسلي، (مكان النشر: تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

منظمــة العفو الدولية، "حالة حقوق الإنســان في العالم،" PLO 10/ 6700/ 2018، (بريطانيا: منظمة العفو الدولية، 2018)، 31.

Transparency International, "Corruption Perceptions Index 2019," CC BY-ND 4.0, (2018), 13, https://bit.ly/2SxUVlH.

## رابعًا: المؤتمرات والندوات

اســـم المؤلـــف، "عنوان الورقة"، (قُدِّمت في/ إلى عنـــوان الندوة أو المؤتمر، مكان الانعقاد، تاريخ الانعقاد)، الرابط إذا كانت الورقة منشورة على الإنترنت.

محمود فهمي حجازي، "علم اللغة الاجتماعي وتنمية الاستخدام اللغوي في المجتمع المدنـــي المعاصـــر"، (بحث أو ورقة قُدِّمت في/ إلى ندوة اللغة العربية ومؤسســـات المجتمع المدني، القاهرة، 28 مارس/ آذار- 4 أبريل/ نيسان 2011).

Ronald A. Francisco, "The Dictator's Dilemma" (paper presented at the Conference on Repression and Mobilization, University of Maryland, June 21-24, 2001), https://bit.ly/2WMMNNK.

## خامسًا: الدوريات والمجلات

1. دراسة من دورية أو مجلة:

اســـم الكاتب، "عنوان الدراسة"، اسم المجلة (جهة النشر، البلد، المجلد و/ أو رقم العدد، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

معتز سلامة، "الدور السياسي للنخبة العسكرية في مصر الثورة"، مجلة الديمقراطية (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر، العدد 53، 2014)، ص 63.

Roland Quinault, "Afghanistan and Gladstone's Moral Foreign Policy," *History Today* 52, no. 12 (2002): 29.

2. إذا كانت الدراسة منشورة على الإنترنت يُنَوَّه إلى الرابط أو مُعَرِّف الوثيقة الرقمي كالآتي:

علـــي عبد الهادي، "مصداقية المتحدث الرســـمي للحكومة لدى الجمهور العراقي: دراسة مسحية"، مجلة الباحث الإعلامي (جامعة بغداد، العراق، العدد 41، 2018): 115، https: / /bit.ly /2t7no3J

Robert Dessaix, "Russia: The End of an Affair," Australian Humanities Review 6 (1997), https://bit.ly/2BmTdtI.

### سادسًا: مقالات الصحف

اسم الكاتب، "عنوان المقال"، اسم الصحيفة، تاريخ النشر.

شفيق ناظم الغبرا، "شروط الاستقرار العربي"، القدس العربي، 7 فبراير/ شباط 2019.

Tony Stephens, "The Stain on Redfern's Past," *Sydney Morning Herald*, Spectrum, February 28-29, 2004.

### سابعًا: صفحات المواقع والمنشورات الإلكترونية

اسم الكاتب، "عنوان المقال أو التقرير"، اسم الموقع الإلكتروني، تاريخ النشر (تاريخ الدخول:...)، الرابط.

سعيد الحاج، "تركيا وتحديات الانسحاب العسكري الأميركي من سوريا،" الجزيرة نت، 1 يناير/ كانون الثاني 2019 (تاريخ الدخول: 7 فبراير/ شباط 2019)، https: / / bit.ly /2DdLy12.

Dana Milbank, "The Democratic apology tour is a sorry spectacle," *The Washington Post*, February 6, 2019, "accessed February 24, 2019". https://wapo.st/2BnpYXS.

### ثامنًا: المقابلات

1. مقابلة خاصة أجراها الباحث/ المؤلف مع المنصف شيخ روحه، عضو المجلس الوطني التأسيسي، 2 يونيو/ حزيران 2014، تونس.

2. مقابلة عبر الهاتف/ البريد الإلكتروني/ السكايب أجراها الباحث مع عماد بشير، مدير كلية الإعلام والتوثيق، 24 نوفمبر/ تشرين الثاني 2018.

# من إصدارات المركز

لباب

للدراسات الاستراتيجية

دورية محكمة تصدر عن مركز الجزيرة للدراسات

**العنوان**

وادي السيل، الدوحة، قطر

صندوق البريد: 23123

**للتواصل**

lubab@aljazeera.net

هاتف: 40158384 974+

فاكس: 44831346 974+

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES

سعر النسخة: 15 ريالاً أو 4 دولارات